

هو اكد ابا عبد الله شمس الدين

انكرنا لبيف العالم العلامة

مريد عصره واوانه

احمد بن علي الغنوي

الشهيد بالبحر

رحمته

بغالي

امير

وشرها هذا السيد تاج الدين العالم العلامة العبد الفاني

علي بن سلطان بن محمد

القاري الحنفي

تفوه اسيرهم

ورضوانه

لبن

وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

هذا كتاب لولي الله بن محمد

او ما من الناس انما اخذ

فيها وتارك يوم الحسنة

لبيف العالم العلامة
مريد عصره واوانه
احمد بن علي الغنوي
الشهيد بالبحر
رحمته
بغالي
امير

وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
هذا كتاب لولي الله بن محمد
او ما من الناس انما اخذ
فيها وتارك يوم الحسنة

وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
هذا كتاب لولي الله بن محمد
او ما من الناس انما اخذ
فيها وتارك يوم الحسنة

وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
هذا كتاب لولي الله بن محمد
او ما من الناس انما اخذ
فيها وتارك يوم الحسنة

وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
هذا كتاب لولي الله بن محمد
او ما من الناس انما اخذ
فيها وتارك يوم الحسنة

وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
هذا كتاب لولي الله بن محمد
او ما من الناس انما اخذ
فيها وتارك يوم الحسنة

الحمد لله الرحمن الرحيم وصلوات الله وبركاته
 الحمد لله الذي جعل كلامه القديم الذي هو الحق الحديث
 واما لا ضعف اجراءه في كل حرف فيه عشر حركات واد
 لضعفه في الاصل والفضل وجعل نال سلامة كلام رسول الله
 اطاعته نوعا وفضلا والصلوة والسلام على من تواقت
 سوايق دلائل معجزاته واشهرت في الواحق جوارق عازاته
 بالاسناد مرفوعة متصلة بعنوان كراماته وموصولة
 بتيان كلالته اعلى سيد الانبياء وسعلا اصفا محمد
 المصطفى و احمد الرضي ومحمد المجتبي وعلى اله واصحابه
 الذين ادركوا اسرارهم وشاهدوا آثارهم واخبروا بخبرهم
 واسمعوا نواردهم **آيات** فيقول المأخر الى كرم الله
 الغفر الباري على من سلطان محمد المقدس في القار وكلمه
 ان بعض اصحابي ومن جملة اصحابي طلب من ان يعرف على
 شرح غنية الفكر في مصطلحات أهل الآثار لمؤلفنا وسيدنا
 الشيخ مشايخنا وسيدنا عمدة العلماء الاعلام وزخوة
 الفضلاء الكرام ومفتدي الانام وشيخ الاسلام وخاتمة
 المقاطع والمحدثين وبادرة المحققين والرفيعين العلماء
 العالم العالم الرباني الشيخ شهاب الدين احمد بن حجر العسقلاني
 روح الشرح وروح الحق لنا فهو قد نسخ بخطه لنا كتابا جامع
 ما يظن في كلامه مما اظهره بعض الفضلاء في التفسير
 ليكون نيرة لاولي الالباب ونزرة للاهbab ولا حجاب
 فانه ان الورد في العتود فقولك يكون اذنه الملائك
 المعبود قال الشيخ **بسم الله الرحمن الرحيم** علما بالقرآن

الحمد

الحمد وانه انما الفرقان الحميد وثانها بالحدث المشهور
 عند ارباب الاثر كل امرؤي بال لا يبدل فيه بسم الله
 الرحمن الرحيم فها تروا بانها استعانت به تعالى بالادب
 عن الحول والقوة واستاداة الميراث جمع الخبير مع الصديق
 والتفرقة ليلالود في المعلقة والربذة واستعانة
 الورد على المعزلة والرحمة واردة الخلاص عن صيقلة
 السمعة والربا الحق الاخلاص الذي هو اجل مقام **اهل**
 الاختصاص ولا شك ان هذه المعاني المطوية في هذه المبان
 يحتاج اليها في اول كل من المتن والشرح في الحال الاول والثاني
 وكان المصنف يسميها لفظا والتقى باحوها كما تاملت في المتن
 والشرح منزلة كتاب واحد وانما في بعض النسخ من قوله **الشيخ**
الحق قال الظاهر انه من كلام بعض التلامذة الفناء اعلاما
 ما به نفس الشيا والاصح الاسناد ويصلح للاعتناء والاستناد
 لكنه يوهم ان الشيخ لم يأت بالمشكلة مطعنا وهذا لا يظن به حقا
 فكان الواجب ان يوافق بالمشكلة معضلة بالحمد على شاي نسخة
 ليلالود في المعلقة والتفسير في غريب التاميم ومقتضى الفاظ
 السج فقط لمختصة وقد ما ليمس المشكلة تعطلت في كافي
 شيخ مشايخنا الجزري في نسخة منه حيث قال بعد السبلة يقول
 راجع عن رتبة جامع محمد بن الجزري ان في الحديث وصلى الله على
 سيدنا ومعلمنا ثم اراد من الشيخ هو كما قاله ولوشاياتا
 ما اختار بعضهم من ان من صغر ليلالود في هذا البيت الذي
 يسمي ان يكون سماع الحديث في بلاد بلاد الصالحين كسوايا
 لي تحك فانه عن عبد العزيز بن ابي ربيع بن خديج شافعي ماله حق

بلغ عمره عشرين عامًا فمات صلوات الله عليه بمراد به شيخ الإسلام وهو أن
 يكون من حق العلم بالحكام ويدل عليه حديث الشيخ في توفيقه كالمسلم
 في استناده الذي لم يزل الشيخ الكبير يستأذنه في توفيقه وما كان
 علمه السراسر لم يطلع على ذلك إلا الذي صلى الله عليه وسلم
 فقال الله أكبر وأنا أنزل الإسلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما
 أتته الأنام كالشيوخ طين من الماء والطين والطين طين
 وفيما قام الشيخ يفتي وعنه من علماء الإعلام ألقوا له ألقا
 الكلام والعلوم المشتهرة في هذا العلم فانه له نصائب
 كثيرة في ما يفتي به من رواية ولجليلها فتح الباري في شرح البخاري
 الذي به في هذا الفن غاية بل في كتاب العلوم الشرعية
 بما به الحافظ هو من أحاط علمه بما به الف حديث زعمه
 الحق وهو من أحاط علمه بعلامته المحدث في العلم وهو
 الذي أحاط علمه بجميع الإحداث المروية من أئمة وأصحاب
 وقعه بلا دناءة بما ذكره أقامه جماعة من المحققين وقال
 العلامة الزركلي في تاريخ الحديث بالأسانيد والحدوث
 من تحمل الحديث رواية واعتقده رواية والحافظ من روى
 ما يوصل إليه ويحيى ما يحتاج إليه وقاله العليق المحدث
 في عروة الحديث من يكون كتب وقرأ وسمع وروى وحمل
 ما في المدارس قاله في وحصل أصولاً من ميثاق الأحاديث وفرد
 من كتب الحديث والجلد في التواريخ التي يقرب من الف
 تصنيفه التي كانه تعرفه المستفيضة في تتركها وهو ما
 المراد به حافظ الحديث لا الغراب قلنا لا يجمع إن يكون
 حفظاً للكتاب والسمعة وأما ما علمنا من بين الأئمة وقاله

هو

هذا
 من عبد الله بن قيس
 والشيخ محمد بن عبد الله
 والشيخ محمد بن عبد الله

يقول

يقول شيخنا شيخنا العارف الرباني مولانا إسحاق بن إبراهيم
 ليحفظ تلاميذه أنا وأنت إنسان كامل فأنك تحفظ القرآن
 ومناه وأنا أعرف تفسيره ومعناه وهو دهره وأنت
 الإضافات معقولة والمعنى ما دونه زمانه ومنه وأنت
 إلى لا تظهر له في شأنه عطف نفسه أو الأول خصوصاً
 والثاني العموم بحره شهاب الملة والمدن أي الجماعات
 الذي يستصيان بؤره ويستغفان حضوره أو أهلها
 يستصيان به حين حياته ويستفيدون بكتبه بعد مماته
 والنظار أن المراد بالملحة هو طريق التوحيد لا بما في
 إليه قوله تعالى اتبع ملحة إبراهيم حنيفاً ومسلمة من حيث أنه
 على علي الأمانة والكرامات الإسلام ويومحى إليه قوله تعالى
 أن الذين عبدوا الله الإسلام وتسميه من حيث أنه
 يستند إليه ويحياى عليه أو العن كنهته وهو مختل
 أن يكون له ولدهم بالفضل والمراد به أنه صاحب الفضل
 والرياسة من الأموال الدينية أو ذو الفضيلة من العلوم
 الأخرية ومنه قوله تعالى فلا تأتوا الفضل ثم التسعة
 والمراد بالفتنة بول الأكرام رضي الله عنه وهذا الذي اختاره
 أولي مآذركه صاحب الجلال من العطف التفسيري وإذ
 أنت سميت من أئمة الربا في التأكيد حمد شيخنا الفضل
 بفتح العين وسكون التي المملكتين وفتح القاف نسبة إلى بلد
 من أجل الشام التسمية إلى المشهور بأن حمزة قاله ليدل
 الذين هو الشيخ وأن كان بصيغة الكثرة وذلك ما
 ووجه تسميته بذلك كثره ماله وصياحه والمراد بالحجر

المراد بالملحة

الذهب والفضة انتهى ويحتمل انه كان له جواهر كثيرة فبني
 به وقبيل لب بذل لجموده هذه وصلاصة رايه حيث يرد
 اعتراض كل معترض ولا يشرف فيها حد من اقرانه ولذلك قال
 بعض النظر فان حقه دمج هذا الحجر بغير طرد او عكسا
 فنقله تعالى كل في قلته وقيل سمي لكونه اسما لاسم الحمار
 لانه كان حمارا للحمار اما عاي اسم وكان له الاولي ذكره كما في نسخة
 وان كان في الذهب مذكورا الجنة اى حيازه اعلى درجاتها
 واعلى مقاماتها ليعلم انه ذكره اى زبده على عدله
 مضافا لعمله عليه الحمد لله جوز في لام التثنية اذ يلو
 للحجر اذ الاستغراق او العزم وقد ساد الشيخ ابو القاسم
 للرسي ان الحمار النبوي عن الالف واللام في الخبر ليعلم
 اعني هي ام عهدي فقال يا سدي قالوا اما حسنية
 فقال له اني اقول انما عهدي وقلنا ان الله تعالى لما
 علم غير خلقه عن كنه جوده وحقه فحسه نفسه في ازاله
 بيان عن خلقه قبل ان يجهده فقال ابن الحمار انتم انما تعلمون
 انتم ولا نعلم ان العبرة بذلك لانه لا ينصرف فيه وليس
 الاقرب ايضا قوله صلى الله عليه وسلم لا احصى ثناء عليك
 انك كلما ثبتت على نفسك لكان قوله الشيخ ثبابة عن خلقه
 لما علم غيرهم غير محتاج اليه لان غيره المومنين يابول عليه اذ الحمد
 ثبات اسم الاكابر اذ كان الشيخ يزل عن مقاماته وحال لانه
 من افاض الهم والمقام ابن الحمار المقيّد بالتثنية لما ورد كلام
 الناس على قدر عقولهم وقال تعالى قد علم كل اناس بشرهم
 ولا يظهر عندي ان اللام للاستغراق الحقيقي دون العرفي

المهدي

بما قيل به فالعجب ان كل عرسه من كل حامد وبوده حقيقة
 وان كان بعض افراده لعينه تعالى في صور قبل المبدء رايه
 الا عن الفاعلية والمفعولة فينبغي ان اسم هو الحامد وهو
 الحمد وسو كيا دس والله ما في الوجود ومبد قوله تعالى
 استغفر الله ما سوا الله وسيد قوله ابن الفارض
 وليد طرقت في سوا الله ارادة محكيها طرقت سوا الله يرد في
 ومنه حديث اصدق كلمة قالها الله اعز كلمة قيلت
 الاكل شيء ما خلا الله باطرا واليه الايات قوله تعالى كل
 شيء هالك الا وجهه ثم اظهر مظاهر مجددة الحق هذه
 المستغنى محمد المبعوث يا محمد الخلق والعباد حسن العبد مستحق
 له تعالى سوا غيره والحمد لله وبشر اليه بغير الحمد في كل
 قوله وقال تعالى وهو الوالي الحميد واذا ما قيل اذ كان
 اللام للمعنى فافانته قاصرة اذ لا يلزم من اشارة اليه
 لاحد احاطة افراده له قد فوج هبت بان لام له للاختصاص
 ولا يخرج فرد من هذا المقام الحامد فخرج معناه الى المستغنى
 وقوله صاحب المدارك واللام فيه للاستغراق عندنا خلافا
 للمعنى لانه يريد به ان المعترلة لا يجوزونه بناء على مقتضى
 خلق الانعكاس وليس يقتضيه ان كونه الحامد هو هذا المعترلة
 فقط كما فوج وان الشيا وبه وغيره من المحققين جوزوا الحامد
 بل يجوزونه وقد يوجه على الاستغراق لانه الاستغراق التعريف
 ثم الشهوران جملة الحمد لانه اخبارية ومعناها استغنى
 ركب الالف اللام عنها فاجاب بانها استغنى بفضل بل
 حورية فالجيب ليس لنا حماد ونفيل فاذ البير حقيقة

هذا ما وجدته
من كتابي

الحمد لله الذي جعل معنى كلام ابن الحارث ان جنيده لا يكون
حامدا مع انه تعالى له ما به حامدا اوله كانت خبرته معي
لم يستمر الا بغيره من المعلوم انه لا يشق الحذر عن الله اسم
فان قيل من ذلك ان الله تعالى في قوله تعالى لم تكن
دفعه يا جبار ان بعد الشرح الحذر يتوقف الحمد له تعالى
حامدا ثم الشرح منه الله تعالى بالحمد له بعد البسطة تتلوا
يا اخلافة الربانية وتعلوا يا كماله السماوية وجمعا
بين الاخيار والمحبين والآثار والمصطفين قال كل
امرؤ في بلد لم يبدعه بالحمد لله وفي رواية محمد بن
وفي رواية بالحمد فهو قطع وفي رواية اخرى لم يقطع
الحمد لله الا بعد وان كان يحصل لكل من البسطة والحمد لله
له في رواية لا بعد اذكر الله الا ان الجمع بينهما افضل وتوابعها
كل من الاستد اعرفني في الشروع في المقصد الاول
حقيق ما شئت ان تصلي والاول اذكر الله العظمى في البيت
بمنزلة الاستد على توفيق الله العظمى في البيت
والباقي على ملاحظة المسئلة في معرفة الله العظمى في البيت
من القول والقدرة التي لا يدرك من لوله عالم قدس ما كان الاول
منه ومعنى ان يقول تعالى قد لا يدرك على كثرة العلم وسعة
القدرة وما شئت ان تقول لا ولا يدرك ليس حبان على تعالى
وقدرته ابري ان كلامنا الذي كان ادر في جواب عليه
بان ما ثبت قدمه في قوله قد هو واحد الجوبة عرفة
تعالى ان كان على ما قد راجا فهو ما في قوله من العباد
التي القاصرية ان المغير لغيره فيلزم ان يكون المغير ان تعالى

منه

سقى بالعلم والقدرة ان لانه في الشرح على انه لا يزال
كذلك سرمد اقول حيا فهو لان معناه دأب القفا
وتوقفنا ان اسنادا يدل على ان الله ابدية ورفقه ظاهر
لان الصفات الدائمة لا تستغنى عن الدائمة الا لله
سميت بصيرة اقبل للاني ان يريد مريد امتكالك تكون
الصفات الدائمة تنبأ بها مذكورة واجبة بان
القدرة تستلزم الارادة والتكليف واعني بحسب فقال
الحامد يفعل منك ان التكليف مستكلا قال شارح وجبه
فيل للاني ان جميع الصفات الدائمة وسكت عن الجواب
بالكلية وتعد الشرح اكتفى بالوصفين السابقين في المتن
استعار بان العلم كقولنا الحرييات والكلية فيقول السمو
والمصبرات وان القدرة تستلزم بغيره الصفات والشرع
اورد عليه انه عطية العلية الا ان الله تعالى على الاسمية
الاضارفة ورفع بان الحمد له كما قدس في المعنى الثانية
وبان اصله حدث الله او احد حمله فكان في المعنى فعلية
وهذا انما هو بناء على الكلام في الاعتبار في الرسوخة
والان لانه من عطية الاسمية على الحريية وعكسه كما قدم
في كلام اهل العربية في معنى الله افرغ من صميم قلبه حبه
عن علي بن يقين فلا يشك قوله تعالى والله يشهد ان الشافعي
كان يقول بعد قوله عز وجل اذا جاءك الملائكة قالوا اشهد
انك لرسول الله قد دفع الوهي بقوله تعالى يعلم انك لرسول
ان مخافة من الملائكة اي انه لا اله الا الله المصور في خبره
محذوف وهو موجود فلما صاحب المكاشف يجوز ان يكون

ن

م

معنى الشهود

له الله الا انه جلت شأته من غير ان يقدم بحدوث الخير يعني لا اله
 سببه او الا انه خبيره ويسكن كل شيء ان يكون المستحكمة والخير
 معرفته قال ليس الامر كما قيل ان اصل الكلام في التقدير
 الله له قدم الخبر وقد افكار المتكفّر فصار له الله ثم الله
 نعم الاقضية وانما تم قطعاً في حق صدر الكلام من الجملة
 حرد لا وفي دستور الا لا يحصل عن ضم فصار لا اله الا الله
 انتهى المشهور ان رفع الحلاله على اليد الالهية من الضمير المستتر
 في الخبر المقدر وجوز نصبها على الاستغناء عن الضمير المذكور
 قبل هذه الكلمة كانه توحيداً جامعاً ولا يستغنى عنه ذلك
 لكن صدره الكلام بنفسه الكلام معبود بحق وانه اسم للمعبود
 بالحق ومثله يكون شافضاً في القول وهو محال في كلمة
 التوحيد الصحيح على صحتها واجد ما في التقدير صدر
 الكلام من مضمون كل كلمة والمأخوذ من مدلوله الحلاله شره
 خاص من مضمون الا انه يعني انه لفظة الله علم للمعبود بل حق
 الوجود الخالق للعالم لا اله الا الله اسم لذلك المعلوم التكملي
 كالا اله وقال السيوطي في الاقضية وقد توبع المتأخره
 الخوارج التقدير وان كان المعنى غير متوقف عليه
 وقبلوا في ناله الا ان يدرك الخبر محمد وهذا الوجود وقد
 انكره الاله ام الرازي وقاله هذا الكلام لا يحتاج الى تقدير
 وتقدم به الحياة فاسد لان في الحقيقة مطلقه لا تمنعها
 معقولة في انما اذا انتفت مطلقه كان ذلك لا لا لا
 شبه الماهية مع الغير فاذا انتفت مقبولة لا يحد مخصوص من
 الغير معقولة اخرى وقد بان تقديرهم موجود يستلزم في

كل

كذا له غير الله قلحاً وان العدم لا كلام فيه فهو في الحقيقة
 نعم الحقيقة مطلقه لا مقبولة ثم لا بد من تقدير خبر
 استحالته ثم بدأ بالخبر ظاهر ومقدور انما يقدر الخوي
 ليحكي القواعد متكون كان المعنى معقولة انتهى وفيه
 عتاة الاولى ان كلام الامام محقق وقد سبق في
 المرام ورده بمصادرة بالكتابة بل لا نظام والخص في
 ان كلامه لا يدل على نفي القواعد المحيية بالكلية بل ذهب
 الى مسئلة الكتاب في عدم الحاجة الى تقدير مركبة
 يكون مرفوعة بالخبر وعلى تقدير التقدير ينبغي ان
 قد رتبنا اليه لا يرد على من عدم التحقيق عليها مراعاة
 التماسين بما قلنا في المذهبين وكان الجمهور ينظر الى ان
 المقدم لظهور وجوده لا يصحح للاوهية فلا يحتاج الى نفيه
 او نفيه نعم بالبرهان الاول او لا وجوده اعني ان
 يكون موجوداً في الحال او لا استغناء الله اعلم بالمحال
 وحده حال علمه هذا الكوني او نفيه من متوحد او منفرد
 على ما ذهب المبرمي وهو حاد مؤكداً في قوله لا شر به له
 او المراد بالاولي وحدته في الذات وبالثانية وحدته في الصفة
 واكبره اب اعظمه واعتقد انه اكبر من ان يحاط بكفه
 كبريائه تكبراً الى تكبير اكثر او بعبارة انما عيده
 ورسوله كذا في نسخة صحيحة والظاهر انما ملحقة
 من الكناخ لعدم انما الشجها بما في المقام من السبع
 كما هو ادب الكلام ولا يلزم ان يكون ما بعده
 من المن من الله لوجوده او الفصل لكن يشكر الله الخليفة

لا يتصور ذلك الزيادة اللهم الا ان يتكلم بان يقال
 وصلى الله الخ قام مقامها قيل او رد المص الشواذ
 في الخطبة على قوله صلى الله عليه وسلم كل خطبة لي فيها
 تشبه في كماله الخ واداه ابو داود والترمذي في
 جامعهم ولو قرئ منه كان عليه ان يورد هاهنا خطبة المن
 ايضا ودفع بانه لم يورد هاهنا المن إشارة الى ان الحديث
 ضعيف فلم يجب العبارة واورده في خطبة الشرح ايما الى ان
 الحديث العار في هذا يدل الاعمال يستحسن العبارة وان كان
 ضعيفا واظهر ان يقال صرح بقوله الشواذ غير في الشرح
 على ان ظاهر الحديث وان في المن بعضها كما قيل في ثنا ويل
 الحديث على ما نقل عن الثوري في شرحه من اعادة التلاوة
 والاطفاء يجب ما يليق بكل ما من الكتاب ويمكن ان يقال
 انما ترك الشواذ في المن بناء على ان المراد بالخطبة الخطبة
 على المنبر الشارقي في زمنه صلى الله عليه وسلم وانما
 في الشرح عبارة الاستحباب في خطبة الكتاب لان العبارة
 بعموم الالفاظ لا بخصوص الاسماء وانما على القول
 وصلى الله على سيدنا محمد خاتمة خبره لفظا وعلما ومعنى
 والصلوة من الله تعالى مراد الرحمة والظهار الملاحظة وتعد
 على حصول الاستسلام ونحوه بعضها ان على طهرا لادرس
 واللام للمنفعة وليس كذلك بل هو محتمل في فعلنا تارة بتعدي
 باللام ومرة بعلى كماله ودعا عليه وحكم له وعليه لا يقال
 صلى الله عليه وما فانه لا يلزم توافق المزايا بينه وبين غيره
 انما لفظا فلي مع ان العبارة المتأوردت بمعنى الدعاء

بمعنى عليه
 صح

بالجبر

بالجبرية فالاشكال من اصله جبر هو في اصله اسم منقول
 من محمد بالتشديد مبالغة محمد بالتعقيد في سبيل رجا ان يكون
 بعده الاولون والاخرون وكان اسرائيل قد وردا مقدورا
 ولذا قيل لاسمائه من السماوات من الوصية الى العليمة
 الذي ارسلنا به جبريل رسولنا بعد ما صيره نبيا للناس اي لاجل
 نعمهم فالمراد بالناس المؤمنون فاهل المستغفون كما قيل في قوله
 تعالى هدي للمتقين او عام لقيام الحمد عليهم كما قيل في قوله تعالى
 هدي للناس الصالحين فاهل اوبى لقوام الحمد عليهم ويحتمل ان
 تكون اللام بمعنى اليك كما ذكره عليه تسمية ذكركم لبحث الخلق
 جميعا حتى يعيوا ان الله والجمادات كافة هي من الشرح في لاي
 رسالا كافة بمعنى عامة لهم من معوا مطلق او جامعة لهم
 في الاملاغ في جاز من الضمير المصوب في ارسله فالتا للبالغة
 والظاهر انما في هذا المقام ان السار والاسماء البهائية
 في قوله تعالى وما ارسلناك الا مكالمة للناس ليجعلها حالا
 من الناس على المختار لان تقدم حال المود عليه كتقدم المود
 على الجار والابواب هذا هو المذهب الجمهوري وذهب ابو علي وابن
 كيسان وابن ربهان وابن مكيون الى جوازها وهو الصحيح
 ان يشير المؤمنين بالجنة ونذر ان يمتدوا نحو الكافرين
 وحدثت منعوا لانها موضوعا وليذهب الوهم والمذهب
 الى انه لا يمكن بيانها وعلى السمع ان اقامه واستعاضة قال
 من جهة النسب لما روي عن ابن عباس انه قال هم اولاد علي
 وعقرا العباس من جهة الذين لما روي عنه صلى الله عليه وسلم
 ان محمد كل خير واه الطير في في الا وسقط عن الترتيب في الحديث

منه
 من ان
 من ان

العموم ويعتبر ان يكون يقيناً الاول فثالث فانه المعول
تقرينة قوله وحسب لاد الاسلحة العطف النفايد وان اخبر
التعقيب بعد التعميم نافع على الثاني وفي ذكرها انما الى رد الخواص
والاخر اخص وهو اخص وتصل جمع وسبق في معناه البسيط وسبق
بفتح اللام عطف على مطلق جمع بين القولين نافع لعلوا عليه
وسبقا اسليما والمراد ما يرد تسليما انما نفعاً في زيادة التعظيم
فاذا ذكر التكرار كما اشار اليه بقوله كثير او قد ورد التكرار الصلة
على فان خلاصكم على معقولة لذنوبكم وفي حديث قدس من صلى
عليك صليت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه ثم هذا الذي فعله
من ذكر الصلاة في اصوله بعد الحمد له تعالى وهو عادة العلماء على
ما قاله النووي ومن يحاكي قوله تعالى وقصصنا ذلك في كتاب
لا ذكر لا ذكرت انما بعد انما بعد ما كانت انما تضمنت
لمعنى الشرط كما هو مقرر بانى بالحق الجزئية في قوله فان قيل لرفع
نوعه لاد انما ذكر وقوله التمسك حرج تصنيف ما جود من الصف
لان المولد جميع بين انواع الكلام وتوحيها صنفان تمام
المصنفان في امثلة للاجل الحديث اي في عديم وهو لا فقم
على التمسك في الفاظ مجموع صنفان ولو نفعاً على وجه التمسك
فما بينهما كما اصطفا عليها وقد ترفت اليه التمسك لاد انما
من مقرر كذا في القدم والحديث في قدوم الزمان وجدديه
فيما بين المتقدمين والمتأخرين فمن صنف وفي نسخة فنادى
من صنف في ذلك اي في اصطلاح اهل الحديث القاضي ابو عمر راي
الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الرومي مزي بفتح الميم الاولى وهم اهل
وسكون الزاوية الميم الثانية بعد هذا اي جهة بلوغ رستان

وفي الكلام استعار بوجود تعدد التصنيف في ذنوب الناس وعدم
تحقق الاولية وثبوتان من للتصنيف طوله اسم التعقيب على معنى
الجماعة فان افضل التعقيب السبق بالاضافة يجوز فيه الاول
والطائفة لاد هو له فالمعنى ما قبل المصنفين في ذلك القاضي
بان جماعة في عمر واحد متفقوا لم يستعمل احد في التصنيف
والمراد بعمل الميم بالحقيقة فاورد هذه العبارة والحق ان يقول
قالوا من صنفنا لاد الاول المتقدمين فانه امرا خاص في كتابه بالنسبة
لعمل مقدم كتابه قبل اي شيء صنف فناد صنف كتابه او اعني ما
صنف كتابه ولا يصح تخصيصه بصنف المذكور لادن في من صنف
قوم من جملة القاضي كما سبق ونوضح انما على صنف المذكور
صنف من ولم صنف هذا الكتاب لاد واحد منهم لا جميعهم ثم اقول
عن كتابه بقوله الحديث بنسب يد الادل الكسوة اليه الرازي
والوازي والفاصل بالساد انما الفاروق بينهما وبين طرق الحديث
فاستاده كذا في القاضي وكذا لم يسوعب اليه القنون
باجمعاً من جمع الراء وجميع المواضع كما عطف على القاضي
ابو عمر له الميسابوري بفتح النون والسبب المصلحة في البلد
مشهور بمواضعه اي الحكم وان استوعب لم يرضع اي
بالتميم والتصحيح ولم يرضع اي ليحل الابن في رتبته على وفق
ما رفق كما ينبغي عند العيص والتصح ولاد اي تمنع الحاكم في رتبته
وعدم تقدمه اوجبا بعد ما يولعهم بغير النون وفتح العين
الاميراني بكسر هاءه وفتح وفتح وفتح فوجوه في لغة اهل الشرق
وموجوه في الغرب عمل اي ابونعيم على كتابه اي معارضه
على كتاب الحاكم لاد في مواليد كتابه فاما ما قيل ان تقول

هلب

في كتابه كذا يا اياه قوله في كتابه فانا لا نستطيع ان نقول عليه
 معناه كتابه كذا وكلام غير موجه وان قوله في كتابه شمله بعمل
 لا يتلوه الا يستعمل التلاوة بمعنى القراءة في غير القرآن في قوله
 مستخرج من كتابه كذا من غير ان يكون له منزلة في الدلائل
 بقوله كذا لان مستخرج على الصعيدين اي منه كذا عليها
 والغرض من استخراج الكتاب ان الزوائد في المستخرج
 بالغرض من المستخرج بالكسر بخلاف المستدرك والتعبير بها
 بالمستخرج او من المستدرك وقيل الظاهر انه معناه زاد الوهم
 على كتاب الحاكم استعملت دكره عليه ما فاته حينئذ يكون قوله
 مستخرج على كتابه لمعمل مفعول عمل وقوله على كتابه شمله هو
 مستخرج او تعبیر من كتابه مستخرج بالاختصار وغيره لان المقام
 مع معارفه نظمه بقاء كذا لان مستخرج على الصعيدين اي
 معترضاً واي اي ومع ذلك ترك ان يشاء كذا للمحقق اي
 الذي جاء بعد زمانه المتعذر في قوله في كتابه اي بمسألة
 بعد فهم اي بعد القضي والحكم او بوضع التقدير من الحبيب
 ببولد المتأخرين او آخر التقديرين وهو صاحب المنهج
 ابو بكر البغدادي نحو زاهد الدائر وانما ما دامه الاول
 واهل النفاذ في عكسه وهو اوضح الروي عن الشافعي نعمت
 وفيه ان الزوائد اي صحتها ونفاذها الكلية المشتملة على
 المسائل الجزئية كذا يا ايها الشافعي سمعنا الكتابين في
 في قواعد الرواية كما اشار اليه وفي كتابه اي وصيف في ادب
 على الرقابة وادبها كتاب اي حاشاها ملائمة الحاشا لادب
 الشيخ اي في الادب والسراج اي في التمثيل واخره لمراعاة السبع

اي

باب
للحبيب

منه مع

علم هو

اقدم السجل عليه ولا يمنع ذلك من قبول الخبر وهو حجة
 وسنن فاشترى على ما ذكره النووي في التمهيد الا انه
 صنف استثنائاً عن الاعمال والعلل بمعنى العودة او السبق
 والعدم اي لا يرد من قبول الحديث بوضوح من الاوصاف
 الا انه كونه متصفاً بغيره السفة اي وصفه هو فيه اي في ذلك الخبر
 ثانياً مفرداً كملت دكراته والسجلات والموقوفات كان اي
 الحبيب في كتابه اي في حقه الحاشا ابو بكر بن نقطة بغير
 اللون وسكون القاف بعد هاء طائفة وهاتان اسم
 حاد وثبت حديثه ام اياه عرف بها كل من انصف من الاصناف
 وهو العدل ان الحديث اي من المسولين بعد الحبيب اي
 بعد تصانيفه على عهد ابي بكر بن العبد من يقول ذلك
 الرجل اي يقوته وينفع عليه والمحبة على انه معتمدون على
 كونه وبما حذروا منها فبما هو انهم قوله الشافعي الحق
 كلامه على الوجه في الفقه وبما ما حكى ان الشافعي سمع
 رجلاً فيقول في حقه دعه وقالوا يا هذا انت في رجل سألته
 جميع الناس ثلاثة ارباع الفقه هو لا يسلم له الرجوع قال وكيف
 ذلك قال في حقه قوله وجوابه وهو الذي يفتقر بوضع المسألة
 وسلم له نصف العلم بل يجب من الكل وخصومه لا يقولون انه اخطأ
 في كل فاذ اجعلوا فافوا فيه مقابلاً لخطا عواضه سلم له ثلاثة
 ارباع العلم وبقي الربع في تركه بغير الناس وهذا يقين في الرواية
 المعتمدة والعلل في الفقه اي قد يقول بغير الحبيب في ان يقول
 على كونه لا يلزمه ان الفقه المتشدد من ان سألته اهل علمه
 المتأخرين ثم جاء بعدهم بعض من تأخر الحبيب اي من الحديث

فاحذر من هذا العلم اي علم اصول الحديث اذ من هذا العلم المور
 في كتب الطبيب ينسب اي هذا العلم ينسب في قوله والباراجيرة
 في قوله انما هي عياض اي من بعض من ينسبوا هذا العلم الاخر
 كتابا لطيفا اي موجزا لطيفا سيما في الامايع بكسر الهمزة
 من رفع الياء اصلا كالمع وكان فيه اشارة كالمع انما المراد ان
 رايه يخفض المياحي فيفتح الياء قبل النغمة وكسر الهمزة الجيم
 بكسرة من اردت بيان على سيرة يومين من سماعه وهو يقرب
 مما يراعى جوا اي سلاحة مختصة بهما اي ذلك الجزء
 ما لا يسمع اي المشي الذي لا يطبق المحمد في قوله وفي نسخة
 نصب أحدث ورفع جملته في ما لا يبلغ للموت جملته وانما
 في كل اي هذا واما في ذلك على ان العطف على سبيل المعنى
 اي التعاضيف الكثرة ما ذكر وانما في ذلك قبل السعد
 واما في ذلك الكثرة على ان منتهى خبره محذوف وهو الاظهر
 قبل ويجوز ان يكون عطفا بخلاف المعطوف لقوله تعالى
 والذين يهود والذين ينادون بالانسان اي وخلصوه ومنه قوله علفته
 نبينا وما نازد اي وجمع افعال ذلك في التثنية التي اشترط
 ونسبته بصبغة الجمل اي يجعله في الشرح مسبوقة تارة لتبين
 في المتن العطف في الجملة في الشرح مسبوقة تارة لتبين
 في نسخة كتابه بسبب كثره في الفاعل فانما العطف لانه
 في اشارة المعاني على اشارة المعاني ولان البسط على ان يكون
 بالاضاح وجبته لعل من علم كل واحد فيكم بخلاف الامايع
 والامال والاشارة والايافان كل واحد لا يدركه ضمير العلم
 يدركه اثنان اي مع هذا ايضا تارة لتبين بها الظاهر

اوصاف ذلك
 وانما في ذلك
 مع

ان يقول حظه لكان الاختصاص سببا لتيسر الحفظ
 وهو يشترط تيسر العلم في الاشارة التطويل في شدة الفكر
 ويصعب فهم الحوادث والمقصود الحفظ هو العلم وضع موضع
 الحفظ فانما للاشارة الحفظ تيسر العلم اوردت على المعنى
 ان الاختصاص لتيسر الحفظ لا لتيسر العلم فانما اذا المراد
 فهم من لا يروى سريعا فانما اذا اختص سهل حفظها وتيسر
 لتيسر منها بسبب حفظها ولا كذلك المسوقة فانما اذا وصل
 الى اخره بفعل عن الاول وقوله الى ان جعلته في بقوله
 الى واستمر الامر على ما ذكر من الكثرة والبسط والاختصار
 في ان حاشا اي ظهر اتقوا في السنة الفقهية الى المشريعة
 في الدين اي المتعلق به سنة ابو عمر وعثمان بن ابي صالح
 الدين وهو لم يأت به غير ابي عبد الله في شرح المعنى وما
 الحاشا في الراوي الزاوي مدينة ببلاد الراية في موصلي
 وهذا ان بناها في الذين الضحان تزييل مشق كسر الدال
 في فتح الميم وتكسر على كافي القاموس في مدينة عظيمه انما
 شمعة ما انما اي تارة مسك في جمع اي ابر الصلح
 الماوي بضم الميم او وشد بد اللام المسورة اي جعل اعلى
 تدرست الحديث اي علم الحديث اصوله ووزعه بالمرس
 اي التي في مشق وابا بضم الياء الاشراف اي بدمية ان
 فيها النور في كتابه معقول في مشق اي بدمية ان
 العلاج لم يثبت اليه في قوله اليه اصناف العلم الحديث في املا
 بالال وفي نسخة في صفة فاملاه اي كتابه في كتاب جال
 من المنسوب بعد من صفة اي واقعا بعده والغني فخره

وحده كما استت الحاجة اليه وحملت الداعية عليه والبراه
 بالعمدة البعدية العرفية فان العنود روي في القصور
 والتعطل يسمى التخصيص فانه قول محض كانه لا يقع في
 وانعقد كلام شائع على ان ترتيب وقع وبود ما ذكرنا قوله
 فلهذا لا يلاحظ ان لم يحل التناول في خاطره ولم يرتبنا اجالا
 في هذه كما هو شأن المصنف في داء المؤلفين لم يحل ترتيبه
 اي ترتيب ابن الصلاح او ترتيب كتابه على الوضع المتناهي
 اي بين العنود واستثنى اي اهتم الحافظ بقصا في الخطيب اي
 بحسب المتفرقة اي في العنود وفي السبعة صحيحة المعرفة
 فجمع اي الحافظ شأنه فاصد لها من غير الترتيب والتا
 المتفقة اي متفرقات فاصد نقشا فيها الخطيب والتا
 والتتبع متعددان بمعنى الترتيب والافتراق وضم اليها اي
 الي التناهي المذكورة اذ المتناهي المسطور من غيرهما اي
 من غير تناهي الخطيب فوايد هما بضم اللام وفتح الحاء
 جمع محبة وفي خيار التي منسوب على انه مفعول فمفعول
 فوايد هي للعلم والتا تبا عا ركونه بقاء عن التناهي
 النافية او ما عني هذا المتناهي اليه كقولنا ما ج الدنيا متفرقة
 وجوز جمع القصر اليه تبا في الخطيب في الفوايد المتعلقة بها
 وقاد تبا حياي خيال فوايد فلوله فكا انه اراد انها
 من باب الكلام فهو معلوم واجتمع في كتابه اي كتاب ابن الصلاح
 ما تفرقة اي من العنود في غيره اي في غير كتابه من كتب الخطيب
 وغيره فلم يرد اي للاجتماع المذكور في كتابه عطف الناس
 عليه اي انزل العنود الذين في الحقيقة هم الناس وروية

بلغ شايده

الناس

الناس على كتابه وتوجهوا اليه من كل جهة فان العلف والعلوف
 اقبا الانسان على الشيء لانه له حيث لا يعرف وجهه فيه
 ومنه اخذوا التعلق في السير وساروا بسيروا بغيره يكون
 اليه اي ودهو امهذه واخذوا ستره ويكره ان يكون
 كسر السين وفتح اليه اي بطرقه المرضية في جميع متفرقات العنود
 الخد بنية ولا يحسن اي لا يبعد ولا يجد كما ذكره اي لخصه
 كتابه كالعراق والفاخر سباب الحولي وخمس كسر الصاد
 كالتووي وان كسر واليا جرح حسنة وكسر المراء عليه اي زائد
 عليه ما فاته كالتلفظ ومغلط ومفتسر ككسر العلام
 اي تارك فيما زاده فالاحتصار الان كان بالمقصود كله
 لخطا اقل من الاول والاحتصار هو الان كان ببعض المقاصد
 ومعارضه اي كانه في الدم بانسان كتابه مثل كتابه او
 بالاعتراض في الفاظه ومعانيه وترتيب ابوابه وهو الاظهر
 لمقابلته قوله ومفتسر اي ناصر لكتاب باطلا وبابو كنه
 تقابه ومنشعب من كتابه باذنه كالمصنف وبفتح فيما الي
 بعض الاحوال وفي نسخة بعض اخواني اي في الدواوين
 الفز وبفتح الفتحة وقيل هو من الذين من خاعة وقيل هو من
 شرا من من محمد الزركشي وبعض الفضلاء من اهل الادب المطايع
 المولف وغيره والافتقار فيهم وفي نسخة لا يلاحظ
 التمايز بعضها مسطور بعضها مختصر ولم يكن في نسخة
 ملحوظا مارة السؤا انه ان الخموله او لانه لبعضه ويحتل
 التغليب اي تميزه ولغيره المهمم اي المخطوطة فان النسخ
 تبين المراد لانه في الاصل رآه البعض فحينئذ في القديم العين

عن سائر المعاج وقد يستعمل في الاختصار لانه حذف الزوائد
 ولا اكتفاء بالمعاصرين ذلك اني مما ذكر من التفسير في
 الاصطلاح او ما في كتاب ابن الصلاح في تخصصه في المعجم
 وهو الامران الذي يقع صاحبه في فهمه في اوراقه المنة
 في تلميزه بعبارة سميت في تلك الاوراق باعتبار ما فيها
 من اللفظ طرقت بها تحت القلم لعلها تفتح كما في
 جمع القدر والصفة بالصفة فعمله بمعنى المفعول في ما يستحق
 ويختار والمصاحف ما حصل من الافكار في علم الاختصار
 في معطلة اهل الاسرار اهل الحديث والمترجم في السجاء في
 الاثر لغة المعنى اصطلاحا الا حديث مرفوعة كانت او مرفوعة
 على القول المحتمل وان قصود بعض الفقهاء على الوقوف ويمكن ان
 يروى باهل الاسرار من يتبع اثر النبي صلى الله عليه وسلم على اعماله
 وقالا لا على ذلك اي يجب متعلق بالتخصص وحملته
 سببها معتزلة ابتكاره اي اختراعه فلم يسبق مثله بفعل
 انما انما احدث ما كونه هاديا له وسبيل اي دعي طريقه
 انما جعلته منها ايمسلا فاسما وطريقا واضحا
 بفعل انما الطريقه استقامت مع ما سميت اليه اي مع
 وهو حديث مرفوع تخصصه اي مرفوعا ذلك المعجم بالمعجم
 سبب لضعفها اليه وزدتها عليه وبين المعجم بقوله
 من سوا هذا الضرابه باضافة الصفة الى الموصوف الى الثاني
 الحسنة والنكت المستحقة الصفة الوصف النكتا الفاصلة
 عن الزوائد قد المحصوكت لهما وذا بعد الدرر كما في الجمع
 فريضة والشواهد جمع سائر ذواته البعبير انما يعبر بها الشواهد

انما كذا وما وعدم انما طبا شاذ عن ذهن الذين ورايد
 القوا ريد طاهره انه عطف تفسير والتعريف ان المراد
 بالاولى ما يتعلق بكلام القوم من النكت والمعاني اللطيفة
 والمباحث الشريفة وما لثابت ورايد المسائل التي كانت
 المتقدمين او حدثت عند المتأخرين ورغب اي ذلك البعض
 من الاخوان بعد تكميل المتن سلا في انما اي يعود طلبة
 المتن اولاه اذع اي في وضع عليها اي على النكت شرحا
 يحل رموزها اي المتعلقة بمانتها ويعتبر كقولهم
 اي الموطوعة بمعانيها فوضع بالتعريف وجبت في التفسير
 وهو تنسب للجهل من المتقدمين اي يظهر ما خفي على الجاهل
 من ذلك اي مما ذكر من الرموز والكوز والاشارة بالمستدي
 لان المستدي فهم ذلك من المتن ولم اقبل العمل بنقطة كثيرها
 الجاهلون اي ملأوا وبعثوا لتكنر لمصوب التفسير ومن ثم
 احتاج الشرح الى الشرح وهاجرنا فاجند اسائل المتر الى ه
 سؤالي او متوجهي الى سؤالي وانا لا اذ كما مولد رجا المندرج
 الى رجا المندرج او رجا المندرج وحوالي في ذلك المسائل
 في ذلك المدة من مفاصل المومنين لتجيب الشا في انما
 والمندرج الحقيقي وقيل ان رجا المندرج الطالبيين لذلك المحضر
 في معرفة اصطلاحا لانا المتقدمين وقيل ايضا اندراج هك
 الكتاب في سلك كتب الايمان بان يقع به كتاب في تلك الكتب وهو
 قصدي لطيف ولحظ شريف فيا لفت اعلم التعريف او بعد ما وقع
 من متنها شرحه على وجه المسألة او على طريقه بلغة اجلة لرفع
 ثابته في شرحه وهو ظرف وقد لفي في اقباع متعلق بالنقل

ما

س

ان في ابطال لفظها والتوجيه اي في وجوب معناها وقال في
 التبيين الثاني في ابطال تفسيره لقوله فاجتبه واما اجتنبه
 لتقسيمه للشرح واما لمن خلاف ما اخترناه فلاح له في
 ذلك تنكيب ~~وهو ان~~ وهو ان علة المتن يجب ان تشرع
 ان ركبت بعض المتن بعد الشرح ونجست على جبايا جمع خبيثة
 وهي ما سئروا بها ما جمع داوية اي على نكتة من المعاني
 الشريفة كانت مخفية عن استبانها لا الطبيعة لان
 البت ادرك ما فيه وفي نسخة بالذي فيه اي اعلم بقايل
 ما في بينه من الامور المسببة او في شعره من الامور المعنوية
 وهو تكلم على والافكر من خارج اظهر من المعاني ما لم يحظر
 بال صاحب المعاني وتكره له اي عند ارادة شرحه ان ابراه
 اي الشرح على سورة السط النقي اكثر ملامة كما يدل
 عليه لفظ الشرح من السط من كانه اريد زيادة السط
 على اقل ما يمكن ودفعهما الى نصب للسط على ابراه
 والتفسير الرابع الى المفسر السمي بالفتنة من قوله ~~توجه~~
 في تفسير المتن من الشرح من منصوص برفع الحافض او بق
 اي اكثر وفاقا لما ظهر لنا فان الدعوى هو الدخول في البيت
 فكان ادراج الشرح في البيت وموجاه اذ دخل في البيت واستقر فيه
 فالعنى ان لو لم يَدْخُلْ في البيت لم يكن شراجهما يكون
 المجموع كما ان اولها غير متروك من المتن في مقابلة
 على بعض كمال اكثر الشرح اولى واخفى من غير تنكير الضمير
 لان ضمير ابراه الى الشرح وضموه مجيبا الى الفتنة وهو
 مرود ان يحمل ان يكون الضمير ان تذكر اولها ومرجها

مختلف

مختلف مع هذا فالعند حواره عند وجود القرينة
 كما في قوله تعالى اذا قلنا في النار اوقنا فقلنا في اليوم
 وقوله عز وجل قل ان الله سيكشف عنكم آياته ويؤد
 لمزها نعم هذا يرد في الجملة على قوله السابق فاجتبه
 فانه بظاهره في المتن جواب السؤال وفي شرح جواب السؤال
 الثاني وايضا كقولنا في هذا الكتاب باعتبار ترجمته انه يعمل
 لفظا معربا باعراب في المتن وباعراب اخرى في الشرح واما
 ذلك وهذا عيب يخفى كما هو ظاهر الاخر في الشرح ان
 لا يتغير اعراب المتن ويتبين لاصل من الفرع وما قبل من ان
 الصواب لها هذا الاما ح اي الادراج فليس شي لا سيما
 في اللغة من ارفاقه والادراج يعني الادراج خاص نوع
 من الحديث كما سياتي في ذلك هذه الطريقة في المعالجة
 بالمرح انما هي انما تلك اي مطلقا او في دياره او في
 بين الحديثين فاقول العا جارية اي اذا كان الامر كذلك
 فاقول ويكن ان تكون غاطفة بالعود الى المضارع استحض
 الحاد الماضية طائفا اي حاد كوي سايلا من التوفيق وهو
 جعل الشيء مطاوعا للامراء ومطافعا للامداد فيما كان في
 بيان هاتفي المتن واختياره هنا لك بعد مراعاة السجع
 لا سيما الى بعد زمان لطيف الشرح عن زمان تقدير المتن
 بما جعل او الى رتبة مرتبة كليل عليه قوله فعلى البعد
 قوله فالتن كذا قبل في قوله تعالى المذلك كذا قبل
 والانس بمساعدة المرح ومطابقة التوفيق تكون الانس
 الى مجموع المتن الشرح الخبر عند علم هذا النص الى عند

اوله

رة

جمهورهم بل قولهم بعد قيل وقيل وفيه إشارة إلى المتألف
 في اللغة الغرض من الخبرين قيل وهذا إذا جعل القابل
 في قيل من علم هذا الفن وأما أن جعل من غيرم ولا حاجة
 إلى التفسير بالمحمود مراد في خبره خبر قيل لا بد أن
 يكون معنى الحديث ثم يقول الخبر مراد في ويكن دفعه بأن
 المتألفه لثبوت خبره في خبرها ملازمه وترك التفسير للوضع
 أو اعتمادا على ما ظهر من المتن فكان قال الخبر لا في مراد
 المحمدي وهو في اللغة خبر القديم ويستدل في قلب الكلام
 وكثرة قال تعالى فليأتوا بحديث مثله إن كانوا معاه وفي
 وفي أصل الخبر قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعله
 وتغيره، وصحة حتى في الحركات والسمكات في البقطة
 والمثام ذكره السجادية وفي الخلاصة أو الصحافي أو الساجي
 إلى خبره في مراد خبره عند الأكثر ذوات الألف في أصل
 التثنية فإنهم يستعملون في كلام السلف الخبر في حديث
 الرسول صلى الله عليه وسلم وقيل الخبر والخبر بينهما ما هو إلى
 صلى الله عليه وسلم ولا لا نزاع بينهما وهو الظاهر في قول
 ما جاء في من كلامه ما تقولوا وما نقل عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في قول الموضع أو الموضع قيل لا وفي ما نقل
 أو هو صمد وظهر عنه صلى الله عليه وسلم قوله أو فعله أو
 أو تقول مراد أو فعله أو فعله أو فعله أو فعله أو فعله
 أو تقول عليه لا مراد أو فعله صلى الله عليه وسلم كما مرنا بأن
 ومن ثم إننا جعلنا الخبر أو من خبره خبره الخبر قيل في
 يقال لمن يستعمل بالمراد جميع التأويل وهو الأعلام

بالوقت

في الخبرين
 في الخبرين
 في الخبرين

توحيات

بالوقت الذي يعطيه الوحيات والموايد ويعلم به
 بالوقت بذلك من الموايد والوقايع التي من أفرادها
 الوحيات كالحلافة والتملح ونحوه كالأشياء على البلاد
 واستقلالها بالطوائف والوقايع والتملح والأشياء
 العينية والأحوال العينية وأما كل ما لا من أخبارها
 الأخبار من القصص وحكايات الملوك وغيرها لا أخبار
 ولكن يستعمل بالسمعة النبوية بحوث فيه أن يقتضي المتألف
 أو يكون المحذور بمقتضى الروايات الأحاديث المرفوعة
 والجمالية أو لشبهه رواية الصحابة والتابعين ولعله على
 التقلب وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق فالحديث
 الحديث حيث يصدق على كل ما جاء في الخبر وعنده خلافه
 فإنه يخص بالنبي صلى الله عليه وسلم وبما في قوله فكذلك
 حديث خبر أن الخبر ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم وبما في خبره
 من غير عكس، أي لا يخرج خبره لا يختص الخبر به صلى
 الله عليه وسلم وفيه منافاة لأن الخبر لا يميز خبر غيره
 صلى الله عليه وسلم كالمطلق بل يخص عند المحدثين في الصحابة
 والتابعين ولذا قيل في التقليل لا يخرج لعدم ظهور أخبار
 الخبر ما ذكره مطلقا حقيقة بل لأن مطلقا أصليا ولهذا
 يندفع المناقشة في قولنا في التقليل فإنه لا يقتضي خبره
 عموم وخصوص مطلق واختيل عموم أحدها فصل في قول
 لا وأخرى بحوثها وقاد وفيه أن الحديث قد يكون التثنية
 بصدق كل حديث خبره فان الظاهر أن المراد بالخبر ما يحصل
 الصدق والكتب في أخبار عموم من وجه انتهى وجه غرابته

هذا هو علم الحديث

ما لا ينبغي ثم أعلم ان علم الحديث علم يعرف به حال الراوي
والمروي من حيث القول والورد وتوضويعه الراوي المروي
من حيث ذلك وتجايزه ما يقبل وما يرد من ذلك وما يله
ما يذكر في كتبه من التماسه كما ذكره الشيخ زكريا في شرح
الفقه العيوني وقال في الجلال السيوطي في كنيته شعب
على الحديث ذو فخر بين خذموه في ما احوال من ذلك
في ذلك الموضوع والمقصود ان يصف القول والمورد
في علم الحديث حده انه علم يستعمل على نقل ما اضيف
اليه النبي صلى الله عليه وسلم ونقله الى الصحابي والتابعي
من قول او فعل او تقرير او اوصافه في موضوعه ذات النبي
صلى الله عليه وسلم وعما ينسب اليه الفروع بسعادة الدلائل في كل
شيء مما حدث في المعطية بقصاته صلى الله عليه وسلم فانها
الحدود من نوعه باجاء الحديث وهي كحديث انه يقاب
الرد الى الاستسفاف فانه داخل في قسم التعريفات المصححة
فعل القليل وغيره اي الوصفيات اي في المنزلة بالخير
ايه وان الحديث جواب عن سوال مقداره هو ان الحديث خاص
به صلى الله عليه وسلم على جميع الاقوال والاعمال يكون له
معروف في علم الحديث فاما ما كانه غير عنه بالخير ليلو
اشهر الى علم الحديث الاخير حتى يكون ما ذكره بعده من الاقسام
مختصا والخبر الوصل وغيره وقال في تكملة المع لا منه
ينسأ وله الموضع عند الجمهور باعتبار اللفظ اذ في وبتناول
المورد والمقطع عنه من علم الجمهور وقال المصنف في
ليكون الشرح باعتبار الالفاظ فاستعمل في الاول قوله واما ما

الثالث

الثالث فدلالت الخبر اعلم مطلقا فكما ثبت الاعتراف بالاحص
واستعليق الثاني فلا نداء الا في رتبة هذه الامور في الخبر الذي هو
قاره عن غير النبي صلى الله عليه وسلم بلان يعتبر ذلك فيما ورد
عنه وهو قوله في باب الاول بخلاف ما اذا اعترف في الحديث
فانه لا يلزم اعتباره في الخبر لانه ادون رتبة من هذه الحديث
عليه هذا القول قال التلخيص كما ذكرنا في الباب الثاني هذا التقدير
ما لا يصح وهو قوله فكما ثبت الاعتراف بالاحص مع الاعتراف
المستلزم فيمكن وضعه ما ذكرناه في خصوص هذا المقام لا يطلق
العام لكن يرد على تعليلنا في ان الامور العينية ما عدا
النوازل غير معتبرة في الخبر كما يوارى عن غير النبي صلى الله عليه وسلم
فان المشهور والعز بمر الغريب وتمايزه عليها كما تميز في
الحديث المصطلح دون غيره وهو اي الخبر باعتبار وصوله
البيان اي باعتبار اوصاف من الصحة والخرق والصف وغيرها
ولا يمكنه معرفة او موثوقا ومقطوعا عن غيرها اذ ان يكون
اي يوجبها طرق جمع طريق بمعنى سبيل وهو يابو صليبا
المقصود الحسني في الخبر يصل الى المطلوب المعنوي ولذلك قال
اي احسن وهو جمع اسناد والخبر به رجح الحديث فانهم
يسندون الخبر الى ما ينسب اليه السند في رتبة الحديث واليه
قال الاصحاب بمعنى السند الذي عليه الاعتماد ولذلك قال ابن المالك
الاسناد من الذين ولو الاسناد لكان من شاملا ما وقال في
ابن سيرين في هذه الامور من فانقطعت عنها واخذوا في نسخ
وقال ابو يوسف من سلام ليس نقل على هذا الوجه ولا يفتن
اليهم من سماع الحديث وروايته واخلاه كما ذكره في الخلاصة

واستشكل بان القول ينبغي ان يكون بعضهم او سادس
 للمحدث في البعضين واجب **بابه** انما حكم بذلك بما على
 ان الحديث معشوقان وقاضي عليه وما قبل بعض الصوفية
 كونهما من ابواب الدنيا فراه لمن عرّفه عرض من اعراضها
 اولن اقتصر على وسيله حصول عرض من اعراضها سمع
 صفة اسانيد والملم يلزم من وجود اصل الجمع الكثرة
 لا الابدان على اقل الجمع على قوله لا بطرقا جمع طريق
 وهنا واضح وانما ذكره لانه توطئة او لانه دليل لتفسيده
 الطريق بالاسانيد وقيل اي ما يكون علو رتبة قيل من
 الاسماء المفردة في الكثرة اي في حال اعادة الكثرة به
 وهي ثاقف العشرة اليها لانه لم يجمع على فعل جنتين
 كما فعل هذا فذلك على اعادة زيادة الكثرة على اصل الجمع
 ومنه التعليل لكن ينبغي زيادة اعادة قاعدة قتال وفي
 القتلى اي وفي حال اعادة القتلة وهي ثلاث وعشرة وفي
 بينها يجمع على فعله بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين
 كما طرفة وفتحها وافتحة على جملة تعيد الى خاليتها وقوله
 والمراد بالطرق الاسانيد عطفت على قوله طرقا فيكون من
 تمتد قبله بغير الطريق الاسانيد الكثرة لكن الانسب
 حينئذ ان يقر انما بالمراد بالاسانيد اي انما في الطرق
 بالاسانيد لان مرادهم بطريق انما هو الاسانيد كذا قال
 محسن وتوضيحه ما قاله شايخنا قال والمراد بالطريق
 الاسانيد وان كان ما سبق معني عن التسمية على ان
 سادكره من التعسير ليس مدركا حقيقيا للطرق وانما هو

استفاد

استفادة عن السبل انه ولما هو هذا الالاء على التلبد
 قال قوله والمراد بالمراد بالاسانيد مستدركة والاسانيد
 كما يظن طريق السبل قال التلبد كما راها لسان الطريق
 حكايته الطريق ولما طرق المع هذا الاعتراض قال التحقيق
 ان تكون الاضافة بيانية في قوله حكايته طريق السبل
 قبلت التحقيق خلافا لهذا التحقيق لان الحكاية فعل
 والطريق اسانيد الرواة فلا يصح ان يكون احداهما على
 الاخر انتهى وقيل يمكن ان يؤخذ العبارة بان تحقق
 من اضافة الصفة الى الموصوف ان الاسانيد هو الطريق
 المحكي للمنز والمنز كما ينبغي غاية ما ينبغي اليه الاسانيد
 فيوافق ما سألني عنه في بحث الوقوع والموقوف بعرف
 الاسانيد بعض الطريق على انه عرف الاسانيد بما هو عريف
 للسند فذكر الطيبي ان السند اخبار عن طريق المنز ولا
 رفع الحديث الى قابله واجيب **بابه** من غير اختلاف
 وادفع بينهم وانما هو ان مولد احدهما واحد وقد قال
 السخاوي في شرحه نذكر ان الملقب بالاسانيد والاسانيد
 هو الطريق الموصل للمنز والمنز هو الغاية التي انتهى اليها
 وقيل معناه ان الاسانيد بين طريق المنز لانه متواصل
 او احاد وبوجه آخر ما في بعض التسميات والاسانيد
 حكايته عن طريق المنز وقيل المراد بالطريق ما يصل
 الى المنز فلا بد وروى عنه ان الاسانيد انما هي
 من حمل الطريق على المعنى الاصطلاحي وانما اذا حمل
 على المعنى اللغوي فيستقيم التعريف كما في قوله

د

ساد

بالمعروفين الماتين فعل واحد في الماضي فلكل الكثرة
 في المذكورة في من لم يند كثره احدى شرط التواتر
 لا في الحصة او لا بعد على ما ياتي واغترض عليه
 بانه لم يعين معنى الكثرة فانه يصح ان يكون مع الحصر
 ويدون فكيف يتنزل وتلك الكثرة احدى شرط التواتر
 ودفع بان معناه ان تلك الكثرة اما تكون بشرط
 التواتر اذ كانت بلا عدد معين وكانت المعنى في عقل
 عن قوله اذا وردت اية لكثرة او لا حاشا بل لا حصر
 عدد معين ما صافه الحصر الذي هو من جملة الشرح
 الى عدد الذي هو من جملة المترو وهو مزج غير ممكن
 سبق الاشارة اليه والاعتراض عليه واد السخاوي
 ولا يقيد بعد القول اسلام وتركه الشيخ هنا فاما التواتر
 لا يبال من حاله بل حاله كما سبق في التفسير لا اعتبار
 بحصر عدد معين في المراد انه ليس للتعيين فيه مدخل
 ولا يكون للمعط في كثره عدد والحاصل انه لا يوجد
 في هذه التعيين لان يوجد عدم التعيين قياسا فانه
 محال للوقوع الشارح فيما حتموا فيه وغير قوم محصورين
 فاشارة اليه لا يشترط في التواتر عدد معين كما هو مراد
 البعض انتهى ولا يخفى ما فيه من المناقضة في كلامه وعدوله
 عن من هذا من قبل وفسا من ليس الحصر في عدد معين
 من اجل الشهور فلا فانه قد ورد بلا حصر كما سبق في قوله
 الاية او مع حصر ما فوق الاثنين انه قد يكون كذلك وفي
 المعط في قوله قد شتوا ايضا في المعط نظرات المتواتر

والمشهور

اي

والمشهور كليهما استزكا في التام مع الحصر ما دون الاثنين
 وان لم يتعين بدخلها التام بينهما فرق وهو انه يحصل
 التواتر في مرتبة من مرات ما فوق الاثنين بخلاف التواتر
 فانما يقتضي جميع مرات المتواتر والحق انه لا يستغنى
 بقرينة التواتر كما ليس المراد فيتمتع بها بل يكون قوله والشرح
 بالحصر عدد بل يتعمل بالاعتقاد فانما اراد بالقياس
 لتمامه بان يكون العادة بل يكون العادة بالاعتقاد
 الى عدد وجعلت محال لا في التواتر بل في التواتر فانه
 سواء اطوا فيما بينهم ام لا على الكذب بغير الكاف
 وكثر الاله هو اللعن الغصص الواردة في التواتر
 كثر الكاذب وتكون تارة وفي كذا لا غير مستحسن اذا ذكر
 في مثال الصدقة لحن للمقابلة او زينة قال السيد
 اصل الدين وفي الطول العجز العقل امتناع قوا لهم
 على الكذب ولاها جميع لان جزم العقل بالخطا العادة
 والتغير بالعادة او لا لا سعار بموجب جزم العقل
 وكذا وقوعه اي وكذا كانت العادة ووقع الكذب
 منهم اتفاقا اي غلطوا او سوا قاله السخاوي وقوله
 عن غير قصد تاكيد ولذا قال التام قوله اتفاقا
 يعني غير قوله عن غير قصد وخلافه الكلام ان التواتر
 لا يحصل به ويكون ذلك العدد الذي للحصر بحيث لا يمكن
 عادة فلو طهر على الكذب وكذا وقوع الكذب منها اتفاقا
 من غير قصد حتى لا يخرج غير محصور على غير قوا لهم على
 الكذب عليه لفر من الغرض اتفاقا الكذب منهم عليه

من يكون له اداة
 تشبه بالمتنوله
 قد مر

لا يكون متواتر فيحصل ان الكثرة هي الشرط الاول والحال
 العامة هي الشرط الثاني والشرط خمسة على مقتضى
 تلك الصحت فانه فيما سياتي من اجمع هذه الشروط
 المربعة ولا يتصور كونها اربعة بدون جعلها ثمانية
 والمحققون على انه تفسير للكثرة وعدم العلم بمعنى العبر
 في كثرة المحررين بل هو غير حد اعتنع عند العقل تراطوف
 على الكثرة لان كل واحد تحت الضبط كما سبق تحقيقه
 في الشرط عدد اربعة لاحتمال فعله في اخر عشر
 جميع محصور بحسب العقل تراطوف على الكثرة متواتر
 في اذ كان حد التواتر مذكور ولا مرقن في غير العادة
 قال الاميلي واما الصواب حصول العلم في اخر هذه
 الجمع فاعاد خبره العلم علما انه متواتر والا فلا وقال
 ابن الهيثم المتواتر خبر جماعة يبيد العلم بالمال في المنفعة بل
 بل بنفسه وقال ابن الدك في شرح المنفعة المحققون
 بانه خبر جماعة يبيد بنفسه العلم بصدقه بقوله بنفسه
 يخرج خبر جماعة افاد العلم بالقرابة الزائدة عن الخبر كثر
 العيوب والتجعب في الخبر فهو قد لده على الصحيح الى الذي
 علم الجمهور وهو متقابل للافتاد الانبئة في قوله ومنهم من
 من المحدثين ومنهم من اصول الحديث او اصول العقيدة من
 عينه اي عدد المتواتر في الاربعة اعتقاد اربعة شهدا ورد
 ما يتم لو شهدوا بالزينة لا يبيد قولهم العلم لاحتمالهم اليه
 التزليم وتوقفنا القاض في ان يكون المال في الخمسة
 وقيل في الخمسة اعتبار العدد للثان وقيل في السبعة

وتجرب

وقيل في الاربعة قاله الاصطفي في اخر عدد الجمع الذي
 يبيد خبره العلم عشرة لان ما دونها احاد وقيل
 في الاربعة عشرة كعدد التمس في قوله تعالى وبعثنا
 منهم اثني عشر نبيا بعثوا كما في اهل التفسير للكتاب
 بالاصطفي لئلا يزيل الماودين بمعادهم ليغيروهم
 بحالهم فلو تم على هذا العدد ليس الا انه اقل ما يفيد
 العلم المطلوب في مثل ذلك وقيل في الاربعة لان الله تعالى
 قال يا ايها النبي حذ الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا
 كما قال اهل التفسير اربعين رجلا كلمهم عمر رضي الله عنه
 بدعوة النبي صحت لحاسه عليه وسلم اخباياه اربعة عشر
 يا ائمة فوايئهم يستدعي اخباياه عن انفسهم بذلك
 ليظهر ظنه فانه على هذا العدد ليس الا انه اقل ما يفيد
 العلم المطلوب في مثل ذلك وقيل في الاربعة لان الله
 تعالى قال واختر موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا اي
 للاعتقاد في الاربعة تعالى من عبادة العمل وليسما عظم
 كلام من اردوا لخير واقومهم بما يسمعونه فلو تم على
 هذا العدد ليس الا انه اقل ما يفيد العلم المطلوب في ذلك
 وقيل اربعة كعدد اقله عشرون لانه تعالى قال ان
 يكن منهم عشرون ضابطون فليعلموا اني ميت وقيل بعث
 بشر من الانبياء على اخباياه هم بصدورهم فلو تم على هذا العدد
 ليس الا انه اقل ما يفيد العلم المطلوب في ذلك وقيل
 اقله ثلاثا وبضعة عشرة عددا هله عزوة بدو عبادة
 سلم الحضر وغيره وثلاثة عشر وهي البطشة الكبرى

بين

التي بها اعز الاسلام وهذا لا يقتصر زيادة احوالهم
يستدل على المتعبد عنهم ليعرفوا انما يعرفون باختلاف
فكروهم على هذا العدد المذكور ليس الا انه اقل ما ينبغي
العلم المطلوب في مثل ذلك فانما ينبغي ان يخرج جمع
الجوامع والجميع عن التمسك في الجميع
قال والاصح انه لا يشترط في التمسك بامر اسلام في رواية ولا
عدم اجتناب ما عليه عليه في غيره وان يكونوا كافرا او اهل بيعة
بلد كان بخبر اهل بيعة طيبة بقتل مسلم لان الكثرة
نافعة من التواخي على الكذب وقيل لا يجوز للجماعة ان توالي
الكفار واهل بيعة في الكذب فلا يبعد خبرهم العلم
ومسك كل قائل بدليل ابي بابتة او حديث او قول الشارع
اي بخبر صدوق غير خبر جارية اي ورد في خصوص ذلك
الدليل ذلك العدد بما يشتمل على ذلك فانما ذلك
العدد اقل من التمسك بذلك الدليل والحمد لله انما ليس
بلازم ان يترك اي ذلك العدد باخاف انه العلم في خصوص
ذلك الدليل في غيره اي في غير ذلك الدليل والخاص
انما لا يجب ان ينفية ذلك العدد في كل موضع وكذا لا يجب ان لا
يلزم اقلية في غير ذلك الموضع واعلم ان الحق لا يرد ولا يرجع
لصغير طاهر لا يختص بالاحتمال والاحتصاص انما اختصاصا فانه
العلم في الامور لا يرد فيه عدد معين بل ذلك الامور ولي
غيره وابعد الشارح حيث خالف في حاشيته الى الاحتصاص
هو العدد وورد دون غيرهم من حيث الغنى والتمسك والتمسك
والعدا لا يرد على ارباب القول والتزجج وقال التلميذ

لم يرد الا بعدة والمستمدة والسبعة والعشرة والاربعون في
اخذ العلم اصله لا يصح ان يقال في غيره وليس له ان
يجوز في غيره التمسك انما علمت ما تقدم من التمسك
كل دليل يفيد العلم في الجملة نعم يمكن ان يقال لا يفيد
العلم اليقيني وعليه فتمام العلم يحصل على التمسك مع انه
يتمثل اختلافا في الافادة باختلاف الأشخاص قال الجزري
وقد يكون التواتر سببا فيتم التمسك فيكون دون اربعين
كما يصح عند جماعة دون اربعين فاذا ورد الخبر كذا
اي كذا ذكر من الكثرة التي هي غير محصورة على وجه الاحالة
المذكورة وانما في الخبر اليقيني ان يرد ووجه كذا والى
الخبر ان يمتنع في الامور التي هي في الكثرة وفي نسخة
ان يستوي في اي في الخبر الكثرة المذكورة اليقيني في نسخة
ان يستوي في الامور في الكثرة المذكورة اليقيني في نسخة
المستوية من التمسك اي في الخبر اليقيني في نسخة
صلي عليه وسلم فانه يشترط ان يستوفى الكثرة والاحالة
في الخبر او الاشارة اليها وهذا اذا كان العلم انما لا يشتمل
واساذا لم يكن له ذلك فالاشواق ليس شرط بل غير ممكن
كما ان السمع من الصحابة على وجه التواتر وهذا انما لا يشترط
على مقتضى كلام المصنف به يخرج الخبر الذي رواه اولا الذين
عدد التواتر زاد حتى وصل الى عدد التواتر بعينه وبه يوم
ذلك فانه لا يطلق عليه التواتر اما ان لا يستوفى ان لا يفي
الكثرة المذكورة في بعض المواضع اي في العدد الذي اوجبت
العادة الخ اصح به في الخلاصة وليس المعنى ان لا يكون

العدد اول الفاضل لا يقع احدهم متلا من متواتر كما
 هو عليه ظاهر العبارة لان لاتزيد ايا الكثرة اذ
 الزيادة فيها اي في باب الخبر ولو تواتر مطلوبة لزيادة
 الدلالة التامة لقوله تعالى حكيم ولكن يطعن قلبي
 من باب الا وفي لانت العلم اذ احصل برون الزيادة
 فتمت الاشك انما اولي بالاحصول واخرى بالوصول والقرين
 للقبول وان يكون عطف على ان يستوي سند التمايد
 بعين النون ان يحمل تحتها انتفاء الخيم وموضع اعتماد الاثر
 الاكبر المشا هه اي الرتبة المحقق او المسموع اي يكون هـ
 اخر ما يؤول اليه الطريق ويثبت عنه المسند مثل بيت اوسعت
 من فلان قيل خصها بالذكر اعطاء اللغاب والافاضل اتاه
 المطلق للخص الفاعل للمحور للخصه الظاهرة من النون
 والكسر والشهر والجر كما يشهد به كلام المصنف في بعض
 وتقبل لخصها كما ان الحق والمتواتر من قوله صلى الله عليه وسلم
 في فعله ونفسيه لان مطلق المتواتر والاول من المسموع التواتر
 والاشارة من المسموعات او ترك غير هذا للمفاتيح عليها وقيل
 المراد بالمشاهدة ما يغلب الغلبة فينتقل مطلق الاحساس
 وقوله والسوء تعقيب بعد تعميم التعلق بالمتواتر اكثر الاخبار
 به وهذا هو الشرط الرابع والمراد انما يتوغل قلبه عنه صلى الله
 عليه وسلم بشرط الخشوع كما في الخبر لا ما ثبت بعد صفة العقول
 الصرفة كوجود الصانع وقدم موقوفة فصانع وجوده العالم
 ومزودة ومركبة وكما في عدة الانشياء النسبة الى الفاعل
 فانما جمع ايل خبر هذه الشروط الاربعة قيل هذا القول

التي

انتفاء الخيم من قوله السابق فاذا ورد الخبر كذا متواتر
 وقوله لا في خبره هو المتواتر خبر واحد هل جاز كونه مقبولا بقوله
 وانما في الخبر ونظيره قوله تعالى ولما جاءه كتاب من عند الله
 لم يمهمل وكان من قبل يستفهم على ان من كفر وانما جاءهم
 ما عودوا كفروا به حيث قيل ان جواب كماله دل على جواب
 الثانية فظهر ضعف ما قيل من ان قوله هذا جاز القول
 وانما اجمع وهو من جازيه جاز قوله فاذا ورد لما فيه من عدم
 رابطة لطيفة ووجود ركة كة معنوية وهي ايا الاربعة احدها
 او من بعد ركنه وثانيها المسند من قوله بلا غير
 احوال الحادة قيل لو كان احدا العقل في حجة الشرط الخامس
 وهو ان يصح خبره فافادة العلم بالساعة كما حيد فلا
 بد من لان احواله العادة كمالا يستلزم احواله العقل اياه
 ولا يكون مستلزما لمضول العلم باليقين واظهره ونواظره
 تغلغل للمع ان يقال في الفرق بين ما انما يظهر ان يتوغل
 على اختراع فهم بعد الشارة وقوله والتقرير بان لا يشر احد
 خلافا صاحبها ولو افترض حصول هذا الاختراع من غير مشاورة
 بينهم لا اتفاق بعينه وما يكون عن سواه وعطف او عن واحد
 على الكذب قيل ترك قوله وقوعه منهم اتفاقا اعتمادا على
 ساد كون تواتر الخبر او دل ذلك عن يتكلم من ابتدا الى الاخر
 قال المصنف في خبره هذا التحمل المرام مشتمل على العقادة تحصيل
 تواتر الخبر على الكذب وان لم يبلغوا عددهم فليس بعد العدول
 بظاهره والمعاينة العشرة العقول في الظاهر موقوفة متلانا ان
 الصفات تقوم مقام الذوات باقديس قوله سبعة صلح العلم

تات

ولا يبعد ما قول عشرة دو قهره الصلاح فالمراد بجنس الماشية
 في اقامه العلم لان العود قال التكملة الكلام الاول هو الصحيح
 وقوله في المسئلة الخ ليس بشي لان ادخل لصفاته الخ
 في باب النواتر والمقام مستغن عن هذا كله انما هو ظاهر
 قوله من ان المشرع اربع في غير مجاله لكن الصحيح ان الاصل
 العاديه قد تكون من حادثة الكثرة من غير الملاحظة الوضعية
 وقد يكون بانضمامها كما اذا روي عن العشرة المسترفة من
 الاولين على المكفوب ولا يجبر اتفاق العشرة من التتابع عليه
 ولو كانا عودا وكذا اذا اختلف عشرين من العشرة والمدرسين
 مستقلة بجملة العلم بهم لا يحصل ما يتفعل عشرين من العشرة
 او محتسبون من غيرهما كما في الاصل في باب النواتر على الاحالة
 والاحاذية ولا اعتبار بالعود والعود انه نص قد ينصاته
 في العود وصفت تقوم به الاحالة فيحصل به الاحاذية فالماضي
 عدم اشتراط معرفته الرجال عن حصول الكثرة والاستمرار
 عدم اعتبارهم في الاحتراق وغيره وانما في باب النواتر والعود
 وكما في باب النواتر مع انه قد يربط بطريق العود ما يشاء
 الى ما ذكره هو في قوله العطف مستندة انتهى ايم حسن
 من شانه قد سمع لان ما لا يكون كذلك يجمل في قوله العطف
 فلهذا اتفق ان لا يلازم ما لم يلبس عوانة عن علمه بعطه
 شافيا وليختمه او عوانة فاعطاه دينارا فاعطاه لست ادري
 وانه لا ينضم كسبها اليها عوانة فلما استجبوا وارادوا الدرع
 في الرد لئلا يفتقد ذلك التمسك على طريق الناس وجعلت في

بلغ مقابله

ان اراد وقعة من اهل العراق بايضا الناس اشكروا لزيد بن
 عطاء الله يعني بميل العوانة فانه تقرب اليه تعالى ليعلم
 ما في عوانة فانه فعل الناس يعرفون في خارجها الي زيد
 يشكرون له ذلك وهو يكره ان يكون في هذه الصنيع منهم
 قال ومن يقدر على مردودها عليهم اذ كانت حركتها ذكره
 الحياتي في شرح الفتن العوانة وانما انما انما انما انما
 الي ما ذكر من الشروط الاربع ان يفتقد خبر ضم بالنصب
 على المتعولين في العاقل على قوله افاضة العلم معه وهذا
 معنى قوله بعضهم ان هذا هو الشرط الخامس والمراد بالعلم
 هنا الضروري وهو الذي يضطر اليه كتابي سواء كان نظريا
 او لا يعني عقليا او قلبيا فانه شاذح ولا يشترط تقدم العلم
 بالشرائط على ذلك لافلا من عرف العلم الخاص عقليا النواتر
 نظري بل العنايط العقل بعبقريه فلهذا في هذا الخبر الجامع
 للشرائط المتقدمة مع الاتفاق في المذكور هو المتأخر وما
 موصوفة او موصولة اي والخبر الذي مختلف في افاضة العلم
 عنه اي مع وجود الشرائط المتقدمة فيه او من غيرهما فقط
 قال التلويح انه وان يزد ما روي بالاحمر عود ولا يصح
 المشهور على جميع المتواتر انه والظاهر ان يقول لصحة النواتر
 على جميع المشهور قال وهذا ايضا فيه قوله بعد هذا ان المشهور
 نادو جميع حصر عدد ما فوق المقتضى انه ويوقع كلامه
 ان هذه الزيادة ملحوظة في كلام الشيخ لا لزوما قبولنا
 هذه الخبر التي مع الشرط السابقة لان من علمها انه يركب
 فلا حصر عود فيكون له ان اراد بالمشهور المعنى الذي الاصطلاح

حصول

ولقد قال محشي قوله فكذلك انما يشبهه رأي لا بالعلم
 المقابل للثبوت انما يشبه الظاهر المشاهد انه اذا لمع
 المصطلح عليه فان مرجع البحث الممكن لا من زيادة
 فيه بل كليا المقام بان يتناول كل متناول يختلف عن العلم
 بشهود حقيقته يظهر من قوله من غير علم وهو ان يكون
 كل شهود من انما المعنى المصطلح الجامع للشرط والضمير
 للمعاني وافتاده القيد به يتقدم كمال التلخيص هذا اذا
 اخذ الجنس من غير فصل وهو تلمذ افتاده العلم وخطا هذا
 صير في بحيث المباح في المصطلح وقد يقال ان الشرط
 لا اربعة اذ احسن استبان حصول العلم قبل الرابع
 من الشرط وهو حصول العلم فكيف يكون اربعة بدونه
 حتى يستلزمه فالاول ان يقال الثلاثة وقد اجاب
 بخصم بما يشي ان العدد الكثير بشرط واحالة العادة
 ونحوه هو شرط اخر كما بدناه سابقا وعلى هذا فانها
 او لا تستلزم او لا تستلزم اليها يصح ما بعده دون حصول العلم
 وهذا الجواب يعتمد على ما ذكره بعض المفسرين في حيث
 الالاف من ان الوحدة في التعريف بمنزلة المعظم وهو
 انما الاثر في المذكر على الوجه السطوري كذلك في العا
 التي في غالب الاختار والاختلاف قبل فالمراد من الاستلزام
 الاستشباع كما هو مصطلح اهل العمومية لا امتناع الانتكاح
 على قواعد الاجماع المعقولة لانه لا يشي التثني والعلية
 في صرح بما علم ضمنا بقوله لكن فيه يتخلف ان حصول العلم
 عن التثني انما يصح احبا الى ان في كفاية السامع وفيه

انه

انه لا يصح بدلا منه بمنزلة الحيوان والاصح ووجدت
 السجاري كونه عالمنا يتقدم على بعض الشرط وقد انه
 تقدم تقدم العلم بل المعنى هو حصول العلم لكن قد يقال
 ان حصول العلم قد يتوقف على معرفة الشرط وفيه
 كما ان يعرفه حتى ان متنا قضيا وفيه انما انما التثني
 بملاحظة وقوله في اي طرفه هذا انما قد ماض في الشرط
 بقرينة المتواتر ولما لم يكن المتنا ان كماله يرد بل احصيه
 فهو متواتر وقد يقول وقد لا يقال في غير المتواتر وهو
 قد يرد بل احصيه اربعة قال التلخيص بقا عليه
 فاد السليمتين وقيل وكانه سري هذا ما استلزم الذي يطبق
 على ما استلزم على الالف في كماله بل المعنى انه يستلزم
 على ما استلزم في قوله في تقدم غيره وقيل عليه قوله لكن
 مع فقد بعض الشرط فانه لا يستلزم شرطه او لا يكون متنا
 الى الحق ويتلخص عندنا فاد كمال العلم وانما التلخيص قال
 هكذا زيادة زاد هذا الشاهد لتقدم التثني في الاقوال
 في التثني انما يعرفه قوله كماله يجمع شروط التواتر التي
 واما ان هذه التزيادة مع عدم المحصر في علم يجمع شروط
 المتواتر مع المحصر في قوله في قوله فان علمنا حجب هذه
 المتعارفة ما من في هذه العين لا يحصل انما قبل هذا يدل
 على ان عدم الاحتياج شروط التواتر شرط في التلخيص
 يكونان متباينين وهذا ذكره اول من قوله فكل متواتر
 يشهد به على ان يتقدمنا عمومنا وخصوصا مطلقا وقد
 يجاب بان المتصور من التثني بيان ما هو غير المتواتر

انه لا يتوقف

قد جمعا الشرط
 في صفة العلم
 حصول العلم

من المشهور انما هو غير المتصور وغيره وان المشهور المتصور
 داخل في عموم المشهور او مع حصر قيل عطف على قوله اما ان
 يكون الخ والظاهر ان سلطنة على الاخص بما فوق الاثنين
 الى حصره وان بعدد ما كان اكثر من اثنين كما قاله لا يشترط
 ضاغط او يجوز له ما لم يجتمع شروط التواتر مستغنى
 عنه لانه اذا كان مع الحصر لم يجتمع في شرط التواتر لكن قد
 يقال انه قد ينقله فضا عدا قد يحصل فيه كثرة نفس التواتر
 او ليس اليه بالثبوت فقط او الواحد قيل العطف بحسب
 المعنى والخاص ان الخبر اما ان يرد بطرق بالاخص او مع
 حصر بما فوق الاثنين او بالاثنتين او باحوال عطف على
 قوله ان يكون لكن باعتبار حذف العامل الى الخبر اما ان
 يكون له طريق بالاخص او يكون له طرق مع حصر او يرد بالاثنتين
 او بالواحد كما يرد عليه قوله والوارد نفرا ان يرد
 بالواحد سابقا فانه ما قبل ان التقسيم فاسد لفظا ومعنى
 في اللفظ فلان كلمة اما تعني بلا ان حيث لم يعطف على يكون
 شي لا بد ولا ياما واقعا معني ولان تعدد اللفظ هكذا
 او يكون له طرق مع الحصر الواحد والجمع فسادا وقد اوجب
 ايضا بان يطلعا الى الطريق للذين عمدا وان لم يطلعا على
 الواحد والاثنتين وانما تفسيره بالاثنتين كثيرة بما عدا ان
 اكثر اقسام التواتر الاول ان يقول ان يرد بما عطف في بعض
 المواضع لا في الجميع ولا يرد بما قبل منهما في موضع واحد وورد
 الى غير اكثر ان يورد اكثر من اثنين في ذات هذا القول
 الاخر في قوله لو اخرج مع انه مطلق فلهذا ايضا العلم الان

وهو المشهور

يتكلف

يتكلف وبذلك المراد ما ذكر من اثنين او واحد في بعض المواضع
 من السند بيان للبعث الواحد احق او من السند المتعدد
 وقبل الاصرار تنبيه من السند لان الكلام في حكم السند
 الواحد وكذا قوله يقتضي على الاكثر لا يضر بالورد والكثرة او
 الاكثرية اذا لا يقل في هذا الى في هذا الباب والمفرد في بعض
 السند في هذا العلم يقتضي اي يحكم ويقلب على الاكثر يعني
 الاقل هو الحكم والعبرة في السند حتى اذا وجد في الطائفة
 ما ينقص عن الشروط كما في قوله المتواتر في غير نظر لان الاول
 وهو ما له طرق بالاخص ليس متواترا فانه لا يحصل الشرط له لكون
 لا يسمى متواترا كما صرح به في الشرح وهو امثلة اليه ما بعده
 خبر لا مستند الخفية للعلم يقتضي له التزويد في الحصر فانه
 يعجز ان المتواتر هو المعنى للعلم يقتضي الى الذي يفطر اساسا
 اليه بحيث لا يمكن دفعه كما يحققه بعد ذلك فاصرح بالانتماء
 الى الخبر المتعدد للعلم بالنظر عن مقام المتواتر على
 ما ياتي ثم يرد بشرطه التي قد رمت في قوله بشرطه
 لقولانه داخل في مفهوم التواتر واحسب ان شرطه الاول
 لا المتعدد كما ذكره شاذ الى الاول مع شرطه المتواتر وبهذا
 يبرخ النظر السابق والبرهان في قوله هو الاعتقاد وهو شامل
 لجميع المقدمات وبه خرج الشك واخرج بقوله المتكامل
 المراد به الفاظ المتكامل ما خسر بالحق وهو يتزجج احد طرفي
 الحكم مع تنجز الجانب الاخر بقوله وهو اخرج تنجز المطالبين
 الى اللوازم اكثر من اثنين يوافق في انشائها خرج اعتقاد العلم
 لا يرد في شكك في المشكل لكان اوله يرد بان المتكامل

بعض
 خروج من المزمور

باج

من إطلاقة الحازم لأنه لو جاز إلى الجزم نأخى من سبب يخرج
 التقليل وعاصم له إذا مراد العلم بالجزم هو الحازم الذي
 لا يقبل التقليل وهذا هو المبدأ المتوازي في العلم بالعلم
 فهو المعتبر أن اختيار المتوازي في العلم بالعلم
 لقوله هذا أي من أن الجزم في العلم بالعلم وهو أي
 العلم بالعلم الذي يقبل التقليل إلى العلم أي إلى
 العلم والتفتن عليه بحيث لا يمكن دفعه إلى دفع علمه
 عن نفسه قبل الضروري كما يطلق مقابلة للنظري بطلوا
 المعنى أيضا وأما لماذا هي هنا هو المقابلة للنظري لغيره
 من أنه ليس بضروري كذلك وأنه قد يكون النظر والحازم
 بالبرهان كذلك أيضا ولا يصح تفريقه فالوجه إذا
 بينا أنه بيان أنه المراد بالضروري هو هذا القسم فال
 لا يتم الغرض في الحاصل المتوازي ليس نظري ولا ضروري بل
 هو واسطة بينهما وهو في العلم بالعلم وقيل لا يبعد أنهم
 المتوازي العلم لا نظري ما إلى الضروري ولا ما بينهما
 على ما تقدم والقابل له أمام الخمين من الاستعارة والمتر
 البدي والكلبي من المجهول وليس أي هذا القول ينسب
 إلى معتد به لأن العلم أي الذي هو ما صدر في التوازي
 الأول بالمتوازي أي بسببه كما حصل من بسببه العلم النظر
 أي العلم بسبب العلم بعد الحصول بالنظر ترتيب أصول
 معلومة من قبلنا العلم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث
 أو متغير من قبلنا المراد من العلم بالعلم فالعلم بالعلم
 يتوصل بها إلى العلم بالعلم أو العلم بالعلم أو العلم بالعلم

نشر

نشر رتب قبل أن كان المراد من العلم بالعلم كما تمسكه لما لا
 يخرج الأفكار الواقعية في التصورات كما تمسكه لما لا
 ليست عن ترتيب أصول معلومة ومع هذا ينظر الشيخ
 يمكن دفعه وإن كان المراد منه التصور والتقدير والتفسير
 معاد صرح بهذا الاصطلاح المتوازي في الاعتراض الثاني
 دون الأول علم بالعلم كما وان كان المراد به العلم بالعلم
 بل هو أي من أن قوله مقنونة وليس في العلم بالعلم
 ذلك وهذا ليس بضم النبي صلى الله عليه وسلم بل بضم
 وسائر العلوم عن الالزام لأن العلم بالعلم بصفات
 حين ضروري أي أنهم لا يعلمون العلم بالعلم بصفات
 عند بانهم كما يعلمون أنهم يعلمون لا دلالة لها لا كما قال
 الأعرابي المرحوم قوله على البعبع والقدم على البعبع فاما
 البراج ورخصه في الخارج ثم على الصانع المظهر الجبر وقدره
 قال تعالى وله عالم من خلق السموات والأرض يقولون
 الله غائب عما في السماوات فقل لا يعلم ما في السماوات
 علمه ولا يعلم ما في الأرض ولا يعلم ما في السموات ولا يعلم
 لا يعلم ما في السماوات العلم كونه ما يكون فكل ما يعلم
 علمه يحصل له العلم بالعلم لا فاستبينه بل هو العلم
 على وجود العلم بل هو العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 ويحتمل ذلك فلو كان إفاضة المتوازي في العلم بالعلم
 العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 التفسير أن التفسير بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 النظري إذا الضروري يقيد العلم بالعلم بالعلم بالعلم

الاشارة

قيل

العلم

الضروري بها صفة العلم فيصير معنى التركيب اذا علم الضروري
 فيعلم العلم بالاستدلال لا يفتقر الى ما يفتقر اليه ويمكن دفعه بان
 التقدير ان الضروري في الضروري فكان الاظهر والاضحى ان يفتقر
 الضروري فيحصل بالاستدلال لا في النظر فيه اي العلم كونه
 مع الاستدلال على الافادة اي على طريقه او على ما سبق
 المطلوب من الادلة هذا وليس فيه ان يستلزم انخفاض
 الطريق بل يتصور انه قد يكون الضروري فيعلم العلم بالاستدلال
 وقد يكون التقري فيعلم العلم لاعم الاستدلال فالوجه
 ان يقال في معناه ان كل ضروري خاص يفيد علما عاما في
 ضمنه ومن استدلال عليه وان كل نظري خاص يفيد علما
 عاما في ضمنه مع استدلاله عليه والخاص بالضرورة
 هو الخاص بضرورة الاستدلال والتفري هو الخاص بالضرورة
 بالاستدلال في المراد من الاستدلال هو الكتب لا يفتقر اليه
 ولو تركه قوله فيعلم العلم بالاستدلال في الكتب فان اولى
 وقيل اقام **مع** الافادة مقام الاستدلال لتسامحا
 وان الافادة سبب الاستدلال وتضمنها الاستدلال كما قيل
 في قوله تعالى لما سمعوا ان لا شريك له المعنى يار عال ان
 السجود لان المنع عن السجود مخرج الى خضوعه فان قلت
 يرد علمنا لما ذكره هو الضروري بالمعنى المتعارف للنظري
 لا بالمعنى المذكور فليس **مع** قوله فيعلم العلم ليس قريبا
 له هو كونه وان الضروري يعطف على الضروري فيانية في
 معناه لان الضروري يحصل كماله في النظر لا يحصل
 الا في شية في نسخة الا في له اصلية النظر وانما اخصت

في العلم بالضرورة
 في العلم بالضرورة

الى ان شرط المنوات وفي نسخة التواتر وهو الشرط
 المربعة المتضادة الى الحاشية في الاصل اي في التواتر
 في الشرح واغرب خارج حيث قال بان ليس بالمواد تلكا
 اكثر من العدد المتوقفا لانها في التواتر على هذه
 الكيفية المذكورة في الشرح وفعل الشرح الى احوال الكثرة
 غير مستقيم ليس من علم حيث علم الاسان في التواتر
 اصول الحديث فليعلم اصول يعرف بها الحوال حيث الرسول
 انه عليه وسلم من حيث هو العقل عند وضعه والتحمل والاداء
 اذ علم الاسان حيث فمد من صحة الحديث المراد من الصحة
 هنا معناه اللغوي يستعمل الحس ايضا فان الحسن الاصطلاح
 مراد للصحة او صحة العمل به اي في غير الضعيف
 او يتذكر الى العمل في الضعيف الذي يعقل ان من حيث متعلق
 بحيث صفات الرجال اي سيقال انشاء الحديث من القدر
 والضبط وغيرهما وصير الاذا كسر القارئ في **مع**
 التختيم جمع ضعفة وهي شعبة وحرثا واظهر ما تحتويها
 والمنوات تركلت بحيث عن حاله ان على صفاته بل يجب
 العمل به من غير بحث لا بما في اليقين وان ورد في المتناقض
 بل من الكثرة ولا يزي كما قال في حديثه ان رطله بجل يكون
 حيث احد الاغصاة الخ في حديثه عن رجاله ايضا قال
 الثابت هذا يؤيد ما قلنا من ان لا دخل لصحة في الحديث
 في باب التواتر فاحفظ في ما قلنا ان علمنا في **مع**
 ان هذه فائدة عظيمة يجب ان تحفظ لبيان التواتر في
 ذكرنا من العمل وهو اما بالليل المستوفى في حاله في هذا



البين ان مثال المتوارى على الغير المتقدم الى المتكوفي
 هنالك والشرع يعرف وجوده ان يقبل بحسب انكاد يوجد
 الا ان ينبغي مبيحة المجهول ذكره الى المتكوفي والى
 لمعي بعدم فلا يستحسنه منقطع الى ذكره الى المتكوفي
 في عدم من كل على ان يستند الى قبسوة مقدم من ان
 لمواجة ان يدر من ما به معالي له فيهم العشرة المسترة لم
 تترك وانه في اورد يادع اجتماع الشروط فيها ادناه
 الى ان الصلح في العروة الى التلذذ من بيانها لم يمتنع
 وكذا ما ادعاه غيره ما يحاجان والحاج من العوم لان
 ذكره في كل من الادعاءين من قبله انقلاء على غيره
 الطرق واحوال الرجال وصفا لهم عطف لتفسير قال
 التلذذ يتقدم ان التواثر ليس من صاغت علم الاستدلال
 لا يثبت عن رجاله وجبته فلو لم قلنا اطلاع من ذكرهم
 المصلي احوال الرجال وصفا لهم لم يوجب ما ذكره بقوله
 المتقدمة لا بعد القاعدة الاولى لكانها القاعدة ان
 يتواضع علم الكذب او يحصل اي كذا به من انظر لها
 قد احس بان ذلك امره لوليت كيد عدم تواطع على اللذذ
 وليس شرط في التواثر كذا في التواضع فنقله المتقدمة ضعفة
 لكل من كثرة الطرق واحوال الرجال ولا يظهر ان صفات الرجال
 عنده ايضا فيكون في من له التواثر فيها كثرة معوية
 كما ينبغي عليه ان الصفات قد تقوم بنظام الذات ومن احس
 ما فيكون التواثر في وجوده او وجود كثره في الاحاد
 بالذات في التواثر بالصفات للضعف الى الصفات شعور مطلق

الموجود

لوجوده في الدنيا المستور في جميع ادبياتنا من احسن
الادب والادب باحد اهل العلم شرقا وغربا قالوا ان
العلماء انما يتناولون الحق في وجوده المتوارى لا في اماكن وجوده
المفتوح بالانصاف منهم حتى يستبين اليه تصديقه ما كان
التدليل على سبل المقطع فهو لبعض النسخ لا يصحها على الا
جميع قول وفيه ايضا انه هذا النسخ المتوارى المعوي
اللفظي والظاهر فيرواية ما فيه من وجود التواتر
اللفظي والنسخة ايضا صاحب الكفاية في البحار مثلا لا يابعد
الي اليه في سبله عليه السلام ومن حوث من غالب النسخة في سبل
منها في العادة في اوطولهم على الكذب اذا خبر ان اجتمع
اي الكتب على اراج حوث وتعددت طرقه تعدد اجل
العادة في اوطولهم على الكذب في التواتر وطول
اي الاجماع المفعول من قوله اذا اجتمع العلم بقدر
شبهته الى قائله قالوا ان التدليل على وجوده فلا
يحل النزاع وسئل في ذلك في المتن المستور كثر في قال
التدليل السخاوي ذكر شيخنا من الاطباء التي وفتت بالتواتر
حدث الشناعة والخوض في عدد رواياتها من الصحاح في زاد على
الادب ومن تصفها في ذلك عيان في الشناعة وحدث من
له مسجدا ورواية في الاخرة والامة من ذكره في
في الشناعة حيث جيز الجمع وان حثرت في غير الصلاة في
معاطل الازل عن اتخاذ النور كما جردوا في غير العود
اهل العرش لموت سعد وغيره حديث الشقاق والنزاع في
حديث النور في الصلاة بعد الجمع وبعد العصور والشيخ ابو اسحاق

2

التوازي قال بعد ذكر الاطراف المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم عن الرجل يفتقد انسا اخبار احاد من غير علمه
 معناه وكذا ذكر غيره في التوازي المعنى شطبا غير وجود
 خاتما وخاترا للرجال المتزوجين الماتعين انما ينظر التوازي
 المعنى المشتق جوزا التوازي المعنى فالتوازي لا يقطع اليه
 اعادوا بعد دفعه فاق التلمذ للشيخ من جهة الفاحشة
 وتضمنه من جهة سير للفقاه طمحيث قال والثاني اي
 من الاقسام الاربعه وهو اول اقسام الاحاد اي المفاطر
 للتوازي صا موصولة او موصوفة اي حيث لم يترك
 محصورا اي لسانه معينة بالقرن الثاني بالذري
 جماعة ثلاثا وكذا عن جماعة يعلم منهم من شجرة وقال
 اي عن بعض رواة اوفيهم طبقاته وهو الشهور فكل جملة
 وهو اول اقسام الاحاد لا يخلو على الثاني فاولا اي ان يفسد
 والثاني طاله طرق محصور فبالقرن الثاني وهو اول اقسام
 الاحاد لا يترك الا من قوله وهو للشهور واجبه ان قوله
 طاله طرق اخره لقوله والثالث ان طاله في المتن هو قوله
 الشهور وقوله وهو اول اقسام الاحاد جملة معينة بغير السند
 والخبر يظهر كثر الا في قوله وهو للشهور لا يظهر له الثاني
 حقه والشهور على الثاني للزوال وهو اول جملة معينة وبما له
 طرق بغير اول الاقسام او احواد وهو طوله الفصل بعد كذا
 اختار في الشهور على السفة الفاحشة سمى به ذلك لوجود حد او شرط
 يكون رواة اكثر من اثنين وهو المستفيض على ان يجمع عند نقطة
 اي في القرن وتكون في الشرح مضاف وهو غير مستفيض في المخرج

لكن

لكن لما كان الكتابان من جهة واحد وساع ومع هذا كله الاولية لغير
 الحجة على ان القرع من شجرة معينة او ثباتا والمراد من اية
 انقرض الامور ليون الفتنة منه فيفسد من اضافة الآية الى الفتنة
 للمعنى به على الفروع فالاضافة على اللام سمى اي النوع
 الثاني وهو للشهور بل ان اي المستفيض لا يفسد ان اي لا يفسد
 من الرواة من ان اي كثر حتى يناد على طرف الواحد في بعض
 فيجوز قال في شرح العلوم انه اذا خرج من تحت الباب
 وفي التاج استفاض الخبر اي شاع واستفاض الواحد كبحر الى البحر
 وكثر بمره ومنهم اي ومن ان القرع من المعدن ومن نحوهم
 من عاين اي اظهر للعاين بقرع في استدارتها به وزاد السند
 وفيه يشهدا فانه الاول بان يقول المخرج من استدارتها به
 سواء استشهدوا عن ذلك اي ما ذكره غيره بحيث يشهد
 بما كان اوله منقول عن الواحد كحديث اما الاعمال ولان السند
 من الصلاح في التشديد به ولا يفسد من النظر لما اقتصر عليه
 في تعريفه ان الشبهة فيه فبعضه وقد ثبت عن ابي اسحاق
 الكوفي انه كثر عن معاوية بن رافع عن جعفر بن محمد واعني
 الحافظ او الفقيه سمى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 الضعيف من الذكر السخاوي ومنه من عاين كلفه اخر
 وهو ان المستفيض انما هو القصة وادعائها بعد ذلك قال
 ابو بكر الصديق في انه هو الذي انزل عن واحد قال السخاوي بغيره
 قوله فيجوز في السنجق وليس انما المستفيض من معاجلة هذا
 الفن يعني في التوازي لما لا يثبت فيه من جهة الرجال
 وضعفه بغيره للشهور طانه قد عثر عليه في هذا المورد المحض

في بعض
 من غير
 في بعض

والاظهر ان القاءه على الامتصاص لحدوث الجذوي وهو اعلم
 من المتواتر وغيره ان الشجر ينبت على كثير من ارضي
 كثر يورس في شجرة واحدة ونها الشجيرة وعلى ما استمر
 الى قد يطلق امتصاص على شجر على الاستدالة
 اللوام فينبط اي الغرت بالاطلاق الثاني على ما له في
 شجرة صغيرة فينبط له اساد واحد فصار على اي
 علم ينجب شجرتين والمتواتر والشجيرة عند الخواص على ما
 لا يكون الا لاطلاق الثاني على ما لا يوجد في شجرة صغيرة
 بل ما لا يوجد له اساد اي ثابت سواء كان له نبات موضوع
 او لا يكون له اصل فلا مثل الشجيرة في بعض الاشجار
 السرايل وولدت في زمن الملك العادل كسري ونسب الغزالة
 فقد استمر على الاستدالة وفي الحج النبوية انه قد جمع
 غاله في جزلها المتروك على الحفاظ على ما موضوع او لا اصل
 له ومنه ما استمر على الستة العلماء وتنازع في معناه الغلا
 في المودة من الابقاء واما حديث الغزالة فتدريج السماوي
 ارضه كثر في انه لا اصل له والقصير ما ثابت لانه رماه السبع
 من طرفه وضعفه جماعة من الابقاء لكن طرقه يتوي بعض
 بعضا وذكره القاضى على في التناذر واه البولعي في الدليل
 لكن تاسد في ما قيل وما جملة من ضمنه من لا موضوع
 ولا اصل له وقد نقل القسطلاني عن السجاء في ما قيل انه
 في السجاء ورد في الجملة في عدة احاديث يتوي بعض بعض
 اورد ههنا في الاسلام في جمل المصنفات في ما استمر اعلمه
 والثالث الغرير وهو انه لا يرويه المظهر هو الا يرويه

اقول

اقول من اشين عن اشين قال الشجيرة يسلمها واحد
 في بعض طقاته ثلاثة فاكثرا منه ولا توالي ربا تاشين
 فقط عن اشين فقط لا يكاد يوجد ولا يوفق على عازلة
 الشرح فقط في الاول ان تفقد وهو ما يرد ما شين في بعض
 المواضع ولا يرد في كل موضع حتى لا يند في على المتواتر
 وايضا يرد على ما قاله انه يرويه من عدة ان يند في المودي عنه
 شرطه وينبغي ان لا يرد في كل من اشين عن اشين في اشين
 لم يلزم بذلك ثم اعلم ان الشجيرة في تفسيره فقال ان
 عدة وقوله ان السجاء في المودي انه يرويه اشارة لولائه
 فكل ما يكون بينه وبين الشجر عموم وخصوص بزوجه وحقق بعضهم
 المشهور بان لولائه والعزير من الاشين واخبراه المص ولذا قال
 وما سبق او ما فقط سمي اية الحوض في ذلك اي العار
 اما العزير يرويه فلهذا قاله عن الشجيرة كسر العين في الضارب
 عزرا عزرا اذ اقل عيت لا يكاد يوجد واما لكونه عزرا فقول
 عزير يفرغ العين في الضارب عزرا عزرا اذ الشجر وقول
 عزير قوله كمال فعزرا شات في قولها اياي فوجدا في قول
 الجبهة بلاد العلة وفي نسخة الجبهة اي بسو وروى ذلك
 الحديث بجبهة من طريق توكيد اسناد اخر في نسخة اخرى في الجا
 ان الطبروكا سبيل يروونه على ما في كت اللغة وليس الي
 وكون العزير من الشجر ثم طالع الجبهة في المصنفات واوله
 انه اصحبه ولو اصاب على الصحيح في الجمل ان يركب وهو
 ان يركب في الجمل ان يركب في الجمل ان يركب في الجمل ان يركب
 وهو تبا في النسبة من العزير اي كماله من الجمل ان يركب

هذا

ايضا

وباليه الي هذا القول يرمى يكون الواو و من في اخره
 ويبدل اي بشر كلام الحاكم عليه عوداته في علوم الحديث
 اعم كتاب الحديث قال اي فيه الصحيح هو الذي يرويه
 وفي نسخة الصحيح انه يرويه الصحابي ايراد المفسر له
 فانه الزايل عنه في المنع عن الصحابي اسم له
 ايراد ما منه المعتمد التام في المتن في حد الصحيح بان يكون
 له المصنف في قبل الحديث الذي رواه الصحابي وادان من
 فيه اوله ان يتاوه في الرواية عن اهل الحديث في الخلق من
 المتحدثين اليه وفتن الذي يرويه عنه وهو يرويه ان يصير له
 الحديث كما يقويه قوله في الشبهة على الشبهة اي
 كعادته الشبهة على الشبهة بان يكون لكل شاهد اصل
 شاهد اخر فانه يجب في الشبهة على الشبهة ان يكون
 الخبر الشاهد من شاهدان على شاهد واحد وما يرويه ان الضم
 له الصحابي ان قوله بان يكون نفسه لقوله الزايل عنه اسم
 الحاكم فانه كان ضمير له الصحابي كما هو الظاهر ولا يكون
 التسمية الصحابي معتبرة في الصحيح فثبت كذا لا اعتداله
 الا من يقر عري المصنف بان جعل الحديث مثلي ما قبله فعلا
 فكذا ان يرويه ولم يظهر وجه صحيح اسوالة يقر عري عن
 عملة الامر سبل صحيح اذ امره تحقيق ومن يترقب
 وقد اشار اليه الرصيف اقتبالا لضمير الحديث بقوله اليه
 يرمى كلام الحاكم ونحوه ان كلام الحاكم يقتضي ان احدهما
 ان يكون الضمير في قوله ان يكون له روايان واحدا الى الحديث
 وتكون الباقي قوله بان يكون بمعنى مع فعل هذا الصحيح

الذي

الذي رواه الصحابي المشهور اياه راويانه ورواه عن
 هذين الراويين اربعة وادخلوا لا يخفى بعده وثانها
 ان يكون الضمير واحدا الى الصحابي فعليه هو الصحيح
 الذي رواه الصحابي المشهور بان يكون له راويان وان
 كان يروي الحديث عنه احدهما وكذا الكل من يروي عنه
 راويان وان كان يروي الحديث عنه احدهما ويكون الخبر
 في هذا القدر تركبة الرواية والاشارة ذلك الحديث
 بصدد من يرويه مشهورين بالحديث والرواية عن مشهورين
 بها وهذا هو الظاهر وهو المعتمد في هذا الحديث على
 الصحيح وشرح الفاضل ابو بكر بن العربي في شرح البخاري
 بان ذلك الحديث له راويان في كل البخاري اي
 في صحيحه او في صحيحه واحدا اي الفاضل عما يرويه
 اعتراض ورد عليه اي في البخاري من نسخة او في
 الفاضل لصحة ذلك من ذلك ان من اجز هذا الاشارة
 بحواث متعلق باجاب فيه اليه جوابه فظهر ان تاشروا بها
 لاساي الفاضل قوله اي في جوابه عن ما يرويه فان
 تسمى حديث الاعمال بالاشارة اي مع قوله صحيحا لما
 فزاد في مقدم في طهفة الصحابة والاشارة به بوله
 لم يرويه الي ذلك الحديث عن علي بن ابي الله عبد الاعلمة
 قلنا قد حيل به عن علي بن ابي الله عن الحسن بن ابي
 منصور عن عبد بن حماد عن ابيه عن فوساي الحديث لا يرويه
 في انه لا يرويه من كونه وعدهم ان كان وهم وجوده نعم
 وعدهم في ذلك ان لم انه لا يرويه من فقهه كذا هو ظاهر

واذا رواه

كلاما يخفى مع انه
 لا علم انه في حديث
 كونه عدهم فقه

ولما قال التلميذ حاصل السؤال انه لم يروه عن عمر الا واحد
 وحاصل الجواب انه قد رواه عن غيره فلا يجوز هذا القول
 للسؤال توجه فلهذا قد بوجه بان خطبة في حواله عليه
 كما كانت خالصة من حضور الثنا ليعين في النسبة الى التلاميذ
 بالاصحاح التاسع من التفسير في افعليه وسالخرج علقته
 عن التفرقة وبالنسبة الى الصحابة الذين سمعوه من النبي صلى
 الله عليه وسلم في قوله رسا عمن يخرج عن عن التفرقة ولعله
 خاطبهم وقال انما سمعتموه او قد سمعتموه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال كذا الخمسة عدم النكاره لم يفرق ما حدث وتخرج
 بالاعتقاد كذا ما خطبه في الحاضر الفا ترويه اهل السراير
 والظواهر يكون حاصل كلام القاضي جوا من عاين الذين احدثها
 من كونه الاخر مقادير بل يمكن ان السؤال يتوجه على وجه مرد على
 لقوله عمن علقته جميعا بان يقال المراد من قوله فرد انه بالنسبة
 الى رواية الاول وهو عمن قوله لم يروه انه فرد بالنسبة
 الى علقته من بين علي تفرق من بعد علقته ولذا انما المصنف
 كذا قال انه القاضي في الجواب عن السؤال الوارد عليه وتغيب
 بمصنفه المجهول اي اعترض على من تغيبت الرجل اذ احدثه
 في صدره وعنه وقيل التغيب انما الكلام من تغيب على ولان
 اذ يشترط علمه مما هو وجعل علقته موضع علمه كما نذكره اشتر
 مشتمل على طريقته بالاصحاح وانما لا يكثر من تواترهم
 سكتوا عنه ان كانوا سمعوه من غيره وقد سبق ما يفيد
 واما هذا الوجه في ضمنه في قوله علقته عمن يعني رسول
 ان هذا الجواب يمنع لقوله ان لا يمنع من دلت عليه وليس مصدا

فرد

ان التفرقة مجموع كما يروى من ظاهر العبارة قال التلميذ
 ظاهر التغيب انه على السخراط التفرقة في الصحاح وظاهر
 كلام الحاكم وابن العزيم انه لا يشترط التفرقة في الصحاح
 وانما يشترط في مراده اقول فتدبرفت المونة وجفت
 المحوثة ثم تفرق محمد بن ابراهيم بن ابي اسحق في قوله
 يدعي بهذا الحديث عن علقته ثم تفرق محمد بن ابراهيم
 اي منع في تفرقه به يدعي الحديث عن محمد بن ابراهيم
 بن اسحق بن يحيى بن حنيفة عنه منع به عن ما هو في المنع
 المذكور والتفرقة السطورية على ما هو في الصحاح المعروف
 اي المشهور عند المحدثين وقيل راد به الجمهور قال
 الحاكم يصح هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم ولا يروى
 عن غيره عند ولا يروى من الاس رواية علقته ولا يروى من الاس
 رواية محمد بن ابراهيم ولا عن محمد بن اسحق ولا عن محمد بن عبد
 الصمد ولا عن محمد بن اسحق ولا عن محمد بن اسحق ولا عن محمد بن اسحق
 اكثرهم ينفقنا قال لا يثبت منع من اوله كما لا يشترط
 عند الحاشية في القاموس لانه قد ثبت منع من التواتر له كذا
 في شرح سبائك وكذا اقدم شرط المشهور لمصطلح في اوله
 كما سبق في التفتيح في السكتا الوضعية في شرح الالفية قوله
 وتغيب الخ منعه سبب للمعراج القطع من الخ وهو القطع
 والاصل في تغيبه انما يثبت بالتفرقة من ان المعترض اورد
 على المقدم علقته من عن غير محمد بن عبد الله ما ظنت انه
 يمنع تفرقه فلا انت اجت بما اوردته السراير لا وجه فيما ظنت
 فان سكتوا الخ منعه سبب لما اورد له ليعينه الخ لا كونه ما اورد

نوع

وديان في الابد في الابد لا يفي جملتها خاصة ان لا شك في قول
 التواتر المقتول وهو ما يوجد فيه صفة القتل من عدالة
 الراوي وضبطه وموافق العمل به قال التلميذ هذا
 حكم القبول وهو انه الترتيب عليه ولا يخرج منه بقدر بل هو
 الذي يخرج صدق الخبر به لقوله في المردود هه الذي لم
 يبرح عليه وهو يشمل المسود والمختلف فيه لا يخرج
 فاحفظ قد افهمنا في ما يجالسه قلنا ~~هذان~~ هذان
 بالخاصة فهو رسم وقوله عند الجمهور احتراس من المعتزلة
 فانهم انكروا وجوب العمل بالاحاد وكذا القضاة والرافضة
 وابن داود وقولهم مردود لا يجرى الصحاح والناظرين
 على وجوب العمل بالاحاد بدليل انما نقل من الابد لا
 يخرج الواحد وعلمهم به في الواقع المختلف التي لا تكاد
 تخفى قد تكررت ذلك من بعد اخرى وسأعطيهم
 فلم ينكروا اجماعا وملا نقول ذلك بوجوب العلم العادي
 بالخاصة في قول التواتر وفيما في الاحاد المردود
 وهو الذي لم يبرح كدق الخبر كبر الياء في الخبر
 سواء خرج كدق بان غالب على الظن كدق او لم يخرج صدقة
 ولا كدق به فكل منهما مردودا لما الاول فظاهر انما الثاني
 فلا بد في حكم المردود كما يستحق لتوقف الاستدلال بهما
 في الاحاد على البحث عن امور الدروا كما في المعتزلة
 والضبط وهو صمد اول الاول الي القبول اوله هو التواتر
 لعدم توقف الاستدلال به على البحث المردود لان معناه على التواتر
 هو جمهور وانما كانت الامور كذا فكل خبره راجع الى التواتر

لانه

لانه اقرب او الى الاول لانه اصله في جميع اذاده فافوا عنه
 من قوله اي قولاً قطعه بالاطراف الا ان ذلك في الخبر التواتر
 لا يظهر في الخبر بدق خبره اي خبر التواتر وانما توجد
 الخبر باعتبار القبول والمردود والجميع او على ان الاضافه
 جسيمة بخلاف غيره في خبره التواتر من انما راجع الاحاد
 من حيث ان اي خلاف غير التواتر الذي هو خبر الاحاد
 فانه يتوقف الاستدلال به على البحث عن احوال الدروا
 بحيث لا يتقبل بعضه ويرد بعضه على ما سبق من وصف
 المقتول والمردود فيلزم ان جعل قوله لتوقف على الاختصاص
 المعلوم من قديمهم بها على ما هو لفظا هو يكون قوله دون
 الاول وبه التوقف بحذف مصنف اي دون الاستدلال
 بالاول وعلى هذا ينبغي ان يوفق قوله فكل خبره مقتول
 لافادته لانه لا يتقبل لعدم توقف الاستدلال بالمتواتر
 على البحث المذكور ومقتوليه كل من ينزاع على هذا الجاد
 وان حصل على انقسام الاحاد الى المتشكك والمردود فكل خبره
 كان قوله دون قدر اليه اي لا يتقبل بالاول وعلى هذا يتقبل
 الفا في قوله فكل خبره مقتول ان يكون تفسير الخبر التواتر
 وعلى هذا قوله لا فادته لتقبل المقتول لكن لا يظهر لتقدم
 الخبر في فيها فادته اذا قصد الاحتكام بغير مناسب للمقام
 كما لا يخفى على ذلك الانساب وايضا المكين على هذا لتقدم قوله
 عدم اقتسام التواتر ونسب الى التواتر كذا ما وجدناه
 في حاشيته المولفة وقد علمت ان الاول هو المختار
 اثرنا اليه في استحال ذلك من البحث لكن انما وجب العمل بالاول

الاعتقاد بالقبول بهما ليس الاحاد لهما فليقل
 منهم من قبله ولكن انما وجب العلم بالقبول من انقسام
 الاحاد الى المقبول وغيره على وجه يكون اشارة الى وجه
 عليه توقف العلم لانه ما على الحق لا انقسام اشارة الى انقسام
 على ما يقع في المتن اشارة الى وجه وجوب العلم بالمقبول
 منها وهو ان الاحاد اما ان توجد في اي وجه العلم
 اصل صفة القبول وهو اي اصل المذكور بثبوت صدق
 السائل المراد بثبوت صدقه مطلقا لا بالنظر الى خصوص هذا
 الخبر والاحاد صدق الغير يجوز ان يكون الكلام في ثبوت
 او اصل صفة الرد وهو يثبت كذب السائل في حال
 التاكيد هذا بخلاف ما في نفس الرد وادى حيث يشمل
 الضمين ولا اي اولا يوجد احدهما من الثبوتين فالاول
 اي ثبوت صدق السائل يعالج تشديد اللام وقاعله راجع
 الى المستبعد في وجه التام تخفيف اللام والعائد الى الحد
 بخلافه اي يثبت كل اي ثبوت صدق الخبر اي
 صدقه يثبت بانها لها موضع الضمير بثبوت صدق باقائه
 فهو حجة اي يعلم وينسب خبر باقائه وانما قال بغيره
 لان ثبوت صدقه انما قل من حيث هو لا يستلزم صدقه في
 المقبول ان السائل اي ثبوت كذب السائل فليقل على الظن
 بثبوت كذب الخبر بثبوت كذب باقائه وينطرح اي الخبر عن
 العلم بصفة القبول وانما السائل وهو عدم وجود احد
 الثبوتين ان وجدت فربما ان جالبا اشارة الى خارجة
 تلحقه بضم السائل كما ان وصله باحد القسمين

اي

وضع

اي المقبول والمردود والحق اي واحد هما ولا اي وانما انجز
 قرينة تلحقه باحدهما يثبت بغيره اي في شأنه
 من العلم او الزك او من القبول والرد ويوجد اولا
 قوله واذا توقف عن العلم صار كالمردود اي ما يثبت
 للمردود لعدم العلم والقبول له لكن لا يستلزم صفة
 الرد لا لعدم انه ما يوجد في احد الثبوتين بل لكونه
 لم يوجد في صفة توجد القبول وبه بعد دفع ما قبل
 تعريف الرد وهو الذي لم يرد صح صدق الغير به صادق
 عليه فباينها التثنية لانه المراد من الرد واما وجه
 فيه صفة الرد لامتناع الاصطلاح وان اعلم فان
 تلبذه ظاهر سوق كلامه ان قوله لا يثبت العلم به بل
 وجوب العلم بالمقبول وليس كذلك انما هو دليل انفساها
 الى المقبول والرد ودون ذلك ان من لا يثبت ثبوت بقوله
 الاول قال وجد فيه ما يغلب ظن صدقه فاوله والحق ان
 ترجع عدم الصدق بخلافه وانما وجه الطرافة فالتاكيد
 قلت قاله تعالى ليس كمن الارض فيلقه قاله كما قلت فالتاكيد
 ما ذكر من القواعد للظن بغيره غير انه وللمرء المحسوس
 لسالك اشارة وقد يقع فيها اي في اخبار الاحاد
 اي المصداق للظن المنقضية الى مشهور وعزيز وعريب
 ما يغيب العلم قاله القاضي في حقه مختصرا في الخارج
 في خبر الواحد الغرض من الخبر انما يثبت العلم بانفساها
 وقال قوم مختصرا بالمراد بغيرها ايضا ويقرر ان كل
 مخصص للعلم بالحق والاكثرا لا يختص العلم به لا يثبت

قوله قد يكون المراد اي قد يحصل
 كقولهم قد يكون المراد اي قد يحصل

ولا يغير قوته استمراد المراد به العلم البقي ووجه المختار
 انه اذا تغيرت كنهته وتولد له مستند على الموت فافاض
 اليه القرائن من خارج وجازت خروج المختبرات على حال
 متكررة غير متناهية دون موت مثله وكذا خروج الثالث
 والآخر من كنهته فانما قطع بصحة ذلك المختبر وعلم به
 موت الولد بخلاف ذلك من انفسنا وجد اننا صوبنا الانشراح
 اليه السكنا وانما مضى عليه بان العلمنة لا يحصل المختبر
 القرائن على العلم بحال المختبر كنهه والمختبر الحاد الجبر وحال
 المختبر الحاد سواء حصل المختبر بحال المختبر القرائن اذا
 تولد المختبر لم يمتوت شخص اخر وفيه تولد القرائن المختبر
 العلم بخبر المختبر بل لو كان من القرائن على خلاف المختبر كان
 فانه ملك محلة ولدي ولا يكن له ولد من غير ولم يزل
 عليه طبيعته ولم يظهر آثار الخزن واصوات البك على ما جرى
 به العاخر فلم يخرج حجابا ثم اننا انكنا ذلك فان القرائن
 تعلم حينئذ وتفسير سبيلنا لنكسر سد ووجه قولنا لاكثر
 انما يجتمع العلم على طلقا انما يفيد النظر وانما العلم على
 امتناع انما قد العلم الاقربية وهو كونه متوافقا للمعاني
 اذا اختلفت فحسان ما يمكن مستخلص ما يكونه مفيد العلم
 لغزينة لزوم توافق العلمين هنا الصلح الصلح
 بان لا يتناقض المختبر مع القرائن لان ذلك اذا حصل في
 قضية استنباطية ام يحصل من حيث يتقضيها وفيه ان
 العلم في المختبر قطع النظر عن القرائن وهذا عند
 ولا شك انه يفيد العلم النظري والله اعلم بالتفصيل

علم

النظري

النظري البقي سواء حصل المختبر النظري النظري النظري
 وهو ان المختبر اوضح من ذلك لانه اخبر به صادق عن صدوق
 وما هو كذلك وهو اوضح من ان المختبر ايضا يفيد العلم
 النظري بهذا المعنى بالقرائن متعلق بغيره على المختار
 اي بناء على القول الذي اختاره المحققون كما تقدم خلافا
 لمن يوجب ذلك اي ما ذكر من المختار من سبق ذكره وقال
 نفي هذا المختار خلافا لهذا المختار كما ساق بيانه قلت ولا يتو
 عتونه والحق ان اي باختلاف انما يتو في التحقق الى
 النظر الدقيق لعظمي فان تليده التفتيق خلافا لهذا التفتيق
 كما باقينا تعقلت ولا يتو برهاننا وقال الشيخ بعد تسليم
 ان الاتفاق يحصل على اداء الاحاد انما يقبض النظر لا البق
 لان من حوز اطلاق العلم اي على المعنى العلم المتناهي
 للظن فالغير متواتر معناه للعلم لكن فيره يكونه نظريا
 وفيه ان يوشرك التفتيق خلافا لكون النزاع لفظيا وهو ان
 النظري هو الحاصل من المختبر لا له وهو مفيد لا يفيد
 الا الحق القرائن مفوتة موك قتلظن ولا يفرق بينه وبين
 فالعلم النظري هو الحق القوي اطلق عليه اسم العلم النظري
 ومن لم يوافق اطلاق اي اطلاق العلم على بعض لفظ العلم
 اي الظن السرف الالفرد الا كما وهو البقي النظري النظري
 وما عداه اي غير التواتر كانه عند اي لا يظن قاله
 غايه الى اعادة من لفظ العلم لكن الاول لفظ الذي يقول
 وما عداه لا يشبهه بالعلم حتى يظهر كون النزاع لفظيا لكنه
 ليس بلفظ لا ينبغي ان لا يتو انما احصى به من التواتر

نظر

العا اي خبر اخر من كتاب القرآن بالباطل ابا في قوله من
 يدبره وانه القرآن فاعل معنى يدبره في قوله فيما بعد
 احق مدق ان ولد الخبر اصل القرآن عوارض فوجب
 حقه ولما انزج اذ اتوى ما خلا شئت اي عن القرآن
 وحاصه كل كلامه ان من قال بان خبر الواحد يفيد العلم
 اراد انه يفيد العلم بطريق الاستقادة بالنظر في القرآن
 لا يفيد خبر الواحد وبه النظر في القرآن ومن قال بان خبر
 لا يفيد العلم الا المتواتر وخبر الواحد لا يفيد الا النظر اراد
 انه يدون القرآن لا يفيد الا الظن ولا يتوان ما احتجب
 بالقرآن اذ هو ما عدا ذلك بحيث يترقى عن مرتبة اعادة القرآن
 الى اعادة العمل بكونه لا افعالها واثبت قد علمت مذهب
 كل من الفريقين ودليلهم وهو يدون القرآن ان النزاع بينهم
 معنوي وهو لا يمتد ما لو ان خبر الواحد قد يفيد اليقين
 فلا يبعد ان يفيد القطع ومن يله الاطلاق خرج بان ما عدا
 المتواتر عنده ظني فالجواب بحقيقة الخبر قال تأييده نعم
 ومع كوننا راجح لا يفيد العلم فالخاصة عند من يقول
 بالاحاد لا يفيد العلم ان دليل الظن على طيقاقتها ليس بها
 ما يفيد اليقين يعني بالقرآن المتأخرية لا دخل لها في
 تفسير القرآن فختلف الحكم باختلافها على ما قد ساءه والخبر
 المختلف بالقرآن انواع اى باختلاف مراتب القرآن لصحة
 منها اى من هذه النواع ما اخرجه استقادة اى لاها في جميع
 اخترا من غيرها من كتبها ما يبلغ حد التواتر اى على
 تقديره ان يوجد فيها ما يصل الى حد التواتر في بعضه

والمختار

ويعتقد ان تكون بينة فانه احق به ايمها اخرجه
 الاستقادة فترين اى مقدمات خارجة عن قطع النظر عن
 تفصيلها منها اى من القرآن حلالا لهما اى عظم ثبوتها
 بكمال احتياطها في شروطها والتمسك بها الصحة في كتابها
 في هذا النزاع في هذا القول تقدم ما اى من تقدمهما
 في تيسير الصحة اى عن غيره على غيرها اى من اصحاب
 الصحيح متعلق بتقدمهما وتلغ العلم اى من تقدم
 وتلقينهم واخذهم لكتابهما بالقبول اى اعتقادا وعملا
 وهذا التلغ وحده اى ما تفرقه من سائر القرآن اى
 في اشارة العلم اى الظن من مجرد ليرة الطريق اى
 من غيرها القاصرة عن التواتر اى لم يتلغ خبر التواتر
 قاله ان الصلاح لا اخرجه الشيطان قطع عن صحة العلم
 اليقيني بطريق واخرجه خلافا لمن يفتي بكونه حجة اى
 لا يفيد ما صله الا لظن وانما تلغته الامة ما لقبول
 لانه يجب عليهم العلم بالظن قد يخفى وقد كنت اقول
 الم هذا واحسبه قويا شريفا لانه المذهب الذي اخرجتم
 اولاهو الصحة لان ظنهم هو معصوم من الخط لا يخطئ
 والامة في انما هم معصومون من الخط والحد لان الاختراع
 المستند على الجهاد اى مستندها القياس مغلوط
 واكثر ما عاتت العلماء كذلك قال النووي ما ذكره ابن الصلاح
 خلافا لما قاله المحققون والاكثرون فانهم قالوا لا احدث
 المصيبين التي تليق بها من انما تليق بالظن اى انما احدث
 والاحاد انما تليق بالظن على ما تقرر ولا فرق بين الخبر الواحد

وغير هائي ذل وتلق الامامة انما افاد وجوب العمل بما فيها
 من غير توقف على النظر في خلاف غير هائي لا يعمل به حتى ينظر
 ويوجد فيه شوطا صحيحا ولا يلزم من اجماع العلماء على
 العمل بما فيها اجماعهم على القطع بانه كلام النبي صلى الله عليه وسلم
 وحكي نقله في هذا الصلح عن ابن ابي عمير وكذا عام
 ابن عبد السلام وسياق في كلام ابن التمام ما يرد عليه
 في نظر ابن الصلاح اطم ومن قبله الشيخ الباقين في هذا
 شيئا وخبره في غير ذلك من المناظر والاحاد في هذا الصلح
 في ذلك من وريثه في قوله في العالم وغيره وفي هذا الصلح
 لا يجعل الا للعالم بالحدث المستخرج في العالم باحوال الروا
 المعلق على العمل به كون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك
 لا ينفي قبوله له كذا قيل وفيه انه لو كان كذلك لكان الاحتياط
 من المجتهد من مع ان كثيرا من الاحاد فيهما مما يقتضي التمسك
 فكيف يبعد العلم القطعي والمأشع المصغر ايضا بانه يقتضي حد
 الحديث فيمنعه فيهما قاله الا ان هذا اي ما ذكر من كون
 التلقي في سنة يكون ما فيكون من مجرد كثرة الطرق فيتمسك بها لم
 ينتفع به هائي لم ينفذ من مقتضى الدررهم واستعدت ادا السور
 منها الزيف والمعنى لم يرض عليه احدا من الحفاظ لا داره طين
 لما في اكثر من نسخة الاجماع على التلقي في هذه وفيه إشارة الى ان العلماء
 لم يلقوا في هذا من التسلل انه وهذا كما استاده ابن الصلاح في هذا
 لم يرض به تكل على الحفاظ وهو من جهة هذا الصلح في غير ما يرد
 في النووي انه لا يقتضي الدرر في هذا الصلح فيكون في هذا الصلح في
 من وريثه في بيضا في نقل شيخنا في مقدمه شرح البخاري

على وجه

ما فيه من ذلك قالوا في العلل بما في السلم وقال الباقون في
 التمسك الوضعية قال شيخنا الدارقطني في مقدمه من احاد شيخنا
 ما فيه من عدمه فيكون البخاري في بيان ما في السلم في بيان ما فيه
 واخره سلم بما في قائد وقد ضعف غيره ايضا غير هذه
 الاحاد في وقال النووي في خطبة شرح صحيح البخاري ان
 ما ضعف من احادها ما يبين على علمه ليست بمأثرة قال
 فكانه ما له انه ليس فيها ضعف وكلامه في خطبة شرح
 في غير ما يرد من ضعفه قاله شيخنا واطن هذا بالنسبة
 الحقايق الرجلين وان الشيخ يرفع عن البخاري في غير ما
 سلم انه هو ما جعله في مسند شيخنا في التلقي لا يقتل انما
 فيه وفيه انه لا يرد من النظر للمجتهدين في رجالها حتى يظهر
 العلول من غيره وهذا يعكس على ما نقله النووي في اكثر من
 ان تلقى الامامة انما افاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على
 النظر فيها خلاف غير هائي لا يعمل به حتى ينظر في وجود
 فيه في الصحيحين في هو بظاهره غير مستقيم لانه مراده
 ان كانا عن المجتهد وغيره فيه ان المجتهد لا يعمل عليه
 ان نقله غيره وان كان مقصوده المقادير لم لا ان
 يتبع مجتهده اللهم الا ان يقال مراده ان المجتهد المجتهد
 في المذهب فانما اذ لم يرضى عن اهل المذهب فله ان يقتل
 التلقي في في صحيحهما ورضى عليه مسألة في غير ما في
 بخبر ايضا لم يرض البخاري اي التلقي في في صحيح
 والمراد التخلي عن رضى من مراد له مما وقع في الكتابين
 قال شيخنا في التلقي انما لا يقول لا لا حاجة في هذا الا الكلام

في افادة العلم بالخبر لا في افادة العلم بضمونه انتهى
 والظاهر ان الاختصاص لا يستلزم ذلك لانه كما ان
 العلم بالخير يعمل بما في الكتابين ولا شك ان فيهما
 ما يوجب التناقض فاضطر اليه هذا القول لغير موصوره
 لكن بقى شيء وهو انه ان كان مدلول ما في الكتابين
 مخالفا لما ذكره غيرهما من الخبر الحق بالقرآن ينبغي ان لا
 يفيد شيئا منهما العاقل يتعرض للمدلول ولا يكون ان يتكلم
 في كلامه على ما يشك فيه ياد في اعتنا ويسمى اليه قوله
 حيث لا ترجح بان يكون اخرها ناسخا والاخر متسوخا
 وما ان لم يدعوا له تقوم قول حديث اخر لاسيما ان
 بعد المنة افضال العلم بعد زمان غير ترجح لاحدهما
 على الاخر اي فاذا رجع احدهما كان الرابع هو المعيد للنقل
 القوي لا غير وما عدا ذلك اي ما ذكر من الاستنباطين
 فالاجماع حاصل على تسليم صحة اي دونه ارجح فاذا
 العلم فان قيل انما انتموا على وجوب العمل به اي
 لما كانت بينه على صحته قال فلهذه حاصل
 اسواله انتم انتموا على وجوب العمل وهو لا يستلزم
 صحة العمل بالمعنى المتعلق عليه لانه العمل بغيره
 لا يوجب الصحة فلهذا لا يلزم ان يكون الانفا على الصحة
 انتهى فالجمله تقتضي تفصيلا اي وتلك لاشتباه المدعى
 فانه انما يات على وجود العاقل ذلك غير مستلزم للصحة
 ولا يراه ذلك على الصحة ومعنى قوله فتعنيها اي معنا
 عدم الاستدلال على الصحة وقال تبيده اي تبينها قوله

لا

لا علم صحته وحيثما اما ذكر من السند الا في المعنى
 العلم به بالقول من جهة ما عاين الصحة وقال بعض
 الفضلاء هذا السور المتعددة من كتابه السراج المتبر
 علم اليه الاجماع حاصل على تسليم صحة ما عدا المذكور بل لا
 وله التلقين والحيثية وتلك ما عدا ما عدا ما عدا ما عدا
 على قوله وجوب العمل به وما عدا ما عدا ما عدا ما عدا
 صحته وهذه المقدمة بسيطة والبراجح الى المقدمه
 الاولى ما عدا ما عدا ما عدا ما عدا ما عدا ما عدا ما عدا
 منع الميزنة القابلة للاجماع حاصل على تسليم صحة ما عدا
 المذكور اي لاسل ذلك لانه ليس للاجماع الاعلى وجوب العمل
 به وقوله منعها منع لهذا الذي ذكره المانع بالاجماع اليه
 وان تعلم ان هذا المانع لا يجدي بظاهره فالاولى ان يترك
 قوله منعها ويذكر سنده انما تال للمقدمة المرفوعة
 مع ان فيه نظرا لان قوله الاجماع حاصل على صحة نتيجة
 والمانع انما يكون على قدر قوته اليك وسند البراجح
 منعقول على وجوب العمل به والبراجح ولولم يجره اليك ان
 هذا المانع يرفع بملاحظة مقدمه تجريدها عن الاجماع
 حاصل وانما لما عدا ما عدا ما عدا ما عدا ما عدا ما عدا
 الاظهر ان قوله فالاجماع حاصل على ان السراج
 فيما يرجع الى نفس الصحة قبل قضاؤه لا يلزم من ذلك
 الانفا في الاجماع على صحة ما في الكتابين فانه يجوز ان
 يتفق الجمع على وجوب العمل به ولا يكون جزم ما في
 الصحيحين صحيحا ويكون الكثرة باقية راجحة العمل

جميع ما فيها صحيحا وعنده قال التليد وحاصل الجواب
 ان الشخصين مزية فيما خرجا كما على المتن واعلى الصحيح فلو لم
 من الاتفاق على وجود الفعل وانما مع مزية ما انما افاده
 على شخصين انما امكنني لا تغرب هذا الحمل ذاتا الصارة
 فاد انظر في الباحة ما تنوع مائة الطبع السليم انتهى
 فالمنع بمعنى الدفع بمنع في معناه اللغوي لا بما هو
 المصطلح عنه ارباب الناحرة وهو طلب الرسل اذ المنع لا
 على الشر ومن صرح بما افاده ما خرج به بنسبة يد الوالي
 المؤدية الشبهان العبد المشرقي في المستلزمة ان يكون
 شخصها الاشياء بصيرة الامة وبالدال المجرى معرب المسئلة كانه
 فتوق من قول العرب استاذ داني فلا تفلوا اسده فخرج
 الى معنى السيد او استاذ اي ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
 الشافعي في نسبة الماسفران بكر الامة ويكون ذلك
 الامة ونظرا لها والارسل التهمة وبعدها لولادة نمراسا
 بنوحي يسكب لور في منتصف الطريق الجرجان وهو من امة
 المتكلمين كما في نسخة ومن امة الحديث ابو عبيد الله
 بن شيبان عند اسد الحمدي في التفتير نسبة الى جده لا
 هو ابي الحسن القرطبي ابو الفضل بن طاهر وغيرهما على الخواص
 طاهر بن كمالان بن شريطا قيل وفيه انه لما ذكره الاجماع
 حاصل على جوف الفعل بما لا فائدة في عدد معين فمن
 صرح بذلك والاظهاره اشارته الى جواز اطلاق الامة الشرا
 على ما اخرج الشهاب فينبغي في الضرورة القول بصحة ما
 سبق لا بما ينشأ عنه ويعتبر ان يقال ان المزية المذكورة كونه

وبالحسن اوجه
 وجب الاول
 وان لم يكن من
 مرويها فيقدم
 ان الشبهان

وذكره

احاد بنما

احاد بنما صح الصحيح كما عرفت ان يعرف ذلك على قوله
 فيما يرجع الى الفصل الصحيح ويقدم على قوله ومن صرح وذكر
 الاحتمال لا يقول فتكون المزية المذكورة التي اوردتها
 تقول معنى قوله مزية فيما يرجع الى الفصل الصحيح ان الماسرة
 من حيث الدعوى ومنها ايدى من الخراج الخبز المحقق بالقرآن
 المشهور راي الحديث المشهور وعنده علم الحديث لا المشهور
 على السنة العامة فلو اقال ان كان له طوقا الى
 متباينة اية متباينة ساهمة من ضعف الرواية والعلل
 الى الفأخرة خفية كانت او غيرها ومن صرح بما فادته
 اية المشهور المذكورة العلم المستطرد بالنصب على المعنوية
 الامتداد ابو منصور العبادي بالرواية الممثلة اول العجوة
 فانما وهو اقص من عكسه ومن الممثلة في المعجمين
 والاشارة ابو بكر بن فورك ركنه لافادته الروايات
 قال المحذور كمنوع الدرف فانهم يظنون ان كان عوضا
 التصغير ومثله في ذلك قال لبيعة هذا ليس علة متع
 الصرف على ما عرفت في العربية قلت هذه علة من
 التليد لان مراد الشيخ بغير قوله فانهم الانجاب منه الفعل
 ان علة نسخ من الصرف هي العجوة مع العجوة المعلومة من المقام
 ومنه المسلسل بالامثلة لفظا المتبين اي المحقق بان يكون
 ردا لاسناد الامة لا لبر البروبه لكان عن امام وكانه
 ما حوز من سلسلة الحاف في طه اى صبيته لان كل شيخ في السلسل
 التي تليده كانت قيمته في جوده الظاهر انه يريد بالسلسل
 القول بالفعل لا الاصطلاح ولذا قال الحديث لا يكون

صلياً في صحبه لا يتصور ان الحديث عربي اي لا يكون قرائن
 وتقدم لاستدع ومراعاة ان يكون غير المتقدم ذكر المتأخر
 والمؤخر ولقولنا كما حدث الذي يرويه احمد بن حنبل
 مثلاً ونسأله ان يهدي فيه اي في ذلك الحديث من جهة الرواية
 غيره اي غير احمد سواء يكون في مرتبة او من هود وسنه
 عن الشافعي مثلاً ونسأله ان يهدي فيه غيره عن احمد
 ابن الحسن اي مثلاً نافع عن ابن عمر مثلاً لعل تركه مثلاً
 لذلك لظهور ما هنا المكمل كما قبلت حسن ما لك من رتبة
 الدنيا وكذا مثلاً نافع علي خلاف خبر في اعتبار مسأله
 الصحيح في انه اي الحديث جسد بعيد اللفظ الى الفظي
 هذا سماعه في الحديث مع اساده الواسل اليه رجال ثقة
 على نحو ما تقدم بالاستفاد للتعليق بالعلم من جهة حلاله
 ورواه متعلق بغيره وان فيهم اي ومن جهة ان فيهم اي الرواية
 من الامة في الحقيقة الالفاظ الواجبة للقبول في كل
 من طهرت لغيره واللفظ والاعتقاد واللفظ وغيرهما
 اما يقوم مقام غيره الكثرة من غيرهم ولذا يسمى هذا
 الكمال في الرواية ان ابراهيم كان امة لا يجمع بين
 ذلك لان ما لا يوجد من جهة ما في الحجة ولذا قاله الشافعي
 ليس له يستنكر ان يجمع العالم في واحد فضل في الحديث
 المشهور عنك بالحوادث العظمى في الالفاظ والاداء وقد اقام التي
 في الحقيقة والسمعة في صحة ما في من انشأه لكن الحديث
 في اقامة العمل القوي وما العلم القوي من طهره انظر الى العبد
 والعبط ولا يستنكر اليه في زياد والظواهر انما هي في الشك

في المعنى المعقود ومراعاة ان لا ينزه من له ادنى ما منه ما يعلم
 ان يعلم الحديث واحداً بالاساس من الحديثين في قوله
 الشواهد في غيره انما يكمل مثلاً في قوله اي راجعه
 ورواه غيره وسأله تحت جاري حديث من الامة بطلان اي
 ان ما لك صادق في ادنى ما حازه به فانه تنبيه فان اراد
 ان لا يخرج ما لك في غير فعل النزاع وان اراد ان لا يجوز
 علم بالشبه والعلل فليس الكلام وان اراد ان ينفذ عليه
 الحديث ولا غيره بالعدالة فليس لكن لا يفعل العلم في اذا
 انما في اي الفهم اليه الى ما لك ايضا مستند في مستحق
 عند من توفي ذلك الذي يغير منه ان الغير المشايخ
 ايضا اسام في الجملة ازاد اي الخبر في الحديث في العلم
 ان في ان ما لك صادق ويعد اي بعد الخبر او ما لك
 عما تحت علمه على غيره من السهو وضمان البعد من السهو
 لا يستنكر القرب من العمل من الحديث وليس الكلام فيه
 ولقد دال لا يوافق الى الالفاظ التي ذكرناها اي ما انفقت
 به القياس لا يحصل العلم بصدق الخبر الا ان يصدق الخبر
 من ايد من جهة وسهبا الا للعالم بالحديث اي ما
 الحديث وهو علم المتبحر فيه ينال بحرف العلم وغيره اي
 بتقوى ونوسخ المراد الحادثة في علم الحديث العادى باحوال
 الرواية من العادة والعنصر والحفظ لمطلق اليه المستند على
 العمل اليه الشاهد في نفسه كانت ارجفة كما في سائر
 وكذا غيره اي غير المتبحر لا يحصل له العلم بصدق ذلك
 اي الخبر او الخبر لقصوره في العجز عن الاوصاف المذكورة

ص

بعد معرفتها لا يبين حصوله العلم للشيء المذكور
 اي بسبب حصولها فقال تليده ايئالا عليه لو لم يحصل
 ما ذكر لم يكن محال النزاع اما الخلاف فهو بسبب العلم للعلم
 والله اعلم وحصل انواع الثلاثة التي ذكرناها
 ايما اختلاف في القرائن ان الاول اي النوع الاول منها
 مختص بالصحيحين اي ما هو صحيح فيما جئنا والثنائي
 اي النوع الثاني مختص بالمال في معرفة اي الحديث
 المشهور الثالث اي النوع الثالث مختص بما رواه الامة
 اي بعضهم من بعض على ما تقدم ويمكن اي عقلا وتعللا
 فاختار الثلاثة اي انواعها في حديث واحد ولا يعد
 كلمة في حديث واحد في حال اجتماع انواع القطع
 بعد ذلك وفي حديث واحد او اياه اعلم والتعليق عليه
 اسم القطع يقول المحمدي وفي القرائن في الطهري انه
 الاشارة الى ان يسلو الله صلى الله عليه وسلم على ثلاث
 عزائم متواترة في كونه لقروص مشهور في كونه عند الكل
 الا بعد عيسى بن ابيان فانه ينفرد باللقرو وهو الصحيح
 الواحد ولا يكره ما رواه غيره انما في التواتر في جميع
 حديثه فانه سمعناه كثر الطرق والاشياء في كونه القراء
 هذه القطع لما سبق من الحديث استاموا في او مشهور او
 او غير ذلك في بعضها من كونه في العلم بعد ما عرفت فنفرد
 كل منها وما يثبت عليها من حكمها اعلان القرائن استا
 ان تكون في احد الشرائع قال تليده قال المصنف مشهور
 اصل السند واوله ومضاهي واخره بخود ذلك بطلان يرد

من جهة الصحابي ويراد به الطرف الاخر بحسب المقام
 وكانه اراد بالطرف الاخر من جهة الشيخ كالنحو ومسا
 وكانت الشيخ اختار الطرف الاول ولا قال ان في الحديث
 الذي يرد في الاستدلال اي الاستدلال الذي في الخبر عليه
 اي على ذلك الموضع من حيث كلفه فان الفرد النسخ يرد
 فيه الاستدلال على نفسه مد لكن ينفرد كل واحد بوجه
 الاستدلال ولو تعرف ذلك الطريق اي الاستدلال اليه اي الى ذلك
 الموضع وهو اي ذلك الموضع طرفه اي طرفه الاستدلال الذي
 في الحديث في كون القرائن في هذا الطرف هو ان يروي عليه
 واخذ عن صحابي ولا يتابع غيره في روايته عن ذلك الصحابي
 سواء تقدم الصحابي في تلك الرواية او لا فاختار في قوله الصحيح
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في روايته ان لا يتبع في الحديث
 ما يوجب قدحا فانما في الحديث يوجب قدحا لعدم غيره بل
 يكون ارجح قال تليده قوله وهو طرفه اي في الحديث
 قال المحمدي الذي يروي عن الصحابي وهو ان يروي في العلم
 يتكلم في الصحابي لان القعود ما يثبت عليه من القبول والرد
 والصحابة كلفه مدوله وهذا بخلاف ما تقدم في حد القراء
 والمشهور حيث قالوا ان القرو يرد فيه ان لا يتبع من القراء
 الاول الى اخره فان اطلاقه يتناول ذلك ووجه ان الكلام
 هناك في وصف الحديث والكتاب في ما يثبت عليه من القبول والرد
 انه وفيه لا يحتاج اليه في هذا المقام بل في الحديث في ذلك
 باقتدار القرائن ان قرائن الشيخ في هذا المقام تدل على ان
 وحدة الصحابي لا ينفرد بها القرائن وعبارته سابقا في

ايجاز افلاش الى النسخ واساطير الازديالة ملوون في من
 نحو شوك وجرد وغيره من طريق المسامين قبل المراد الكثرة
 لا خصوص هذا العدد لكن بما ياه ذكر البعض فالنسخ
 اسما واما علمه فلهذا يوصلنا في غرضه من
 ونفكر به عمدا لئلا يندبنا عن قبحه في صياح لا يوزن روائه
 الاثران ووقوعه في غير المقر في جميع دولته او كثر
 وفي مستند المراد منه يدور في المعنى لا وسط
 للظن في وكذا الصبر للظن في اعتدله كثره لذلك
 الى استمرار النسخ في جميع دولته او كثره في المطلق
 النسخ واما علمه فلهذا السخاوي بل المراد في هذا الافراد
 في مائة خيرة سمعنا كثيرا وكذا اخرجنا من شافعي وازن
 والساني وهو ان تكون الغزاة في اهل البلد الفرد
 السني كسكونه وسكون السين ويا مشددة في اخره
 سمي في الثاني نسبيا لكون النسخ في اي في سنده
 حصل في النسبة الى شخص معين وان كان الحديث في
 مشهورا بان يكون في او جها خرم يتبعه فيهما او مشا له
 ان يروى في تلك عن شافعي عن ابن عمر في شافعي يرويه واحد
 عن مالك في ذلك الحديث معتقد او لم يتبعه غيره في روايته
 عن مالك وكما في الرواية عن شافعي جامعة فانه في النسبة
 الى الراوي معين ساكت وان كان مشهورا بالنسبة الى الراوي معين
 عن الراوي الى الراوي عنهم اليها وقد يشترط الحديث بان يروى
 عن رواية المنسند كثر ولا يخفى ان هذا لا يتصل بالنيات وحاصله
 انه انما سمي نسبيا لان الظن في حصوله بالنسبة الى شخص معين

من

هنا

من طريق واحد الى مكان مشهور في نفسه لكونه يروى من طريق
 اخر في حق من يسمونه في طريق واحد وروى من طريق
 الطريق الاخر في ذلك قال بعضهم الغريب من الحديث
 عليه رأت الغريب من الناس فكان من غرائب الانساق في البلد
 تكون حقيقته بحيث لا يعرف فيها احد بالكتابة وتكون اضافته
 بان يعرف البعض واما البعض فقد يصير مشهورا بان يكون
 انهم من بعض اهل البلد او كلهم فيقال اطلاق الفرد
 وفي نسخة الفردية وفيها كمالا لانه اعتبر الجملة
 عليه اي على الفرد النسب بل يتبادر الى الغريب على الظن انما
 جازا طواف الفرد الموصوف للفرد المطلق في الفرد
 النسب لان الغريب راى الفرد مترا وفاقا وبما في روايتنا
 يدل على انهم يحسنون له في الحديث في الدليل انما هو بل
 الا انه في المعنى ان معناه واحد واحد واحد واحد واحد
 فيه بحث لان الاول مخرج والثاني بابه قوله اما ان اهل
 الاصطلاح ودفع بان المراد غير ان اهل الاصطلاح
 غايروا به من حيث كثرة الاصطلاح وقلته وقوله
 التمدد واما علمه اعلم من حكمة هذا التمدد في جملة التمدد
 اللغوي لقوله وقد قال ابن خلدون في جملة اللغويين في
 والعربية الاعتبار على الوطن والفرد الموزن والفرد المنفرد
 في الظاهر ان مراد النسخ انما هو فرد فانه في ما لا يخفى
 اللغويين كما ولا يبعد في القاموس في معنى واحد واحد
 فاراد في معنى واحدة فائدة معروفة عن الظن وبقوله
 فلاخا اخرج من من معناه والغريب انما هو صاحب النسخ

د

وفي العلم الزوج عن الوطن كالغربة والافتراق والشرم
 فيخلق العارية ان يقال لان اصل الاصطلاح في بيرواني
 الغريب والفرد وان كانا مترادفين اللهم لان يقال القول
 بعمل الخ في قوة ويصح إطلاق الفردية عليه من حيث العلة
 وهذا كقول مستغني عنه كالخفي فالفرد كمن يطلق
 اي اهل الحديث على الفرد المطلق لان اطلاقه عليه اوي
 واحتمل في ما يطلقونه مصور وقد نوله على الفرد خبر قوله
 اكثر الجمل خبر المكثر الذي فالفرد اكثر اطلاقه اياه فوقع
 على الفرد المطلق والغريب الترخيما يطلقونه على الفرد
 الشري لان افتقاده الغريب هو بعد الاسماء وهذا اي
 التفتيش الذي ذكرناه عنهم من حيث اطلاق الاسم
 وفي نسخة الابدية **وهي** مستأجرة ايضا كما في الفردية
 على ما اي على نوعي الفرد وانما من حيث استعمالهم
 اي بمعنى الفعل المشتق من اصل هذه المادة فلا
 يفرقون اي بينهم ويقولون اي من غير فرق في المطلق
 اي في الفرد المطلق والنسبي اي في كل منهما لغة دس فلان
 واغرب منه فلان اي على حد سواء لان معنى الثاني يرجع
 الى الاول كما في قوله وفيه واقراره وقرئ من هذا اي
 الاختلاف اختلافا كما في المحدثين في المنقطع والمومض
 جملها متغايران اي بان المنقطع ما سقط من كساده
 وهو واحد غير المعانيه المرسلة سقط من روايه الصحاح
 فقط او لا في المنقطع بان بالكلمة بل يحتمل ان في بعض
 الصور بان المرسلة ما سقط او من هذه فان اكثر من اوي

كانت المرسلة عن المنقطع لكنه اي الترخي يبرع اطلاق
 الاسم لان حال اقبينه كل منهما بان يقال مرسلة الصحاح
 والشايع ومن بعده فيصرف اليه او الزاد باطلاق الاسم
 استعمال الوصف الذي هو ايراد اسم المفعول في المرسلة
 واسم الفاعل في المنقطع وهذا هو الفاعل في قوله واما
 عزم استعمال الفعل المشتق اي مصدرها وهو الامار
 والانتفاع وحذف المشتق كان اخو واذ في يستعملون
 الامار اي فعله فقط اي محسب فيقولون ارسله
 اي للحدث ولان اي من الرواة سوا ذلك في الحديث
 مرسلا ام منقطع اليه على تقدير الترخي يبرعها ومن ثم
 اي ومن جهة استعمال الارباع بالاعمال على الاطلاق
 اطلاق غيره والحواله كقول من لا يلاحظ موافق استعمالهم
 اي جميع مواضع استعمال المحدثين ليعرف اصطلاحهم في ارباع
 الوصف والفعل اطلاق من غير فرق على كثير من النسخ
 اي لا يفرقوا بين استعمالها اي نقل غير واحد عن كثير منهم
 اي لا يفرقون بين المرسلة والمنقطع اي مطلقا
 كذا في الموليس الامر على اطلاقه كما في المومض اي في قوله
 ان الاكثر من هذا في اطلاق الاسم وانما لم يفرقوا في استعمال
 المشتق وقيل من يبرع بصيغة الفاعل على ذلك اي عليه
 من اختلاف الترخي يبرع في استعماله في هذا الفن في السقي
 انكلي والمعلم لم ينسبه احد على التفتيش المذكورة في نقاد
 الاستعمال بين الاسم والفعل مع تحقيق الفرق بينهما في نفسه
 ويحتمل ان يكون نسبته مبنيا للمفعول اي كل من علم ذلك

والتي من القليل اليسير من علي ذلك كما في بعض النسخ
وقيل من يتبين علي ذلك فهو من قلم النسخ لان النسخ
لا يتبدل في بعض ايام اللام الا ان يقال انما يتبدل كما قيل
في قوله تعالى لتكفروا الله عما هلككم وحزنا لا حذر وهو
تأخذ التواتر وحصوله في النفس الي الصحيح والحق والصحيح
بالنظر اليها استقر الي عليه انه جمهور المتقدم من لم يتردد
التأني علي ما ذكره السيوطي وما اذا كان مرويا بنقل
شركي اي برواية ثقت فخرج من مرفوع منعقة او جعل عليه
او حاله كما ينبغي انما هو المدعول الدواني لا غير الشهادة
فلا يفتقر الي تمام الضبط الي كامله جازي القبول والاداء
من غير حصول قصور في ضبطه ورواها في حفظه
فخرج الغفيل كثير الخطيان لا يميز الصواب من غيره في روجه
المؤلف ويصل الي المرسل ويضعف الرواية وهو لا يشعركه
فليل الضبط وهو ما يسمى ضبطا مما هو المتبرك الحسن
لانه وبعثا به في ما قال تليده الله اعلم يعني تام الضبط
به علي انه لا معنى له ظاهر او انه اعلم من قبل السند بالنسخ
علي انما ليس التعليل ما يقتضيه في المعلي علي انما اثر الله
اثرين المستداه وهو خبر الاحاد علي القول بخواجه كما هو في
سبيو يروى في بعض النسخ ان قوله يقتضيه من التعلق معرفة ولكن
معرفة الاكثر ولا يقتضيه في المرسل في التعلق في المعلي في
الصادق من شرط الصحة وانما من شرطه كالتحريك فان
تعالى في خبره من السجدة للشرائط ومن بعد العلوي
عنه فعا حكم الاشياء وانما لم تنق من طريق العلوي عنه

هو لنقصه وانما يعمل بالشرع في اي موطا اخر الي
متداخلة او متفرقة فخرج ما فيه علم من العلوي وخطا
كما ياتي ولا ساد بالجره في اي موطا ولا خطا في اي
قيد ولا ساد لان عدمه من سبيو يبينه وبين الشافعي
لانه لا يفتقر ياخذها عن اخره وما عليه من سحره بعد
وهو ان السكر كما يقال فيه الجهور وهو غير ان يكون
رواية ثقة او لا فقد خرج بقيد العدة لانه وتمام الضبط
هو الصحيح هو صوابه فضل او مشا طائفة لوانه احتراز
عن الصحيح كذا في كتابي في كتابه فحاصل انما الصحيح
لذا في ذلكا غيره ما سلم من الطعن في اسماؤه ومثله
وهذا اول تقسيم القبول اي الصحيح لذاته اول اقسام
صحت من تقسيم القبول او هذا الكلام اول تقسيم القبول
مبني على تقسيم غير قوله ثم القبول ان سلم من المأخذ
التي هي في تقسيمه ان القبول ينقسم الي اربعة اقسام
ان اي الحديث اما ان يستعمل من صفة القبول
في الدعوى والضبط علي علاها اي اعلم مراتب صحتها
واراد به خلا النوعية مستهبة بمرور فيها التلاوة لاح
محمية لا يبري في ذات ذلك فلا ينافي قوله الا في متفاوت
لانه يجب تفاوت هذه الاوصاف اولاي لا يستعمل
من صفاته القبول علي علاها علي سبيل اولادها
فخرج ما لا يستعمل علي غير من الاوصاف فانه طبيعة غير طار
في تقسيم القبول الاول في السند علي علاها هو الصحيح
لان الله والشافعي في السند علي الوسط اولاد في اخر

بصيغة الجهر أو علم فيه ويكون إذا يكون بصيغة العاهل
على العنفة المادية أي صارف ما يجبر الجهر في ذلك
الصور التي عن مائة العلول لثقة الطريق أي الأسا شه
منه الجهر بانها الجهر العنفة للصحة مع قطع النظر
عن إسناده بالخصوص في حصول أفضل القنود وهو الصحة
سواء كان بالبناء فاحد أو بالبناء متعدد في متقوب
بعضه بعض لكن لا بد أن لا يكون جبرية إسناده خصوص
وحيث لا جبران أي لا مجبرة لذلك القنود وهو متعدد
جبر لا زمر أو ما المصنف في خبره الجهر على وزن النفس
في رواية الجهر حيث هو الحسن إسناده وإن كان قربة
ترجح أي تلك القربة إلى التراب جانب قوله ما توقف
فيه بصيغة الجهر إلى تنويه طرق قول حديث يتوقف
الحدوث في قوله من جهة إسناده بأن يكون صحيحا في نفسه
لكن كثر طرقه واعتقده بحديث صحيح وهو الحسن إسناده لا بد
بل للقيام قربة خارجية على صحة قال السخاوي بأنه يكون
في الأسا مستورا لم يحقق أهلها ولكن بالنظر لما ظهر
غيره فقل كثير الخط في روايته ولا منه بعد الكذب فيها
ولا نسب الخلفين واعتقده بتساوي أو شاهد في عدم الظام
على الصحيح لأن إسناده دون غيره من الحسن وغيره لعاهة
درجته أي لوضع الصحيح بالذات في أعلامها الصفاة
وهي يتوقف عدم كماله على يحتاج أن يقال التقدير شيئا
أو لا شيئا أو لعل المشتبه على شيئا الصحيح وإنه لو كان في عا
على كان أظهر كما مشي عليه المحقق وغيره لأن ما قد مشاه

الظاهر

أظهر ما قدم بغير بصيغة القنود أو القاع على الأول أدله
والمراد أي عند المحققين بالعدول إلى المكون في تزييف الصحيح
من على أن العدول يعني العدول أو في العدول أو على طريق
المباينة كزجر عدل لم يمكن فيقتضي إيلولة باطنية
ناشئة من معرفة الله تعالى ونيل هي كيفية الماسحة
من الصفات المتبينة فأنه لم يكن لا صحة في الحال
والظاهر أنها تقبل الشدة والضعف ثم هل يحصول الملك
حالة إذا فقط أو حالة التخل إلى حالة الود أو حالة
التخل والاداء ولا يظهر الأول بخلافه أي تحته الملكة
على ملازمة التقوى وهي في مراتب ادائها التقوى عن
الشرك و... ارتكاب الآراء وارتكاب الزكاجرو منه ترك
الشقة والكراهات ومنها ترك الشهوات من المباحات ومنها
ترك الغفلة في جميع الحالات ويجعلها الاضطرار عمالهم منها
والمروءة أي وهي ملازمة المروءة بضم الميم والراء بعدها
دواسكة ثم هجرة وقد يبدل ويغير وهو كمال الإنسان
بعدد السكان واختلاف عثرات الأخوان وبذلك الإنسان
إلى أهل الزمان وكذا الذي عن الجبران ونيل المروءة للتخل
بأخلاق أشد وأقرب له أنه في نفسه وشبهه وحركاته
وسكانه وسائر صفاته في المصالح خوارم المروءة كالدراس
والحجامة والحكاية بما يليق به من غير ضرر وقيل في نظر
وصحة الأراذل والعب بالجام وأما لعل ويجعلها للآخر
على غير معنى والمراد بالتقوى أي بها أجناس الاحتمال
السبب من ترك الجبر أو خوف أو شيق إلى ترك كلاب أو غير

يق

ما
يوجد

حرام او يهين اي مكره او داعية من صاحبها الى مذهبه
الخاص والافقه بوجوه من رمي بالرفض او النسب في مجال
الصحيح القبط اي ضبطه او المراد بالقبض ضبطه
اي اقتنا قلبه وحفظه هو اي ضبط الصدور ان ثبت
اي الرلوي في صدره ما لم يمتنع من الحديث ورواه بحيث
يمكن ان ينقد من جهة شارة اي مسوقه من مشاهير
الاطباء او انما يحسن اراده ان يحدث به وصي كتاب وفي
نسخه او ضبط كتاب والتشديد بجازية او الاضافة بمعنى
اللام او في وصي اي ضبط الكتاب فيما تنه اي ضبط الكتاب
لديته اي عنه من غير ان يعبر عنه لا من غير ان يعبر
ولا يشر وضعه اما تنه عنه غيره في نسخة من نسخ
فهي اي من افقه او من سمع في ذلك الكتاب صحيح حتى لا يغير
الخلا ليدري ان يكون في الحديث من كتاب قال
السماوي وانتم بعض الرواية من الكتاب وفيه اي التعريف
بالتام اشارته الى الرواية العليا اي لا الا للصحيح لا يوجد
بوجه فلا بد مما ورد تسمية على قوله كرواية غير منقده
لأنه كما ان في كل اي في ضبط الصدور المعنى ان لا يكتب
في الصحيح لانه ليس هو الضبط على ما هو المتعارف في الحسن
لانه وكذا في الصحيح لغيره الضبط على ما هو المتعارف في الحسن
الكتاب والظا هو ان كل تام لانصور فيه التقاضان وهو ان
لا يفسر حديثا بغيره وان كان يختلف ضبط الكتاب باختلاف
الكتاب كما قاله ان كان هذا هو التام ولا يتفق المراد
فان لم يكن له هذه الحقيقة فهو من الغفلة او ضعفه

وليس

وليس حديثه بالصحيح القبط اي كتابه لانصور فيه تمام
وتصوره بالجملة في كل تعريف يتصل بالكتاب اما الاول
فقد تقدم الجواب عنه بان المراد بالرواية العليا الحالة
التي هي الاشارة الى المصنوعه واما الثاني فقد تقدم
الجواب عنه بان المراد بان يكون من جملة ذلك هو المذكور
بعد ان هو مقتضى ذلك فكون راجعا الى ضبط الصدور
ويجوز ان يكون راجعا الى ما ذكره في الطبطين ولا سكن
وتصور تمام ضبط الكتاب وقصوره بل في تحقيق وقوعه
كما هو شأنه في الكتب المصنوعة المتفرقة على المشايخ
والتي هي لمصر وعن رباب التكميل الى احباب التحصيل
وهو ضيقه بل الوكيل والتمثيل كما ساءه من سقوط
اي سقوطه او فيه اي قد اشار في بعضها المرفوع والمرفوع
يجب ان يكون كل من رجا لادى رجاء له انه محم ذكر المرفوع
انما ساقته ومن غير واسطة من شجره ومن احده عنه
اجازة في الحديث ذكره السخاوي وغيره والسند انما هو
تقرينه اليه في من لا ساقته فوله طرق كثيرة في اعلى
ان السند والاسناد واحد وعنده قوله في اصل السند
وفي المجلد السند المضاف من طريق النبي وهو كما حو
اسم السند وهو ان يرفع وعلا في صحيح الجليل ان السند
من طريق الجليل ومن طريقه ان السند انما يرفع في الخبر
من طريق النبي سنده الا عتامة الحفظ في صحة الحديث
وضممه عليه واما الاسناد فهو رفع الحديث الى قوله
والحديثون لينهاون السند والاسناد في الحديث

بما الظالم على ما قد عرفت ذلك من فوايد فيود الترتيب
 مما القائل قوله لا يفتقر المتن وهو المصالحات وخرج
 الاحاد ايسر في المصالحات كالجس الى البشر المصالح
 وغيره وانما جعله لا لجس مبراه هو العرف يجب الظاهر
 لان في الحقيقة المصالح هو خير الاحاد فبذره العبارة
 مثل ان يقال الحيوان انما طوق هو الانسان والعرف هو
 المصالح لذاته والتعريف هو خير الواحد كما انه عليه
 بالاشارة اليه فتقوله لما نؤمن اننا العرف لان اجساد
 التعريف لا يوجب لكل المتكثرة في قضية عكس التعريف
 اي الى انما وكما يقال في العرف بين يد هو المطلق
 وبين المطلق هو زيد وما في فيود المتن انه
 التعريف كالفصل يخرج من هذا المصالح وانما قاله لا لجس
 ولا الفضل لان المصالح ليس من الماهيات الحقيقة خير
 له الجس والفصل الحقيقة وقوله بفعل عدله اجساد
 عما يتفعله غير العرف وهو من غفرت فمعناه وجعلت عيش
 او حاله قاله بالعدل شعور العرف لا لا يستورها
 واحتر زيا لوسطا في سنده معقول كثير الخطا وان عرف
 بالصدق والعدل لا لعدم ضبط وقوله هو لغيره لا
 ما بالعدل كرجوعه او تعني الفاضل يتوسط استئناف
 فيه شقاية تعالج اي تكونه يتوسط بين المبدأ والخبر
 يوزن مهمة شاكزة فيود ايد انما وهو استئناف آخر
 او حال اي يعلم بان ما بعده اي يعرف هو خير عما قبله
 وليس اي هو يفتقر له اي لما قبله قال شاذ والابلزم

الفصل

الفصل في البتة والمعتق ما جنى وفيه بحث لا يفتقر
 وحده اخر انه مبتدأ فان والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله
 لدا ان يخرج ما ليس صحيحا ما مخرج اي غير طبيعي
 صحيحا غيره كما تقدم اي الحقيقة في الشرح ويتفاوت
 رتبة جمع رتبة اي رتبة التصحيح اي مراتبها لا على
 والوسط والاولى بسبب تفاوت رتبة هذه الاوصاف
 اشار المصنف ان الثاني المتن للتسوية وفي نسخة يتفاوت
 هذه الاوصاف على ان الثاني متن داخله على هذه والضرب
 الذي هو تفاوت رتبة رتبتهما وهذا مخرج غير مروج
 فكان الاول ان ياتي بالمتن ويتفاوت هذه
 الاوصاف ثم يقول لتسوية او يقول بهذه الاوصاف
 ثم يقول اي يتفاوتها وهذا امر سهل والمراد بالاوصاف
 العدد والاضبط وغيرهما الحقيقة للتصحيح في القوة
 متعلق بالتفاوت قال المحقق هو كلامه مشعر بان كل واحد
 من هذه الاوصاف قابيل للقوة والضعف وفيكون تام
 الضبط وعدم الشذوذ ذلك نظريه بالتمام والعدل
 التميز لا على بعد التمام رتبة وود التمام لم يوجد
 الجرح فليطلب التسوية بهذه الاوصاف وكيف يتفاوتت تلك
 قد تقدم ان المراد بالتمام تام بوجه التحقق ولهذا يقال
 هذا التمام غير ممكن فكيف سواها في هذه الحقيقة او بما اذا شك
 في تحقق تفاوت مراتب العدالة والضيقة بين افراد نوع
 الانسان من الدول والاضطراب بين اصحابه سواء كان
 وبينة السلف والخلف من العدل العالمين بصادق البشري

وقد لم يزل المنة العلية يا نا لقوله ما يطلن ويجوز الطلاق
 المنة على الاستاد فعني في المنة اومن زانية التي تلام
 والزهر كصوان شهاب القرشي الذي اسماه تاجي جليل عن سالم
 ابن عبد الله بن عمر اخذ في الخطاب عن ابيه اي عبد الله بن عمر
 في بعض الشيء عن سالم عن عبد الله وخبيثة لا اخذ في القول
 عن ابيه بل تركه ولا يجوز ان يرجع اليه لانه لم يروه
 هذا الحديث عن عمر رضي الله عنهما والمعين احمد الاستاذ
 المتقدم الي ابن عمر هو هذا عند جعفر كائنا من راجوه
 واحمد بن حنبل كذا قوله وحديث سيرين اي الامضا وكذا
 التنايعا لشهر بركة الحفظ والاتقان وتفسير الروما
 عن عبيد بن معاذ العيينة كسر الموحدة ابن عمرو بالواو في
 السلياني يكون اللام على الصيغة نسبة السلياني هي
 مراد كوفي التنايعا بنون مراد بالافران بعضهم من بعض
 عن علي بن ابي ابي له طالب كرم الله وجهه قال علي بن ابي
 وشري بن علي القلاش وغيرهما انه اصح الاسانيد وكما في
 التنايعا مفتحة النون والتنايعا مفتحة الهمزة فتبلى عن
 سلمة بن خنيس اهاب الكوفة عن ابن مسعود رضي الله
 عنه وهذا قوله التنايعا بنون ومن التجاري انه قال
 اصح اسانيد كائنا عن ابي عن ابن عمر وعن علي بن ابي
 عن الزهري عن علي بن الحسن عن ابيه عن علي بن ابي حمزة
 بود ويطايعون الزينة العلية كرواية يرويه الموحدة
 فصح ان ابي عبد الله بن ابي بريد في نعم الموحدة عن جده
 ابي جبريد وفي كلام السوطي عن ابيه عن جده وهو ابو بردة

عن

عن ابيه اي ابي جده اي موسى مطلقا لا يبعد وهو المنة
 رضي الله عنه قال التلميذ لنا لان نقول ان كان يريد
 ابن عبد الله تمام المنة فلا يصح جعله في الزينة العلية
 وان لم يكن تمام المنة فلا يصح جعله في الزينة العلية
 في اصل المنة فليست هي تمام وعندها هم وارجح
 ولا يصح الصريح وارجح وكذا في حديث المنة
 عن ثابت عن ابي جبريد وفي الظاهر ورواه في دون
 وفيما في الزينة كسر مطلقا بالصور ان لم يزل
 عن علي بن خزيمة وكذا في المنة العيينة ابن عمر
 عن ابيه عن ابن عمر عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 الرجال وطيفنا في القيس ايضا بل هو مضاف الى جميع
 ابي جبريد من كرم الله وجهه في المنة ورواه في
 وغيرهم في المنة اسم المنة والمنة اي اصلها ككثير
 في اصل المنة والمنة بالمنة تمام المنة والمنة
 تمام منة فليست هي تمام المنة فليست هي تمام
 المعنى في المنة مطلقا بالمنة لا الوصف بالمنة
 الا ان في المنة الا في المنة العلية على الطرق العلية
 من الصفات المنة يعرفها المندفون الخراف ما يفتخرون
 بغيره ورواه في المنة كروية في المنة العلية على
 التي تليها وفي التي تليها اي في التي تليها في المنة
 التي تليها في المنة اي في التي تليها في المنة
 التي تليها في المنة اي في التي تليها في المنة
 التي تليها في المنة اي في التي تليها في المنة

من المنة

الشيخ من التفسير على وجه التفسير بين العدد ولين الرواية
 كما يحتمل ان الاسماء اختار الترجيح في القدر الذي هو اشتاد
 الاعتماد والاولى ما اختاروا علوا الاسناد وقد ذكرها ابن العام
 وهو ان الاسماء ابا حنيفة اجتمع مع الاولاد على حكمة في دار
 الدنيا حين قتله الا ان ابا حنيفة لا يرفعون الايدي عن ذلك
 الكرم والرفع منه فقتله لاجل انهم بهيمة من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فيه شيء مما يوجب العلي به بناء لا يكون له معارضا
 او حج منه اطلاقه اذ عول على الزام الخصم فقال له الاولاد
 كيف لم يرفع يدهم وقد جردتم الزهري عن علم عن ابيه اي ابن عمر
 اما رسول الله صلى الله عليه وسلم كما لا يرفع يده اذ اختلف
 الصلاة وعند الكرم وعند الرفع من قتله ابا حنيفة فقتلوا
 حماد عن حماد عن حماد عن حماد عن حماد عن حماد عن حماد
 الذي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يده الا عند افتتاح
 الصلاة ثم لا يعود فقتله الاولاد بعد ذلك عن الزهري عن
 حماد عن حماد عن حماد عن حماد عن حماد عن حماد عن حماد
 كان حماد افتقر من كان وعلمه ليس يدون ابن عمر في القدر
 فان كانت لا من حماد واما ان كان له فضل صحة فالاسود
 له فضل كونه وعنده الله عداوة من خرج بفتنة الرواية بخارج الاثر
 بعلى الاسناد وهو المذهب المفسر عندنا انتهى كلام الحق
 وينتهي هذا البحث خردناها في شرح المشكاة وهو اي المرتبة
 السابعة متقدمة على روايته من بعده بصفة المجهول
 كما يتفرد اي هو به راجع الي حنا من قوله فان ابن عمر
 حنا لانه لان مرتبة الصحيح فوق مرتبة الحسن بل متقدمة

ابن

ايضا على روايته من بعد ما يتقدمه صحيحا غيره كونه اي
 من بعد الله كونه من اسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة
 وعمر بن الخطاب عن شبيب بن ابي بن محمد بن عبد الله بن محمد
 ابن العاص عن ابيه اي شبيب بن عبد الله بن محمد عن حماد
 عن ابي حنيفة بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد
 وقيل حماد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد
 والراد من الحد الحديث لا على وهو الصحيح لكن فيه ان عمر بن
 العاص ايضا صحابي ويندفع ما به معلوم من الخارج انه لم يرو
 قال الزعفراني لا شاذح الحسا به فقتلوا شبيب سمع من حماد
 عبد الله بن عمرو الاول والآخر في الحديث الذي
 رواه عمرو بن حماد وفسر على هذه المراتب اي العلماء
 والسلف ما به حماد اي من انتقاء الشخصين والاولى الخ
 وافراده مسلم والعين على هذه المراتب الثلاثة المذكورة
 المرتبة الثانية من امثلة اخرى في الصفات المرتبة
 والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها بعض الامة انما هي
 الاسناد انما اعاد هذا ليرتبط بها والمعلم عدم الاطلاق
 لترجمة معينة كانه قد كان للزهري عن عام الخ مثلا له اصح
 الاسناد على الاطلاق من جميع اسانيد الصحابة وهذا مع
 قوله الجزوي ولم يرو عنه وهو ان يوصف صحة اليه جنة للاثر
 منها اي من الذي راجع به لانه ترجمته ومن المرتبة الاولى صحي
 من تراجمها والمجمل ان القول المختار لا يطلق على
 اسناد معين بانها اصحا لاسانيد يده لطف لا دقتا وقد موثقت
 الصحة من على ذكر الاسناد من شرط الصحة بعرض وجوب

اعلى درجات القبول في كل فرد فرد من ترجمنا حرة بالشمسية
لجميع الرواة كذا حقيقة العراقي وصرح به غيره واحد من المحدثين
وقالت النور وكذا المحدثان لان الاطلاق يتوقف على وجوده
اعلى درجاته كذا الحقيقة العبدية وهو ما في كل فرد من رتبة
السنة المحكومة بالنسبة لجميع الموطاة الموجودين في عصره
ويعبر لاجتماع سلسلة كذا كذا ولا يعلم او ينظر ان هذا الرواية
حازا على السفاقة حتى لا يوازي به غيره من كل فرد فرد من
جميع من عاصره فان كان لا بد من الاطلاق في غير كل ترجمة
بمعانيها او بالمدلول التي هي في صحاح تلك الترجمات فان قال
انها شاذة لان اول فلا يميز خاتمة اقل استنادا فاقرب الى
الحضرة بخلاف الاول فانه حصر باب واسم جد استندوا الاستناد
فظهر ان اطلاقه لا يستفاد منه صحة الاسناد العبري بعد
استفاد من مجموع ما اطلعت عليه ذلك اي ما ذكر من
كوننا جميعا انما نريد في الرواية التي هي من حيث المجموع ترجمته
او يستفاد منه ان ما اطلقوا عليه ذلك من شاذة اذ هم
على ما يظن ان لا يعرّفوا الاسماء ومطلقا وبما هي
بعد الشفاقة الذي عليه يد ارفعوا الاستنادات
انفق الشبان على ترجمته وقطاع له المفق عليه اي
ما اذ دعا الشيخ في التخلي عن مسلم في صحيحه الذي لو لنا
اصحها لكل الامم فان نفقنا انفاقا لما تلقينا فيها لغما
الاتاعل صا ليعتد بالقبول قال السماع ويحل فيها
الامم استعمل قطع دون مطابق الصحيح فظن في غير
علمه ما يتخلفا عنها انفق على تركه وان اشترك

مع ما عداه لا سيما فائدة العلم المترتبة بالنسبة الى
ما انفرد به احدهما وما انفرد به الثاني وما انفرد
الى ما انفرد به مستلذا في انفاقا بعد قبا على
الحق كذا يبرها على انفاقا والافعال عليها ما انفرد
الى علمنا وعلما واختلاف بعضهم اي ولوقوع اختلاف
بعضهم في ما ارجح قبل الصواب في ان ايها اذ هم
فان حرق الحر لا بد من الحيلة وهذه الاختلاف لا يوجد
تفاضلا انفاقا عليه قال المصنف ما انفرد به الخطا
راجح البعث لترجيحها فضيلة فانه اذا انفردوا باختلافهم
عليها استندت ترجيحها غير هذا وتكرج جميعا الى البخاري
ومسلم اذا انفقوا فاقا فنقر في الجمهور بتقديم البخاري
قال عليه ليس في هذا التكرمي الشرح في العمارة
لكن في اللفظ قلت زيادة الحديث تدل على زيادة المعنى
فانما يكون انه اوضح ما اعلني في الشرح لما استعان عليه
اذا ترجمته هذه الحاشية قال المصنف من حيث تلقى
كناجيا ما بالقول وقد يترجى عارض يجعل الموقوف ثابتا
قال عليه فيكون من حيثية اخرى وهو الموقوف من
الحاشية وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في
التحاشية اذ لا يلزم تقدم ما انفرد به البخاري
على ما انفرد به مسلم اذ لو جحد كل احد التصريح ببقية
اي بتقديم مسلم على البخاري ويطلق علم القبول في العرف
ولم يوجد عدم تقدم البخاري على مسلم كذا هو قبا ودف
اهلا الاصطلاح يدل عليه قوله الا في كل من يكون صحيح

من صحيح البخاري فان قيل اختلافهم في انما اخرج
 يشعر بقول بعضهم في اوجعية مسلم فهذا يخرج بتعيينه
 قلنا العارضا من اختلافهم في اطلاقه في انما راي بعضهم
 من كلامهم ولا يكون منهم بقرينة ذلك وساقط عن الشافعي
 من قوله ما اعلم بعد كتاب الله اخرج من موطننا كذا فقبل
 وجود الكتابين كذا في الجواهر واما ما نقل عن علي بن
 النسا بوري في فتح النور ويكون اليا بعد هاتين ملة
 انه قال ما كنت ادم السما انظرها اذ جرمها
 اصح من كتاب مسلم كذا في فتح النور عايد الى ما نقل
 في الاسناد في اذ الى علي بن النسا بوري اما بعد وقد
 نقل في الجواهر والحق انما نقل في الاسناد ما ذكرناه ذلك
 الناقل والمفعله عنه لم يصرح بكونه في كتاب مسلم اخرج
 صحيح البخاري لانه انما نقل في الاسناد في الصحيحين
 هذا مقتضى صيغة العلم من زيادة صحيح في كتاب
 شارك كتاب مسلم في الصيغة من اذ في ذلك الكتاب بنقل
 في الاسناد في علي بن كتاب مسلم ولم يصرح في اذ في ذلك
 هذا انما هو بحسب اللغة واما بحسب العرب فلا المعنى هو
 المفهوم العرب كما حقق في حديث نازلة اخبر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقد صرح الله في شرح المتاج وغيره
 بان القصد من مثل هذا التركيب نقل في فضيلة والمساواة
 وذلك لان المتبادر من الكلام قال ~~فانما~~ فلا يكون صريحا
 انه سلم من البخاري لاحتمال ان يراد بالمعنى لغة ولذلك
 قال فلم يصرح فيه انه يقتضيهما قالوا من ان البخاري اصح

صحيح مسلم

صحيح

من

من سلم سواء اراد به نقل في فضيلة او في جماع نقل المسألة
 فان للمسلم في نقل الحد يقتضي نقلنا ما في العلم
 اعلم من زيد بن جهم وسأله ابنه قلنا لا نعلم ان عرفهم
 كذا قال تليكه يرد هذا قوله الضعيف العدة ان الله
 صلى الله عليه وسلم قال ما طلع الشمس ولا غربت يوم
 النبيين على احد افضل من علي بن ابي طالب في ذلك النبي
 لهذا يقتضي ان ابا بكر افضل من كل من غير النبي انتهى قال
 المدلسان كذا يجوز اطلاقه في هذه العبارة وانا وجد
 مساواة هو مقام مدح ومبالغة وهو محتمل استاذ له
 قال لم يندد طيفوت فائدة الاختصاص بالمدح وهو خلاف
 القصد انتهى وهو عريب لاد بلام الشيخ ان العائدة قد
 تكون المبالغة وهذا اصح العلماء بانه ليس في فضيلة
 الصديق وعليه روية رضي الله عنه قال لئن انطلق
 ذهب من اربع في معنى الكلام الى ان مثل قوله صلى الله عليه
 وسلم اقلت العباد ولا اظلت الخضر اصدق لمحة من ذلك
 في مقتضاه ان يكون ابو راض في العالم اجمع قال في
 وليس المعنى كذا وانما يقال ان يكون احدا على رتبة
 في الصدوق ولم يفسد ان يكون في الناس مثله في الصدوق
 والاكتفاء احدي من الصدوق وليس كذلك في قصار ردا
 المسافة له ولوراء بعد الله عليه وسلم فاذ هو اليه
 لقائل ابو راض في كل ما اقلته واما قوله شاذ ويكن
 ان يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم اخرج في اللغة
 لا العرب والاكتفاء ابو راض في كل ما اقلته واما قوله

صحيح مسلم

اولا من المصنفين فعمله عظيم بل لا بد حجة لان ابا ذر
لا يصح ان يساوي صدقه صدق النبي صلى الله عليه وسلم
بالاجماع فهو تباير الاشياء مستثنى عنها شرعا ويرا
بالحديث انه اصدق من اقرا به كما ان كلام الله مستثنى
من كلام النسا بوري والافاضل المتساوية قطعاً وهو
خلاف الاجماع وقاله الشافعي الحق ان هذه الصيغة
ناوذة تستعمل على مقتضى اصل اللغة فتعبر الزيادة فقط
وتناوذة على مقتضى ما شاع من الحروف تستعمل المساواة مثل
قوله صلى الله عليه وسلم لما طلعت غيرة لا غرت على احد الحديث
وان كان ظاهره في الفضيلة الغير لكنه انما شاع لاشارة
افضلية المذكور والسر في ذلك ان الغالب في كل شيء هو
الافضل دون التساوي فاذا لم يفضله احد عما شئت
افضلية الاخر بمنزلة هذا النجول المشكك المستور على قوله
صلى الله عليه وسلم قال اخذ بيده وجعل يمسح على راسه
وجعل يمسح على راسه في احد يوم القيامة بافضل مما جابه
الا احد قال من ذلك او زاد عليه قال لا يستغنى انظر هذه
من المعنى وبالمتحقق من الاشياء ويعبر ذلك كما لم يثبت
الذي روي عن ابي الهيثم قال قلت يا نبي الله علي افضل
الظلم قال لا انا المزدلف قال لا الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخضر وهو حي كل
شيء به ربانية مرة في كل يوم فانك يومئذ افضل الناس
علا من قال من قال ما قلت التبر والخاصة ان العمل على
المعنى اللغوي كان النبي المفسر ومعناه وكذلك اوجه مثل

ما تقدم

ما تقدم في عدم اعادة تفرع تقديم صحيح مسلم بن جميع
الوجود ما نقل عن بعض المتأخرين انه اقراد الطبر
باستار لفظ البعض للوارد ان جمعا منهم فضل صحيح
مسلم على صحيح البخاري لكن اوله الجمهور وقالوا لا يخرج
ذلك ان يخرج صحيح مسلم فيها يرجع الى اصل الباق
اي من المتأخرين وجودة الوضع اي في التوثيق والترتيب
فانه بيد ابا محمد والمشتغل بالمسوح والعنبر والمهم
ثم يرد ما ليس والناسخ المصح والمعن والمسنون
لما نقله البعض عن شرح السخاوي للمناوذة والتبصرة
وقد اختلف في كتابه ايضا جميع طرق الحديث في مكان
واحد ليس لا لكشف منه اختلاف البخاري كما في شرح
التحريم لم يفسر اولى يعز ولم يصرح احد منهم اي المظهر
وعبرهم من الحديث بان ذلك اي التفضل الجمع الى
لا شئ في اي جهة مسلم من البخاري ولو اضمحوا انه الى
لواضحا يكونه اصح لانه اي انفسا هم عليه من هذه
الوجود الاضالة للبيان يعني ان الظاهر والرفع التفضل
الى الصيغة لرد شر هذه الوجود الذي احراره من اربعة
ذلك الرجوع عليهم ودفعه اليهم لانه خلاف ما عليه الوجود
والصفات التي تدر على التبعة اي من العبادات تمام
الضبط وغيرهما من وجود الاضال وعدم الشذوذ في
كتاب البخاري انتم بها اي من تلك الصفات الواضحة
في كتاب مسلم ولا بد بفتح السين للمهلة وتثنية الدال
المهلة اي الكسر لاداء اظهر صوابا وشرطه اي البخاري

يجب كاستنق في صنيعة فيساي في العينة اقوي واستدما
 وحياته من حيث الاتصال اي اتصال السد فلا شرط
 اي البخاري ان يكون الراوي قد ثبت له لقاً من روى عنه
 ولوردة يعني ما ثبت اللقي فكل ما روي عنه يحول على ان يسمع
 منه بلا واسطة بخلاف ما يمكن ان يقال في الاتصال والقي
 مثل علقون المخاضة اي وان كان اللقي فيمن النظر في الرواية
 على الاتصال فانه قد وقع بهذا ذكره مختصراً فانه قد يكون ذلك
 مع انه كتاب صحيح وانه فيمن الاتصال قلنا لعله جاء هذا
 الحديث في كتاب في موضع اخر متصلاً او كان اتصاله من
 روي عنه مشهوراً في المراتب روي عنه من روي عنه ظاهر
 ولو كان بالواسطة انتهى وفيه انه لو كان كذلك لكان الاتصال
 لفظياً والنصواب كون الاختلاف حقيقياً وان هذا تقصيل
 لمجرا سبق من قوله في الصفا على ان جاء صلة ادا البخاري استند
 اتصال من كتابه مسلم لانسلها كان مذهبه ان الاسناد
 المعنع لم يكن الاتصال اذا اتصال المعنع والمعن عنده وان
 اجتماعهما والبخاري يجعله على الاتصال حتى ثبت اجتماعهما
 ولوردة واحدة ولهذا قال النووي وهذا المذهب في كتاب
 الفقيه الزاوي في البخاري ان يحتاج اي البخاري ان لا يصل
 العينة من مصدر معين فانه روي فلا بد ان يوطئ في
 السبل المروية وغيرها فانه العينة في العينة مصدق
 عنقر الحديث اذ رواد بلغة من غير بيان للقرينة ولا
 او السماع اذ لا يوافقا كانت عينة معاصر وعينة
 سطل وان المقصود من اشتراط اللقب السماع

والعينة

والعينة تختل عدم السماع فاما باله بمسألة عينة الملق
 وما الرتبة اي سبل البخاري به ليس ملازم لان الراوي
 اذا ثبت له القسامة فلا يخبرني في روايته اختار
 ان لا يكون قد سمع ومرايه ان اجتماعه عدم السماع
 بعد حد افع السقي على وجه الاطلاق لا يرد
 المتابعة ويترك عليه تقليده بقوله لانه يكره
 جزيانه اي من جزيانه الاختلاف على تقدير وقوعه
 ان يكون في الراوي برسم يتشبه به اللام المسود
 وهو من يروي الحديث عن معاصره وعلاقته والمجال
 ان لا يسمع له سماع عنه والجملة ان الذي يسمع فيها
 معروضة في غير المدلس عاين ان عينة
 المعاصر محمولة على السماع الا ان المدلس وما حذر من
 قول تلميذه اعراضاً على المص في قوله فلا يخبرني في روايته
 احتمال ما عاين عقلاً لا يسمع وان اراد المدلس ان يكون
 متلف في عينة المعاصر ان لم يثبت عدم لقائه في عاين
 على ما لا يخفى عن ذلك ان الذي اخذ من كلام الفخران العينة
 ان كانت تختل عدم السماع الا انما لا تختل هنا غير السماع
 والا يلزم ان يكون الراوي مدلساً وانما لا يسمع وعينه
 في غير المدلس ان العلم في الصحيح الذي هو من اقسام
 المقبول والمدلس من اقسام المرد وكما سبق وقال مختصراً
 قوله والزم البخاري في السبل انما علقه في سبل على البخاري
 وهو انه يلزم من اشتراط اللقب ان لا يثبت العلم بسمع ان
 كثر في كتابه وهو الذي يقال في سنده فلان عن فلان

وفلانان المعتنقان اسما من كل ما هو قول الجمهور وهو قولنا لا يخرج
 قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او منقطع وهو الذي
 لم ينص عليه فاذا ثبت لغا الراوي والمروي عنه وقا
 الراوي عن فلان عن فلان فالتشديد والتشديد منه فيكون
 تشديدا وهو مضموم وقيل نظير من وجهين الواحد الاول
 انه يلزم من تشديد الميم ان لا ينصبت المعتنق وقد كثر وكثا
 لا نداد ان ثبت العاصمة وقا الراوي عن فلان عن فلان
 فالتشديد والتشديد منه فيكون تشديدا موصوفا فان
 التشديد في الاسماء فتمت احد هاتين يروي عن قوله الميم
 يسع منه يرويه ان سبعة منه والوجه الثاني ان المعتنق
 بين المعتنق لا يقبل لاسم ولا التجارى ولا دخل في عدم
 قبوله وقوله لا يشترط الاثنتا عشرة وعدمه فان سبب عدم
 قبوله عدم الاشتراك بحاصل الجواب ان المعتنق يتصل
 اذا امكن لغا الراوي والمروي عنه مع برائتها عن التبر ليس
 خاصه من البراءة لا صفة وقد يترك التجارى منه والمراودع
 المعتنق في كذا لا يشترط الاثنتا عشرة في قبوله
 المعتنق في عدم قبوله وما راها في كتاب التجارى
 من حيث العدالة والنسب ولان الرجال الذين تكلموا
 بصيغة الماضي المجهول اي طعن فيه من رجال مسلم
 اكثر عدد من الموقوفات الذين جعلوا فيه من رجال
 التجارى فان الذين يروون التجارى بهم اربع عشرة
 وعشمة وثلاثون رجلا والمسلم فيه منهم بالضعف
 نحو من ثمانين رجلا والذين اقر بهم مسلم ثمانون وخمسة

رجلا

رجلا والمسلم فيه منهم ما لا يوثقون رجلا على الضعف
 كذا ذكره السجادي في شرح الغيبة العراقي قال
 تلميذه ان اراة الذين اخرج عنهم سلم في غير المتابعين
 ومن لم يسمعوا وما يغيره فمتنوع بل هما سوال المتبع ما في
 المكتبة من مطلقا فاشكر ان الخروج ممن لم يتكلم فيه اطلاقا
 وليس من الغرض عن تكلمهم مع ان التجارى لم يكثر لضم اليه
 من اخرج حديثهم اليه من حديث الرجال الذين تكلموا
 والمعتنق الذين انزلهم التجارى من تكلم لم يكثر
 من يخرج احدا ويغير كل ما لهم من شيوخه اي من خارج
 التجارى قال تلميذه من المج في المقدمة بخلافه
 الذين اخذ عنهم وعارس حديثهم بخلاف مسلم في الامر
 قال السجادي الذين اخذ التجارى عنهم من تكلم فيه
 اكثرهم من شيوخه لقيمهم ويخبرهم ويخرجهم بخلاف
 مسلم لما كثر من اقر به من تكلم فيه من التمدد ولا شك
 ان المؤيد اعرف بحديث شيوخه من حديث غيره من تقدم
 عنه فثبت من حاله اقل احتياالا للتكلم من رجال مسلم طائفة
 التي سمع من اخرج احادها الذين اقر بهم من تكلم فيه
 فتولية بها لهم منه ومن شيوخه خبره واما وجها
 من حيث عدم التمدد والاعلام بفتح الباء
 جمع العدل جمع العدل بكسرهما مصدر اعل فلان ما اتفق
 بصيغة المجهول على التجارى من الاحاديث بيانا لما اقل
 عددا مما اتفق على قتله فان الاحاديث التي
 اتفقوا عليها بلغت ما في حديث وعشرة احاد

بين

انحصار التجارى منها ما قل من ثمانين وثمانون في اثنين
 وثلاثين واثني عشر مصلح كذا في المقدمة من كتابه
 التذخير مسلم في نفسه ثم ان لم يكن كذا في الحاشية من
 اي حقه هذا مع اتفاق العلماء على ان التجارى كذا اجل
 من مسلم في العلوم اي مجموعا واخرن في صناعة التورث
 بكسر الصاد منه اي من مسلم مجموعا وان اي وعلى
 ان مسلمنا تلمذه وخرجه بكسر الخاء الموحدة والراء
 المستدرة انه معلم اياه كذا في المقدمة وفي القاموس كذا
 كعنين بمعنى معلم وفي القاموس كذا في المقدمة
 عليه واخرجه من الجمل ولم يزل اي مسلم يستفيد
 اي المعلم من كذا التجارى كذا في المقدمة اي في تفرده
 في تفرده ويسترد اليه ويستفيد به لوصول قوا اياه
 وحصول عوا يده حتى قال الله اد وطى بفتح الراء
 وصلى القاف وسكون الطاء خمسة اليخلة فعدله وهو
 امام في كل حق الحديث لولا ان يتراكي اي وجوده
 وجوده لما راج مسلم الاجاب في ما ظن في هذا الفن
 ولم يضع فيه العلم بما علم ان الفضل لم يقدم والله اعلم
 كذا في المقدمة في القاموس كذا في المقدمة
 عليه يانه لا يلزم من ذلك اجماع الحنفية كما لا يلزم
 من وجوبه واجاب عنه السطواني يانه لا اصل وهذا
 التذخير كذا في القاموس كذا في المقدمة كذا في المقدمة
 قوله واما ما نقل من بعض النسخ ابو ذى واما اخره
 اليه لانه كلامه يخبر الى اخر المصنف كذا في القاموس كذا في المقدمة

إشارة

إشارة الى التكتيك هي من المصالح من وجهين أحدهما
 ان ابن الصلاح بعد ان ساق كلامه على قدام وجهه
 قوله من فضل من تفرخ الحديث كتاب مسلم على كتابه
 ان كان المراد به ان كتاب مسلم يفرغ عما فيه من
 الصحة فلا يبره ولا يلزم ان يكون امره فيما يرجع اليه
 نفس الكتاب صحيح وان كان المراد به انه صحيح صحيفا وهو لم يرد
 على قائله جمع اي ان الصلاح من كتابه على بعض
 اهل القرب ولم يرد كذا بعد هاهنا يكون جوابا عما قيل ان
 ذكر ما يكون جوابا عن كلام بعض اهل القرب في خطه
 كلام على غيره معلوم الجواب اوله يعلم جوابه على نفسه
 سابعه ظاهره الموافق لكلام اهل القرب فابنه لغيره القرب
 الى تناول المصالح المتعمدة فيه من الاحكام والقول والقال
 قال المص الثاني ان قوله ضد امور ودعيلين بقوله
 لم يبره وجه الرد فيه انه كان كذا في القاموس كذا في المقدمة
 والوضوح عند اربابه قال المص قد بعينه بقوله
 فالصفات التي تروى عليه الصحة الى ما ذكره في القاموس
 ان هذا الكلام يفسر ارجحية التجارى على كتابه
 في كل من شرط الصحة التي هو الاصل والعدل والاعمال
 والاضط وعدم العجلة والاشتداد ومنه في القاموس
 ان من ينفذ اسم يشار به الى مكان بعينه هاهنا لا يبعد
 خطه ولا يفسر بقوله من اعمره بمعنى لا يراى في قوله
 تعالى واذا ارادته ينزل من السماء ماء ويحمل الارض
 الجرد وهي ارجحية شرط التجارى على غيره إشارة

ن

الى كماله من انفق في مرات العجيب حسب تقاوت الصلح
 الاله صاعدا كما كان هو الحكيم في تقديره الخباري من
 الادب حجة المذكورة في الحجة باسرها ما يقع ما قبل
 من ان جعلت الإشارة الى ان حجية شرط البخاري ولم تذكر
 في المتن بل في الشرح والانتب بعبارة المتن ان يقال
 في تفسيره ان من جهة ان نقول ان حجة الحدوث تنفرد
 بالمشروط وذلك ان نقول ان في المتن كان الإشارة الى
 استقلال الحدوث ولعمري ما صير المتن والشرح حكما واحدا
 فجعلنا الإشارة الى ما ذكر في الشرح فانه انما في صريح
 البخاري على غيره من الكتب المستقلة في الحديث اقبله بالوجه
 ولعمري كيف هذا الصلح والسنن والمسانيد في صريح ما يقع
 في علم البخاري على البخاري بخلافه المضاف في المتن
 وقد صرح في الشرح بهذا المذهب لما ذكرنا في مسند
 البخاري في اتفاق العلماء على ان كل كتاب يروي مسند البخاري
 سوى ما علة الوجود لا يثبت المتقدمة المار ذكرها انما
 وثبات الاجازة المستقلة وان كانت في البخاري ايضا
 لما لا يتخللها بالشمعة الى ان يفسد علم يفرضا وتكون
 يكون فيه التفتت في قبلنا في كتابنا والرا من القبول
 لا يفرق ليسل الشا فلو قال سوى ما استقل كان اولى
 من ان بعد الصريح في قدس في الاوجه من حيث الالهية
 الا من حيث اتفاق الطبقة على التلقي لا تخفى مما لا يفتقد
 شرطها قال محمد بن محمد جعل شرطها مفعولا لا اقوف
 قلت لا يجوز الوجود الغير الراجع الى المفعول وليطرق

المتن

المتن ايضا فانه موقوف على صحيح البخاري وهو
 شأنه الفاعل القديم هو الظاهر للساد والحق
 التفتت ان قوله شرط مسلم وكذا قوله وفي شرطها
 بفتح نون الفعل موقوف مجموع الحجة مع الشد اعني على مجموع
 من جهة قد علم صحيح البخاري لا على جملة وقد صرح البخاري
 فلا بد ما قبل في مقتضى الواض ان قوله صحيح مسلم عطف
 على صحيح البخاري فلو لم يقدّم مسلم وغيره من بعده
 الحجة والادالة لم يكن كذلك على ما لا يخفى ان المراد به الي
 ليس هما وانما مع بل في شرط الصحيح قال النووي
 على شرطها ان يكون رجالا اسناده في كتابيهما مع بقا
 شروط الصحة من الضبط والعدالة ونحوها وهما
 يخرجان لان ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما كذا
 نقله عنه العمري وعليه متى ان دقق العبد والذهبي
 والمصنف وقال محمد بن طاهر في كتابه في شروط الائمة ان المراد
 ببيان جرح الحديث اجمع على شدة نقلته الى الصحابي
 المشهور قال العمري وهذا السير محمد لان الشا في صفة
 جماعة لا يخرج لهم الى حديثه الشيخان او احدهما وقد لا يخرج
 في شروط الائمة لا حاصل ان شرط البخاري ان يخرج ما اتصل
 اسناده مع كون رواته ثقات متفقين على ان يروى
 عنه ملازمة طويلة في السماع في الخبر وان قد يخرج احاديثا
 عن اسان الطبقة التي تلي هذه الا الاضافة والملازمة
 لما رواه عنه فلم يلازمه الا ملازمة ليس في وان شرط مسلم
 ان يخرج حديث هذه الطبقة الثانية وقد يخرج حديث

الادب بطام

من لم يسل من قبل المخرج اذا كان طويل الملام من ثلثين اخبره
 بكماله من صلته وقاتل السنة في دأب ورواها في حصار الاعجاز
 على القول بتعدد بلحمة الذئب كونه عدوا وما يطايرها
 من اوصاف الصبغة عالمها بطريق الزوم او قولنا لا تستاه
 بطريق هو الزوم اي قولنا لا تستاه بجزءه كما قاله
 بعض الاطباء ان المراد بالزوم الاذن ام يجوز ان العلم
 تلقوا كتابها بالقبول لزم ان يكون دأبا في وصف
 العروق في سائر الجفاد ومسلو صاحبه شرطها ورواها
 مقدمون على شرط في رواية الحنفية عند الترجيح بعلم
 المسألة وصحبة الكتار رجحة الرجال وهذا اي ما ذكر
 من التقديم على الترتيب المذكور اصله اي صاحب كل عين
 من يقطعه لا يخرج بصيغة المجهول اي لا يجوز عنه الا
 بربيل اي خارجي عنه فان كان اخبر على شرطها معا
 بكونه من اخبره فان تلبه الذي يقتضيه النظر
 ان ساكن على شرطها وليس له غلة مقدم على ما اخرج
 مسل ووجهه لان قوة الحديث انما هي بالنظر الى الرجال لا بالنظر
 الى كونه في كتاب كذا وما ذكره المصنفان المتعلق بالاستعانة
 لآراء انما هي في المصالح او مثله قال المصنفان قلت مثله لان
 الحديث الذي يرويه ليس عند هاجمه ترجيح على ما كان
 عند مسل وما عند مسل حمدة ترجيح من حيث انه في الكتاب
 المذكور فتصا ولا فائدة اقلت او مثله قال تلبه هذا
 على ما تقدم من ان يكون الحديث في كتاب فلان يقتضي ترجيح
 على ما روي به حاله وتقدم ما فيه انتهى في الشارح تردد

المصنف

المصنف انه مثله اود منه وجزم غيره بان دونه وعلوه
 الجزم من تلقاها ما لم يتولد ووجهه انه لا دليل
 على تقدم مسل تلقاها ما لم يتولد ووجهه انه لا دليل
 على شرط التجاري في قوله ونظرا الى الوجهين في صورته
 الى كلام المصنف وقوله عن التسوية والمتردد ووجهه انه تردد
 هاهنا في التأخير عن مسل وكذا في قوله وجزم في الخبر
 بالتأخير عن التجاري ومسل قيل جعلنا هو على شرطها
 مما هو خارجا اخرج التجاري قطعا ونزه في تأخير
 عما اخرج مسل وهذا غير معقول بل الظاهر تقدمه على كل
 منهما مقرا بلساننا ما اتفقا عليه وتأخيرهما عما
 اتفقا عليه لكونه في غاية الاجتهاد بان يقتضي ما في
 هذا المسألة غاية التقدير يقتضي ان يحكم بان حال مجزاه
 قد وجد واقبه شي من العمل الفخية التي لم يطع عليها غيرهما
 وان كان على شرطها ظاهرا وانما انه يجوز ان يوجد حديث
 لم يسمعنا حسن الظن بآياه وفيه انه ينبغي ان يكون له
 التجاري اود منه وان كان اي الخبر في شرطه احد
 فتقدم شرط التجاري عن شرط مسل ووجهه تعالى لصلته
 قال المصنف ابن القيم في شرح الهداية وقوله من قال
 اخرج في الحديث في الصحيحين ما انفرد به التجاري
 ما انفرد به مسل ما استشهد على شرطه بما استشهد على
 شرط احدهما حكم لا يجوز العقل فيه اذ لا يصح لبيت
 الاشارة رواها على الشرط التي اغترها هاهنا فاذا اخرج
 تلك الشروط في حديث في غير الكتابين من الحكم في حكمهما

لما اتفقا على

الكتابين
 في الحديث
 في الحديث

او لحد ما بان الراوي العيّن بمثل تلك الشروط مما يقطع به
 بطلان التواتر فيكون الراجح خلافه وقد اخرج مسلم
 عن كثير في كتابه عن ابي سعيد عن ابي الجراح وكذا في البخاري
 جاء في كتابه في حديثه عن ابي بكر في الرواية على اخيهما
 فانه وكذا في الشروط حتى ان من اعتمد شرطاً واحداً اخر يكون
 ما رواه الاخر ما ليس فيه ذلك الشرط عند من كان في المعاصرة
 المستند على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف ارباباً ونقعه
 الاخر لم تكن نفس غير المجتهد ومن لم يجزئ سائر الراوي
 بنفسه الا ما اجتمع عليه الاكثر اما المجتهد في اعتبار الشرط
 وعدمه والذي يحتمل الراوي فلا يرجع الا الى رأي نفسه
 فانما اجعل الحديث في غير الكتابين بما عارض ما فيهما لم يرد
 ظهوراً من الراوي الذي ذكر من قوله يتفاوت الى هاتين
 اقسام احدهما ما اخرج في البخاري وسئل وهو الذي يعبر
 عنه بالمتفق عليه وثانيها ما انفرد به البخاري وحده وثالثها
 ما انفرد به مسلم ورابعها ما هو على شرط البخاري وحده وسادسها
 ما هو على شرط مسلم وحده ثلاث منها اصول وثلاثة منبثات
 فزوج ثبوت درجاتها في الدلالة على ترتيبها في هذه
 تحقق وثالثها ايها هو مقام تحقيق الاقسام الخمسة
 سابع وثالثها اي حديث صحيح في التبريد الاربعه والصحاح
 احدها وغيره من الصحاح ما ليس في شرطها اجتماع
 وانما الذي يرد في الشافعيين والاجماع وانما ان
 والمجمل ان ما هو صحيح عند غيرهما من الامة العبد

تأليف

وليس

وليس على شرطها ولا على شرط احدهما بان لا يخرج من شروطها
 الذي اتفق فيه ولا من شروطها الذي اختلف فيه فصار من شروطها
 من ابن حبان في الحاكم وترتيب هذه الثلاثة في المراجعة هكذا
 قال البخاري وبطريقه في القسمة عند الفقهاء من تقديم
 مراتب متفاوتة وهذه التفاوت الى المذاهب الخمسة مسطور
 اما في النظر الى المصنف المذكورة قال البخاري في النظر
 للتميز بالشرط والافيد بعرض للمفوق ما يصير فافيد هذا
 ومنه قوله اما لورج قسم اي من الاقسام المذكورة على
 ما هو فوقه اي في المراتب المسطورة ما هو اخرج الى سبب
 اسباب اخر من غير ما قد مضى في الترتيب الى ان الترتيب
 يقدم اي ذلك الترتيب علماً فوقه ما لا يعمل به وتترك الاخر
 ولا يرد ان الجزاء عن الشرط اذ قد يعرف بعضه بالاكسار الراوي
 يظهر للمفوق الى الخروج من زمان الاجزاء كما يعرف في
 علاه في الشرط كما جعله في زمان امور المراجعة كما هو في الحديث
 عند مسلم مثلاً وهو ان الحال ان الحديث مشهور فافض
 نرد درجة التواتر صفة من حيث لكن تحتمل تشديد الفا
 احاطة قريباً او اقل من سائر اي حديثها اذ بالدرجة
 كان يوافق على من تحت شرط الوضعية بعيد العلم الى النظر
 واسان حديث مسلم حيث يقدم على الحديث الذي يخرج
 البخاري عليه ما اخرجاه عن طريقه البخاري اذ كان الحديث
 البخاري فرداً قبل غير التبريد في حديث المسند المتخف بالقرين
 والفرقة في حديث البخاري لان تقدم الاول على الثاني في هذه
 الصورة متعينه بخلاف ما اذا كان الاول عز بغيرها

ان كان الشا في غير منزل او مشهورا والخامس ان كان الخبر
 متقدما على حديث مسلم اذا كان في المرتبة العليا من جميع الجهات
 على حديث البخاري اذا كان في المرتبة السفلى من جميع الجهات
 وبما في المرات لا يجوز من باب التقديم بل انما بالتقديم او التراجع
 او العكس في التقديم وتوكله مطلقا بآثار الاطلاق وليس
 الماد منه الفرد المطلق المقابل للنسبي كما بينا وراى انهم
 فكان الاول تركه لانه يومهم خلاف القصور وكذا لو كان
 الحديث الذي لم يخرج من نزهة بعينه الجبر او بعض
 نزهة وصحت كل واحد من الاسماء كما كان ذلك عن نافع
 عن ابن عمر بن الخطاب الذي قال ان من مذهب لا اقدم
 احدا على ما كان من حديث وقيل يروي احمد عن الشافعي
 عن مالك عن نافع عن ابن عمر انهم الحديث في الدنيا فانه في
 الحديث الموصوف بكونه صحيحا تقدم على ما انفرد به
 امه ثانيا مثلا في فضل من غيرهما في صحيحه انه يريده
 ان يستقدم على ما انفرد به غيرهما ايضا كالقمر في الدنيا
 وغيرهما ولم يرد انه مقدم على ما اتفق عليه الشافعي
 حتى يقال يجوز ان يكون في الاتفاق ما يعادل هذا قوله
 انما احاطا حتى الى ذكر قوله مثلا لانه يلزم المتقدم
 على ما انفرد به غيرهما بطريق الاول لاسيما في خصوص
 اذا كان في اسناد واحد او اسنادا كالقمر في احدوها
 من غير مثال الى مطلق وان كان عند جواب لانه من تكلم
 فيه في الجملة ليس في ان يتكلم فيه املا فان خف الضبط عطف
 على ما سبق بالعني لان تقدمه في الكلام انما الصحيح ثام في ضبط

راوية

وادبه مع ما يشرطه فهو مبرر انه اذا لم يكن الفرد مطلقا
 لم يكن الحديث صحيحا وهو كقول الحسن بن علي بن فضال في حديثه
 الحسن بن علي بن فضال فان حديث الضبط في ضبط الراوي في الحديث
 لضبط الراوي في حديثه فان راوي الحديث متاخرا متاخرا
 ليس بواحد وجزءا لحفظ الضابط ولم يبلغ اليه شيئا لراوي
 الضبط فانما هو الخط وانما من تليده في قوله لم يحصل شيئا
 الخبر لا في الحقيقة المذكورة غير منضبطة ولا يمكن دفعه
 بان انضباطه عنى على الحرف او على المشهور والمستور كما قالوا
 في العدة لانه على العلم بالمتبع في روايته ويدل عليه
 قوله ان قيل اي ظهر قوله ضبط ولما كان لمعناه الحقيقة
 بعد النقل مشهورا وبعض القلة قليل الوجود في احتياج
 اليه في قتال فقال في القوم خفو فاقولوا يوشيه
 ويوشيه ما في القاموس الخفا بالكر الخفيف والجماعة
 التليدية وكانت الحقيقة استعمال في الكيفية والكمية
 والمراد اي حقيقة الضبط المستلزمة لتقدم تمام الضبط
 الذي هو احدث وط العصور مع بقية الشروط اي مع
 وجود البينة او معقبا كالحديث المتقدم في حديث
 الصحيحين في من اتى في السنة والعدا لانه قدم السنة
 والعللة ونحو كثيره بالطرق ايضا كما سبق في كلامه ذلك
 ويعرج الصحيحين وغيره والخاصة بالاسناد استاده
 وفي بعض كتابه دون الصحيحين في الضبط والانتان في
 انما شرح ضمير الفصل اي في ذلك الخبر هو الخبر الذي
 اذهو الصحيح حوالا في تمام الضبط واقاد كما يشهد

العقل بقوله لا يتوحد مع اي يصير به حسا الغيرة وهو
 اي الحس لا يخرج من هو الذي يكون حسنه اي مع
 كونه ضعيفا في نفسه سبب الاعتقاد له اشتراجه
 لكثرة استاده نحو حديث المستوراي الراوي الذي
 لم يتحقق عدله ولا جرحه قال السخاوي المستوراي
 لم يتحقق فيه جرح ولا تعدل كذلك اذا تقلد لم يخرج احدا
 وفي حاشية تلميذه قاله المصراوي الذي لم يسم
 كره في المصراوي وان ذكر مع عدم تبيينه فيهما وان
 لم يرد عنه الا واحد فيقول والاشهر ان يتوحد في صل
 ان الراوي الذي لم يتحقق اهليته المتفق فيها بعلمه
 الطن وكذا ما كان ضعفه لم يحفظ راويه مع كونه عدلا
 حديث ضعيف بالنظر لانه في علمه قد يصير حسنا
 الغيرة ان انورد في طرقه فانه حديث المستوراي متوفى
 فيه تعدد طرقه في سنة تخرج من طريقه في حسن لانه
 نكلا من الحسن لانه اتوا الضعيف لانه انما يحصل كثره
 الطرق الا ان اراد الضعيف ظاهرا بعد التوراي الحسنة
 مستورا واحدا له ويشكل على هذا قوله التوراي حديث من
 حفظ علمه في اربعين حديثا وورد من طريق كثره روايان
 مستوران فانفق الحفظ على احد في ضعف وان كثرة
 طرقه في يديه بما قاله السخاوي المذرك ان ليس في جميع
 طرقه ما يتوحد ويؤمن به الحجة الا ان يتوحد في بعضها لا يكون
 فيها مجهول او معروضا بشي من الضعيف ثم قال الحافظ
 ابن طاهر السلي في اربعين من انه راوي من طرق

وتقول

ونقول بهما وكنوا اليها وعرضوا حاشيا وعدوا عليها احاد
 عند المذرك بانه يمكن ان يكون كذلك في ذلك لا سلك في
 واليه ان الاحاديث الضعيفة اذا انضم بعضها لبعض احد
 قوة يظهر ان المسئلة تختلف في ما لا في نفسها انما
 الضعف من القوة والشدة ولذلك قال السخاوي وغيره المحدث
 اذا اشتد ضعفه لا يعلو ولا يرفع بل الاعداد وكان المزد
 بالشدة بعد الضعف انما يعلو طريق من طرقه عن ذلك او منهم
 بالكذب ويدل عليه وضع المسئلة التي في المستور ولانه
 اعلم وخارج ما شرطه باقي الاوصاف الضعيف
 اي وجرح يعقد بغية الشوط الضعيف وهو ما لم يجرى
 القصصا والحسن لو بقدر شرط واحد ما يرجع لطعن الراوي
 ولو بالتحالف او سقط في الشدة ويتعاون ضعفه فيكون
 صحيحا الصحيح وحسن الحسن فاعلم ان هذا السطر لطعن الراوي
 ما في الكواضع في المذهب من الكذاب في المذهب في الفا
 في حاشية العلم في ما من في السطر لانه السطر الذي
 في المذهب العزالي في السطر ليعطف المعلق في
 كل من غير ملتزم للصحة كمال الحاد في من الضعيف في المنقطع
 المثل لانه خبر الواحد لا يثبت له الا في هذه فتدبر
 غير محذوف ولا يثبت له في الضعيف في المذهب في المذهب في المذهب
 القسم من الحسن اي الحسن لانه ما شارك في الحسن في المذهب
 في الامتياز في اي في اصل الامتياز في المذهب في المذهب في المذهب
 طائفة من الحديث في نوع المذهب وان كان اي الحسن

ن

دونه اي دون الصحيح في الرتبة والقوة كما عرف من حديثنا
 ومثابه له اي الصحيح في انفسه الى مراتب بعضها
 نون بعض وشكوة فلا وقد اي انما فيه الحسن في
 الخا الاول المفتوحة اي ينسب الى الصحة ويحكم عليه كما انه
 صحيح فانه السجاويك والنا بغير التكملة والجمعية فالطرق
 المتخلطة اتاعند التشاوي والرتبان فيبشر وجه اخر
 يكتفي وحاشا لمدان الحديث الحسن لانه اذا ادرك من غير
 وجه حيث كانت روايته متخلطة عن رتبة روايته الاول او من
 وجه واحد مساو له او ارجح برتفع عن رتبة الحسن في رتبة
 الصحيح وصار ثانيا في الصحيح المسمى بالصحة لغيره وهو
 غير صحيح لانه وانما الحكم له بالصحة عند تعدد الطرق
 له او طريق واحد مساو له وانما رتبة الحديث للصحة المجمعة
 بتعدد خبره في الموقفة وضرب الوحدة اي يرفع في موضع القدر
 الذي في قصور بعض العباد من القصور للموقوف من القصور به اي
 بسبب ذلك القدر صحت اوكي خبر عن راوي صحيح
 ذكر تليبه انه قال للحديث لغيره يشترط في التتابع اي اذا
 كان واحدا ان يكون الحديث او مساويا حتى لا ان الحسن لانه
 يروى بغير وجه اخر فيغيره لم يحكم له بالصحة قلت هذا غير قوله
 ومن ثم يطلق الصحيح على الاسناد الذي يكون حديثا له
 لو تفرد اي ذلك الاسناد سواء كان التعدد بغيره من وجه واحد
 او تعدد التشاوي او الرتبان او اكثر عند عدمها وتولييه
 اذا تعدد الخبر والمؤثر بطلان وهذا هو ما من قوله وحاشا
 الاحاد اليها او الحكم يكون الحديث صحيحا او حسن بالقطع

حيث

حيث ينفرد الوصف اي وصف الصحة والحسن واسان اجمع
 ولا حكم بالقطع لا بالصحة ولا بالحسن وان جعلا بصفة ظهور
 اي الصحة والحسن في وصف حديث واحد بان جمع بينهما
 في الاطلاق على حديث واحد كقول الترمذي اي في جامعه
 وغيره كالبخاري على ما نقله السيوطي في كافيته
 فانه جمع بين الصحة والحسن والعراية في مواضع من كتابه
 على الطوسي فانه جمع بين الحديث والحسن في مواضع من كتابه
 المسمى بالاحتكام على ما ذكره التلميذ حديث حسن صحيح
 وقد يربو لفظ عزيز ولم يذكر الحديث لكون الزائد لا ياتي في
 الحسن والصحة فلهذا رد اليه فالجمع بينهما لعدم القطع بالثبوت
 الحاصل من خبر واحد وفيه انه ياتي في ثانيا في جعل الجواب
 حيث جعل احدا للتردد هو الامة ويمكن ان يؤول بان المراد
 بالتردد الحاصل من ائمة الحديث لغيره فان تردددهم
 انما هو من اجل المعتمد يعني له قالوا جميع لا يستند المعتمد
 به مثل حديثه لانه ما المعتمد به الا قوله لا يحسن فيتردد
 فيلا يروى بغيره بغيره ولا يروى بغيره بغيره الصحيح كرمي
 الحسن التمر وفيما يشبهه لزم ان يكون المعتمد مفكدا
 والظاهر انه لم يرد بالمعتمد المعتمد الحلق فقط بل اذابه
 وهو غيره من ائمة الحديث من يفتقر لفظه الا لحدوث
 ويحقق ان كلامنا من انهم من الاقسام للثبوت في حديث
 العمل به ليعمل بكلامنا ما ينبغي ان يفعل به لان الاجتهاد
 غير محصور بان غير مسدود ويفضل واسم التردد ودوكل
 لحد من عباد به يبرح على قدر اجتهاد ويدرك على ما قلنا

تقدم الخبرين على الصحيحين في انما طرأ في حق الراوي
 واختلاف حاله وصفاته هذا اجتمع فيه اي في الناقض
 لم يتولد شروط الصحة او قل نعم اي الراوي المروي
 عما اي عن شروط الصحة والمراد باننا قل المتبول
 كايديك عليه قوله فان جمعا فلا يراد انه عنه عدم
 شروط الصحة ليس بخصوص ما الحسن بل حسن او ضعيف
 وقد اجاب بعض عن اصل السؤال بان المراد حسن لانه
 صحيح لغيره وقيل من لفظ او اخذ صحيح لغيره
 صالحة وهذا الذي هو هذا الجواب ونحوه حيث اي
 في موضع يحصل منه اليقين الخبرين وقول شارح اي
 الناقض يعيد موهم ولعل هذا منشا اعتراض التلميذ
 حيث قال يرد على هذا اننا اذا كان المتفرد قد جمع
 شروط الصحة عند هر انفرد اي الانفراد بتلك
 الشروط باننا ليس الحديث اعنده الاستناد واحد وقال
 فيه حسن صحيح والافسان في جوابه وعرف بعد الذي ياركره
 من مراد الترمذي وغيره جواب من استشكل الجمع بين
 الوصفين اي المتفردين على يرضوف واحد فقال اي
 معترضا الحسن قال يرد عن الصحيح اي في مرتبة المرتبة
 على توبه وصفته وفي الجمع بين الوصفين اثبات لذلك
 القصور وتنبه اي وتنبه وكلا الاشب ان يقول اننا
 ذلك القصور ونفيه او التقدير لاثبات تنبيه اي لتفرد
 القصور وقا شيخنا تاييده قال العلم في تفسيره
 استشكل الجمع بين الصحة والحسن فاجيب بان يجب

ناقض
 نعم

او

هنادين

اسنادين فاورد احد قول حسن صحيح لم يفرق الا من هذا
 الوجه فاجيب بما ذكره ونه من اجاب بالتردد في العلم
 يعني ان يصح الاسناد بكل منها وبحسن العلمما يقتضيه
 لتبين انما خلاف المتعارف وقيل يرد اصل التسمية
 وتحصل الجواب اي للمتقدم ان تردد اية احد بيت
 اي لاختلاف حواقيقه ونفا وهو العادفين بالجرح والتعديل
 في حال ما قلده اية لغيره وانما حيث يرفعه لغيره في مرتبة
 الصحة ويحيط لعظم عنه في مرتبة الحسن اقتضى التجهة
 اي كالتزموا في واما لمراد لا ينعف ما جرد الوصفين
 اي فجب لما حصل لمراد التردد الحاصل من اختلافهما
 متفرد الاظهر في قوله في حسن باعتبار اي وصف
 الحسن عند قوم اي من الخفاق صحيح باعتبار وصفه
 اي الصحيح عند قوم اي من سنهم وتنبه ان يكون
 التزمه في كل النجاري مقلدا في التصحيح والضعف والمفهوم
 من الجواب اولاهو ان الجمع بين الوصفين كما هو حصول التردد
 الناشئ من المجهول كالتجدي والتزمه في مثله في الراوي ولم
 يترعه ما يبرح احد ما على الاخر والا لصحة عند دفع
 لهما مع الحسن عند قوم اخر خلا لا يرد ذلك جوابا للتوفيق
 معني فهو حسن صحيح انما عند قوم صحيح عند اخرين وتنبه
 ما افاد في الجواب باننا ما فيه من الاستحباب انما هو حرف
 متفرد التردد في نسخة انه حرف اي المجهول حرف
 التردد ومع ان كلام الشيخين صحيح ومود لهما واخره
 قوله عند ما بنا لا ينعف على المتفرد باننا اعتناء المراد

انما يصح

حروف التزويد حرف التثنية وهو اولان حقه
 ان يقول حرف الجر في الرفع في جده واول العطف قاله
 ابو علي في قوله كحالي ولا على الدين اذا ما انزلوا لتمام
 قلت اني قلت وحكي ابو زيد ان كلت سكالنا قرا وقد
 حذف او كما تقول ان قال اكل السمك والدين كل سكالنا
 في اولنا وقد تكلم في كلام في ثبوت الة على ان المراد احوها
 وهذا ان هذا الحذف كما حذف حروف العطف من التزويد
 بعد ضم التثنية وفيه العين وتشد بدو الة المضارع
 يهول من عده قاله شارح اي كما حذف من الحذف المتعدد
 يجوز بدو الة احوها والاهم كما قاله شارح كما في الة
 غلام جارية ثوب وفيه انهم قالوا ليس في التعدد تركيب
 وهذا يدل على انه ليس تركيب وعامل وفي نسخة من
 الذي بعده اي من المعطوف الواضع بعد حروف العطف
 وقيل المعنى كما يذهب حرف العطف من القسم الثاني
 الذي يفي به اي بعد هذا القسم وهو ما يذكر فيه
 الوصفان باعتبار اساده وفيه اربعة لقول ان كل
 حث اقصا به ما قلنا على الاو فقط فيسبغون هذا
 نظير الحذف السابق وعلى هذا اي ما ذكر من نحو
 فما قيل في حجب من بعد احده واما ما قيل في حجب
 لان الحذف في حجب من التزويد وهذا اي ما ذكرنا من
 الجواب بالتردد حيث انفرد اي للاسناد وانه
 بالتعدد والاي اذا لم يحصل التعدد ما ما شئت التعدد
 والاحتراب به هكذا وان لا يحصل فانه حذف الفعل

وقل

وقيل التزويد لا ياد عن نصار والافاطال الوصفين
 المشايين معا اي يختصين على الحديث اي الواجبون
 اي يصح ويحوز ان يكون اطلاقا باعتبار اسناد من انجده
 مختلفين لانه يجب لوانا لا يلزم صحة من الاسناد
 في بعض المواد لحسنه يجري فيها التوجيه الاول وانه الثاني
 وما قدرا اندفع ما قاله في حقه يرد على هذا اذا كان
 كلا الاسناد من غير شرط الصحيح وتنبع نحو صدقنا في
 انهما احدهما صحيح والآخر كس وعلى هذا اي الجواب
 او التقدير والتقدير بر ما قيل في حجب فوق ما قيل فيه
 فعه اذا قلنا بالصحيح فردا وانما يفيد بذلك لانه لو كان
 فردا لكان شهرا من لا لم يجر الحزم بوقفية ما قيل فيه
 كحجب على اطلاقه بل انما يصح بالنسبة الى احد قسميه
 وهو ما يكون الصحيح في كلا الموضعين في مستند والدين
 عليه تعاقبه بقوله ذكره الخوف بقول الحديث
 من سبته الصحيح الذي سبته الاصح فان قيل قد مرح التزويد
 كسر المشقة والكم ونيل فيهما وقيل نعم لم كسر وطها
 بالجماع الذي سبته له سبته قد مر على طرف فيكون سبته
 كسر ذكره السخاوي وغيره بان شرطه ان يروى من
 غير وجه اي من غير طريق واحد فقلنا ان يكون من لسان
 فليكن يقول في بعض الاحاد يحسن ريب لان قوله التزويد هو
 لانا هذا بقية ان يروى بوجه واحد فقط كما هو شرطه
 الغريب الجواب ان التزويد لم يعرف احسن طلقا بهذا
 التعريف وانما عرف بنوع خاص منه وقع في كتابنا الظاهر

ان نقول واما عودها الى عود نوعا خاصا منه وقال شيخ
الطائفة انما يقال لنوع من اللام لانهم يتساخمون على حوا
الاستعارة في الحروف ليستبرهن بعض الحروف لبعض اخر
استدراجا مستصحب له ان الالف بمعنى اللام وهي للعلمة الاولى
نوع ويمكن ان يقال ان الالف للتسمية وهي تعبد للعلمة فلا يحتاج
الى العارضة وحذف المعقول تسامح وتساميح في العربية
تساخمون لا يحسن اي عود معقد النوع خاص منه وذلك انه يجعله
مفرا لا مثله للام ان نوع التعريف بنوع خاص ونوعكم زيادة
الالف يد علمه انما في غير الخبر في التوسعا انتهى برو عليه
ان زيادة الف في غير الخبر سوا يكون تعبنا او شيئا اخر
غير يؤقت على التسامح على ما هو لغوي من المعنى كقوله تعالى
وتعزى بالكرهية والتعزى من يرد فيه بالحادثة وتلقوا بالكره
الى التملكة واما لما وقوله وكفى ساقطلا على من غير حاجة
الشيء بعد ابا ساري القاسم بالكرهية في الزيادة وتكون
زيادة واحدة في حسن مؤيد خالصة وهي فاعل كفي بالكره
تعبنا وهو اي ذلك النوع المرفق ما يقول ولا من غير صفته
اكثر كسب اي محض من الالف من صحيح او غير وذلك
اي دليل او تعبد له انه يقول اي الكرمي في بعض
الاحاديث اي من ماصه حسن او فقط وفي بعضها
سبح كذا في بعضها غير كذا في بعضها حسن صحيح
وفي بعضها حسن في بعضها صحيح غير بالمعنى
وفي بعضها حسن في بعضه غير بالمعنى كذا في بعضها
وتعريفه اي المذكور الاول ما ذبح على الاول اي على النوع

الاول

الاول وهو حسن فقط اي دون سائر الانواع وعارضا الى النوع
سندا الى ذلك اي انه على ما ذكرنا من ان لا يعبر انما
وتعزى الى الاول فقط حيث قال طرف لغائه في آخر كتابه
ايما الجامع وما قلنا في كتابنا حديث حسن فاما اردنا
بداي بالحسن حسن اساقه عندنا صفة في الحوا والالف على
صفة مشبهة فالنوع مسود وسيم السند في النوع على انه
معنا صان وعليها اسناده مرفوع بالاعادة وختم الحوا
وسكون السين على انه مصدر منصوب في المفعول في مطلق
الى طئادة واعلم انه لم يصح في تعريف الحسن في العليل
وكما ينقله السند ولا يتحقق الضبط كذا في التسميات
وزاد الرواية من غير وجه ولعل هذا اصطلاح اخبرينا
عموم من وجه فكل حديث يروي ولا يكون راويه مهتما
بالكذب ويروي من غير وجه اليه لم يكن فردا بل جامع من وجه
اخر فاكثروا في ذلك بالكرهية وغيره وبالنسب حاله
ومعناه انه لا يكون راويه الطريق الثاني منها بالكذب
فاد السطوي اي يكون الراوي خفيها وبذلك لادونه
ليتم وجه احد الاحتمالين لان سبى المخطئ من لا يروي
يجهل ان يكون ضبط المروي ويجهل ان لا يكون ضبطه
فاد او ويصل الى راد او معناه من وجه اخر غير على
الظن انه ضبطه وكما ذكرنا في التتابع قوي الظن انهم جواز
كونه ثقة بعد ما لا ولا يكون سقا او من غير حاجة
حسن انتهى كلام الترمذي ولا يخفى ان بعض افراد الصحيح
بالمعنى المتعارضة عند اهل الحديث داخل في تعريف الحسن

على هذا التفسير فيجب ان يعرف الصحيح نوع اخر فانه لا شيء
 يعرف بهذا التفسير انما يعرف الذي يقول فيه انه قد
 حصل فقط انما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن ع
 المسمي سببا او حسن صحيح في باب ما يخرج من الكل فكل
 يخرج منه ويدل بالمشهور من التفرع على ان هو
 الاقامة عليها فيقول على ما يعرف من التفرع ان
 له بعد ما يقول فيه صحيح فقط ام عربي فقط وانه
 تركه لانه استبعد التسمية على اهل العرب قال النفاذ
 فيقول الترمذي في الحسن لانه في المواضع التي يقول فيها
 حسن عربي ويؤكد كونه عروفا ما في ان السهل لانه يخرج
 الحديث احيانا ويقول فلان ضعيف في سنده فيقول هذا
 حديث حسن حتى ان السهل ذلك على الناظر فيعرف من عليه
 بانه كيف حسن ما يخرج بضعف راويه او انقطاعه ويؤكد ذلك
 فيقول انه انما حسنة كونه اعتقد ويتعدد طرقه انتهى
 وهو لا يميز ان يراى يقول بحدوثه لكنه ما يشك في
 ايضا وامتنع منه انما اراد ما الحسن الخلق الحسن لغوه
 وهذا معنى قوله وانما في تعريف ما يقول فيه ان
 في حقه في كتابه اياه الجامع حسن فقط اما لموضوعة
 في الخطا به كما اننا في البعد بيننا الكلام عليه وقال
 تاريخ اهل وجهه علم حذره ولم يحصل به حد وقال
 الخطابي ما عرف في حديثه اشتراطه والخرج الموضع
 الذي خرج منه الحديث وهو كونه شاميا عرافيا كما لو
 كان يكون الحديث من رواته او قد استشهد به رواية حديث

٩٢

اهل بيته كحديثه ونحوه في الحديث فان حديث
 الحديث اذا جاعل قباذة ونحوه كان من حديثه
 خلاصه عن غيره وذلك كما ثبت عن النفاذ اذا
 والمقطع والمفضل لعدم ظهورها لكان لا يعلم مخرج الحديث
 والمعاد بالثبوت الشهرة بالعدل والاضط قال ابن
 دقيق العيد ليس به عبارة الخطابي كثير فليجيب فان
 الحديث ايضا ما يعرف من حجه فيدخل الصحيح في حد الحسن
 وقال ابن الجوزي بما فيه ضعف قريب من حيث لو اعترض
 ابن دقيق العيد على هذا الحديث ايضا بانه ليس بمتوسط
 بضابط بينه وبين القدر والمجمل على غيره واذا اضطرت
 هذا الوصف لم يحصل التعريف المستلزم للقيمة وايضا
 يشمل تعريف الترمذي ما اذا كان له بعض رواة تسمي
 الخط من وصف بالغلط والخطا غير الفاخر او سبور
 لم ينقل فيه مخرج وانما يدل وكذا انما ينقل ولم ينقل
 على الاخر او لم يسم بالضعف لعدم ما فانه انما في
 اشتراط الكذب قال ابن الصلاح بعد ذكر هذه
 الحدود الثلاثة كل هذه استعمل الاشقي العلوي ليس
 في كلام الترمذي في الخطابي ما يحصل الحسن على الصحيح
 ويقال ان الحسن لانه اذا عارض الصحيح كان من حجة
 وتضعف بالنسبة اليها هو ارجح منه وهذا الذي
 ذكرناه وكوه السخاوي في قوله ومع ما نقلناه في توجيه
 الاقوال الثلاثة حصل بالمدح جامع للحسن بل هو
 مستعمل لا يستعمل الصلح لعدم ضبط القدر والمجمل

من غيره لصا بط له اخلاقه وان كان الشبهة في ذلكا ولغير
 ذلكا فينا وفي تعريف الترمذي الذي زعم بعض النحاة انه
 اجد دعاءا واما لانه اصطلاح جديد او خاص له ولا
 مشاحة فيه حرم ان سيد الناس في خاصه بل اختر
 هذا الاصطلاح بما مضمونه من المعنى في سبب اقتضاه
 ورجحنا الثاني بقوله ولذا لك اي للتقليل الثاني حذره
 اي في تعريف بقوله عندنا ولم ينسب له الا وكسر الشين
 في لم ينسب الى اهل الحديث اي صرحا كما فعل الخطابي في
 الخطا فحذفه وتشديد الهمزة المعجمة هو اليوسفي ناسخه
 ان يجرى من ابراهيم بن خطاب است اوجهه وبعثنا من جملة
 زبدية الخطا كما ان تقع على القفال ووجهه وبعثنا من جملة
 كذا في المعنى فالاصطلاح ووجهه وبعثنا من جملة
 الظاهر انه لم يرد بقوله عنونك كما في اصطلاحه مع نفسه
 واما ان ادعى اهل الحديث كقول الشافعي وارسال ان المسبب
 عندنا اذا اهل الحديث فانه كل من يقع عليه خبره وبعده قوله
 وما قلنا وكذا قوله فانما اردنا تحسيدا للون لا غير لغة
 التلخيص والاعلام لما ذكره منظم اهل علمه تعالى واما انه
 ركع من مع الامن من الهمام ونحوه المذموم معه مثلا هذا
 ونحوه القبيح وهو اشد ان تعدد الطرق في الحق الفصل
 في الحديث فيقال له لئلا يحد ويضال لئلا يحد واما في الحديث
 كثير من ايراد الهمزة في الحديث في قوله في قوله تعالى
 ولم يلقهم بعض الخبيثة وكذا في قوله في قوله تعالى
 من آمن وجعلنا في آثره ومنه قوله تعالى في يومه يسفره

اي

المصيبة والله الحمد على ما اورد غير واحدة وعلم بالحق
 الاعم وبمما اورد انا على الواو ان ان الصلاح قال ان
 الاختلاف يرجع الى اسناد فاذا روي الحديث باسناد واحد
 حسن والاصح استقامان يقال انه حديث حسن صحيح
 حسن بالنسبة الى اسناد صحيح بالنسبة الى ائمة ائمة غير
 مستكملان براءة من الحسن معناه القوي وهو ما قيل اليه النفس
 ولا ياباه القلب ودون المعينة لا يخلو انه يميز بمسوده
 وقال ابن قتيبة للعديد من علماء الاحداث التي في اوصاف حسن
 صحيح لا يفرقها لامل هذه الوجه ولما روي عن ابن قتيبة في الحديث
 المصنوع اذا كان حسن اللفظ ابر حسن من اجاب عن الاستشكال
 انه لو روي الجوابين ما دل الحسن لا يشترط فيها قصور رعا
 الصحة الاحياء اقر الحسن قبله بالتحسين معناه الاصطلاح
 واما ان الحسن في روجه العجوة الجرحا على انما يتسما
 للصحة لان وجود الدرجة العليا وهي المعنى والاشارة لا ياتي
 وجود المنة اذ ان فيصحا في هذا المعنى على اعتبار المعنى
 اليها صحيحا اعتبار المعنى العليا وكذا في قوله ان يكون
 كل صحيح حسنا فان لم يوافق كل صحيح معناه لانه في خبر وكسر
 كل صحيح حسنا فان لم يوافق كل صحيح معناه لانه في خبر وكسر
 ان يروى عن غيره من ائمة من ائمة في الحديث في الحديث في الحديث
 يكون كل صحيح حسنا فالافراد الصحة ليست بحسنة
 الترمذي في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
 بان الترمذي يشترط في الحديث الحسن في حديثه من جملة ائمة
 يعلم منزلة الصحيح فاذا بلغنا المشقة ذلكا لكل قوله

في موضع هذا حديث حسن صحيح غيره قاله السجوي لكنه
 منقطع من جهة اخرى التي هي وجه بان الحسن والتصحیح
 متباينان وليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فالضبط الذي
 في الحسن غير السطو الذي في الصحيح وهو المعلوم من كلام
 الشيخ علي ما عرفت في هذه من التصريح واما زيادة او
 وفي كسبه رواهنا في الصحيح والحسن مفعولة اذ
 ليس بها سبب الرد واما في الرواية اليها لان الضم في اللغة
 في زيادة غير مما قبله واما في مطلقا غير مفعولة فاما تقع
 اليها الزيادة في منافقة لرواية من اشار في الشرح اليه
 انه غير مصافح المتن هو واتي من رواه من التفضيل
 متدرج مع مفعولها وبين من قبله في قوله من لم يذكر
 تلك الزيادة في الوقتين بان الوقت الزيادة في منافقة
 لرواية من هو متساو له في الوقت لا يقبل بل يتوقف في مع انه
 يصدق عليها لانها في منافقة لرواية من هو واتي وقد بان
 المراد من قوله مفعولة غير مردودة قطعا فتصدق على ما في
 الزيادة في منافقة للمساوية في الشدة انما غير مردودة قطعا
 والافتراف في الجوبة اما التوقف فيعني عدم العمل بالرد لانه
 انما سبب من لتفسير لقوله المجهول به وغير معمول
 لان الرئاسة انما تكون لانس في اي لا تعارض
 بينهما في الجوز وانما في ذكر الزيادة وبين رواية
 من لم يرد كمال هذه اليها الزيادة في مطلقا لرواية
 كانت في العطف ان في المعنى يعلق بها حكم مترجم لا غير
 الحكم لانه لا اوجبت نقصا من احكام تثبت بغير اخر

انما لا على اتحاد المجلس لان اكثر السالكين عليها ام لا ذكر السجوي
 وزاد العرف بقوله وسواء كان ذلك من تحقير الحد بان رواه
 مرة ناقضا ومرة بتلك الزيادة او كانت الزيادة من
 غير رواه ناقضا لانها اي الزيادة عين في حكم الحد
 المستعمل الذي يتغير به اي روايته النسخة اي الحد
 في المنطق والعدالة ولا يرد عن شيعة غير عطف
 تفسير للفرق واما ان تكون الزيادة منافقة
 بان تعارض رواية من ذكر الزيادة ورواية من لم يذكرها
 تعادضا لا يمكن الجمع بينهما اصلا بحيث يلزم من قبولها
 اي الزيادة رد الرواية الاخرى كما انه يلزم من قبول
 الرواية الاخرى رد الزيادة عليها فبعدم هو الذي يقع
 الترجيح وحين معارضتها يعني ان هذه الزيادة قد
 يقع الترجيح بينها وبين سابقها فيقبل الترجيح لكون
 روايه اوثق او شواهيها اذ كانت منافقة لرواية من هو
 مساو وبرد المخرج سواء كان الترجيح في جانب راوئيل او
 او غيره وهذا اذا جمل المخرج فاما اذا لم يوجد كما اذا كانت
 زيادة الرواية منافقة لرواية من هو متساو من بيع الحان
 لا اذ يبعد ولا اوثق لا يقع الترجيح هنا لان توقف فيها
 كما عرفت فاما في حق هذه الذي خرونها بشيئا مما اذا
 قوله لان الزيادة في تشبيها للزيادة وفعلا لا في الترجيح
 فتكون تشبيها هذه اقتصار للزيادة لا لتعليل لما وقع في المتر
 هذا هو الظاهر في السوق فاذا اختلف المصنف في تعليلها هو اعم
 مما في المتر فبما في متناقضة في غير محلها فان اعين بالاعم

بينها

لا شك انه تم مع انه قد تقدم ان الشهور رجع الله جعل سنة
 وشرحه ككتاب واحد بالضم قولنا الحليلة وكان الداني
 بالتبديل ما يتولد لان المشاهدة لروايتين من هو اوتون
 معا وضربا راجح فلم يقتبل والتي لم تتوافر غير الحديث
 مستعمل وبغيره من ان ما نافي وليس باوتون انه يقدم
 اسمي غير لائق لما تقدم وانه اني معياره شاملة للتبديل
 والزيادة مع زيادات من الافادة الدالة على ان ما نافي
 وليس باوتون باحتسابه غير مقدم على تحقيق واعلم
 ان معقد زيادة الثقة من طريق استحسن العنايته به لما
 يستند بالزيادة من الحكم ونقيضه الاطلاق والتمساح
 المعاني وغير ذلك وانما يعرف جميع الطرق والارباب وقد
 كان امام الامة ابن خلدون يجمع بين الفقه والحديث مشارا
 اليه بحيث قال تلذذه ان حسان مارات على ابر الاصل
 من حفظ الصحاح بانها عنها ويقوم بزيادة كل الفقه زاد
 في الحرف ثقة غير وكان السنن تصل عيونه واشهر من رجع
 من الكتب الوجود الفقه واصحاب الحديث كالحكاية الخطيب
 القول لقبول الزيادة مطلقة اي على ما هو معي
 الاطلاق من غير تفصيل اي بزيادة وزيادة وينبغي
 ورجحه وينبغي تحفي ونفي الاصل مطلقا من واه نافي
 ونفي من غيره من النفاق لا سيما به بخلافه فخطبه
 وشهر بالتمساح الى ثلاثة اشخاص احدها ما يقع مخالفا
 لما في المارواه سائر النفاة فها حكمه لرد الثاني ما لا يخالف
 وفيه اصله لنفي الثالث ما يقع بين هاتين المرتبتين هي زيادة

لفظة

لفظة في حديث لم يذكرها سائر روايته كونه شجعت لا الارض
 مسبوها وطورا انما هو مال كالمسحوق غير سائر روايته فقال
 وجعلت تربتها طورا انما هو مال كالمسحوق غير سائر روايته فقال
 لظاهرها الى بالجمهور وشبهتها في كونه بالجمع بينهما
 مما ذكره الواحد والاشياء في انتم كلام ان الصلاح لم يقع
 حكم هذا الفقه قال النووي في الصحيح بقوله هذا الاخير يعني
 به هو ما كان للجمع بينهما ان يقال مثلا ما رده بالتركة
 الارض هي الصعبد المطابق للآية والحديث الواو في نفي كذا
 اللفظ الموافق لذهب الامام الاعظم من بعده لا ان يقال
 المراد بالارض التربة كما اشاره الشافعي والشافعية بناء على
 ان المطابق يقيد فان رد رواية المفرد الى رواية الجمهور
 اولي من حكمه احتمال انه نقل بالمعنى واختاره المذهب
 ابن الصلاح فادرج الثالث في القسم الاول وادرج الاشكال
 على الجمهور بقوله ولا ياتي ذلك اي لا يستقيم ما ذكره
 من الاطلاق من غير تفصيل في طريق الحديث الى ما فهم
 او المصحين بالحدود وبزيادة قوله الذين يشترطون في
 الصحيح ان لا يكون اي الحديث او اوبع شاذ اخافه على
 تقدمه بقوله الزيادة مطلقة بل رد الصحيح مع الحديث
 بقرينة الصحيح **فقط** فليست بول السند وذكره في
 الفقه من هو اوتون منه فمدان سلق السند وليس
 مناديا للصحة كما سبق اليد لا شركة قيل مجرد اشتراط عدم
 السند في المصنف كذا في الصحيح لا ياتي في قبول الزيادة
 مطلقا لعدم اختصار القول في الصحيح بل به المصنف وانما

المتبادر اشتراطه في الصحيح والحسن جميعا واجيب بان
 اشتراطه في الحسن ايضا موارد كابر عليه قوله الا في وكذا
 الحسن وفي حاشية التمهيد عند قوله ولا يشتر في ذلك الخ
 قال الم في تنبيهه لا لا المتبادر قصد في علي زيادة
 لا تشترط فلا يحسن إطلاقه وليس المتبادر ما يتلوه فذلك
 قد ثبت بقوله لا يقع منافق قل ليس فيها زيادة
 فائدة وصافي الشرح عن غير هذا والعجب ممن أقبل ذلك
 أي الشرط الذي ذكره المحدثون في الصحيح ان لا يكون متبادرا
 بان يجعلوا له زيادة مثلا لا يغفل الشرط ان لا يكون على ذكر منه
 له كذا في شرح العلوم فلا يرد ان لا يؤخذ على الفعلية
 عنهم اي من المحدثين يمانون ان يغفل عن شرطه هنا عن
 المعنى المراد بذلك فقام به اي تركه لزيادة مطلقا
 اشتراطه بطله قوله لا يشترط مع ما عرفت في المغلوبة في موضع
 اخر بان شرط ان لا يشترط في حد الحديث الصحيح
 ان لا ينفرد له او في نسخة صحيحة وكذا في الحسن بالخير
 على ان عطف على الصحيح والرفع وهو الصحيح على انه مستند
 قد مر خبره اي وجع الحسن شرطه بان لا يشترط في
 حاشية في حد الحديث قال الم أعاده اي
 الصحيح لاجل ذكر كاشفانه اوله بان يشترط في الصحيح
 التبرع حاشية الكلام ان الم لا يذهب من يقول بالترادف
 مطلقا مع اعتباره بان شرطه ان لا يشترط مطلقا ان
 يغفل او يغفل والمفعول عن الحد الحديث المتعدي
 بغير التبرع من مدي يتجاوز اليه تكون المتبادر متبادر

المتحينة

العتبية وبجس العقلان بفتح الفاء وتشديد الطاء
 واحمد بن حنبل وبجس زعمين بفتح زيم وكسر عي
 وعلى بن المدبري بكسر الدال بعد هاء ساكنة مشددة
 الى المدنية المطبوعة على الصحيح والجار كذا في المتن
 بفتح زيم يكون الرازي والجار كذا في المتن مشددة
 واللعوان بفتح واو السين بالمد والضم مشددة الى
 بفتح النون والاهام بكسر واو السين بالمد والضم مشددة
 والاد ارفعني بفتح الواو ضم الفاء وسكون انطاضية
 المحلة بعد اد وعنه اي غير الذي هو المذكور من المستفاد
 من قوله كعب بن الزحرف هو المذكور او الغاية باعتبار
 ان غيره ليسوا في موضع كذا في قول المرفوعين من نحو
 حسيب واخوته اعتبارا المرجع بالرفع على انهم
 المتقول والمجلة خاتمة فيما يتعلق بفتح بالاعتبار
 او الترجيح اي في حكمه يعلق بالزيادة اي اذا كانت
 منافية وكما جازما بعد ان كان لا يعرف بالبيان
 المجهول ومنه معنى النقل ولا يشترط عن احد منهم
 الاطلاق بل الزيادة اي لو سمع من نقل عنه وقد
 من الطاقة ان زيادة اللغة مقبولة فاد الاطلاق
 امراس على التثنية المذمومة هو اعتبار الترجيح والحق
 من ذلك انهم ذلك الصراط لا يفر من كاشفانه
 ان التباين للشافعي المشهور في قوله كاشفانه
 يقول زيادة اللغة المشافعي للتفسير الحديث المشدود
 بخاتمة الثقة من هو او ثور الا لازم من ان لا يغفل زيادة

هذا القول من الثقة مع ان نفس الشافعي يدل على غير
ما قلنا اي على عدم اطلاق القول بقوله انما يتك
وجه الايجابية ان في كلام الشافعي وجوه التصريح وهذا
لم يصحح به بل لم يصرح بما اعتز به فقال التمسك ليس هذا
محل ما ذكره اسامهم لانه فيمن غير منظم وكلامهم في
الثقة وهو عندكم العدل الصابط ولا يغير والشافعي
الشافعي قال في استظهاره على ما يعتز به حال الراوي
على من علق بخلافه في التمسك من علق بغيره ما لم يثبت
بالرفع اي ما هو لا من الشافعي بل يفظه انما هذا انصحه
وهو ما كيد لما سبق وهو مقول قال وما بعده يدل على
وقايدته انه لا يتوهم انه يقول بالمعنى قال محتر كرامة
ما في نصه مقفول قال ونصه مستد احبته وما بعده
اي قوله ويكون الحد والحجة صلة ما او صفته والمعنى ان
الشافعي قال كلاما نصه ومعهناه القطع قولنا ويكون الحد
وعلى هذا فالتمسك ليس عبارة الشافعي بل محضه ما
حل على انما عارضة لا يخلو الكلام من كونه ايا وهو قول
ما نصه بل الاول تركه لا ينام خلاف المقصود فليس
وقرانه كان يقوئنا المقصود كما قد صاده مع انه لا يقبل
ما نصه لانه نص المقول الشافعي بوجع ان نص الشافعي والقول
اللاحق انتم كلامه قد مر شامل ولا محذور
ان الايام ويكون اي الراوي اذا اشرك كسر الراوي
من الحفاظ على ما نصه اي حجة ان لا يخالف الراوي
الامام زيادة ولا انقضاضا وفيما عناه اذا اشرك لم يكن

مخالفا

بما قاله اذ المراد بالثقة هو الشك في انما فان
خالفه اي الراوي كالمطلوع والبراع ما هو حجة في العالم
بعد شك في اصل الرواية والتمسك بالقبضان مقبول
وبالزيادة مردودة وهذا معني قوله فوجدنا ما
القبضانية او القبضانية حمزة اي الراوي انقص
من روايته الحافظات في ذلك اي وحدان الحافظة
بالقبضان دليل على صحة مخرج حديثه بفتح الميم
والراي خروجه وظهوره اوسده ومنسقط في بعض
الشرح بضم الميم وتشديد الراء وشبهه بالراوي وفيه ان
الحكم عام والمخرج خاص كالتماريك ونحوه من الضعفيين
مع انه لا يقال ذلك على صحة الراوي وانما كان التقى
دليلا على صحة حديثه لا حجة في روايته قيل هذا اذا
لم يكن النقض منافيا لما رواه الحافظ وانما اذا كان
منافيا لما رواه الحافظ ومخالفا لمقصود الحافظ بضم
ذلك بعد شيء من خالف الراوي ما وسعت اي ما ذكر
من وحدان حديثه انقص ما يكون زائدا كما ما يكون
بالقبضان كالحديث ويشير اليه قولنا الشيء فلما وجدنا
الحج فانه يدل على ان القصة ليس محض كذا الزيادة
احذر ذلك اي ما ذكر من مخالفتها بالزيادة بحديثه
وفيه انه يجرى ان الزيادة على الحافظ مطلقا غير
مقبولة مع ان المصنف هو انما هو الزائد المضاف للاول
التمسك كلامه من حاصل كلامه من انما عناه ان القول الذي
لم يصرح فيه بل عارض حديثه على حديث من شاذ لم يصر

من الحفاظ فليحفظه من ضابطتين (أ) أنه ثقة لأنه
جميع مع تعدد الروايات الصريحة (ب) أنه ثقة لأنه
صائب فليس يتعدى إلا في قوله (أ) في قوله الحفاظ
وإذا كان كلامه رضي الله عنه فيما لم يعرف ضابطه
فلا ينافيه إطلاق أصحابه بقوله زيادة الثقة
والله أعلم ومقتضاه أني ما يقتضيه كلام الإمام
أنه أي الراوي إذا خالف أحبا حديثي الحفاظ فليحفظ
حديثي الحديث الراوي (ب) أي من حديث الحفاظ
أضرب ذلك أي وجد أن الحفاظ في الزيادة في حديثي أي
حديث الراوي فذلك أي كلام الإمام على أن زيادة
القول عنده أي من مذهبه لا يلزم قبوله مطلقا
وقد إنه باحلافه في ما اختاره الشيخ من أن الزيادة
مقبولة ما لم يتبع منها في صوابه وبجاء في العادة
المشهور من أن الشيخ قد قدم على الثاني فكيف على السادة
فإن من حفظ حديثي على من لم يحفظ وإنما قلنا من الحفاظ
بعض في قبول الزيادة فيكون من رواه حافظا حاله
شرط أبو بكر الصري من الشافعية وكذا المطلب في قوله
الزيادة فيكون من رواه حافظا انتهى هذا لا ينافي إطلاق
أصحابه القول بقوله الزيادة فإن الخلاف عند من زيادة
من لم يعرف بالحفظ وإما من روى بالحفظ وهو المروي بكلامه
ثقة أي عدلا صوابا فلا خلاف عنده في قوله زيادة
مع احتمال الإطلاق والتقسيم بكونه لا مخالفا وهو
منه وهذا ما سيجي بيانه والله أعلم بحال وما في العشر

في حفظ

فإن قلت كيف جعله من دوله كلام الشافعي مع
لم يكونوا كيف جعله فضلا عن الدليل ومعه فلا
هو من دوله باعتباره لما خصصه من الحفاظ الراوي
الحفاظ فتعد ذلك على أن زيادة الحفاظ مشروطة بأن
فذلك أن كان أن المراد من الزيادة مطلقا
فقبل من الحفاظ بوجهه أن زيادة الحفاظ إذا كانت
سابقة لحفظ آخر يلزم أن لا يقبل وإن أراد أن يقبل
في الجملة من الحفاظ بوجهه أن زيادة الثقة في لغة
دو لفظا مشروطة فلا يستقيم المحض فذلك
المراد من حصر قوله الزيادة في حصر عدم ردها عليه لكن
هذا الجواب أنما يتم إذا ادعى أن حافظا لا يكون أو
حافظ مع أنه يتفاوت حال الحفاظ والزيادة المتأخرة
من المرحوم مردودة فإنه أي الشافعي وهو دليل قوله
لا يلزم قبوله لحفظنا عن أن يكون حديث هذا الحفاظ
المتقدم من حديث من خلفه من الحفاظ الظاهر أن من
من وحيث أن هذا ليس من الشافعية من التمسك بالحفاظ
المردودة لا لا ولا خلافه لأنه في كلام الشافعي على
ذلك بل قوله أن من أحد من الحفاظ مزج على خلافه
فليس من أن يكون من تعميمه وجعل أي الشافعي يقتضيه
عند الراوي من الحديث دليل على صحة أي صحة
حديثه وبذلك منبسط لأنه لا نقصان حديثه بل على تحريمه
بشدة بداهة أي طلبة الراوي والادعاء فإنه عليه لا يجوز
أن يكون نقصان عن الحفاظ دليل على نقصان حفظه انتهى

والجواب انه هذا فيمن لم يعرف بالحفظ فانه لما تضمن من الحديث
 على انه تخري وجئت فكون مقتضاها لا احتملها وفيه غيب
 ولا يتخلل قولهم من حفظ حجر على لم يحفظ اى من حفظ من
 الحفاظ المعروف بالحفظ او بين من خالف من او توفيقه
 وجعل اى الشافعي ما عدا ذلك اى النقصان مضر بغيره
 وقد خلت فيه اى فيها عدا ذلك الزيادة وانما قال ذلك
 الزيادة لان النقصان ايضا قد يكون مضر كما ذكرنا في
 اى الزيادة عنده اى الشافعي مضمولة مطلقا اى اعم
 مما ان يكون الراوي مخالفا لحفظ او لم هو وثق او لم
 على صفة اوله لم تكن اى الزيادة المذكورة مضر بغيره
 صاحبها للحكماء التي على ضعف مخرج حديثه والله اعلم
 قاله في هذه اذ جعل كلام الاشاعري على ما يخرج فيه قضا هو قوله
 منع الزيادة مطلقا لا على التفصيل المذكور وسأذكر من
 سؤدد الكلام في قوله زيادة رواه الى هناك ان مخالفة
 من حيث الزيادة ان يزيد النقص مخالفا لم هو وثق
 من قوله يزيد الضعيف مخالفا للثقة والواقع ان المراد
 هو مخالفا للثقة والظاهر ان كلام الامام يدل على النوع
 الثاني وهو ان يزيد الضعيف مخالفا للثقة ويترجم
 منه مخالفا لا وثق بالاول ويخرج منه مخالفا للثقة
 الثقة من طلق قوله زيادة الثقة فقد خالف الامام
 وكذا من قبله بالنوع الاول فاما من سوغ ذلك
 فان حقه ان الراوي والمراد اى الصحيح والحسن
 بالزيادة او النقصان التمدد والمترجم ذكر السما

بارج

بارج اى بسبب وجود او اوارج حالة مخالفة منه
 اى من الراوي مخالفا لروح مخرج المساوي لما فيه
 من التوفيق لمزيد صيغة متعلقات ربح او كثرة عدد
 وان كان كل منهما زائدا في الحفظ والاعتناء لا يعد
 الكثير اى الى الحفظ من الواحد ونظير الخط الواحد
 اكثر منه للجماعة او غيره لكن من وجود الترجيح كما
 التيسير في ذكرها ومن جعلها فقد الراوي وعلو سنده
 وكونه في كتاب تلقاه الامة بالقبول للتلازم والراجح
 اى من الحديث من مخالفتين بينه اى في عهد الحديثين
 المحفوظ لانه الغالب انه محفوظ عن الخطا وصفا يترك
 اليه اى يقتضيه وهو الروح بقاء له الشاذ لانها تفر
 عن رواية ثقة الرواة ويعمل على ما التزم من ذلك
 اى مثلا السدود في السنة ما رواه الترمذي في السنة
 وان ما حقه من طريق ابن عيسى في صحيحه العزيم في السنة
 الا في وهو سيبان وكان له ما قبله وادق من الحلي
 عن غيره من سائر عوكم منه مهملة رسكون واو في
 مهملة وجميع من ابن عباس ان رواه في بعضين ونشد بك
 العالم للسرور وفيه الضعيف اى مات على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في زمانه ولم يدع اى لم يترك وارثا
 الا اى اى في ثقة بالقرن في اى الرجل اعنته اى كماله
 مالا له بشيخه اى مثلنا وتمامه فقال صلى الله عليه وسلم
 هال احد قالوا لا غلام اعنته فعمل صلى الله عليه وسلم
 ميرا له كذا في مريض الشكاة وسابع ابن عيسى في

بالنسب على انه يفعل فقدم على وصله اعلم فصل هذا الحديث الذي عاين
 ابو جبر بن الحسين صفرا ورفع ايمانه فاعل وعنه عطف عليه وغيره
 ابو جبر بن الحسين وغيره حاد في حديثه رواه ابن مسعود عن عمر بن الخطاب
 عن عروة بن الزبير عن عمار قال اوحاهم المحفة ط حيث لم يعبه
 بنى نعم من الحديث بطلان في مجموع كلام الراوي المركب من الرواة وكلام
 صالح عليه السلام في كلامه في نسخة والضمير راجع الى صاحبها من روى
 من اهل العداء لئلا الضبط معه ذلك في ابوابه من روى في نسخة من روى
 طهنا به اذ به باقتار لفظ من في نسخة من روى عمار بن موسى بن
 خرمه بالمراد اسد اي من جاد قال في التلميز لا وجه للمثال ان يكون
 محتجاً لغيره في نسخة غيره لا وجه للمواعظ من الشذوذ ونحوه انما
 هي مقتضاها في نسخة على المتن لما فيه اذ في طريقه سالفه نصيبا
 انتهى ويمكن دفعه وان نسخة المثال غير لازم وبانه من باب
 الكيفية وبانه اذا كانت المخالفة في السند فقد تحكمت
 فكيف اذا كانت في المتن وبان المخالفة في المتن فادارة
 وبانها بدو كلها كالمسند وبانها من حيث زيادة الثقة
 ثم مثالا في المتن زيادة يوم عرفة في حديث ايام التشريق
 ايام اكل وشرب فان الحديث من جميع طرقه قد وثقه وانما جازها
 موسم من عشرين رباح من ابيد عن عقبه بن غمار كذا اشار اليه
 ابن عبد البر فانه قال في الاحاديث اذا كثرت كطائفة اشبهت من اولها
 الشاذ في حديثهم لما حفظ احبنا على انه قد صحح جود يوسم
 غير مبطل بل حبان وانما حكمه وقال انه على شرط مسلم وثنا الذي قد
 في نسخة صححه قلعة عليهم غفلوا عن عروة بن الزبير ونظروا الى ما
 فقطر فاعلموا عليه ما كانوا اصل هذا فيهم كثير من اهل العديبة

انهم

انهم يابون بوجه صحيح الاعراب لكنه اذ لو حط المعنى بغير
 انه على خلاف الصواب وقال المستطوب وكان ذلك لا ينافي زيادة
 نسخة غير منافية لانها قد جعلها في خاصية غير عامة وبغير
 ان القوم لم يتركوه وبغيرهم مسنون ولا ينبغي بغير وجهه
 من وجود الاول اطلاق يوم عرفة والثاني ان اكله
 مختصة بمن غير عروة كرواله عاوين لم يكن عليه يوم العرفان
 والمنع والثالث ان اكله في يوم عرفة تنزهة
 لا لا تقا والصور في ايام التشريق حرام بالاخبار فلا
 مناسكة لذكره معها وعرف اي على ما جازيا وله الاضاف
 لمدار من هذا التقدير يراي القوم في حق التحسين
 والمراد به تقرب من الله في رفع قوله فان خولف على قوله
 وزيادة رواها على التحسين الصحيح فعمل ان فاعله انما هو روي
 التحسين والصحيح وهو مقبول لان تقرب من الله في الحكم يكون
 روي مثالا في نسخة مقبولة لا بد على وجوب كونه
 مقبولا في جميع الصور كذا الحكم يكون رواه في حديث
 لا يلزم منه كونه غير مقبول في جميع الاحوال ولذا انما فيهما
 سنن قتاد بن ربعي راهل العدالة والسنن في الجواهر
 ان تحققنا كذا في ان الشاذ راوا القبول مثالا
 اي في نفس المتن وفي سنده ما يزيده او التفسير في روي منه
 اي في السند حقيقة واحكامها في التعداد وفي كلام الشرح
 الشاذ التي ذكره حيث قال يارحمه من اذ يفهم منه ان المخالف
 ينبغي ان يكون له رجحان ما من الجهات المذكورة والمراد
 بالمقبول اعلم ان يكون ثقة او صدوقا والشاذ ما لم يثبت

المعرفة والاعمال

هذا اخص ما ذكر في تعريف الصحيح قبل هذا اما قد لما سبق من
 حصر المقبول في اربعة اقسام فلهذا يصحح والتسليم بما مع
 نفي الشك وذا المعنى الاعظم تعريف واجب بالتحصيل
 فيما سبق المروي المتفق فيها وهو انما هو ابي الشاذلي
 اي انما يدعى الحسن والصحيح بسبب مخالفة لمن هو اوثق
 مقبولا ولا يلزم من مقبولية الذكر ومقبولية المروي عنه
 لا ينافي وهذا اي الذي قربنا هو المعتمد في تعريف
 الشاذلي بحسب الاصطلاح اي المطابق للمعنى اللغوي
 الذي هو المقصود وبه عرف الشاذلي واهل الحجاز وقال
 الخليلي عليه حفاظ الحديث الشاذلي ليس له الا سناد
 ولعله يشهد به شيخه او غيره لما كان عن غير ثقة منزولا
 لا يقبل وما كان عن ثقة يوقف ولا يجهل به فلم يعتبر المخالفه
 ولا اقتصروا على الثقة وقالوا انما الشاذلي هو الحديث الذي
 يتردد به ثقة من الثقات وليس له اصل متابع له قد
 لا يفتقر الى اعتبار المخالفه ولكن قد يفتقر الى اصلاح
 ما رواه ابي الشاذلي عليه السلام ولا اشكال فيه واما
 ما ذكره ابي الخليل والحاكم فيشكل ما يقر به العبد للناظر
 النصا بط كونه انما الاعمال باليسادة وحديث انتهى عن طريق
 الرواديه ثم واد فحكمت المخالفه كذا في نسخة متقدمة
 وفي نسخة اخرى واد من خلف الشاذلي شرح مع الضعيف ما كان
 الراوي المخالف من عيب السوء حفظه او جهل منه او نحو هذا
 وهذا الشاذلي ضعيف اتم لا الظاهر ان الشاذلي والمكر كلامها
 ضعيف لكن الشاذلي راوي قد يكون مقبولا والمكر اوثق

قالوا

قالوا حج ابي عبد الله بن
 لكونه معروفا عدهم وصفا بلدا يحمده فقال له اي
 عندهم المكر لانهم اكلوه فقال السخاوي فانكم ترواه
 الضعيف بخلافه انما له المكر ما رواه ابن ابي عمير
 من طريق حبيب وفي نسخة نعم كما يروى وفي نسخة
 وشاذلي بن حبيب في نسخة ابن حبيب في نسخة وفي نسخة
 حمزة ابن حبيب وفي نسخة نعم انما المعجزة وفي نسخة
 وسكون اليها في الثلاثة والظاهر انما هو انما يروى في الرواية
 المختلة باية الزبدي وادناه الحق في نعم وسكون
 قاف وهو في اخره يروى عليه من وجهه وفي نسخة هو امام القراء
 ومن الشاذلي بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى
 وفي نسخة وعفا وقال انما لا اخذوا على القرآن ارجوا
 بل ذلك العبد وسقرا علي جعفر الصادق باسناد ه المسمى
 سلسلة الذهب وعلي جماعة اخرى رضي الله عنهم جميعا
 والخاصة ان ادناه روى عن ابي اسحاق ابي السبيعي
 نعم مملو لم يروى عنه بعد هذا ما كانت ثم عين مملو
 عن العبد اربع مملو وسكون مختلة والذين يروى
 ابن حبيب رضي الله عنه مملو راوي متوخة ويا كونه بعد هذا
 متاينة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من اقام الصلاة ايا المكتوبة واتي ابا اعطي الركن
 اي المزمع ورجع ابي بيت الله الحرام ووقفا انما هو العظيم
 وصام ابي شهر ومسان بالتمام وفي نسخة الضعيف بنه القاف
 والراوي ابي اطعمه اذا وجب عليه الاطعام دخل الجنة

أبو جواد لياسلام قال أبو حامد رحمه الله هو الحديث المذكور منكروا في سبب أسأله وان كان معناه صحيحا لأن غيره أي غير حبيب من النفاق أي الدين ولو هذا الحديث رواه أفراد باعتبار لفظ غيره في النفاق وقروا أي على أن ما بين زوروا حبيب مرض عارضوا أي وعبر حبيب المعروف أي ضد المنكر في تعابيد نظر لأنه لا يدل على أن الضميمة معتزلة المنكر قال ابن الصلاح المنكر من الأول العبد المخالف فلما رواه الحاشيات والثاني العبد الذي ليس له راد من بين التفتة والافتان ما يجنبه بعد فقره وهذا التفتة هذا خلاف ما قدم عن الثاني لأن التفتة انصرحه بينه ولم يكن ذلك دلالة على تحريمه وبه عرف أن المراد ما قلناه لأنما فيه المصالح التي في دفعه بأن كلامه هناك مبني على زيادة في المنع وهما على زيادة في السناد مع أنه الظاهر من كلام الشافعي أنه أراد من بين الذين يكونون تفتة كما استحسن الكلام في رواه أعاد وعرف بهذا أي بما ذكرناه من التفتة والافتان على الفرق بين السناد والمنكر في السناد والمنكر عموما وخصوصا من وجه أي على الخصوص وهو أن يعتبر في كل منهما شي لا يعتبر في الآخر ويعتبر في كليهما شي آخر في اعتبار في كليهما كما في الأرواح وفي السناد.

مضبوطة الراوي وفي المنع الضعيف وأما بحسب المصدق فيه ما سألته فكلية فادفع عتراضك بغيره وأنه يشترط في العموم والتخصيص من وجه أن يكون بين المذكور زيادة في اعتبار أصله في ثبت كونهما وليس المذكور منهما كذلك وما

وہ

ذكره في ترجمته ليس على حده عند القوم انتهى ويان
الرفع ان النسبة تعتبر في ذهاب الصدق وانما ذهب
الوجود كما في الاضياء وانما ذهب القوم كما يقال
المعقول ان اشاركنا في ذاتنا يان والافان
شاركنا في جميع الذاتات فشاركنا كالحرد والمحدود
وان شارك احداهما الاخرى في الذات دون العكس بينهما
عموم وخصوص مطلقا وان شاركنا في بعضا فليس هما
عموم وخصوص من وجهك اني شرح الظاهر للاصغر
وعلى الاصطلاح الاخر يتول كلام القوم انما اراد ان
يبينها عما يخصوصا من وجهك معنى اجتماعهما
مؤخر واقتربا منها من وجهك ويؤيد قوله لان بينهما
اجتماعا في اشتراط المعايير واقتربا في ان
السادس رواية نقية بالاشارة وفي نسخة زاوية
نقطة واحدة وقيل لم يزل يقول عنك كذلك
غروضا والمكرر رواية ضعيفة بالاشارة وفي نسخة
زاوية ضعيفة اي وحفظه او غير الله او محمود ذكر على
ما ذكره السريزي وقبل نسخة واحدة وقيل قد علم
اي عرفت هذا المصطلح او عرفت هذا التحقيق من حركته
اراد به ان الصلاح فانه سوى بينهما حيث لم يزد بينهما
وقال المكره في السادس ان الله قد افاض في غير
موضع التباينة على روايت النسخة تحت المصاحفة
ومن ذلك حديث شرح الفاتحة حيث قال اود اود وهذا
حديث منك مع انه رواية همام بن يحيى وهو ثقة اجتمع

اي حولا او ليا سلام قال ابو حامد في صحيحه هو الحديث
 المذكور منكرا اي بسبب اسأله وان كان معناه صحيحا
 لان غيره اي غير جيب من اللغات اي الذي رواه هذا
 الحديث رواه افرده باعتبار لفظ غيره في الجملة موثوقا
 اي على بن عباس قد رواه حبيب مرفوعا عن ابي وعنه
 حبيب المعروف اي ضد المنكر في تعليقه نظر لانه لا يدل على
 ان الضعيف معترف بالمنكر قال ابن الصلاح المنكر في حسان
 الاول العذر المخالف لما رواه ما شئت والتالي العذر الذي
 ليس في رواية من التفتت في الانقار ما يجنبه بعد هذه
 التلميح هذا خلافا لما قدمه عن الشافعي لانه النعمان
 ان يرويه عنه ولم يكن ذلك بل يخرجه عنه عوف ان المراد
 ما قلته لا ما فهم المصنفين يمكن دفعه بان كلامه هناك
 مستعمل في زيادة في التزويضا على زيادة في الاسناد
 وان الظاهر من كلام الشافعي انه اراد به من ايعاف كونه
 في حكاية استيفاء الكلام في روايته على وعوف بهذا اي بما
 ذكرناه من التزويضا الاول على العرق بين السناد فانكر ان يرويه
 السناد والمنكر محمول على خصوص سناد حبيب اي على العرف
 وهو ان يخبر في كلامه شي لا يخبر في الاخر ويعتبر في كليهما
 في خروج حبيب في كليهما مخالفة الارواح وفي السناد
 مقولة الراوي وفي المنكر ضعفه اما بحسب الصدق
 ضيقا مما بينه بكلمة فاذ قد علم ان حبيب لم يرويه بانه يشترط
 في العموم والخصوص من وجه ان يكون بين الحديثين زيادة
 اختلافا محله في فقهنا منهما وليس المذكور منهما كذلك وما

لعمري

ذكره

ذكره في توجيهه ليس على حده عند القوم انتهى بيان
 الرفع ان النسبة تغترب ردة بحسب الصدق وانما بحسب
 الوجود كما في القضايا وتارة بحسب العموم كما يقال
 المعلوم ان ابي ركانا في فتاينا والافان
 شاركا في جميع الفتايات فتايات كالحديث والوجود
 وان شاركا في بعضها الاخر في الفتايات دون بعضها فبينهما
 عموم وخصوص مطلقا وان شاركا في بعضها فبينهما
 عموم وخصوص من وجه كما في شرح المطالع للأصمعي
 وعلى الاصطلاح الاخير تنزل كلام العماد فقال اراد ان
 بينهما عموم ما خصوص من وجه لعمري معنى اجتماعا
 من وجه واقتراعا من وجه ويؤيده قوله لا بينهما
 اجتماعا في اشتراط المخالفة واقتراعا في ان
 الشاذ رواية ثقة بالاشاعة وفي السند رايه
 نعمنا وصدوقنا بحسب الرفع اعلم بنقل عنه كذا لكنه
 غير صابط والمنكر رواية ضعيف بالاشاعة وفي السند
 رايه ضعيف اي يوشك حفظه في كونه او غيره ذكره
 ما ذكره السراوي في السير ثقة ولا صدوقا وقد نقله
 اي عن هذا الاصطلاح او عن هذا التحقيق من مورثهم
 اراد به ابن الصلاح ما نهى سوي بينهما حيث لم يميز بينهما
 وقال المنكر يعني الساذ قال التلمذ قد اطلق في غير
 موضع الزيادة على رواية الثقة بخلاف الحيرة
 ومنه لكون حديث رزع الخاتمة حيث قال ابو داود وثقنا
 حديث منكرا مع انه رواية همام بن يحيى وهو ثقة اجتمع

به اصل الصحيح قلته العبرة في الاصطلاح للأغلب فاذا
 خلاصه يؤيد مع انه محتمل ان لا يكون هناك شبهة عند
 الجيد او دلالة محتملة لا يجب عليه تقليد غيره ثم قال
 وفي عبارة الساجي ما يفيد في هذا الحديث بعينه انه
 يشايد المحفوظ وكان المحفوظ والعرف ليسا بنوعين
 حقيقة من غيرهما افراد مخصوصة عندهما وإنما هي لغة
 تستعمل في التصديق والبداهة على جعلها باللفظ انما
 في الواقع ما عندهم من الشيء وما عندك من الشيء
 اصطلاح على أكثر المعاني لا فيكون من هذا التحقيق
 وبالله التوفيق وما نفعكم اذ كره من الفرد الواحد
 شاططة للمتن على المتن والشرح على الشرح فيما عدا
 المتن يرفع الفرد وما عدا الشرح يحفظ ومثل هذا النوع
 لا يستحسنه المحققون لكنه لما علق الشرح على المتن
 وبعد كتاب واحد ساعد ذلك ولو قال في المتقدم ذكره
 وهو الفرد كان أولى وقوله النسبي بكر التوفيق
 السبب في نسبة المقابلة للمحقق التي يعبر
 عنها المحدثون بالوعد المطلق ان شرطه خلق على الشرح
 والمتن وحده بعد ذلك كونه فردا في انشائها في
 الفرد المطلق لما بعده ما يخرج عن كونه فردا كذا قيل
 وفي بعض ما في قول المحقق واقعه انما يخرج راويه غيره
 اني غيره وانه قد ذكر الغير هو راو خبره عليه قوله
 فيما بعد بعد ما عاوه هو عبد الله فهو اعني ذلك الغير
 المتأخر في شانه او المتأخر في الحديث كمال الوحدة

وفي

وفي نسخة التا الموحدة وهو مستدرك فان قد
 لم يجعل هوذا جعلا الى الفرد ويكون المتأخر حينئذ
 بفتح الهمزة فيقضي به سوق الكلام بما يقتضيه بعد الخبر
 الى الفرد ولا يخفى جعل الشاهد صفة للفرد لا الراوي
 ويجوز ان يجعل فيه هو كما يدعى الراوي ومع ذلك الغرض
 والشاهد والمتابع صفة الحديث لا الراوي قلته
 لعله مجرد اصطلاح فان قلت لم يفيد الفرد والنسبي
 مع ان المتأخر بهذا المعنى يوجد للغير المطلق ايضا فانه
 ان كان وحده للراوي عن صحابي بعد ذلك انفراد شريكه
 عن ذلك الصحابي فهو المتأخر وان كان عن صحابي آخر
 فهو الشاهد بقا لنسبنا ذلك ولعله شاعرا على اصطلاح
 فانه في اصطلاحهم معتق بالفرد النسبي والمنه بفتح
 سران وان كان كمالا اليه شين لانه ان حصلت
 للراوي نفسه اي دون شتيحة فقلنا ان يكون مع غيره
 فان التا بعد التا مية اليها كمالا لاختلاف النسبة
 وان حصلت اي المتأخر شتيحة اي دون الراوي فملا
 توفيقه اي فوق شتيحة من صاحبها فيما قلناه وحاصل
 كلامه ان الراوي المنفرد في انشاء السند ان شؤك من راو
 شواحي يجه او شؤك شتيحة من خوفه الى اخر السند وهو
 المتأخر في الاول هو المتأخر في التامة ولابد في كونه تامة
 من انشاء في السند الى الوجود على ما عليه وسلفا في
 وفادته ولو في الصحاح ولا تكون تامة والتا في الفقرة
 وكما قرئت هناك من ان من القويها وقد سئل الاخر شاهد

المذكور متبناه تابعاً أكثر ويستفاد منها أي من المتابعة ثمانية
 كانت أو فاصدة التقويمية أي المتابع بغير اليأس قاله
 المتابعة أي الثمانية للمتابعة والفاصلة ثمانية
 الشافعي في الام اسم كتاب له عن مالك عن عبد الله
 بن وهب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أي هزاة النبي وهسيان المارواة ويحورنا فيجعل ان النبي
 في المارواة قاله الشافعي أي جسمه تارة أو أقله
 تسع وعشرون وهذا محقق وفيه محقق طلب الهلال ليلة
 ثلاثين أو قد يكون الشهر ثلاثين وقد لا يكون فإذا كان أكثر
 كذلك فلا نفعوا أي رمضان حتى ينشروا أي حتى يعلموا
 ولو يروى غيره أي الهلال الهلال رمضان قاله الام
 لم يرد ولا تقطروا أي لا تخلوا إلى الهلال رمضان إن
 شروا أصابعه وتقلوا صلاة عبد القطر ويحورنا حتى يروى
 أي الهلال والمراد هلال شوال لأن غم بصر الغزير وشبهه
 المير أي حتى لا يراهم رمضان عندكم أي على جميعكم ويحورنا
 قاله الام عدة أي التواتر دأب شهر شعبان ثلاثين أي ليلة
 قد دأب في السنة وهذا الحديث يرد في الفقه أي الذي
 تقدم ذكره أي وهو أن الشافعي يقر به أي يلقظه
 عن مالك فحده أي فيجعل القوم الحديث المذكور معدوداً
 في غزابه أي غزائب الشافعي جميع غزائب وهو الحديث الذي
 ينفرد به بعض الروايات والحديث الذي ينفرد به بعضهم
 بما رواه كوفي عنه الشافعي فيمنعه أو في أسنانه من أن يظن
 هذا الظن في الشافعي لأن أصحاب مالك أي يفتيهم وروى

الذي

أي الحديث عنهم أي من مالك بعد الاستدراك الذي
 استده الشافعي أي النبي صلى الله عليه وسلم يلقظ أن
 ع عليكم أي هلال رمضان فاقدر وأجمع الدول
 وكثيرها قبل الفجر خطا بقوله قد لا يتحقق
 أي قدره بالنسبة إلى ذلك فإن قلنا لا يتحقق شيئاً فلهذا
 كذا في غير العلوم فالعني قد رواه أي لاجل تحقيق
 هلال رمضان عدد أيام شهر رمضان حتى يكلوه ثلاثين
 يوماً ثم يمسون رمضان ولو لم يروا هلاله حينئذ يفتيهم
 ويحورنا أو المقصود من الرواية العلم اليقيني وهو ما
 يرويه الهلال عند نقصان الشهر أو ما يحصل به
 الشهر وحاصل معناه التواتر شعبان ثلاثين يوماً فو
 صلى الله عليه وسلم قالوا عدة ثلاثين في المعنى ومن
 معناه قد رواه مالك في قوله يدرك على أن الشهر
 تسع وعشرون أو ثلاثون قال ابن شريح هذا خطأ لمن
 حقه الله تعالى بهذا العمل وقوله قالوا عدة خطا
 للحاكم لما لم تكن كذلك في النهاية وتلقظ منه محتمل أن يكون
 ابن شريح ومن سبقه ونعمه باطل لمحا الفتنه الإجماع على
 عدم الاعتناء بنبول المحين ولما انفقوا على الله عز وجل
 ولقوله تعالى يحاط بها يعني أي من أجل ذلك لنا شرح خطا
 من شرب منكم الشهر فليصمه ولقوله صلى الله عليه وسلم هو
 بالخطام العام لرويته وأفظروا الرواية ولما في تفسير هذا
 الحديث لا يضمنوا حتى يروا الهلال ولا يظنوا حتى يرووه
 ولقوله صلى الله عليه وسلم إن الأمة لا تكذب ولا تجسب

قال الطبري في علي بن ابي طالب في الشيرازي في الكتاب والحق
 كما برعهم اهل اليوم انهم في قولهم لو ضام البحر ومعدان قبل
 وبنيت على معرفة يكون غاسيا ولا يحسب على صوره ولو
 جعلوا القطر يات على رءوسهم يكون فاسقا ويجب عليه القفارة
 في فعله وان عد الاقطار حلالا فضا عن عدوه واجبا صار
 كافرا ومن الغريب انه جعل البحر من الفواجر البقية عامته
 لم يفرجه واعرب منه قتل ضاحك النسيان قوله وسكونه
 عليه الموهمة قوله فانه لا يحل لاحد قتل كلامه الا بنية الرد
 الرد عليه فاما ما ذكره بعض علماءنا عن محمد بن حنفية انه
 كان يبال المجرمين ويعتد على قولهم بعد ان يتحقق على ذلك
 جماعة منه فلعنه محمول على ما يكون الا حوط فيما عتبارا
 بعلية الظن ولذا ذكر المرحون في كتاب الصوم قوله من
 قال بجمع القول اهل الكتاب عند الاستسقاء بغيره فان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال في هذا او عرفا فصا
 ما ينزل بعد ذلك ما ازل على محمد وقال في التذنب يجب
 صوم رمضان بربوبية الملاك او باستكمال شعبان ثلاثين
 يوما ولا يجوز تقليد المذنب في حساب راي الصوم والى الاقطار
 وانما نقل عن الشافعي رحمه الله ان يعل بحسب نفسه
 فغيره ومن ادعى انه يجوز الشافعي لا يجوز اقول الصحيح
 ان الاول لا يجوز الحديث الصحيح فانه اذا كان كاذبا لا يجوز
 تقليده في حق غيره فكذلك يكون كاذبا في حق نفسه فكذلك
 الشافعي اياه وانما يحتملنا علم هذا وتذكر هذه الصائفة
 في اللفظ على عدم محتمل واليه الحديث بالعني والحالة

الضرورة

الضرورة ثم هذا الاعتقاد وان كان ثابتا باعتباره هذا
 المشاكل ولكن وجدنا المشاغل في مشايخنا بعد ان نذكر الجاهل في
 الدين من مسلمة يفتخون فيكون ثم فتحات المعيشة فيفتخون
 وشكون مهلة وكثيرون كذا الذي مثل ذلك اللفظ الذي
 رواه الشافعي اخرجه البخاري اي اسأله بلفظه
 عما بين عبد الله المذكور الى اخر المستدق ان الشافعي ذكرها
 قوله علي بن ابي طالب رواه عن عبد الله بن عمار بن
 فضال وفي نسخة اي وهذه المسألة المستفاد من
 مناديه ما من دون وجدنا له اهل الشافعي ايضا هو
 ان يكون لغيره ايضا فكان حجة ان يذكر ايضا في قوله
 له او بعد فقله من الشافعي في قوله في حجة ان من منته
 بضام الخافق الذي متعلق بوجودنا لقوله من رواه
 عامر بن محمد عن ابيه محمد بن زيد عن جده عبد الله
 بن عمر بن الخطاب فيكون ثلاثين وفي نسخة من يافق
 عن ابن عمر بن الخطاب في قوله ثلاثين فيكون السبعون وفيه
 نوع عبد الله بن عمار بن محمد بن عمار بن عمار بن
 المعمر بن ابي شهاب فيكون الثلاثين فيكون من شافعي
 ما على نقله ان اللفظ حيث وقع في الاول منها فكلوا
 ثلاثين بول فكلوا لثلاثين بول في الاول منها فكلوا
 منها فاقدمها ثلاثين بول في الاول منها فكلوا
 في هذه المسألة اربعة ادلها جده هو لم يعم قوله
 شيوا كان له في اللغة تافهة ام قد مر في اللفظ
 متعلق بالاختصاص بل لو جاز ما اي المسألة مظنة

بالمعنى لكني لکنها اي المتا بعد تطلقا محققا
 كانوا من رواة ذلك الصحابي وان وجد من اي من الفرد
 النسبي كما سئل د هويرو في من حديث صحيح ياخذ بغيره
 اي بما شذبت الصحابي في ذلك الفرد النسبي ولو جعل
 المتزاد الشرح كشي واحد لا يخل مع ما في المتن في سائل
 في اللفظ والمعنى لا يجمعان في المعنى فقط لا يقال
 للمعنى المتزاد فعل في اللفظ فقط مع انه قد يتصور
 بان يكون جميع الفاظ الحديث مشتركة اريد ما في آخرها
 معان في الاخر مع ما لا يشمل ذلك لا يشترط هذا
 لان العبارة للمعنى لا يشمل وان ناد او غير هو وجود
 فهو اي كالمشا بدله لك المتن هو الشاهد والمن
 اطلق المشارة وهو قيد وهذا فقلوا انه بعد قدر المتابع
 على الوجه المخرج اذ او وجد من اخر الباب عن صاحب
 اخر يشبهه فهو الشاهد ولو قال من اذ وجد كان في صحابي
 ولو قال كان ووجد كان تابعي الى كلام القوم وتعليلها
 من تحت القوم من ان اي الشاهد يقتضي الحديث
 الذي قدمه من اي عن الشاهد في غيره عز بن عمار واد
 الشاهد من رواية محمد بن حنين بضم حاء مملو وفتح
 فيكون عز بن حناس عن النبي صلى الله عليه وسلم قد روى
 اي الشاهد او محمد بن حنين وهو اقرب والمخالف انكسب
 مثل حديث غيره اسبقه دينا وعن ابن عمر سوانته السنين
 وهو منصوص على مخالفة المتنين فان لم يصرف الاصل
 بمعنى الاستواء اريد به معنى الفاعل محمد اي الشاهد

او

او قصدا الذي ذكرنا من التمسك باللفظ ويلزم المعنى
 وايضا اي قامت الشاهد بالمعنى في فقط فهو ما رواه
 البخاري من رواية محمد بن زياد بكسر الزاي بعد التثنية
 عن علي بن هديره فقط ما ن عم عليكم وفي نسخة عن
 بن عبد الميم وكان اصله عن وهو يعني الاول في هذه
 عن علي بن الحلال وعن داود بن عمار هون في نسخة عن داود بن عمار
 قالوا عدة شعثان ثلاثين اي يوما واخر يوم
 المتابعة ما جعل باللفظ سواء كان من رواية ذلك
 الصحابي ام لا والشاهد بالنسب عطف على المتابعة
 اي وخبر قوم او في كمال القوم الشاهد ما حصل بالمعنى
 كذا قال المصنف سواء كان من رواية ذلك الصحابي
 ام لا قاله تلميذه وهو ظاهر انني في هذا الاصل طالع قد روى
 في الخلاصة وثنا سبعة عبارات المتن قد يطلق المتابعة
 فيرسل عنه الزاد التابع ليلام المتابع بالاطلاق على الشاهد
 وبالعكس واي قد يطلق الشاهد على التابع فلا فرق بينهما
 الا في استعمال الشاهد في احد معنييه عرفه وكثرة
 استعماله المتابع عند اخرين فان الذي يقتضي الاحتياط الاثر
 فيه اي في مثله سئل ان الغصود الذي هو القوم يتكامل
 بغيره من اسامي متبادلا ارضا والخطا في ثباته
 صحابي او غيره ومن المعنى المطلق على ما هو كلامه غيره يدل
 صريحا اننا نرى في الاصل اني ان تاتي الى حديث لبعض
 الرواة فتعني به روايات غيره من الرواة بسبب طرق الحديث
 لتعرف هذا شاذ في ذلك الحديث واد غيره فزواه عن غيره لا

فانه يكون شاركة احد من يعين بجديته اي يصلي ان يخرج حجة
 للاعتناء به والاستعانة به فيسمى حديث هذا الذي شاركه
 تابعاً له كما في بيان من يعين بجديته في مراتب الخروج
 والتحويل وان لم يتبع احد اثنائه عليه من عيونه فانظر
 هل يتابع احد شيخه عليه فرواه متابعاً له ام لا فان
 وجدت احد اثنائه يتبع شيخه عليه فرواه كارهه فسمي
 ايضا تابعاً وقد يسمى متابعاً له وان لم يتبع احد من
 فوجه متابعاً عليه فانظر هل اثنائه معه حديث آخر في الباب
 ام لا فان اثنائه معه حديث آخر فسمي ذلك الحديث شاهداً
 وان لم يتبع حديثاً اخر يروي معناه فسمي عدمه المتابعاً
 والشواهد في الحديث ان اردنا ننتهي كلامه ومستغفاً من المظالم
 ان الا اعتبار يكون للقرع مطلقاً ليسوي فيه المطلق والسبي
 ومنع المص حيث جعل الفرد النسبي مورد القسمة يود
 بان الاعتبار انما يكون للفرد النسبي فقط فيما تعلق بآفته
 واعلم ان تتبع الصرق قبل تقدم بزه انه اورد في ما بعده
 علماً انما القية تعالى ان هذا ان فلا تدح في الترج و قد ذكر
 مراراً ان جعل الشرح مع المتكاتباً فاحد اقل بزه عليه
 ان لفظ تتبع الفرق ينبغي ان يكون مرغوعاً عن المتن ومنصوباً
 بالشرح حيث ما ينسب فكان الشرح الذي بعد المتن فاسخ
 لا مراد من اجوامع في الكتب التي جمع فيها الاحاد بيت
 على ترتيب ابواب الكتب الفقهية كما في كتب الستة او ترتيب
 الحروف الهجائية في اوائل الفصول عن كتاب الامامة
 وكتابها هو كتاب الشواهد وهذا الى اخر الحروف كما فعله
 صاحب

صاحب جامع الأصول او باعتبارها بآية الجرح وفي اوائل
 الفاظ الحديث كما فعله شيخنا الحافظ السيوطي
 في الجامع الصغير والاسانيد أي الكتب التي جمع فيها
 مسند كل صحابي على حدة على اختلاف في مراتب الصحابة
 وطبقا بقرنهم والذين نقل جميع مروياتهم صحيحاً كان الحديث
 او ضعيفاً وجمع الباقين في جامع الكبرياء بالمرتب
 فجعل القسم الاول على ترتيب الحروف والثاني على
 ترتيب المسالك والاحزاب وهي ما دون حديثه كشمس
 واحد والآخر كجامع في مادة واحدة لذلك الحديث
 متخالف بالنتيج الى الاجل معرفة حال الحديث الذي يظن
 انه فرد ظاهره الاطلاق الشامل للنسبي وغيره ليعلم
 هل له اي راويه متابع ام لا وكذا هل له شاهداً ام لا
 كما سبق وكما سيرشد اليه ذلك قوله بل هو هيئة التوصل
 اليها هو اي التتبع المذكور هو الاعتبار كما تقدم في كلام
 القرع في مصفلاً وقوله ان اصلاح متبداً ومقبوله محرفة
 الاعتبار المتباينات بخبر الموحدة ويجوز قطعاً والشواهد
 اي في اخره والمعرفة بمرسديك قوله ان اللاحض ان الاعتبار
 قسيم لخاصة التي حيث اضيفت المعرفة اليه الاعتبار وسكن
 بعده وكان قوله الصارفة ان يقول التتبع هو اعتبار المتابع
 والشواهد وليس كذلك في الواقعة لان الاعتبار هو
 نفس معرفة القسمة او على لمقتها فليس قسماً للاحض
 والراجح ان اللاحض تحت اسر واحد فان التتبع هو التتبع
 المتباينة او المتخالفات في القسم وهذا ليس كذلك بل هو

اذ الاعتبار بهيئة التوصل اليكيفية التوصل اليها الى
 المتابع قالوا حكيم يكون قسما لما واعزب تليده حيث
 قاله ما قاله ان الصلاح صحيح لان هيئة التوصل الى
 الشيء لا تتغير وفيه انه ليس كل مغاير للشيء قسما له
 فزاده انه ليس نوعا على حدة في ما لا ينفك عنه تغت
 والافتاد في حالة الادسحة من الذهب وجميع ما تقدم
 من اقسام المفرد يحصل فائدة لنفسه ما عكس
 من انه عند افتاد في اي فتقدم ما هو اعلى مراتبه
 على ما هو دونه وهكذا وهكذا قال المصنف ان
 تغاير حذيث لا يصح لذاته ولغيره حسن لذاته
 ولغيره فذاته على لذاته على لذاته فالتليده
 لم يرعوا في ترجيحهم بهذا الاعتبار ويعرف هذا من صريح
 السبوق والقرآن في تعيين الماخراة وفيه انه على تقدير
 ثبوت عدم اعتبار هذه الماخراة منها لا يترجم عدم اعتبار
 غيرهما باعتبار الماخراة تكون خلافة ولعل السبوق اطلق
 اشارة الى ضعف قولهم فان الترجيح امر معتبر في جميع
 مراتب الحديث من الضعيف والحسن والخصم فلو لم يكن الاعتبار
 معتبرا لكان ابراهيم اذ يقول مدعا في قول القبول هذا
 لتفسيره ان القبول كما اشار اليه بقوله في تفسيره انما الى
 معمله به وغير معمله به اي انفسهم مخففة بما لا ينفك
 ان سلم اي الحديث في المعارضة من معارضة حديث اخر
 بالنقد في المعنى قوله اي لم يأت خبر لينا انه حاصل
 المعنى فلا يرد عليه ما قاله في معارضة معارضة ومعارضة

الذي

الذي يقضاه اسر فاعل ولا اصل على هذا الاستعمال مع
 يقسم استعمال الحقيقة وفيما تشبه بها ان كان
 منقبتا تقسم بعضها بجواز العدم اليه ان حاصلها
 ومعناها فهو اي القول السليم هو الحق الذي يعمل
 به بلا شبهة وامثلة كغيره اورد الحاكم هنا في سعة
 ان استعماله في هذا ما يجوز القياسة الذين يشبهون بخلاف
 الصمد وجات اسرارة فاعل في قوله ان فاعلة طالع في قوله
 بعده عبد الرحمن الزبير ذكره الشيخا وان عورض
 انما يفتقده حديث اخر في المعنى فلا يحكموا في الحال من
 احد الشين اما ان يكون معارضة بكسر الراء وهو الحديث
 الاخر مقبول لا بان يكون صحيحا او حسنا مثله فيه اشكال
 وهو انه ان ارد به ان يكون المعارضة في الصيغة
 والحسن كما هو المتبادر فيرد عليه انه تقدم ان الاصح تقدم
 على الصحيح وتقدم الصحيح على الحسن اذ اريد ان يكون مثله
 في القول فلا حاجة الى ذكره لدلالة قوله ان يكون مرددا
 عليه ويرد حينئذ على انفسا المعارضة في القولين
 لان المعارضة بين الصحيح والحسن ثابته انما عليه اختاره
 متغايرة بعضه وقد ذكره كنهه انه قال المصنف في تقريره
 المراتب اصل القول في التمسك الذي فيه حتى يكون القبول
 ناسخا للافوكم بل الحسن يكون ناسخا للصحيح لوجود اصل
 القول فانه تليده في هذا المعنى لما تقدم من قوله
 يحصل فائدة لنفسه باعتبار مراتبه عند المعارضة قاله
 قاله المروغ في اشتان تقريره فلا يثبت فيه فليست

المعارض صح

فتقول لا يتجاوز إلا ما يكون معادضة مقبول لا مثله أو يكون
 مردود أو تقسيم غير حاصل لانه جازا ان يكون معارضة
 دونه في القول وليس مردود واسمه العمل انتهى والذي
 سخر ما باله وادعه اعلم بالحال انه لما حكم القول
 أولا وذكر ما يتحقق به من المعارضة وغيره ذكرها
 لتعريف الخرافة اذ اصل القول ومقابلة وذكر ما يتحقق
 به من المعارضة المختصة به او لما كانت تلك المعارضة
 متعلقة بغيرها اذ هي من غير ما ذكر المعارضة المتعلق بغيرها
 وهذا مبني على التصور اذ هو كما ينبغي بمقتضى ما ذهب اليه
 والثاني ان المردود لا اثر له الا لا يتأثر له في ان يكون
 متعلقا بغيره ان يكون معارضا ومقابلة لان القول اع
 من ان يكون صحيحا او حسنا لا يؤثر فيه مخالفة التعريف
 لعدم العمل به الا اذا لم يجد هناك حديث قوي ينفذ به على
 الزايم كما هو هذا او اذا كان في نفسه بل لا عا لشرح
 ان لا يكون له فعلا لاصل من الاصول وان كانت المعارضة
 اي معارضة حديث يثبت له اي يقول اخر فلا يتجاوز الى غيره
 من ابراهيم ان لا يكون الخرج اي ما قبل او تقبيل او تقبيل
 بغيره لولها اي معيها بغيره فتعريف متعلق بالخرج
 والتعريف او بغيره التكلف لانه خروج عن الجادة قال
 المصنف ان لا يكون تكلفا فلان تكلفا ان يردده ويستقل الي
 كما بعده من المراتب لغيره تاسد او لا اي لا يخرج الخرج مطلقا
 او يكون ولكن يتعسف وان امكن الجميع اي تكلف من غير تكلف
 كما ينبغي بيانه في امثله وهو اي فتنهم الحديث المعارضة
 الغير

الغير المبني بينهما هو النوع اذ اختلف انواعه السمع الذكي
 في حقه انه مختلف الحديث بكسر اللام في مختلف مدلول
 حديثه ونسبته كما يقال في النسخة وصفيته بعضهم
 بنحو اللام على انه مصدر وصحي بل لا مدلول له فيما بعد
 فالخرج وقاله عشر صححه الشيخ الخوري على صيغة
 اسم الفاعل وبعضهم على صيغة الفعل وهذا الظاهر
 حصل النسخ والنسخ وما عكس فيه بالخرج واختلف في مختلف
 الحديث فاقاختلف فلم يتطهر في رفته لانه في المتن
 خبر المصنف ان كان ظاهرا لشرح يقتضيه ان يكون منصوب
 على انه مفعول ثان للسمي وقد اشارنا الى دفعه وتكلف
 بالنعسف بعضهم فقال اي المسمى مختلف الحديث اياه وغيره
 فتنهم يقول بمختلف الحديث بان يكون السامع بالسمي
 على انه لا يتحقق مرارا ان المصنف جعل كتابه ما في قول المتن فتنهم
 على مراعاة الترتيب من قولنا الشرح بآياته اعراب الشرح وهذا
 اذ لم يكن الخرج بينهما ولو تناقض قال هو النوع الذي يقال
 له مختلف الحديث الحسن الخرج كان احسن ثم المراء بالاختلاف
 اختلاف مدلوله ظاهرا هو من اهرام الانواع بغيره اليه جميع
 الطوائف من علماء النسخة تكلف به الجماعة معون بين التعريف والخرج
 والنعفة والاصول اول من تكلف فيه الامام الثاني في قوله
 فيه مجلد جليل من حلة كتبت الا موقلة اليه لهذا النوع
 من العمل حديث لا عدد في مخرج وسكون المملكتين
 والنعفس مفسر ربه واسم من الاعدا كالعوي والتوكي
 من الماد عا والانتفا وهو كما بعد في من جرب او نحوه اذ كان

لعله سبق عليه
 والمعارضة الثانية

قد

وقه

مجاوزته من صاحب البنية مجاوزته وفي النهاية اعدله
 الداعية يد اعدا وهو ان يصيبه كل صاحب الداء
 ولا طرة وهي الشام بالشئ على ما كان في عادة الجاهلية
 من انهم اذا اوتوا الى حجة وهاذا طارطاري بينهم
 فقالوا به وقالوا انه مبادر كان طارطاري بينهم
 بدور رجوا الى سوتهم فبينما اصحاب المشامة في حفايلة
 اصحاب البعثة والفتنهم قد يكون لبعض الطير كفايلة
 كلب او كما في اوقافهم قد يكون ما القول كما اذا منع يا حيران
 اولفظ شرا ونفي خير فالطير غلب في الشام قدام الفاكس
 المتروكة حده مستحسن كما اذا منع يا سعيد يا سيد والفقار
 بالبعث من بعده عن السلف واختلاف فيه المتأخرون ولا شك
 ان الشام ما فيه مكره سواء اخوف او بالعنف اما الشا
 بالمعنى وبطوره وسبله ونحوها فلا بأس به واما الحروف
 فلا دلالة لها على النعم والعس إلا ان الطيرة مصدر وكلمة
 ولا تاتى بها كذا في النكاح وفي الصحاح نظير من النكاح
 وبالنسبة الى الطيرة على وزن العينة وهو الشام به من
 الداء الذي يكاد النور به يفسر الطاروقه الياء على وزن
 العينة هذا هو الصحيح المعروف في رواية الحديث وكتب
 اللغة وحكى القاضي وابن الاثير ان منهم من سكن الياء والشام
 الحروف ولا حكمة ولا صفة ولا عول والهامية بتخفيف الميم
 من طير اللؤلؤ قبل على اليوم وكانت العرب تترعرع في
 القليل الذي لا يترك ناره بغير هامة فيقول استوفوا في
 طارادام رك ناره طاروت وكانوا يرمون ان صفر حبة

في البطن والذي يحده الاثنا عشر جوعه من عصفه
 وقيل كالفراشون جوعه وينزلون كثير في القن
 والقول اخذ البيلاد وهم جنس من الجن كانت العرب تسمي
 ايضا شراي الناس في الكلام فيكون في صورته في
 فتقولهم اي بئس من الطير عن الطير عن طيرهم فتعاه صلى الله
 عليه وسلم وليس هو شراي الوقد له قوله تعالى كذا في
 استنوت الساطين في الارض جعراه الاله بل اطل
 زعيمهم في ثلوثه بالقول المختلفة فاما ما ذكره في مختصر
 السالكين من جوعه اي لا يستطيع ان يضل احد فليس
 على ظاهره لمخالفته الاله المذكورة مع حديث في كبر
 القاء فتعديدها المفتوحة ويجوز كسرهما من الجوع
 وهو الذي اصابه الجلام وكان جزم اي قطع قال في القانو
 الجوام كعرب علة تحت من استن والسود اي الداء
 كذا في جسد مزاج الاعضاء وهما تبادر وما انتهى التاكل
 الامراض سقوطها على نقد وراك بالنسبة الى كرا
 من الاسدي ونحوه مما هو ظاهر القراي فلا بأس به
 او قرا على قدر توكل على الذي يسهل به اللبس وكذا
 مع حديث لا يورد شمس على مصر كراهي في العجب
 الى معدوماته فير اما الاول فله وجه ومثل عن جابر
 على ما في الحامه الصغرى والبطون في ما الشافق قال
 الزكريا واهل البيت فلما داء الميم انما في مريته
 طاحه من الصفة مع قطع النظر ان احدهما الصغر والآخر
 كما تقرر وظاهرهما التعارض اي في القن المذكور بما

مان
 مرفق

مجاورته من صاحب البيت بحجته ورتبه وفي النهاية اعره
 العايد به اعدا وموان بجبهه شلما صاحب الدار
 ولا طيرة وهي الشام بالشي على ما كان في عادة القاهله
 من انهم اذا اوتوا الى حجرة وطرا طارا لي يبينهم
 فقالوا له وقالوا انه مباركة ان طارا لي يباركهم فقالوا
 به ورجعوا الى بيوتهم وعين صاحب المظلمة في حلقه
 اصحاب البعثة والشمس قد يكون لعين الطير كفايلة
 كلب اذ كانا جروا وقد يكون بالقول كما اذا سمع يا حيران
 اولفظ ثراويخي خيرا فالطير علب في الشام قاطا القاسم
 الخنز خذ سحس كما اذا سمع يا سعيد يا سعيد والقال
 بالصحف كاخذه عن السلف فاختلف فيه المتأخرون ولا شك
 ان الشام مرفاهه مكره سواء بحروف او بالمعنى قاطا الشام
 بالمعنى والظن ويسمى له نحوها فلا بأس به اما الحروف
 فلا تلت لها على النحو والمسلم ان الشام الطير مصدر كقوله
 ولا تلت لها كذا في النهاية وفي الصحاح لطيرت من الشام
 وبالشي اسم الطير على وزن الغنسة وهي الشام من
 الغالب الرومي قال النووي هي بكسر الهمزة والفتح على وزن
 الغنسة هذا هو الصحيح المعروف في رواية الحديث وكتب
 الغنزة وحكى القاضي وابن الاثير انهم من سكن البياض تمام
 الحديث ولا حاشية ولا صغيرة لا عول وانما تقيظ الميم
 من طير اللؤلؤ قبل في اليوم وكانت العرب تترعها ورجح
 الغنبل الذي لا يدرى تارة نصير هامة فيقول استغوا استغوا
 فانما امرك تارة طارت وكانوا يرمونها ان صفر حجة

في

في البطن والذي يجده الانسان منه جوعه من عيشه
 وقيل كانا يتناون بعضهما ويقولون يكترض القطن
 والقرن اذ اذ القطنان وهم جنس من الجن كانت العرب تسمي
 القطن شرايخا والشرخ الكملة فيكون في صورته
 فتقولون اي تظلم من الطير وتظلم فتقاه صلى الله
 عليه وسلم وليس هو نيا الوقت بل قوله تعالى كاذبي
 استنوت الشاطين في الارض فبراه الاية بل اطلق
 زعمهم في ثلوثه بالقول المختلفة قاطا ما ذكره في مختصر
 البيت اذ معنى قوله اي لا يستطيع ان يضل احدا فليس
 على ظاهره الخالق الاية المذكورة ثم حدث في كبر
 القاطا وتعدد الروا المتفرقة ويجوز كسرهما من الحذف
 وهو الذي اصابه الخزام وكان حزم اي قطع قال في القاموس
 الخزام كتراب علة تحدث من شت السود اقل الدمال
 كذا في سراج الاعضاء وهما تادوسا انتهى الى ان كل
 الامضلسوق طير ما من تغدح فارك بالنصب اكثر ارك
 من الاسدي وعونه ما هو طار القزاري فاداستويا
 او فاداهي قد رتبك على الذي سده البروكناه
 مع حدث لا يورد في معرض على مصر ولاها في الصحاح
 اي معدودا فيها اما الاول فطه كده وماعن جابر
 على ما في الجامع الصغير للتوسيطي قاطا الشافق اقل
 الزكشي واطا الشخا فلاد الم انما في موشه
 واحدة من الصخرة قطع النطرا اجدتها اصغر من الاخر
 كما تقرر وظاهرهما النبا رجل في القبي المذكول بها

كان
 ممدية

اذا الاول يدل على ان لا احد من المخلوقات الشان على اشارة
 المؤكد بالامر المحترم المشبه بالحق ووجه الجمع بينهما
 اي شي المحشون ان هذه الامراض هي من الجوامع والبر
 وغيرها لا ينبغي له طهرها اي لا يتولد به الطبيعة لكن
 الله سبحانه وتعالى جعل سما لطنة المرض فيها
 اي هذه الامراض من اللصوص مفعول ثان كمنها لطفه
 واللام للتفويض سببا مفعول ثان لجعل الاعذار
 كسر صفة مرضه اي لاعدائه تعالى مرض من المرض في
 ثم قد يختلف ذلك في الاعذار عن سببه وهو التماثل
 كما في غيره من الاسباب حيث يتخالف السبب لعدم التبع
 بالاعراض بل يوجب البصر وعدم الزيادة بالشر بل ان
 كما جمع بينهما ان الصلاح فيها لغرضه وما صله
 ان الشئ في قوله صلى الله عليه وسلم لا تدين بغيره اهل
 الجماعة وبعض الخلق الفلسفة وادب العلوم الرياضية
 والطبيعة من ان هذه الامراض من الجوامع والبر
 بالجمع كما زعموا ان الما بالطبع يعرق والساد بالجمع
 وقد رد هذا الله تعالى بكتابه المخرج في فتنه
 ابراهيم موسى وان الاشارة في الحديث الثاني باعتبار
 السبب التقاضي في جعله ذلك وتكون رحمة للعالمين
 هذا من المروعة من الفناء الذي يوجب منه عاقبة
 بفعله تعالى وفي التمسك بالاسد اي الخد لك
 وقد يقال الجمع بينهما بان التقى للاعتقاد والامر الغراد
 لتعمل كما ينبغي لله عليه وسلم عن الدخول في بلد الطاعون

مع ان المعتق ان لا شئ لغرضه ان اذا الجوامع
 لا يستحقون ساعة ولا يستقدمون والظاهر ان الامر
 بالقرآن من جهة الاستعفاء والاحصاء بالمخاطبة وما كان
 المتوكلون فلا يخرج في حقهم ان صح ان الله صلى الله عليه وسلم
 اكل مع عذوم وقال بسم الله تفتت ما لله ونحوه عليه
 رواه ابو داود وغيره واما ما ورد من ان الله صلى الله
 عليه وسلم قال للجحوم حاد ليلا بعد فلم يرد به اليه
 وقال قد بانعت فخره على بيان الجواز او على اختلاف
 الحال في الاول ينظر في السبب المناسب لمقام الجمع وفي
 الثاني ينظر في السبب الملائم لمقام التفريق وبين
 المقامين حتى الاول اي هذا المعنى في الجمع بينهما
 ان يقال ان شئ صلى الله عليه وسلم للتعدد في
 على عموم فيه انه على تقدير الاول ايضا باق في عموم
 لان كلام ابن الصلاح ليس بتعريض بل هو فرق عن
 ظاهره ضرورة الجمع بينهما بين معارضة لكن الظاهر
 من كلامه الا في انه اذا بقوله على عموم ظاهره الثاني
 اي لا وجود للعذوى املا بالاطمع ولا بالسبب وقد
 صح قوله صلى الله عليه وسلم لا يفتك شي بما اراد به
 المتكوي لا يفتك به على عمومه وفيه لا فرق بين هذا
 الحديث وحديث لاعد وعمر هو بل من هذا قوله الحق
 فان قلنا ~~هذا ايضا لا يفتك شي بما اراد به~~ الصلاح
 قلنا كما يمكن تعدد عبارات الحديث في قوله تعالى
 على ان المراد بها ما يشاء منها انتهى وفيه ان الصلاح

سلم هذا لكن مرفوعا من ظاهره لم يثبت اخر بما رآه
 يجب الظاهر ويؤيده مشاهدة التواتر السبي
 في الغالب فيستعين بذلك النقيض على الطبع والافتقار
 والافتقار على الالب والمازكا مجموعا في قوله تعالى و
 رمت اذا رميت اي ماريتم خلفا اذا رمت كذا وكذا
 قوله تعالى فلم يقتلوهم ولكن الله قتلهم ثم ما قبلتوهم
 حقيقة بل صورة ولكن الله قتلهم حقيقة او قولك
 الى وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم ايهم به ايضا
 لتدبيره على عمومهم من غارة من حجب الظاهر والاه
 معاوضة النبي صلى الله عليه وسلم كغيره من الحقيقة فتقبل
 المعارضة على المعارضة للغة الا لا صلا للحدث والمعنى
 استنكاه وسأله وقال بل كلامه بان البعير الاحمر
 يكون في الابل الصبيحة اي فيما بينها فتقبله كما نظرنا
 مستغنية عن مجرد صب بعض العوقية وسكون الجسيم
 وفتح الزاوي في نسخة بعض العوقية وسكون الالاف في نسخة
 الابل جرم حيث ربه عليه اي في خبره على معارضة
 معارضة ومقابلته لقوله صلى الله عليه وسلم قال
 شارب وقوله صلى الله عليه وسلم ان ذلك الحديث لا يرفع
 الايراد فيرد عليه انه يجتاز الى العلم بوقوف حديث
 تابعه في شواهد ومرة من الشائفة لرفع المعارضة
 فتأمل في ذلك عينا فان عند قوله رمت عليه لقوله
 الاول ينكره ذلك ليكون قوله من اعدي بدلا لما سبق
 من لفظ قوله صلى الله عليه وسلم ان عند قوله يعني مقوله

او متولاه ان كان بمعناه المصدر في وقوعه ان قوله
 صلى الله عليه وسلم في وقت الرد فحصل بهذا الحديث
 وهو من اعدي او يؤولا المتغير وقد صح قوله صلى
 الله عليه وسلم ان الذي لا يعدم الاعدا ولولا ذلك حيث
 له ذلك فمن اعدي الاول فظاهر انه اراد صلى الله
 عليه وسلم بهذا الكلام ان وقوع الحرب بيننا على السبب
 لا ينافي في الاعدا بالاطيع المذكور في طابع الماهلية
 والافلو حال الاعدا على الطيع فقط من اعدي الاول
 ان لا فرق بين طيع ابل وطيع ابل ومقصود الشارع
 اخراجه من فساد معتقده وانجباله اليه ليدفعه
 وحقيقته والتغيير بالاعدا المشاكلة لاقال المؤوي
 معنى الحديث ان البعير الاول الذي جرب من جرب اقل
 ولعل النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بوقوع النوبة ان المعارض
 حمله مبدئيا بطبعه فزعم عليه بقوله من اعدي الاول يعني
 ان الله تعالى استأذ لك الى الاعدا في الثاني كما انبأه
 اي مثل قوله في الاول وقوله بطراد الثاني فيجوز ان يكون
 بسبب وان لا يكون بسبب وحديث من الجوزم ولا غير
 الخالطة بحسب الشبهة وحدث امتناعه صلى الله
 عليه وسلم مما نعت الجوزم بالبدل كما هو في الثاني ليس
 بالاول الثاني فان لم يكن لوني فمن اعدي الاول بل هو من باب
 ارجاء العناد لا يخص اي سلطان البعير اعدي الاول بل هو الخلة
 فما اعدي البعير وانما عدل من البعير الى الاول لا بد قد
 يقال ذلك البعير خالط ارجاء الجوزم فادفع كلامهم

بلاول وعبر بمواشاة الي انه هذا انما هو فعل الفاعل
 الخفيف واما لاخر بالعرض والمجزوم فنزاي بعد الطبع
 اي التستيل الي الرز امل كسوا لا اعتقاد اي من باب سدة
 توقها لا يتفق مما اذا اظهر اما يقول لانه انفق
 للتصريح الذي يخالف اي المجزوم شيء فاعل يتفق من ذلك
 اي الختام الذي يولد عليه المجزوم يتفق من انما فعل الجهد
 اي انفاق لا بالعود ويما لم يفتحه فوكبوا القول ابتدا
 فيطلق بالمصعب على جواب القول ان ذلك اي حصول
 الختام بسبب مخالفة اي الشئ من المجزوم فيعتقده
 صفة العود في يتفق في المخرج اي الامم هذا انما اذا طر ان الختام
 حصل بسبب مخالفة الطر واعتقد صحة العود وانما ثمة
 التسبب لا يخرج فيه فان اراد به انه سبب يعتقد صحة
 العود في بالطبع فترد عليه انه جسد يجب على كل احد
 ان يعتقد كما يتعلق بالاسباب كالمخاطبة بالادوية
 على مزاولة الاطعمة والاشربة حيث يحصل ان نظيرة الادوية
 ومخوها لما تاتر عليها يعتقدوا اعتقاد الطبيعة
 فيخرج عن الملة الخفيفة فامر من يتسم اي المجزوم
 ونحوها على طر فبعدارة اخصر حسنا الكسادة يرد
 عليه اجتناب من صلي اسر عليه وسلم عن المجزوم عند ارادة
 المسافر مع ان منصب الشوة ليعلم من ان يورد الحسم
 ملدة ظن العود ويكلاما يكون مادة لظنهما ايضا فلا
 الاسر في العيب اظهر فخرج مادة ظن ان العود في لسانه
 في الطبع وعلى كل تقدير فلا لانه اصلا على غير العود في

سبب

دقيق

سببا والشيخ التوريشي هنا كلام **وحيث** على وجه
 المتحقق ذكره في شرح المسئلة واسم في التوريشي
 واسم اعلم وكان ما جده كلامه قوله صاحبها لها يرتفع
 حدث لا يجوز ذكره من على وجه ما فكره ان يظهر على الوجه
 ما ظهر على المرص فيمن انما اعدها فواتر بذلك انتهى
 يعني يتفق انما اعدها بطبعها القول فيما من ذلك لانه
 لو ظن انه بعد ما سببها فلا ياتر من ذلك فيكون من باب اذا
 سمعت ما يروي فيها طاعة لانه فلا تروها وقد صنعت وفي
 نسخة صنع في هذا النوع الامام الشافعي رضي الله عنه
 كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يبعث استنبعا به كما نرى عن عدم
 استنبعا به والاقرب ان يجعل بقوله لكن يشترط انما لم
 يفهمه بالكلية في جعله جلا من كتاب الامم واقول بل لا يمكن
 استنبعا به لاختلاف قنومها والاسباب فانما اظهر الامام
 في الامم طريق الجمع في اجتناب الاحاد في شيعه كغيره انواع
 الجمع ولا يلزم بعد ضبط القواعد الاصولية استنبعا
 الا مثله الخفيفة وحاصلا انه انه دخل على اجمالية
 شبه الفارق عن طريق الجمع المتصعبة وقد صنف
 فيه اربع هذا النوع بعده اربعة اشياء في اربع فبينة
 بصل اقلان وقدر التوريشي وما كانت وهو شرح الشبهة
 وقد اجادوا الطحاوي وهو ما جليل من علم الخفيفة
 واسم كتابه من شكل الاختلاف ومما لا يخفى في ذلك
 وغيرهما فكل من ختمه لا اعدها من مجموع منقاد
 فمن كان عوده في كتابه التي في الاول فبينة وان لم يكن الجمع

ك
الغصنة

اي بعد تصحيح فلا يخلو الحديث من احد الامرين
اما ان يعرف الخارج اذ يتاخر في الحديث اولا فيجوز ان
فانه جمله من مطلق القول في المتن فانه يمكن وحق
العبارة ان يتاخر بقوله والا ولهد اعني الاسلوب في الشرح
وجعل مقابلا لقوله وان لم يكن وجعل قوله اول مقابلا
لقوله اما ان يعرف ويمكن ان يجعل قوله في المتن اولا
امكن ان ياولا يمكن الجمع وجعل الواو في وثبت الخبر بتقديم
قد لا للعطف يحتاج الى تقديم الماعطوف عليه
وهذا باعتبار ان المتن يتاخر و قد تقدم ان جعل
المتن جزاء الشرح فليعلم يقتضي ان يكون معنى الا اي او
لا يعرف تاريخها فان عرف اي تاريخها وثبت تحت
لعطفه الخ لا لما خراي المتاخر منها فانه محط
القصود لانه اذا علم المتاخر فلا يحتاج حينئذ الى ايراد
المقدم والمراذنه ثبتت تاخر احواله اي بالتاريخ
او اوضح من ان تاريخ من التاريخ كصحة صلى الله عليه وسلم
على شيخ احمد الخ فحين او يتركه على ان كان هو اي المتاخر
الشيخ والاحاديث المتقدم المشوخي والملاحظة
انما في كل حديث دل على شيخه حكم شرعي كابتنوخه
كل حديث دفع عنه الشرعي بليل شرعها خروجه
وهو من ثم صفت يعرفه عنه وعلى فرض كونه اعني
القطب اعني العلم فانه قد بينا اما في حق من عرفه
فتبين له ومن يعرفه فانه عرفه عنه والشيخ رفع لعل
حكم شرعي اي قطع تعلقه بالكليين والحكم اسناد
امر

ابر الى خروا عتاد ووصيفه شرعي اريد به الخطاب
 المعلق بول شرع من اخذ منهما ما قال تعالى وكم لان
 نفس الحكم قديم لا يرتفع لانه خطاب الله المتعلقون افعاله
 كلفين قال شارح وخرج به الماحج بحكم الاصل فان لم يفسر
 بحكم شرعي فربما لا يكون فكم اما حقا لا شيئا اما على الشارع
 كقولته تعالى هو الذي خلقكم في الارض ويخرجوكم من هن قاله
 وكما او اشرى وجعلنا نؤمنكم شيئا وجعلنا الهام ركاشا
 قال شارح الرفع بالحق فلا نور والفتلة والجنون مما
 يريد بول شرعي وفيه نظرون ان ما فيها كماله الى ليل شرعي
 قال ذكر ابيانا النجوا لا استمتنا والشرط وجوها
 مما هو متصل بالحكم مبين لعاشته او منفصل عنه مخصوص
 لعموم او مقيد لاطلاق الانا غرضها وخرج ايضا قوله
 بعض المتأخرين خبرك انما خرج انتهي العمل علم ينتج عنه اللذة
 شل بيان الخيط الايض النجوم عند من جعله من شل
 العمل ينتج من العلم الذي ابراد به الخاص من واقع
 من الشرط في العلم الحويضية عند قولهم ومن جاك كذا ردت
 عليها فان النبي كذا الله عليه وسلم ان ادا له رجا
 ذكره المعاني في التاميز نظر البيناري في هذه التاميز
 فان الحادث نفسا سابقا ليس وقع الحادث السابق او ليس
 وقع الحادث السابق في هذا الحد او هو في هذا الحد
 بها هذا التاميز وانما خرج ما دلل في قوله ما دلل
 على الرفع المذكور تنبيهه الى ان الرفع استلزام من واجب
 اضافة الفعل الى السبب والوجه لان التاميز في الحقيقة

عربی میں

هو انه سبحانه قد قولته تعالى ما نسخ من اية او ناسها هانئا
يغير منها او يطلبها فاطلاقه على الرفع ايراد به الواو عليه اعم من
ان يكون عليه او صحتها فالاصح هو الله تعالى وان كانا بجري
النسخ على الماشية بنبيه صلى الله عليه وسلم وبقوله النسخ بامور
التي لا تكون بحسب سادكو ههنا لم اخرجها اي اولا واذا خرجها
ما ورد في النص اخرج كتابا وسته تجدث بزيادة نسخ موهبة
وقهوا واسكون بالي صحيح هل كنت لكم نيك ام لا ولا عن
زيادة النسخ الا بضعف اللام للتثنية فوردوها اي للنسخ
والها اي الزيادة الموهبة من الفعل او المفعول ما به ودونها
تذكر الاخره وتذكر الاخره يعين على استبعاد الزاد
للهجة اليها فيرشد في اليكولها عليها فيقول طول الامد
ويحس العمل الاصل ويرجع على الامور الامانة وغيرها من تعويد
الزاجرة والتعويها لخاصة وهذا الحشر غير النسخ
والمنسوخ حيث فعلها والفاظها ان يكونا حديثا ينفع
فقد تادخه حديثا ماعزود وتجدد بعد قوله النبي
بالثب جلد ما به درهم بالحاقة ودية الشايع والنسخ
ليس هنا جلد ومنها اي من الامور التي يعرف بالنسخ اذ لا
فيلان حنا يجزم الي الحديث الذي يخرج فيها كالحاي
بانه الي النسخ او بعد شيئا خوفة قد تدرجها
ولما في قوله النبي ومن يغير شيئا من كتابي يغير
ما عند ربي ويغير امره بانه لا يولد الي الحديث كقولنا بر
كان اخر الامور من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك
الوصف بالرفع فليان اسم كان وخبره اخر الامور اول العكس
والوصف

انواع

المختار

والوحيين والواو اعني شرك الوحي مما مسته الساراي
لجنته اخرجهم اعداء السنن الاربعة ومنها ما يعرف
بالتاريخ وهو اي مثاله كثير الالاجتاج اليه وهو حديث
نقداه بن اوس وغيره المارسل اليه صلى الله عليه وسلم قال
انظر الحاحم والمجموع وحديث ابن عباس الذي صلى الله عليه
وسلم احقر وهو ما لم يفتح بين الشافعيان الثاني ما في
الاول لانما كان في ستة عشر واولها ستة فان كان في
الخلاصة وليس منها اي من الامور التي يعرف بها الشيخ
سايرويه الصحابي المتأخر الاسلام معارضته
بلكسر المتقدم عليه اي لما يرويه صحابي من تقدمه عليه
لاحتمال ان يكون اي التاريخ سمعه اي ما يرويه من صحابي
اخر اقدم من المتقدم المذكور او متقدم بالنسب فارسله
اي افسده للتأخر ووجه اليه صلى الله عليه وسلم كما ذكر
ذكر الصحابي الذي رواه عنه اخفقنا وايضا هو مرسلا
الصحابي وهو غير مرسلا الذي يوجب كونه قاطع فيه انه
يمكن ان يكون سماعه من تقدمه من غير ان يكون مرسلا
يكون حديث متأخر الاسلام او يكون قاطع انما انطلق اليه
الاحتمال لا يكون معارضا فلا يقع الاحتجاج لكن اوقع ●
الشيخ عيسى عدا المصنف بانه اي ما يرويه من النبي
صلى الله عليه وسلم في حديثه في الطلب فيخرجون بها
ان يكون اي ما يرويه من الصحابي بشرط ان يكون لم يفتح على النبي
صلى الله عليه وسلم فلا ياتي الاسلام فانه لو لم يفتح عليه لكان
الاسلام هو وله بعد الاسلام بخلاف ما في الخبر وفيه ان من غير

تتوكل من آخر الاسلام شيئا من النبي صلى الله عليه وسلم قبل
الاسلام لا يوجب ثأرا من دينه من متقدم الاسلام الجوزان
يسمع المتأخر عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يسمع
متقدم الاسلام شيئا آخر فالصواب ان يقول متقدم
تقبله بيانه صلى الله عليه وسلم قبل الاسلام مع موت متقدم
الاسلام قبل الاسلام المتأخر او مع العلم بان المتقدم يسمع
سيفقد اسلام المتأخر تأمل انتهى ويمكن ان يقال ان تقع
المهم عن ذكرها لوضوح اعتبارها واما الاجماع على حكم شرعي
معارضة حكم آخر شرعي متقدم فلم يسمعنا شيئا من هذه
لا يفتقر ولا يجماع الا ان الاجماع هو الاجماع المقتضى لاجتماع
حكمنا اني به رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قيل فيقبل
لا بد لا يتقدم الا بعد وفاته رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبعد هذا ارتفع الشبهة بل يدل على ذلك اني على وجود
ناستخبره بعد بالاجماع يستدل به على وجود خبره متبع
الشبهة كما ذكره السخاوي وحاصله ان الاجماع يثبت
لا يثبت ان يكون ناسخا لاني حبانته صلى الله عليه وسلم
فانما يستدل به انما اذا قلنا ان خبره يثبت بالاجماع عند حديثه
يرد على ان المستدل الذي عليه الاجماع ناسخ لاوله
الاجماع لا بد ان يكون مستندا الى سند نفوذ الحقائق والسنن
يجري فيها احتمال الجعاب والتقدم والمتأخر والتعقيب
والتعقيب ونحو ذلك بخلاف الاجماع فانه نص في المقصود
من مستند الاجماع قد يكون قياسا ومستندا للقبائل
فليس هو اليها هذا وفي كلام الشيخ اشارة لطيفة الى اعتبار

فعل

فعل في صاحب الخلاصة حيث قال وهذا النوع منه ما عرف بعض
النبي صلى الله عليه وسلم ومنه ما عرف بقولنا بعضا ومنه
ما عرف بالتاريخ ومنه ما عرف بالاجماع كحديث قيل ان
الجزء الرابعة عرف باسمه بالاجماع على خلافة والاجماع
لا نسخ وانا يدل على النسخ انما لا يستدل به عليه ما عدا
اظهر فانه لا يلزم من علمنا بالاجماع علمنا بسنده من حديث
او غيره فيصدق عليه انه ما يعرف به الناس ولا وجه لعدم
المعروف ذلك وان لم يعرف التأريخ ايتنا في تأخرها وهما
فلا يخلو اي العالم من احد الامرين اما ان يثبت من خبر احد
في الاخر بوجه من وجود الخبر جملة في الخبر جعل الشبهة
راخضا وفي الاصطلاح ان زيادة الامانة ما يتقوى به على معار
وقد سري من الحاضر في كتابه التأخر والمقصود خبر من تأخر
الزيادة وتأخرنا وبلغنا غيره زيادة على ما به المستحقة
سالمين كونه متنا انفق عليه الشبهة مثلا وهذا عند الشافعي
واساعه وما يكون مدلوله الخطر على ما مدلوله الامانة
لا يثبتها وهذا عند الاصطفاة واصحابه او ما لا لا يكون
باسناد اتفق بالاصح مثلا وكون احد هاسعا او عرضا
والاخر كتابا او جولة او سائلة وكون راوي احد الامرين
اكثر عددا من الاخر اوله زيادة في حقه او غفلة دون الاخر
كرا في الوجد في بعض خلاف ما تقدم من ان مدركه البصيرة عند
علمنا الحقيقة لا يقتضيه دون الاكثرية والاصحبة قال
تلمذه قد يثبت هذا املا معني له لانه ركن الخطر ضمنية
تساوي الجنتين في الموت فاذ كان احد السنتين ارجح من المتفق

منها

المقارضة انتهى وبهذا نفى كلامه ما قال في نفس الخبر حيث
 جعله تقسما ثانيا اذ المراد به اصل القول لا التقسيمات التي
 الموقد ناسخا للآتي بل الخبر يكون ناسخا للقديم لوجود اصل الخبر
 قد سبق وان الغرض من خبره ان امكن الترجيح لعدم الخبر اليه
 اليه لوجود خبره لا اعتماد عليه ولا معناه باعتبار الخبر واللات
 المتأخر وبات جوابا عما عتب والشرح وان لم يكن الترجيح فلا ي
 فلم يتغير الخبر اليه بل يتوقف الحكم لانه فعليه دعما ما كان
 المعنا من خبره ما ظهره التعارض ان لا يتعارض اليه في
 الواقع ولا يقع من انقضائه شيان في نفس الامر واقعاً على هذا
 الترتيب قال عليه مقتضى النظر في التاخير اولا لتسوية العارضة
 ان وجوده اذ لم يوجد الجمع ان امكن رجح الجمع على الخبر
 منتهى بخلافه وكذا في اعتبار النسخ والمؤخر عطف عليه
 والمجلة لتغير الترتيب وانما عدلنا عن الخبر في سبيل اليه لانه
 والبيان مع انه اشبه بالاكثري الختاري الحديث والشران
 كقولنا في الخبر له د ب العا ل د ب وكذا في ص ك
 الله عليه وسلم بل لا سلام على خبره شذوذاً ان لا اله الا
 الله لبقائه قولاً في ترجيح فانيه ويعتبر ان يكون بالرفع
 ساعداً للشران لعدم اية الخبر اليه بعد ان امكن
 الترجيح من الخبر اليه بل احد الحديث من جهة يظهر
 حكمه ويتبين امره وقيل ان الجمع ينبغي ان يواحد
 منها او يفتى به في ذلك وفيه شبهة في الاختلاف
 كما يفعل الخدم وذلك غلبا بسبب الاختلاف
 في ابيات اصحابه عنه كما ذكره السخاوي وكذا

صنيع

صنيع ثالث واحد في سلام الرموز والتعريف بالتوقف
 اولى من التعريف بالنسبة فقد علمنا من خبره ان الامانة
 من ان الله يابن اذ انما وصفاً اي لا يقطع
 حكمها وهو يوهو الا ستمر مع ان لا يفسر كذلك لان
 سقوط حكمها انما هو بعد ظهور ترجيح احدها حينئذ
 ولا يلزم منها استمرار التساقط مع ان اطلاق التساقط
 على الامانة الشرعية خارج عن استمرار الامانة
 وما ذكرنا عليه من التخليد لقوله لان خلفا ترجيحاً خفياً
 على الاخر انما هو بالنسبة للمعبر قبل الاول لا الخبر
 في الجملة الواضحة اي انما يثبت الموقد في الصحاح
 يقال من رده ام وثبت وقيل اي انما صفة سميت بالان
 الرهن هو الخبر لغيره والمرد محسوس فيها لا فيما قبلها ولا فيما
 بعدها مع اختلاف ان يظهر خبره كما خفي عليه
 فان تعلق فوق كل ذي علم علمه واسد اعلم من المردود
 لما قرع من اقسام الموقد شرع في انقسام المردود لموجب
 المرد اليه مقتضاه وهو حصة العمل به اي المرد وحده
 الترتيب عليه فلاها لجهة واحدة اما ان يكون اي المردود
 يعزوه او موجب رده وان دفع حاقلاً للبره يغال
 عفى عنها ان الشرح غير معزول اصل انتهى فكان ظاهر
 مراعاة الحائرين ان يقول بدون العطف موجب رده
 اما ان يكون بسببه فلا ظاهراً مناس معقول من الامانة
 اي ما وجب رده اي ما وجب الرد كما ان يكون لسقوط
 باللام وفي نسخة بالموعدة وتطبيقات السير والفرق

هذا الظاهر ان السقوط بعد هذه المصناف ان كان السقوط
 بمعنى ما يسقط كما يشعر به قوله فيما بعد ان كان ما يقع
 وان كان بمعنى السقوط فلا حاجة اليه في المبدأ السقوط
 بالحوكمة الثلاث فله سقط فليل تمامه وكذا سقط
 التام ما يسقط منها عند الفرج كان اربعة بالسقوط
 ما يسقط فغير الجريد وان كان بمعنى السقوط فلا
 حاجة اليه قال محضر في مجموع ان يقرأ على صيغة اسم
 الفاعل كما صح في بعض النسخ ان ما وجد رد نفسه
 وذلك بانك اذا استلزمه كما تسقط او باعنا انما له
 على كونه مفروضا بالظن هذا معنى قوله يسقط او ظن
 وعلى التقديرين قوله موجب الرد عطف تفسيره للمردود
 ولكذا انما تقول بالموجب بالتزم مصير ربي اي وهو الرد
 اما ان يكون لسقوط وظن وفيه انه حينئذ هو المردود
 او يتولد اللام في السقوط فاجابة والعزم موجب الرد لكسر
 اما السقوط فاما السقوط فغير ما ذكر انتهى وفيه ان مصدر
 موجب هو الايجاب لا الوجوب وان خبر المردود على كل
 حال اما ان يكون وجبا الكلام انما يجب الرد
 بسببه وهو ما صحت القول اعني العدة والاضط
 وغيرهما اما ان يكون لاجل سقوط او بسبب حذف فلهذا
 ابيح الاختلاف في الحذف كما سبق او ظن في راوي
 من رواية شاذة على اختلاف وجود الظن مما سلك في
 اعم من ان يكون اي الظن على خلاف الوجود لا يجوز
 اليه ديانة الراوي او في شطبه قوله اعني ان من تولد

على

على اختلاف وجوده الظن لكن اعني الثاني عن الاول
 مما ساجده بخلاف العكر فاسم فالسقوط اي الحذف
 اما ان يكون من مبادي السند او ايلهم من ينفق
 مصنف في المادى للتعريف والثابتة اشياء واشار
 المصنف في الشرح اي تقدير مصنف والمصنف انما يشق من تص
 مصنف اسم من ان يكون مخرجا او غيره وسما كان السقوط
 من المبدأ فقط كما في الصورة الثالثة من الصورة
 المذكورة للمعلق كما سلك في اولها وما بالسقوط من
 الاوسط كما في الصورة الثانية او من الاخرى كما في
 الصورة الاولى او من خبر اياها اسناد الاولى اي اسند
 فكله اشاد الى ان العتد انما هو السند فلهذا في المصنف
 ان يكون السقوط من خبر السند فقط بقرينة المصنف
 او يقال المردود من مبادي السند ما يناد له المادي
 عرفا فيكون جميعه المادي مع حدة الاول لا كذا بعد
 الثاني في خبر الاخرى وعبر ذلك في المادي من غير شرط
 الاولى والاخرى او من غير ذلك المذكور من المادي
 المتقدمة والاخرى اوله وهو ما يكون الحذف من مبادي السند
 ويجوز لغرب المادي خوفه المعلق سواء كان الساقط اي
 الحذف واحدا ام اكثر وفي نسخة او اكثر اي على التوالي
 والاكثر من ان يكون كل السند وبعضه كقول البخاري
 وقال يحيى بن كثير عن عن الحارث عن ثوبان عن حمزة
 قال اذا قلنا لا يظن حكمه ان الصلاح عن بعضه واقره
 فقال ان لفظ التعليق وحده مستلزم لغيره اذ كان

على

منه الساحة واحد أو أكثر حتى ان بعضهم لم يتعلم في عرف
 كل المساد انتهى ولم يذكر المزية فصار في كتابه الاطراف
 في التعاقب بل ولا ما اقتضيه من عدم الصافي استلزام
 مع كونه مرفوعا ولم يشرط صبغة الخرم وبعده اخذ
 من مذهب من تاجروا من ان المصالح والنوع والمقري
 في التعاقب عندهم يكون صبغة الخرم كماله فلا يورث
 فلا يصبغة النقص كبر وكه وبعده ان المصالح
 ولم يلاحظ التعاقب مستحلا فيما سقط منه بعض حال
 الاستدراك من وسطه وان امره ولا في حال فيه خرم كروي
 وبعده قد كان التعاقب ما خرد من تعاقب الجوار وتعلق
 الطلاق وبعدها ما يشترك الجوار من قطع الاتصال
 واستبعد الله احد من تعلق الجوار ولعل وجهه
 ان الطلاق او احدهما في تعلق الجوار باق على حاله
 غير ساقط بخلاف تعلق المحدثا والله اعلم وبعبارة
 اية المعلق وبين المفضل الا ان ذكره عموم وخصوص
 من وجه فيه نظر لانه المفضل قسم من القسم الثاني
 المقابل للمعلق فيكون ان متباينين اللهم الا ان يقال
 المراد من قوله المتساوي وغير ذلك انما هو العبارة مطلقا
 لا بالبيان والتقسيم اعتباري لا حقيقة في الاختصاص
 مستفادة وتقبل المراد من عموم جميع المعلوم في
 بادئياته قوله مع بعض صور المعلقة الظاهر انه اراد المعلوم
 والمعلوم من وجه مجرد الاجتهاد في وصفه لا في ان
 كسب شيئا فوله من حيث تعريف المفضل بان سقط

منه

١٥١
 منه اي من سنده انشأ فصلا عدا اي على التوالي
 من اي موضع كان بحيث مع بعض صور المعلق وهو
 فيما اذا كان الساقط العين فصار عدا من مادي السند
 وتوضيحه انما يجمع مكان حيث اسقط مصنف من مادي
 السند اكثر من واحد على التوالي ويصدق المعلق بدون الفصل
 حيث اسقط مصنف واحد او اكثر لا على التوالي على العكس
 حيث اسقط مصنفين فصلا عدا مع التوالي من الاوسط
 لان المادي واسقط ما شئنا غير المصنف وهذا مع قوله
 ومن حيث تقدير المعلق بانه من تعرف المصنف اليه
 من مادي السند يفتقر الفصل منه اي يصدق المعلق
 بدون المعلق هذا ويصدق المعلق بدون الفصل فيكون
 يكون الساقط واحد كما علم من قوله سواء كان ولا تركه
 ولم يذكر صدق المعلق بدون الفصل وانما وجهه في
 ثبوت العموم من وجه قال تليده لا يقع الا ان يثبت
 ولا يقع من حيث صدق المعلق بحدوث واحد في الصور
 التي اختلف فيها وبوجهها والله تعالى اعلم ان تصوير
 المفضل الخرم من ذلك يجوز ان يكون الساقط من الاوسط
 السند او من مادي السند لان مصنف مصنف ومنصور المعلق
 ان يحد منه في السند بحد استلزام ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم او يقاد فكل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم او فعله بحد على السند بحد او يحد منه في
 ان يحد منه في السند بحد على السند بحد او يحد منه في
 ان يحد منه في السند بحد على السند بحد او يحد منه في

او الام التابيع والصحابي معاً اي مجتمعين قيل ولم
 يستثن الثاني فقط مع انه لم يشترط التوازي في العلق
 فنصف ظاهر من جهة عليه هذه الصورة التي تحذف اخره
 اي الصلبي واوله ايضا بنا على ان معنى المثل ما سقط
 من اخره ما بعد الثاني اي بذكر التابيع في حذف ما بعده
 فليس في ان لا يكون العلق كذلك بمعنى ان المقابلة وفيه
 ان المثل هو ما سقط من اخره فقط كما مر فلا يشترط
 المثل هذه الصورة التي تحذف اخره واوله فتكون داخله
 في العلق ومنها ان تحذف اي مذهب من حدس
 وتصفه في سبب ما من فوقه فان كان من فوقه
 فتشاكل لك المذهب اخره اما اذا كان يتخالفه فانه
 يعلق انتافا فيجب عده من صور التعليق بالاختلاف
 فقد اختلف فيه في ان هل يشترط تعليقا او لا
 والصحيح في هذا ان لا يشترط ان في حمل الاختلاف
 ان يعلق تعليقا ام لا انفسه وهو هذا فان عرف
 بالنسبة ان يتراس من اية الحديث قاله التلميذ او الاستف
 اي بالسبب التام ان قاله لك اي الحد مدرس
 شتره باللام المصورة وهو الذي يعاد كذا ترجي
 الحديث فتنسب بعبارة بعبارة المجهول اي حكمه ليس
 ولا اي واما لم يعرف ما بعدها ان مدلس تعليقي اي
 فعله ومدرسه معلوق وهذا يدل على ما بينه العلق
 المدلس ومدرسه معلوق فليس عليه فليس في ان يعيد
 من بينه العلق وان يكون شرط شي من الاسناد واضحا لاضيا
 حتى

حتى يخرج المدلس انما ذكر التعليق في قسم المدرد
 اي نوح ان بعض اقسامه مقبول فيحمل تحال
 المدرد في ان يكون الراوي المدرد غير معلوم بالمدلس
 والاضط وقد حكم بصحة اي العلق او الحد او هو
 اقرب لقوله ان عرفه اي المدرد بالمدلس والاضط
 بان يحكي سري موصوف بالمدلس وبسبب اوكنبه ولفظه
 من وجه اخر اي شرط اخر فلا يصح حمل العلق فتنسب
 من المدرد وعبارة الجميع فان قال اي راوي العلق
 جميع من احد فتنسب فان اي حصلت مسألة
 المدلس على الالباب كان يقول الراوي اخر الثقة
 وفي نسخة نصبت المسألة ان كانت هذه المسألة
 او المسألة فكلها جازية نافضة مثلها في ما جاز
 حاجتك وعنده المجرور ومنهم الخطيب والفقير ابو بكر
 الصيرفي لا يقبل اي المسمي في ليس لاحواله يكون
 ثقة عنه دون غيره فاذا ذكره يعلق له قاله التلميذ
 وليس هذا بشيء فتنسب من المخرج المنزه عن التهمة
 المدلس فغير ان التعميد الصريح على المسمي المجهول
 فلا يترك لن قال ان الصلة في هذا اي في هذا
 للمحدث ان وقع الحد في كتاب الترمذي ضمنه
 كالصاري ويحمله على ان اي الكتاب او صاحب
 فيه اي في التعليق بالمحدث اي بصيغة المجرور
 وانه وروي فلا ان قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دل اي التامير بالوصف المذكور على انه اي التامير

ثبت استناد اي المعلق عنده وانما حذف لغرض
 من الاعراض كما اقتضاه وعرفه التكرار او بما استند
 معناه في الباب ولومن طريق اخر فثبت بالتعليق عليه
 اذ لم يسمعه من غيره بعد العاد او سمعه في حالة
 المذاكرة فثبت بذلك الموقوف بين ما حدثه عن مشايخه
 في حالتي التحدث والمذاكرة واحاديث المذاكرة فلما يمتنع
 بها او يثبت ذلك على موضع يوهن تغليب الرواية التي
 على شرطه او غيره لك من الاسباب التي يجب اخلال
 الانتطاع كانت تكون الراوي ليس على شرطه وان كان
 متصفا ومؤكد ذلك وما في فيه لغير الخبر مثل ان يفتقر
 تكرار او يجهل لا فقيه مقال اي قوله كثير او محال
 اختلاف اقواله او ثبت امثله ذلك اي اوردتها
 وانما ثبت وقس على العبارة او ثبت ذلك ما مثله
 ومثبت في المتن بضم النون وفتح الكاف اسم كتاب
 المصنف يستعمل على غير اصله كما ورد بها على الاصل
 قلت هذا ايضا في غايته من الابهام مع انه لم يشر
 وجه الاستدراك فان الجمهور اذا لم يعلموا التصريح
 راو كالمعلق ما في جميع من احذفه وكذا قوله يكون
 حديثي حديثي التثنية كيف ينبغي ان يكون من التثنية صحة كلامه
 ويذكر في غير ذلك ولا يصح ما في قوله كذا في جميع ام لا فان
 لم يصرح به كان من قبيل ما سبق والبيان ان في حديثه انه
 حديثي لم يصرح في الاعراض سواء ذكر مصنفه الخرم او
 بغيره فثبت انما يصح في الجمهور لا بعد من المعلوم في قوله
 منقول

منقول لا ريب بعد هذا حيزي المضاربة قال الله عز وجل
 من التعلقين ولما في القول التجاري في غير موضع من كتابه
 وقال في فلان وزاد ثانيا فلان توسع كذا لك بالمعنيين التسل
 من حيث المظهر المتفصل بحسب المعنى وقال اذا قال اقول
 لانا على قاطع انه ذكره للاستشهاد باللاحق قال
 وكثيرا لم يذكر الحديثون بهذا اللفظ عا جري به من هذا الكلام
 ولما ظروفا واحاديث المذكرات قل ما يتحقق بها ورد ابن
 الصلاح هذا القول من حيث انه مخالف لما قاله ابو جعفر
 ابن احمد النيسابوري انه قال كلما قال التجاري قال لي
 او قال لانا فهو عريضا وله وذلك انه ابا جعفر اقدم
 من واعرفه بالتجاري وفيه كذا هو والثاني اي من قبله
 السقوط وهو ما سقط من نحوه اي انما ناه من بعده
 الميم اي صحابي كان بعد الثاني وانما يثبت بصحابي
 فان الحديث الذي حذوه منه الصحابي هو المرسل وهو
 ما حذوه من الارسال بمعنى الاطلاق وعدم المنكول لعلنا
 ارسالا للخالطين على ان كان من كلام المرسل اطلاق الاستد
 ولم يقدمه براء ومعه ومزقوا لم ناه قد مر سال اي ربيعة
 السير كان المرسل السري في حذف بعض استاده او يرويه
 جا القوم ارسالا اي متفرقا ان بعض الاستاد منتظم من نفسه
 ومودته ان يقول الثاني هو انما ذكره ان لا يترك الصيانة
 وحالهم وكانت جملة آية عنهم تفسيره اليها فخرهم
 وسعيه من السيرة ام مغيرة وفي نسخة او مغيرة ابان
 لم يلق من الصحابة الا العدد اليسير والقي جماعة مع ثوبان

كثرت

روايته من التابعين كيجي من سعيد بن اشباري ذكره
السجادي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل
بصيغة المجهول بحذف كذا او فخذ لك اي مطلقا
للمعنى صلى الله عليه وسلم من الرواية السماع والسمع والجماع
والإجماع فلا ريب والبرهان غير ذلك مما يستلزم الحذف نحوها
وهذا هو العمد وقبحه بعضهم بالكثير وقالوا لا يكون
حديث صفا للتابعين من رسل الله منقطعاً لانهم لم يلقوا
من الصحابة الا الواحد والاشيق فلكثر روايتهم عن التابعين
والله اعلم بالاختلاف اشارة ابن العجاج بقوله وصورته
التي لا خلاف فيها حديث التابعين الكثير وقال المصنف ان
التمسك بالكثير صحيحاً عن احد ثم قد التفت الى رسل
الذين قيل اذا اعتقد ما لا يكون من رواية التابعين
الكثير ولا يفر من ذلك اننا لا نسلم ما رواه التابعين
الصغير من رسل الله الملقاة القضاة والفقهاء على قول
من روى التابعين منقطعاً كما اذا مضافاً الى ما لا نسلم
الله عليه وسلم وكذلك قاله ابن الحاجب في مختصره كرس
قوله غير الصحابي في الحديث صلى الله عليه وسلم
استويته ذهب الغلب لكن قال ان اكثر ما يوصف بالرسالة
من حيث الاستعمال رواية التابعين عن النبي صلى الله عليه
وسلم وقال الحاكم وغيره من المجتهدين انهم يفتقر التابعين
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخلاصة الصحيحة
ان المرسل في اصطلاح المجتهدين ان يترك التابعين في اللغة
يحيى بن يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه ترك الراوي
واسطة

واسطة بين الراوي وقد ليس بمقطوعاً فان ترك اكثر
من واحد فهو السمع بالمعنى عندهم والكل ليس مرسل
عند الفقهاء لا سيما في روى الجواهر وما قد يجرى
وهو من التابعين الصغير قاله النبي صلى الله عليه وسلم
بالمشهور عند من يفتقر ما لا يجرى من رسل الله تعالى لكثير
فيلزم قطع الحديث ومقتضى ان التابعين اذا لم يكن كروية
عن الصحابة متخلفاً فترك الحديث فيمنع ان لا يكون
الخلافة في كونه منقطعاً كما اشار اليه السيد محمد القاسم
الحدث في حاشية المسئلة عند قوله وعن الاعتراف قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افه العلم السنان
الحديث رواه الراوي من رسل الله فانه لا يراد بالرسالة
هنا المعنى اللغوي وهو الانقطاع عن الاعتراف بالسمع
من بعد من الصحابة وانه يشترط سماعه من الرسل كرس
بالمعنى الاصطلاحي انتهى فتوضيحه ان مقتضى الاختلاف
في انما يقع الصغير هو ان روايته عن الصحابة بقليل
مأذونة والحكم انما يكون مبنياً على الغالب فاذا تحقق عدم
روايته عن الصحابي فلا وجه للاختلاف في كون حوته مرسل
بل يكون منقطعاً قطعاً لا سيما على ما ذكرنا في المرسل
في قسم المردود من ان العمد عند المجتهدين انما حاذيه
الصحابي وهو لا شك انه ثقة وذلك اقل من رسل الله
ان المرسل مطلقاً بناء على الظاهر من حاله وحسن الظن
به انه لا يروى حديثه الا عن الصحابي وانما حذفه من
من الاسباب كما اذا كان يروى ذلك الحديث عن جماعة من

العباد لما ذكر عن الحسن البصري انه قاله انما اطلقنا اذا
 سمعتم سبعين من الصالحين وكان قد جردت اسم على
 رضى الله عنه بالخصوص من ابي الحسن العتمة الحمد والحمد
 المذوف الى في الجملة لانه يحتمل ان يكون اي المحدثون
 صحابيا ويحتمل اي احتمالا لا يبعد اولد انما اعني المحدثين
 من الاصوليين ان يكون ثانيا بعبارة ما يبع من هذه الصفة
 ويحتمل ان يكون تعبيره بالرواية عن الصفة تدور على الثاني يحتمل
 ان يكون كنفيا لعدم تعينه في الرواية عن الثقات فاما
 في الاول فتعنه خبر ما لا دلالة له في الصحاح كلف عدول وعلى
 الثاني اي هو على تقدير يكون الثاني تعنه يحتمل ان
 يكون حمل اي اخذ ويحتمل عن صحابي ويحتمل ان يكون
 عن باخر وعمل الاول ايضا يحتمل ان يكون المراد
 ذكره في المردود وعلى الاول ظهور المردود به فلا حاجة
 الى بيان الاحتمالات فيه وعلى الثاني وهو احتمال كون
 الثاني كاملا عن شايع الخبر وجوده اذ يرجع الاحتمال
 السابق وهو احتمال كون الثاني ضعيفا او ثقفا
 فالغالب التقدير اما اولهما بالتميز العقلي في اختيار
 لعدم اخر ويرجع احتمالهما بالتميز العقلي في اختيار
 قال لا اله الا الله كاي مع قطع النظر عن الدليل النقل
 الحاشي فانه وقع ما قاله عليه السلام من ان
 يكون بين الثاني والثاني صلى الله عليه وسلم من لا يشك
 كنهه وقد وقع التناقض في الوجود الحاشي فيكون الثاني
 استلزامه لشيء والظاهر انه اذا دللته في الاشارة
 له

له ما لا يخفى من اجل ذلك من العقل ان الانسان لا
 ادركه السلام امر متناه فكيف الى متناه من اسما عليه وسلم
 فانه انه يتعد اما الى غير المتعدي الى اجتماع غير متعدي
 عندهم يتوهم بينه المبالغة فيقول وانما لا استمر الى التسع
 الحاصل بالثقل والقليل في اي فحش التعداد الى تسعة
 او سبعة قال بخلافه للتعدد او بعد في كل شيء كانت
 ان او هذه بخلافه او حاشا له ان اختاره ان او يعني بل لكن
 نقل التعداد عنه قاله او حاشا له لان السند الذي ورد
 فيه سبعة نقله عن ابي واحد هو صحابي او تابعي
 فانه ثبتت صحيفه فاما التابعين ستة والاشبهة وهو
 اي هذا العدد اكثر مما وجد من روايته بعض الباقين عن بعض
 واعلم ان كون المرسل حديثا ضعيفا لا يخرج به انما هو اختيار
 حاشا من الحمد فيه وهو قوله الثاني فحش في بعض النسخ
 واصحاب الاصول وقاد كما كان في المتروكين والروايات
 حشفت واصحابه وغيرهم من ائمة العلماء لم يدركوا المتروك
 عنه انه صحيح بخلافه بل حكى ابن جرير اجماع التابعين
 على قوله وان لم يأت عن احدهم تناكره ولا عن احدهم الا انه
 بعد في الراسل لما ثبت ان من هو من القرون الفاضلة
 المتروك لها من اشراف على اسم الله وسلم الحجة في ذلك
 بعض القائلين بقوله فيناه عبد المسند لمعلا لان من
 اسند فقه اهل الكوفة من ائمة القرون تكفل له وهو اهل البيت
 حاله فان عرف من عمادة التابعين انه لا يرسل الا عن ثقة
 فيرجح هو بخلافه اي على ما في التوقف اي في قوله

ووجه ويرد على المصنفين في الاستدلال جعله قسما
 من المردود العظمي في هذه المسئلة لا لاختلافه
 ان يكون نقطة عنده لا في نفس الامر كذا قيل وهو
 غير صحيح ان الكلام مبني على فرض انه لا يرسل الاعداء
 فلهذا وعلم هذا من ادبنا بالتمتع في نقطة لا بناء على قوله
 فالصواب انه يقال لمبا احتكاك انه يكون لهذا
 الاستدلال بخصوصه من غير عاده وقاله شارح الى
 التوفيق انه لا يقبل ولا خلاف هذه ضاف للموقف انه قوي
 بغيره انه واما ان قد يكسر انه فله وجه وهو ان
 التحليل انما هو لعدم القبول المستلزم لعل عدم
 الرد وهو حقيقة الاختلال ان لا يصح الاستدلال مع وجود
 المحذور انما في شأنا وهو لو كان في احد اي غير
 المشهور عنه وانما فيها وهو قوله المالكين والوكيلين
 في رد على المصنف انه لا يصح جعله قسما من المردود وذا
 على صريح المذاهب فيمكن ان يرسل مطلقا قال
 تلميذه الاول تركه او شاعره قوله المالكين والوكيلين
 عن قوله الشافعي وبوجه الاطلاق له سوا عرف من عاده
 ما ذكره الاول في الف باعده للوكيلين والمالكين انتهى
 فالظاهر انه اراد بقوله مطلقا سوا اعتقد بحتمه
 من وجه اخر اوله يقتضيه بحتمه بدليل قوله في قال
 الشافعي فيمكن ان لا مطلقا بل فيه تقتضي الاستدلال
 اعتدله ما عدا المجهول بحتمه من وجه اخر
 اي استاء اخر بين اي يغاير الطرق الاولى

وفي

وفي نسخة الاولى لان الطريق لو لم يرد لم يرد ان كان
 اي الثاني او مرسل او كان الثاني صحيحا او قسما
 او صغيفا ذكره الشيخ كرم الله وجهه في شرحه انما يكون محذوف
 اي في الاستدلال الاول نقطة في نفس الامر وفيه علة
 الاولى انه ان كان الثاني مرسل ايضا لا يظهر وجه الترجيح
 او الضعيف لا يوزن الضعيف في معرفة الطرق الضعيفة
 قد تم ويرد ترجمه الجد الحسن لغيره والثاني اذا اعتقد
 مستدوا المسند هو المعتمد ولا حاجة الى المرسل اللهم
 الا ان يقال المسند قد يكون ضعيفا وبانه في الساقط
 وصلاحيته للاحتجاج وقد يقال انما دليلان اذا المسند
 دليل براسد والمرسل بعضه ويصير دليل اخر في ترجم
 بها الخ من غير معارضة خبر ليس له طريق ترجم مستدوا
 ونقل ابو الرازي صاحب شرحه الاسلام من نسخة
 المهاجبة الموحدة والجميع نسخة الراجحة للدار فقيه
 من ابوابه سليمان بن خلف الامام المصنف ذكره في
 القاسم بن المالك ثناء الراوي او ان كان يرسل الشافعي في بارة
 وغيره اخرى لا يقبل برسله اتفاقا اي اذا عرف من
 حاله انه غير ملتزم بان يرسل عن نقطة فلا يقبل برسله
 واما لا يلزم احد في برسله فينبول اتفاقا عند نسخة
 والمالكين فالقسم الثاني استدلالا في الثاني
 ضعفه انما هو مبدل وهو المقتضى وقوله من اقسام
 السقط اي المحذور صفة اخرى والخبر لم يكن ان كان اي
 بائنين اي حاصلهما فمما عدا اي كذا ما يكون رايدا

على

في

عليها مع التوالى المثلث بشرط الموالاة في موضع السقوط
 فهو العضل الذي في القسم الذي في الشاذه ذلك هو القسم
 بالعضل من اعنله أي اعياه فهو محتمل به أو فيه أي محتمل
 فكان الحديث الذي حدث بنا عضله واجهه فلم يتفق به من
 يرويه عنه قال البخاري في شرح الالفية هو لغة في العفة
 من الرباع المتعدي يقال عضله فهو محتمل وعكبل كما سمع
 في اعتدات العمل وهو غنم معن عقد وأعله المرص هو عليل
 معن وعمل عضيل معن فعمل أنا استدحل في المتعدي كذا العضيل
 المستغرق التثنية في حديث ابن عبد الله قال ثارت كذا كذا في
 الجوال وجهك وعظم شاكك فاعضلت بالكلين فلا بد ويا كيف
 كذا في الحديث قال أبو عبيد هو من العن الشدة الذي لا تقوى
 له صاحبه انتهى وكان الحديث الذي حدث به لعضله حيث ضيق
 الحال على من يورثه اليه وحال بينه وبين معرفة روايته بالتعدي
 أو الجرح وشده وعليها الحال وسكون ذلك الحديث معضلا لعضل
 الراوي ثم يلامه قال الشيخ ذكر ما واصل ان العضل يقال
 للشيء الركن وهو كسر الشاذ أو يفتح على أنه مشتق منه
 عليه شخص انتهى وقال ابن الصلاح اصحاب الحديث يقولون
 عضله فهو من عضل بفتح الصاد وهو اصطلاح مشكل
 اخذوه وجها من عمل بفتح العين لا يلهي من ثلاث عدي
 بالمهمزة وهذا لا زعمهم وقال في بحث فوجدت له من
 قوله امر عطيل أي سفتاق شدة تده فهو فصيل عدي فاعل
 يدل على الثلاث انتهى وقد يقال انه عضل معن استغرق
 لازم وأما المتعدي فهو محتمل لغيره فاشكاله المأخذ باق
 غير

لمناسبة

غير منفع فالأولي ان يقال ان من عضله معن اعياه ففي
 القاموس عجل عليه ضيق وبه الإمالة كما في عضل
 وعضله وتفضل الدال لا طفا فاعمله هذا في الإمالة
 العضل كما سقط من سده أشان فضا طه المتري لا يروى
 يفتقر في التوالى ولا عدم كونه من المملوك ولا لا يكون من
 صنف وكذا في التفتيق وفي الجواهر قول الرازي
 كقوله بلغني عن اله هرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال كذا البسم معضلا عند اصحاب الحديث انتهى فلا والله
 العضل من لقسا المرد ولا من لقسا السقط فنه وقابل
 واللا أي وان لركن كذا كذا اعني انه لم يحصل مجموع ما ذكر
 في العضل ما كان السقوط اعني غير متوالى في
 موضعين مجزئ فأكيد والأقرب التوالى لا يكون إلا في
 الموضعين مثلا فهو المقطع والانسب تأخير قوله
 المقطع عن قوله ذكر ان سقط واحد فقط أو الكسر
 من أنشور لغير بشرط عدم التوالى فالله لم يفسر بالسقوط
 منه واحد مقطوع في موضع ما سقطه ما أشان بالسقوط
 منقطع في موضعين وهكذا انما ثلاثة واحد في أربعة
 ففي أربعة ثقله التمسك فكذا في التمسك فكذا في التمسك
 انفسا الانفسية فضا عدا ان يكون واحدا أو اثنين
 التوالى من اثنين أو من أكثر اثنين كذا ذكره الأوسط في
 فلا يكون الحارة إلى الطرفين ثم ذكر الطريق بعد قوله
 فهو المشتط لا يتلوا عن غيره وما قيل من ان التوالى لا يصل
 ان التمسك جعل في التوالى لا يقال في العربية ان الذي يرجع

لا تدليساً وإنما كماله من وقوع الحديث المدلس بقدر ما
 هو كذب قائم إذا وقع من المدلس أي ممن وقع منه التدليس في غير
 الصورة حيث بلغ ما خرج له من مقبول إذا كان المدلس قد لا يحل
 سحر من حدسه وهذا معقوله وحكم من ثبت عنه
 التدليس أي إيماء الاستدلال بمتبعة بخلاف السماع إذا كان
 عدلاً ولا يحكم بمتابعة خبره إذا لا يقبل أي الحديث من أي
 من المدلس ومن أجل تدليس إذا مر فيه بالحديث
 أي بين السماع فيه بحيث زال احتمال الانقطاع وأما ما ينفذ
 بين الاتصال وبين ما في حكمه من حدسنا وأخبرنا فهو مقبول
 بحيث لا يعلو على الأصوات التدليس كذا قالنا هو محتمل
 نظراً لاهتمامنا في كتب من لا يسماع بل فقط محتمل إذا مر
 في صلبه من الإلهام قبل وقوعه فعلاً لا نهياً له
 يكن معه لا لا يقبل منها مطلقاً لأنه من المحدثين
 فلهذا من عرف بأركان التدليس فهو من هذا صرحوا
 به وهذا هو الرواية بين السماع والتدليس من جهة
 هذه العبارة أي في غيره من أحاديثه قال الشيخ من لم يرد
 كذا الحديث المدلس فسماعاً لا ليل لاهله فهو أن يرد
 عنه غيره أو عاينها ما يسمعه من غيره هذا التدليس من لا يقبل
 أي من لا يسمعه بل يقول لاهله أو عن فلان أو فلان فلا
 قال وما أشبه ذلك من مقوله سميها أو يسمعه فقد يكون المتن
 وبنها لم يستطع المدلس سماعه ولكن استفظ من بعده رجلاً
 من خلفه فسمعه من المتن الحديث بذلك وكذا لا لا يسمعه
 واليحيى وابن عيسى وابن عمار وغيرهم يقولون هذا النوع

ومن

ومن ذلك ما حكى ابن خشرم كما هو شأنه حقيقاً لا عطفه
 فقال هي الزهري فقبل له حديث الزهري فحكت ثم قالت لا
 الزهري يقبل له سمعته من الزهري فقال لا سمعته من الزهري
 ولا سمعته من الزهري بعد تيقن الرضا في عن معمر الزهري
 وهذا القسم من التدليس كونه حدسنا من عنده
 أكثر الحدس ومن عوف به فهو مجموع عندنا عند لا يقبل
 روايته بين السماع أو لم يسمعه والصحيح للتقصير
 فخاص في الاتصال كسمعت وكحدثنا في قوله لا يقبل
 ففي الصحيحين وغيرهما من كثر قال النووي وقد نقل
 لأن هذا التدليس ليس كباقي التدليس في الاتصال
 فلفظه محتمل وحكم حكم المرسل وأما ما جازى الشافعي
 هذا الحكم فهو ليس مرة وإنما تدليس الشيخ وهو
 أن يسمي بخاتمة من غير اسم الموقوف أو يسميه أو يصفه
 بل لا يشترط كذا يعرف وهذا الخ من الأول ويختلف
 الحال في رآه بته يجب إغلافاً القصد الحامل فيه وهو
 إما كونه ضعيفاً أو ضعيفاً أو متناً أو فاضلاً أو كونه مكثراً
 عنه أو عايناً كذا السماع منه جماعة من تدليس به جماعة
 من المعتنقين كالخطيب وقد أكثر منه ومنه قوله
 ابن عمار هذا الترك حديثاً من الله بن علي عليه السلام يريد
 أي كذا سمع الله من أبي داود السجستاني وأبو بكر قد شأ
 محمد بن سعد يعني المتكبر محمد بن الحسن النخعي في نسب الرجال
 قلت هو محمد بن الحسن بن علي بن هارون بن جعفر بن عبد
 الزهري فقبل له الحديث فلا تفتأ أقساماً ما ذكره

من ان يكون معاصرا لم يكن في شمل جميع الصور المتأخرة
 والفرق بين المدلس والمرسل الخ قد سبق ان يوافق
 حقيق يحصل وفي نسخة حصل خبره مما ذكره هنا
 ايما ذكره بعد من خبره كما يدل عليه قوله وهو ان
 ان التمدليس يختص من روى عن عرفه لقائه ابا
 ابو المرسل الخ يختص من روى عن عاصره ولم يعرف
 انه لقيه علي ما ذكره السجادة ومعه قوله فاما ان
 عاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخ في الاظهر
 في العبارة ان يقول بائد كرميد ابا لان او غير مقيد
 ويجوز ان يثبت ان يراى منه التقدير السابق
 في تقسيم السقط الى الواجب والخفي حيث ان غير ظاهر
 عدم التلاقي في علم ان التلاقي مع خبر في السابق الذي
 هو المدلس خبره المقابلة والمرسل الخ من الادلة
 كما يدل عليه قوله من معاصره بل في علم من مجموع مدلس
 الفرق بينهما وهذا انما ياتي اذا لم يجعل المرسل الخ
 قسما من السابق ومن ادخل كسرها الخلاصة في
 تعريف التمدليس القاصرة ولو يعبر لقي كالنو وكذا قوله
 لزم دخول المرسل الخ في تعريفه ان تعريف التمدليس
 والمساب التفرقة بينهما وفيه ان يسمع من ان يكون
 بينهما عموم وخصوصا ويدل على ان اعتبار اللقي في
 التمدليس دون العاصرة وحدها لا بد منه من خبر
 ان المتقدم علمه قوله وبما العاصرة فاعلم قوله
 اطباق اهل العلم بالحدود متعلق بالعلم اي التلاقي
 علي

علي ان رواية المحدث من حج المحضر بالخالف والمحدثين
 وفيه الاتفاق خضم على ادراكه فليخ وهو الذي
 ادركه الجاهلية وزان اليه صلى الله عليه وسلم
 ولم ير موصيا في الخلاف في انه هل يعدود او من التمدليس
 ام من كما راى التابعين كما هو الصحيح وعدم مسلم
 عن من نفسا كافي عن ابن الزهدي فيكون يكون لها
 وفيه من ابي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من قيل الرسالة اي الخفي لا من قيل التمدليس
 ولو كان مجرد المعاصرة لكان في التمدليس
 كما ان هو لا مدلسين لان معاصرة النبي صلى الله عليه
 وسلم وتلاها ولكن لم يعرف هل اقوله ام لا فظاهر
 ان المحضر من عرفه عدم لقيه لاسيما لم يعرف انه لقيه
 وبينما فرق كالاخفي يكون حديثه من المرسل الخ في
 من رايه الصحابة رضي الله عنهم ومن قال باسترا
 اللقي في التمدليس الاحكام التي في رايه ابو بكر الزاوي
 يستند في الذي في اخيه واولاد الخطب في التلاقي
 يقتضيه وهو المعتد ويعرف عدم الملاقاة
 باخباره ابو المدلس عن نفسه بذلك كما اخبر ابن عتبة
 عليه روى عنه علي بن خنيس وقد قدم او يجوز امام
 مسلم اي بذلك وهو عدم الملاقاة فاما يعلم ذلك
 بالشيخ يرحم الله في العوام يتردد في خبر
 من عبيد الله بن عبد الله او في كل اليه صلى الله عليه وسلم
 اذا قال له لاله قد قامت الصلاة فليس في خبره

الامام احد العوام لم يترك ان يلجأ اليه ولا يكتفى اي فرد
 بالافادة ان يقع في بعض الطرق ذمها ذمها واكثر
 فان بعضهم راويناها لاحتمال ان تكون اي هذه
 الزيادة وهذا الزائد من المزيد وهو ان يزيد
 الراوي في اسناد واحد رجلا او اكثر وهما من غلظ
 واما من له ان لا ينجي الحكم بالنسبة لغيره فزيادة
 راويين من راويين في سببته فتمثل السماع وبيد كروك
 عنه في بعض الطرق فلا يحكم بهذه الزيادة بالنسبة
 لاحتمال ان يكون هذا الزائد من المزيد في متعلق الاسناد
 وسبب تنقيح في مخالفة ولا يحكم بصيغة المجهول
 في هذه الصورة اما التي وقعت في بعض طرقها زيادة
 راويين ككل اي قطعي في احد الجانبين كتحريض احوال
 الاتصال والافتقار وعدم مرجح لاهولها وقد
 صنف فيه في كتابنا ذكر من المولود والرسائل الخفية
 والفرق بينها فتنصف في حق الارسل كما بانستاه
 كتاب التفتيش على الشيخين لهم الراويل وكتاب
 المزيد في حقه وفيه الاستاذ كما ساد تميز
 الزيادة في سببته او استوب فيها سبب الصور
 وان كانت هناك الساقط وفي سببته حكم الساقط
 من المسائل لغيره وعرف حكم الحدوث قبل انك تقدم
 الحكم على القسام اذ القسام لا ساقط في الحكم بالقسام
 ولا يثبت في هذا الحكم اقسام الساقط في العبارة
 التي كانت في سببته هذا اقسام المروود والسقط فالحكا

ثم

في لظن ان في رجال الاسناد يكون عشرة اشكال هي
 ثلثا ومقتلا بعضها يكون اشتد في القدر على الظن
 والرجح من بعض حجة منها اي من العشرة منها على ما
 وهي لكثرة في الثمة والنسب والجملة والوعود خمسة
 تعلق بالحدوث وهي خمسة الثينة والنجدة والاعتناء
 اي الاهتمام بغير واحد الكسوف من الآخر اي ما يميز جميع
 ما يميز في العبارة على حدة في سببته في سببته في سببته
 بل يميز في سببته في سببته في سببته في سببته في سببته
 المذكور ونسب اليه المصلحة في سببته في سببته في سببته
 فلا اسناد في موجب لرد في حق الجيم اي في الجيم بالرد
 على سبب التبرك اي التبرك في الاخر في الاخر على
 كما فعل في سببته في سببته في سببته في سببته في سببته
 لا يخلو عن كذا من ان لا فيها من الاسناد فلا اسناد
 لغيره كما حصل ما ان لا تفرق ما بعد هذا في الاخر في الاسناد
 فانه بعض اقسام احوال التوسيع في في الاسناد في بعض
 اقسام الاخر دون اقسام الاخر في الاخر في العبارة
 كما بان في التوبة والضعف اذ الاسناد في الاخر في
 بان هذه عبارة مشهورة بين البلغاء وقد ورد في الحديث
 الشريف ايضا اسناد الناس بالانبياء والامم فاما سبب
 رواه البخاري وغيره وموجبه بان لا يكون سبب
 وفيه ان العبارة في سببته لا يكون للفرق في سببته
 بل لا ولي هو المتبادر في الزعم لظن كما في الاخر في اسناد
 منه وانما الحكم في سببته في الاخر في الاخر في الاخر

من المصنف في الاسناد
 المصنف في سببته
 طريقة التفرقة

قلته الراوي بمنزلة الصنف وكسر الزاوي انصهر من كسر اوله
 ويكون ثمانية ويرد على المتن ان الكذب يرد من انواع الضيق
 والعذيق في الشرح يقول في الحديث النبوي ما يروى
 عن سالم بن عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الله بن علي بن
 ما روى شافيا قال مراد بالكذب في المتن الكذب على قيل
 العهد فلو قال يد له الاقتران وهو الكذب عن عود خطه اوله
 في المتن هذا الكذب مما لا يوافق انواع الضيق والفتن بل
 الضيق في كل كذب الغفري عليه من الله عليه من الكذب
 وجعله كانه جسر اخر قد مر على المخالف ما قول كذب وانما
 قدم الاول كونه الطعن به اشد في هذا الغرض ان كان الضيق
 في الفعل الشرح في كل مروي وما ذكرنا او انما هو الراوي
 بغير اية الكذب المذكور بان لا يروى ذلك في الحديث
 اي المضمون قال اظهر ان جسر طه لا يروى الحديث الا من
 حديثه الي الراوي المسمى ويعتبر الحديث الحديث
 من انما لا يوافق على ان يكون المراد بالمعروف في المتن
 الضيق في المتن والضيق في المتن والضيق في المتن والضيق في المتن
 فان هذا من الاول حيث عد كونه متناقصا لضيق الزاوي من
 ان يكون موصوفه كذا من غير ما الكذب في كلامه وان له
 ظاهر من مروي في الحديث النبوي في المتن
 هذا الخط في الضيق المروي وجعله في المتن والضيق في المتن
 غير متعين في هذا دون الاول قاله تلخيصه قوله
 هذا وانما الاول مستعمل في المتن ولا يقيم في المتن اشارة
 الى المتن والمراد بالاول الحقيقي والضمير اليه اشارة
 الى

الى قوله وكذا من مروي الخ جعل الاول اصنافا وهو ما اشار اليه
 بقوله ما يتنزه بذلك وجه تقديم الثاني على ما بعده
 من الضيق وغيره ان كونه من الضيق موصولة للمدعي انما هو من
 جهة ايجامها بحسب ظن الكذب في الاول والثاني وهو وجه
 تقديم الثاني عن الثاني بل يات على الضيق او كثر على طه
 الى كثر له بان يكون خطاه اكثر من صوابه او يات
 ان لا يخالو الانسان من الخط والسيان او غلبه اذ هو
 عن الاثنان اي الحفظ والانتان والظاهر ان الضيق
 على خطه لا على الضيق والضيق او كثر غلبته اي شدة
 غلبته لان الظاهر ان مجرد الفعل ليس سببا للظن
 لعله من اجابة الضيق ويد عليه في كونه في الجاد
 او كثر غلبته او شدة في المراد به ظهوره لان جعله
 سببا للظن انما هو بعد العلم به وظهوره كانه سبب
 يلازم بالفعل او الضيق والمراد بانما هو من مظاهر
 وانما من ما لم يبلغ الكفر اي من علمه او قوله وانما الكفر
 فهو خارج عن البحث لان الكلام في الراوي المسلم وبه يظهر
 فساد قول شارح فانما يبلغ الكفر داخل في الضيق
 بالمعتقد وهو لا يدعيه انما هو ما قبله ان كل ما يبلغ الكفر
 لا يسمي من قبله من الكفر في المتن والضيق في المتن والضيق في المتن
 وبسبب اية الضيق في الاول انما هو من الراوي المسمى
 اي وخصوصا مطلقا فالاول اخبر انما هو لان الضيق
 يصدر عن كل واحد على الكذب وانما هو من الراوي المسمى
 وبسبب الثاني نعم من وجه وانما الاول لا يجمع كونه

وفيه انما هو
 له في المتن
 كذا كذا

والخلافي العام لكون القامح به اشتد في هذا الفن
وقد قدمنا ما يزيد به المحققين وأما السنين بالمعتقد
أيلا لا اعتقاد أو سبب معتقدها لسوء فهم في شأنه أنه
تخرج من معنى بالدعوة أو غيره بأن يروى على سبيل
القول أي ما على طرف المرجوح من الشك أو خطأ الفقه
أي للثقات الذين هو أو يؤمنه وفي تأخيرهما على الفقه
ظاهر فإنها أكثر من أمانة للكذب من الفسق ما لفعل
أوجها لتدفعه العيب بأنه لا يعود فيه تعدل ولا يخرج
معين استارة اليأس له وجرح فيه جرح لا يكون في
هذه الهيئة إذ لا يخرج لا يقبل عالم بين وجهه خلاف
التعديل فإنه يكفي فيه أن يقول عدل أو ثقة مثلا وبه
إظهار البردعة أضعف من مقدمه وموجبه لأن اعتقاد
خلاف المعرفة إنما يتأخر على دليل عليه فلا يثبت له
في عدم الاعتقاد ولذا قد يوجد في الخصم ما يكون رافضا
أو حاريا أو معتزليا وغيرهم في رجاء الاستاد وفي
اعتقاده ما أحدث أي حيدد واختزع على خلاف المعروف
متعلق بالمعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم متعلق
بالعرف وقد اعترف أصحابه رضي الله عنهم لمولاه صلى الله
عليه وسلم من أدب وأمرنا هذا ما ليس منه فهو لا يعاند
فإن ما يكون معارضة كفر بل نوع بغيره أي دليل باطل
سواء لا يشبه الشك والبرهات لأن أدلة العقيدة
كلها قد خول فيها وإن كان الكل يستدلون بالاعتقاد
لكن كما قال تعالى يفضل به كثير أو يهدى بكثيرا أو سوء
وهو

وهو أن ما عاين الخبر وهو قوله عبارة عن أن لا يكون
بصيغة النفي هو الصواب خلافا لما في بعض النسخ وما في
نقصه غلطه أقل من أصابته سواء كانت مساوية
أو أكثر ما إذا كان غلطه أقل من الأصالة أو قليلا
بالنسبة إليها فهو مقبول ويرد على المصم أن لا يظهر الفرق
بين الغلط والوهم وكذا بين غش الغلط وسوء الحفظ
وإن حمل غش الغلط على كثرة بما نفس الأمر وسوء الحفظ
على أنه لا يكون الغلط أقل من الأصالة بقرينة المقابلة
لم يكن لنا خسر سوء الحفظ لو ما يكون الغلط مساويا لما
وأكثر منها غش الغلط وحما صلا فالشر الأول
وهو الحق كذب الرواوي في الحديث (البلوي فهو
الموضوع وفيه مشاحة لأن الوضوح هو الحديث الذي فيه
الطعن كذب الراوي لأنظر المطبق به وأما ما قيل
من أن الراد بالمطمعون بخلاف ظاهر المقسم
كما تقدم ثم يقال أيعتد المخلق بقاذه بعد لام مقترنة
والمسئوع لأن واضعه اختلقه أي أفتراه وصنعه ما من
عنده والحكم عليه أي على الحديث بالوضع أي يكون موضوعا
أو بوضع الموضع أي أنه هو أي الحكم عليه بطريق الظن
الغالب صيغة كاشفة للتاكيد إذ قد يطلق الظن
معنى العمل كقوله تعالى الذين يظنون أنهم ملائكة
لا ما قطع وهو نفس غش غلطنا بها لغو في التاكيد
إذ قد يصدق الكذب كما أن الصدوق قد يصدق ويصدق
صلى الله عليه وسلم كفي بالركب ما أن يحدث بكل ما سمع

في التتميل

رواه مسلم لكن لا اصل العلم بالحديث ملكة اي مهاراة
عليه جماعة قد تميزون بها ذلك اي الموضوع من
غيره والكذب من الصدق وانما ينضم بذلك اي الحكم
على الحديث بان موضوعه منهم اي من الحديث ثانيا مقدم
على قوله من يكون اطلاقا ثانيا اي كمالا في معرفة
الاشياء ومعرفة رجال الحديث وهذه تشافها
اي معينا بتوجيه فكله وشرح صدره وفيه جواب اي
مستقما ومعرفة ما لقرا من الدالة على ذلك امكن
الحديث موضوعا ممكنة اي شائنة راسخة قالوا لا نقطو
يا اهل بعدا ولا نقطوا ان احدا يقدر ان يكذب على رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ذكره السخاوي وقال
الريعي حينئذ ان الحديث هو القبول اليها رغبة وظلمة
كلمة الليل تنكره وقال ابن الجوزي ان الحديث المنكر يقتصر
له حظ الظاهر للعلم وينكسر من قلبه في الغالب وقد عرف
الوضع بانرا واضعه اي واضع الحديث المستفاد به كقولهم
اصبهم انا وضعت حطمة النحر على الله عليه وسلم القريب
اليد وكاد في الطويل عن النبي صلى الله عليه وسلم في غيبته
سورة القرآن اعترف راويه بالوضع وانكر على التعلمي واليها
وفيه هام من المصنف الذي ذكره في تعابيرهم عن بيان
وضعه قال في تاريخ وبنكر سورة الاقرا ان يعبر المصنف
بما لا يخفى عليه من الايمان معه الاخذ من بيضه اثنى وفيه
انهم جعلوا للملكة تيسر فيف يحكم عليه بالوضع قال ابن
دينار القيد لكن اي مع هذا لا يقطع بذلك اي بالوضع
لانه

لانه ليس يقطع في كونه موضوعا قبل لا يجعل القطع من الغرض
الاخر ايضا فالوحيد في تحصيل الاستدلال به ايجب بان
قد تهم حصول القطع به كونه اقرب من غير الغرض لاحتمال
اذا يكون كذب في ذلك الاقرا اثنى يعين ولا يقطع ان يكون
صادقا فيكون في ذلك الاقرا اثنى يعين ولا يقطع ان يكون
الافتسار مثل هذا الامر التفتيح من غير باعث ديني او ديني
والغالب ان الداعي اليه انما هو التوجه بعينه ببعدها يكون
كذلك كذا لاحتمال جملته على الله تعالى وقلة حجابيه من الحق
او قصده ضاده في الرواية وعدم العمل بها لا يقطع بالوضع
الا اذا دل دليل على صدقه على ما ذكره في المنه والاشارة
نزادته الدالة على شي من قطع به وفيه منه اثنى كلامه
هذه ابعثهم اي كائن الجوزي عليا ذكره السخاوي
انه اي مراده لا يعمل بذلك الاقرا صلا اي لا قطع
ولاظنا لا ضلال كونه كاذبا ودر عليه المقول وقال وليس ذكر
اي عدم العمل به مراده اي مقصودا من ديني العبد والمانق
القطع ان الجزم واليقين في موضوعا يذكري ذلك
الا انما يظهر من الاحتمال لا يلزم من ذلك القطع في الحكم
اي نفي الاقرا اخصه الذي هو الحكم بالوضع كذا قاله
سارخ والصبواب انه لا يلزم من نفي القطع بقوله في الحكم
مطلقا اي لا قطع ولا ظنا لان الحكم اليانشر يشع اي
قالا كذا لظن الغالب وهو اي اقرا انه ههنا اي في هذا
الحمل كذا تد اي مما يحكم عليه بالظن فانما يحكم بالظاهر والله
اعلم بالسرير ولولا ذلك اي جواز الحكم بالظن لما سأل اي للجار

في القتل بالقتل ولا زينة للتكدي والما خارج من المعترف
 بالزنا لا حتم له ان يكون كاذباً فيما اعترف به فانه قد لا
 للمعترف فيه حتم ان يثبت ما في الباب انه قد نفع منه خبراً فتمت
 فلما قبل الظن بكذب الاول ائتمن برده فوله ان اشرنا اليه
 ثم اناس ان احد من المسلمين قد استعاذ برسول الله صلى الله عليه
 وسلم فاعترف انه كذب فلا يقبل منه يعالج عدل الظن
 صدور في الثاني وكذب في الاول ان لا يجزى من غير كونه
 من هذا النوع الشيع الذي انفق العمل على كذبته في حال
 بعضهم ان يعرف ان نفسه على الاصل في خبر المؤمن الذي عرف
 في حق من الظن ان يقبل خبره في احد في الدنيا وان كان
 الخبر من حيث هو عيب الصدق والكذب بالتحيز العقل واللب
 لا ينظم ولا يجزم بمضمونه الا اذا احال العقل كونه عادة
 فيقول الشيع اعترف بما في الزنا القاتل واعترف بالزنا
 على ما ورد به في الشرع مع ان الحكم عامسوا انكر ولا يقع
 ظهور الامر غايه الظاهر والجملة مع لفظة خبره فوافقت
 الفرار الذي يركبها الموضوع اي وضعها في الموضوع
 ما لو خذ من حواله الراوي كالمعترف بالخلف والاسرار
 كما يوافق فعله وازاه وغير ذلك كل وقع كما هو في احد
 انه ذكر بعض هذه الحلال في كون الحسن في المعترف سميع
 من اليه هو برة او لا فساق كذا ما هو في الحال استناداً
 الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قال محمد بن عبد الله
 ثم ان اوقات سقاوح الشقة تروى بالافيه انه قال وقت السقاوح
 ثمانية ايام قال في الظاهر ان الشقة يرأسه استناداً الى النبي
 صل

صلى الله عليه وسلم ذكر اياه في رواية الراوي قال سمع الحسن
 من اليه هو برة انما اخبره بانه رواه البيهقي في المدخل نحوه
 ان ابن عبد العز بن الحارثه النبي سبيل عن قبة مكة فقال له
 عروة فطوبى لخالته فقال الحسن ابن الصوفاء حدثنا عبد
 الله حدثنا ابو جندبنا عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن ابي
 اد الصماني ان الحسن في قبة مكة كان صلى الله عليه وسلم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كاذب عروة هذا معانيه
 اعترف انه صدقه في الحال لبيد فعده الخبر وكما وقع لعيا
 اس ابراهيم او الفخري حيث دخل على المهدي في بيته وسكون
 هاهنا شديداً وهو محمد بن المنصور عند الله العباسي والسيد
 هارون الرشيد وهو البايع في المسجد الحرام سابقاً لمشتفا
 خلاف ما سانه بنو عثمان فيسبوا لاهل البيت فادعوا في
 المهدي حاد كونه بايع بالعام جنس واحد في حامد فصار
 فساق في الحال اي الطعن قال اسناد الى النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال لا سبق نعمة فيكون معدي وسبقت ليق
 ويخبره انما يجعل من المال دهنه على الشايقه والعقل لا ينجي
 احد الا بالمال فيساقه لائق هذه الثلاثة وقال الخطابي
 الرواية العصبية يعني البايع في القتل وهو حدية السهم
 اذ خذ وهو لا بد له وكما هو في الخبر وجناح منقذ اليهم
 اي يشر وهو لا يظاير اياه في دانه هذه الاشياء من السهم
 والابل والابل فرادى في الحدية اليها الشايقه في الجامع قد
 الجوع بل يقطع لا سبق الا في الجوع لا يقطع ولا يقطع ولا يقطع
 السهم لا يقطع عن الجوع في الجوع او جناح اليه لا يقطع ولا يقطع

ابن احمد

كذا في النهاية

المهدى ايسر كمال عقله انكذب اي في الزيادة فامر
 بفتح النجاة قاله السجاني في حاشية بيده بفتح عشرة
 اذ هوهم فلما خفي قاله اشهد على نفسك انك قتلنا كذا
 وترك الخاتم لى اريد بهما وقال انا جعلته على ذلك اني
 ولا يظهر ما وري انه المهدى استخسه او لا فاعطاه مئة
 لاف درهم فلما ادبر الخبيث قلب المهدى انكذب لاطله
 فامر بفتح محكمه سبب الوضع حديث وكلفه على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لكن لم يترجم ولم يأخذ ما اعطاه فخذ
 المحدث ما خوذ باعنا وجزية الاخير بخلاف السابق فانه
 موضوع يتاحد ومنها اي من القرابين لما يوجد حاله
 المروي كما ان يكون منافضا لنص القرآن كما في التفسير والسنة
 المتأثرة بخلاف المستورات وهي هاهنا الاحاد والامام
 انقطاع الامام السكوني المنقول بغير التواتر بخلاف الامام
 السكوني المنقول بغير الاحاد قيل تشييد الاجماع الفعلي
 بول عتيان الاجماع النظمي مثل الذي ثبت بغير الواحد لا يعمل
 الخبر المنقول هو موضوعا او من غير العقل لم يذكر الفلاس
 صريحا فيما ان يبرج في صريح العقل او جعل ما لا
 منافعة اليه على كونه موضوعا كالاجماع النظمي وما
 عند المتواتر من السنن حيث لا يقبل شي من ذلك في علم
 ذكر من المصنفه والاجماع والعقل الشاوي بل كذا ان لم
 يثبت في نظم من بعد على بعضه وان يرد له من ذلك اليه
 استاذن اليه في جميع الاجماع فليقل ذلك خبرا وهم
 ما اطلعه بفتح النظمي بل ما اطلعه وانقص من مريد اليه
 قال

م

الغير

المحدث

قال شاذ هو قد ينزل برواية لا يبق على ظهر الارض
 بعد ما يتسنة نفس من نفس لا يحرم مطا من الواجب حيث
 سقط على ارضها سكر دلوكة اللفظ انفع التمر
 بانه لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ولم يروى المعنى
 صحيح وكما في اللفظ والمعنى وكذا في اللفظ وكما في المعنى
 كالتجدي في الحالة على الوضع وكما في المعنى وكما في اللفظ
 في الوعد والوعد في مخالفة الشريعة ثم المروي شاذ
 بخبر عن الواضع انه يكون المروي علامات النقل الواضع وهو
 اكثر كما يذكره القائل النفاوية في اسناد دعاءنا في
 من كلام غيره كيعرف السلف الصالح منها كماله على رضى الله
 عنه ومنها موثقات المحدثين قبل الحق كلامه
 كلام الانبياء وبحكمهم ما لا يدور فينا وفضل من عباس
 ومعارف المصنفه وغيره او قدما الحكماء كالفارسي كملوة
 اسر بل ما ذكر في التوراة واخذ من ظاهره ومنه
 والظاهر ان بقدر المصنف في ما لا يدور في كلامه
 السلف او كلام قضا الحكماء وما خلت كتاب حسان بقوله
 وتارة ما خلد بشاره صنف الاسناد في تركه لاشاد
 صحيحا ليرفع شانه ما لا والمكسوة انما الاسناد
 او المفتوح في الحديث فقدما الحديث موضوع الاسناد
 لا المتروك في الحديث كماله ليس له اصل كما لم يروى اهل
 النفاوية في الجاد دعا الفخر وتوجه في كماله
 قبل رجاله من اعظم المعرفين في تفسيره في علمه

٢

اوله اجد من اكل برامته كالحقير المكنن البهري والاسام
 جعفر الصادق وقد يذكر فيها اخره ان من شك في هذا كفر
 والحامل انما يسبب السامع على الوضوع اما عدم الدين
 كما في رادفة تشيخ الواضع لا للحامل المضاف محذوف
 وكذا البواقي وهم المبطون الكفر المظهرين للاسلام او
 الذين لا يتوبون بدينهم بلون ذلك استغنافا بالدين
 لمثلوا به الناس في حق تعالى حماد بن زيد فيما اخرجه العجلي
 انهم وضعوا اربعة عشر الف حديث وقاد المحدثي امره
 رجل من الزنادقة بوضع مائة حديث في يده كالتاس
 ذكره السجستاني وقال ابن عبد كراما اخذ عبد الكريم بن العوا
 الذي لم يهرب عنه محمد بن سالم ان بن علي لم يهرب عنه
 قال في القدر وصنعت فيكم اربعة الاف حديث احروم بها واحل
 ومنه الخوارق الكذاب الذي ادعى النبوة وامثاله وضعوا
 جملة الوفا من الحديث استغنافا بالدين وتليق على
 المسلمين ليس نفاذه الحديث امرها في ذلك كله وكيف
 عنهم من شانهما حتى على غيرهم بحيث لما قيل ان هذا الحديث
 هذا لاحداث الموضوعه قالوا ايضاً انما هذا الحديث نفاذ
 الحديث وهذا الحديث انما هو الذي ذكره انا لما في حق
 ولا تاراد ان من جملة حفظ اللفظ الذي حفظ معناه ومن جملة
 معانيها لا حديث النبوة الا الذي على نفسه معانيه كما قال
 تعالى الذين للناس مآثر الهم في الحقيقة تشكك الدعا
 حفظ الحديث النبوة بان يبين من عاده من يجوز مر
 دينهم في ضرورت بل في كل زمان والخصائص الموضوعات كثيرة

نفا

منها الكتب المولدة في الضعفا كالكمال لمن عدل بل اوردت
 بالتأليف لتفسيرها انما لجزوي في الموضوعات وتوكل بقية
 النعماني كثير من الاحاديث التي ذكرها في كتابه وقد جمع
 شيخنا بعض السيوطي السيوطي في كتابه وكثير غيره الاحاديث
 المشتهرة على المائنة وسوها بكتابنا في كتابنا وادخلنا
 بعضها وحكموا بطلان بعضها نقلنا في كتابنا وادخلنا في
 كماله احاديث التقوى على وضعها وبطلان اصلها وسببها
 المصنوع في معرفة الموضوع لا يستغنى الطالب عنه او
 غلبة الجرح لبعض المنعدين من اي المختصين الى العبادة
 والنزهة وضعوا احاديث في الفضائل والخطايا كعمله
 ليلة نصف شعبان ولسنة الرغائب ونحوها ويتنبون بذلك
 في نزعهم وحلمهم وهم اعظم الاصناف ضرراً على المسلمين وهم
 لا يبرهنون قربة ويبرهنون عليه المشوكة فلا يمكن تركه بل ذلك
 والناس يعتقدون عليهم يركنون اليهم لما سموا الله كمالهم
 والصالح وينفذون باقتضاهم ويعتقدون بنبوغهم والهم
 حتى قد حلف على بعض علماء الامم والما برهم بنبوغهم عتادا
 على ما نقله فينبغون فيما يذكرونه وشأن ذلك ما روي عن
 ابي بصير نوح بن عيسى بن الرزدي قاض مرو ومارواه
 الحاكم بسنده اليه عماله المروزي انه قال لا يفي عصمة
 من اين ذكر عن عرومة بن ابراهيم بن فضال عن ابي القزح
 سورة وليس عندهما علة في هذا فقال اني واثق بالناس
 قد عرفوا عن القرآن واشتدوا بفضله في حشنة ومغاذيب
 من اين احاطة بوضعت هذا حاسبة او قوط العصبية

لما لم يستدع التعصب لذهنهم وقدر ديه ابن أبي حاتم
عن شيخ من الخوارج انه كان يقول بعد ما تبارك انظروا
عننا اخذونا وبعثنا ما كنا اذا هو بنا من اصبرنا له حيا
زاد غيرنا وراية ومختب الخبز في اضلاله كرهه
السميكة و هو موضعها لقصة وهو كامن زاحد
المجوك في وضعه حديث يكون في امته رجل قال له محمد
ابن ادريس يكون اضرب على امي من ابليس ولقد رأت رجلا
قام يوم الجمعة والناس مجتمعون قبل الصلاة فابند البورده
فسقط من راحته فمسا عليه له من المفاخر من كان كسر
الواحد حديث ابن من كتب الطويل بما مضى من السور و منهم
فسورة تنع الله تعالى في نفسه وقدر غيره في ذكرها
في ناسيرهم لا تخش ربك واليه يفتادون وكلهم اخلاوا ولا
يأتون ذلك ما ورد في فضل كل من السور ما هو صحيح
لوحش وضعف وتكل باسرا ده اعتماد من كتب في تفسيره
والحال السيوف في كتابه السور بالدر المنثور في التفسير
الماثور والتباع هو في بعض الروايات ذكر ما له في كلامه
الجزري وكذا في حقيقه سراج امته و كزباده الخناج فيما
تقدم ما اذا الغرابة الى انما تبارك عبادت غريب مريح الناس
فمن لنفسه الاستعداد اي يستنير عند العامة منهم علما
الكارا وليشتهر بذلك الحرب في اهل الديار وذكر في خلاصة
الطبري ان من الواضحين قوم من السواد والشعادين يفتنون
في الاسواق والباعة فيضنون على رسول الله صلى الله عليه
وسلم احاديث باسائده صحيحة فقد حفظوها فيقولون
الموضوعات

الموضوعات مثلك انما سائده قال جعفر بن محمد الطائفي
صلى الله عليه وسلم ويحيى بن معين في مسند ابو حاتم في مقام
بين ايديهما في قتال حديث احمد بن حنبل ويحيى بن معين
فلا يجد شيئا بعد اوراق قال حديثا مع عن قتادة عن
اشرف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله يخلق من كل كلمة سناط برنقا ده من ذهب ورشه
من مرطان واخذ في وقته من نحو عشرين ورقة فجعل
احمد بن حنبل ويحيى بن معين ينظر الى احد فتنا ان حدثت
بهذا فقال والله ما سمعت به الا هذه الساعة وقال
فكنا جميعا حتى فرغ فقال اي اساري يحيى بيده ان يقال
فجاء متروها القوال في حيزه فقال له يحيى من حدثك بهذا
فقال احمد بن حنبل ويحيى بن معين فقال انما ان معنا
وهذا احمد بن حنبل ما سمعنا بهذا في حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم فان كان ولا يدور المكنون فعلى
غيرنا فقال له ان ابن معين قال نفع قال لا ارا سماعا ان
معين الحق ونا علمنا الا هذه الساعة وقال يحيى وكذا
علت الى اخره قال كان له في الدسائيس بن سفيان واحد
ابن حنبل عن كذا كتب عن معية عن احمد بن حنبل عن هذا
قال فوطيم احمد بن حنبل كثر على وجهه وقال دعه
يترجم مقام كالمستعزى وكل ذلك حرام باجماع من
يعتد به اي يعتمد به في الاكاذب يفعل كذا امية جندبه
الواقفي اللغة المشهورة ذكره السخاوي في ردهم فرقة
من الشيعة نسبت الى عبد الله بن كرام وهو الذي يصرح

باد معبوده على العرش اطلق اسم الجوهرة عليه تعالى
 وهم يدعون زيادة الودع والتنقيح والمعرفة الشافية
 ويعطى المنصوبة اي منها ومن غيرهم فكل عشر اربعة
 الوضع في الترتيب اي في الطائفة والعبادة والترتيب
 التقوية عن المعصية والبطالة خاصة بل ان بعضهم
 فوز ومنع الاحاديث فيما يتعلق به حكم من الشواب والعقاب
 يرفق الناس في الحسنة وحرمانه عن السيئات ولقد لولا
 بالي بعض الروايات من كذب على من عمل الفضل به الناس
 فليست معدة من الناس ولقد اذبحوا من حيا والكنز
 على صلى الله عليه وسلم لعقد هذا الناس وقالوا في الحقة
 المشهورة وقد زيادة الفضل بالناس الا على انقص
 وحسن انما كذب له وحمل بعضهم على ان الراد بل من قال
 في حقه صلى الله عليه وسلم ما خردا يجهلون ارشاعا ومثالا
 وكذا وهو خطا من فاعله كذا عز حيا لذكرنا من لعنة
 الداء على العموم ولما كان ذكره فهو من الناس وبلات الغاشقة
 ما على لعنة من الفواعل الدنيئة لان الترتيب
 والترتيب من محلة الاحكام الشرعية وان كان يثبتها
 ويثبتها بالاحكام الشرعية فرق من حيث ان الضعيف
 معتبر فيها دون سائر الاحكام مع انه يقدم على الذي
 ايضا قد تقدمت الادلة في انفسوا في هذا الاسلام
 من المحذور وادب ان لا علم على ان لغد الكذب على
 النبي صلى الله عليه وسلم من اكابر الذين كبر هاتعد
 الكفر باستغالي وهذا دليل اخر على كون ابلخة الوضع

في الترتيب والترتيب حفظا ومن تنقذ الدليل الاول بان
 يكون الاتفاق على ان لغد الكذب من اكابر في الاحكام
 الشرعية في الجواهر قال الذهبي ان كان في الرجال
 والرجال كبراجا عاوان كان في الترتيب والترتيب لا ينفذ
 عند الجمهور وروايت ابو محمد الجويني في نسخة الجوز كبر
 كورة بخلافه في كبر الشريعة اي نسب الي الكفر
 من لغد الكذب اي سلفا على الذي صلى الله عليه وسلم
 وهو يحتل ان يكون زحرا لم يعد له عليه وقد المع والروايات
 يكون احكاما امرو وهو يحتل الخطا والمجازاة عن الجحد
 في الملافة لاسيما مع مخالفة الاجماع وله اقاله وله
 امام الحرمين هذا الترتيب واقصوا على كبر روايت
 الموصوع اي اذ اعلم انه موصوع الامم ونا بيا يثبه
 اي المنة لا تملك لاني اذ كونه موصوعا لقوله صلى الله عليه
 وسلم من حدث شيئا يحدث يستوي في الترتيب والترتيب
 وعنه يارب يفتح اليها اي يعتدوا ونصها وهو يعلم ان
 اي يقطن انه كذب في نفسه كسر يعزى لم يبين انه كذب في روايت
 الطائفة بين ضبط نصيحة الجمع والتقية اذ جعل لم اذاد
 ان غيره من الاحاديث الضعيفة التي يحتل صدقها جواز
 روايتها في الترتيب والترتيب والفضائل من غير بيان يبعده
 والقسم الثاني من احكام المردود وهو ما يكون في ترتيب
 الزاوي كما كذب هو المردود كذبه حمله ثبتا مستقلا وسماه
 متر وما لان اتسام الرواي بالكذب مع لغده لا يوسع الحكم
 بالوضع والثالث لف يجبي في شجرة المنكر على الذي

بالثوبين في المنز وبتكره في الفرج لا صافته الي من لا شرط
 في المنكر فنفذ الخالفة ذات المنكر الذي فيما سبق لقابلة
 المردون فانه علم راي من شرط الخالفة وخاصة
 انما يكون الطعن فيه بسبب كثرة الغلط لا يكون منكر الا
 على راي من لا شرط في المنكر كما لعلة التفتة المضعفة
 كما تقدم واما من لا شرط فيه فلا وكذا اي عني
 ذلك الراي الرابع والخامس فنفس شرط نشر من يتر
 تعليلته فهو راجع الى الثالث اول شرط غفلته الى الراجح
 او ظهر في نفسه اني الخامس وفيه ان الظهور معتبر في جميع
 فواجبه التوجه بصرفه من متكر من الوهم اي رواية الحديث
 على سبيل التوجه وقد تقدم في المسناد وهو الالفة
 وقد يقع في المتن مثل ادخال حديث في حديث اخر والاول
 قد يقع في صحة المسناد والتميز جميعا لما في التعديل
 بالاراء واستنباه الضعيفة بالثقة مثل ان يجرى
 الحديث بالمسناد موصول ويحكي ايضا بالمسناد منقطع
 او يبين المسناد الموصول وقد يقع في صحة المسناد
 خاصة من غير وقوع في صحة المتن مثل ما رواه الثقات
 كيعلى بن عبيد عن عبيد بن النور عن عروة بن ريار
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم السبان بالجماد
 الحديث فقول المسناد منقطع مثل القول في القدر
 وهو معلل غير صحيح والمتن على كل حال صحيح والعلة
 في قوله عن عروة بن ريار انما هو عبد الله بن ريار
 هكذا رواه الابيه من اصحاب عبيد بن ريار وهم يروي
 ابن

في نحو

ابن عبيد وعول عن عبد الله بن ريار الموافق في اسم ابنه الي
 عروة بن ريار وكلاهما ثقة هو القسم السادس واما افعوه
 مد اي عمر عنه باسمه الصحيح ولم يقل بالسند والاول
 الفصل اي باسمه الحديث وهو موقوف للاهتمام به كما في الاثبات
 الاثبات وقد اثبتنا عطف بن الدال عن ابي اسامة اليه
 ان القراخي عيب الرخصة فان دفعنا في القول الفصل
 الفا هو في الفرج لا في المنز واليهما يندفع مانع قد بعد ملي التز
 طولا ايضا فالمراد بفصل الفاعل من قوله فيما سوا او غيره
 ومن قولهم ان اطلع بصيغة المجرول عليه اي على الوهم
 واما انه لم يطلع عليه فهو المجرول وفيه ان جميع اجاب الطعن
 مشترك في ان مني ما لم يطلع عليه فهو موقوف فبالاطلاع
 يجعل مرجعا للطعن ولا وجه لاختصاصه من الاطلاع باسمه
 بالقرينة له اللفظ على وهم رايه الضعيف للعارف عليه
 بحيث يثبت على طنه فيحكم بعد صحة الحديث لذلك اكتفينا
 بظنية الظن او يتردد لعدم ترجيح احد الطرفين فتوقف
 في الحكم بالصحة وعدمها واما ان لم يطلع عليه بما ذكر من
 القراخي الظاهر السلامة من العرج فهو اقسام المجرول وهو
 مرسول من رايه المجرول او مقتطع عطف على مرسول
 او اراد خاله حديث في حديث عطف على مرسول او نحو
 ذلك من الاستنباه القارعة كاسال موصول او دفع مرفوع
 قال السخاوي كما لا بد له او ضعي في شعبة كما التقى لا يتردد
 في حديث موسى بن عبيدة عن عبد الله بن ريار عن ابن عمر
 وفيه ان المبرك اذهب عنكم عتبة الجاهلية فانه قال لانه

غلط في تسمية موسى بن عفيف وأما موسى بن عفيف وذكر
ثقة وابن عفيف عندهم في حقهم في محبة الجاهلية بضم هاء
وكرهاة وتشديد موحدة ثم بامتدادة فقولنا أو فميلة
وهو ليس على ما في الباب وقال شارح مثله لا يعرف به
مسكين ورواه الوليد بن مسلم حديثنا الأوزاعي عن قتادة
أنه كتب اليه يخبره عن النضر بن مالك أنه حدثه قال صليت
خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في يكره وعمر وعثمان فزولوا
عنهم وكانوا يستغفون بالحدود رب العالمين لا يقولون
لنبي الله الرحمن في أول صلاة ولا في آخرها ثم رواه في رواية
الوليد عن الأوزاعي عن أبي إسحاق بن عبد الله بن طلحة أنه
سمع النضر بن مالك يذكر ذلك وروى في الموطأ عن حميد عن النضر
قال صليت وراي يكره وعمر وعثمان فكلم لا يقولون لرسول الله
الرحمة الرحيم ورواه الوليد بن مسلم عن أبيه صليت خطبة رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال إن عبد البر هو عبد الله خطبة
استوفى الله الشافعي في ما ذكره اليه في حق المروية ويحتمل مع
ذلك أي التوهم بكنية التقية في النظر في رجال الأئمة
وافتخارات المؤمنين وجمع الخلق أي بالأسانيد المستملة
على التواتر واستقصاء ما في جميع الأسانيد والنظر في ألقان
رواة كل حديث وضبطهم وانسابهم يحصل النرجح بذلك ثم
أنه موصل وأمر من أوجه هذا ورواه غيره على سبيل التوهم
مقدري عن علي بن محمد بن أبيه أنه قال الباب أن الجمع طرقت
لم يتبين خطأه فهذا هو الحل فيه ما يحتج به ما قبله
هو العمل وقد وقع في عبارة كثير من الحديث كالمعاري
والترمذي

والترمذي وابن عدي والدارقطني وكذا في عبارة المتكلمين
والصوابين تسميته بالمعول وزاد ابن الصلاح أن ذلك
مردود عند أهل اللغة والعربية لأن المعول منعه بالشر
أي سناه مرة بعد أخرى وهو غير ملائم وسماه معولا قال
العراف الأجود في تسميته المعول وكذا وقع هو في عبارة
لخصمهم وأكثر عبارة عنهم في الفعل اعلم ولا تذكره وإنما ساه
معول قال الجوهري لا أعلم الله بعد جعل ما أحاطت
بعبئته وأما قوله وإنما يستعمله أهل اللغة على الجاهل
بالشيء وشغلهم به من تحليل الشيء بالطعام قال الشيخ أبو داود
من أئمة الحديث له حيث يقولون عليه فلا تكل وتلويح
الاستعانة التهم كان وجه الشبه الشيخان المحرر للشيخ
بما ذكره العمل بهذا العلم عبارة عن أسباب خفة غا حصة
قائمة في محبة الحديث فالحدث المعول هو الذي يطع على
علة تقدم في محبة مع أن ظاهره السلامة ليس المخرج مدخل فيها
لكنه مظهر السلامة هو أي هذا النوع من تعذر الأمر على قوم
الحديث وأما عطف تعبير اللفظ بها وكما وادتها كالتيل
ومن أشرفها في قوله ابن المديني لأن يعرف علة حديث الواحد
أي من أئمة الحديث تعذر حديث البر عنده ولا يقوم به أي يعلم
هذا النوع القاصر من الختام به لأن من رفق الله به ما أنشأ
أي مضاهيه وكما وعظما وأسما أي مثالا لسانه والمؤمن
وموقفا مع ما في جملة ميراث الرواية في العبد المذنب والخطيئة
وعندها ومكة فنية أي مائة راسخة وخلافه فنية
بالأسانيد والتواتر أي بالاختلاف واستيفاء العلم بها

واستتمها ما وجدنا ان يكون هذا الفن اعظم انواع العلوم
 التسليم بالامن رزق الله وبقدرته وقيل ما لم يتكف به الا
 بل من اجل هذا الشأن الذي مع اننا نعلم ان تكليفه
 ويحكموا بما يقتضيه كحل من الجدب من ايامنا واحمد من حيل والنجار
 ويعتبر من شئنا والبرهان وفي نسخة من زيادة الرازي
 وايضا من نسخة من الرازي الدارسطي ومن نسخة وقد
 للتقليد بقدر عيلة المعدل كسر الدام الى الناقد الناظر
 في علم الحديث المعلق في ما منة الحجة على عواها ما يعلم
 ان في الحديث قصور لكن لا يندرج في سانه كالمعبر في وقد
 الحديث والدرهم قال ابن مدي انما الهام لو كنت لعمري
 ان قلت هذا لم يكن حجة وكلم من لا يندري لذلك هذا
 واعلم ان بعض من يطلق العلة على غير المعنى المذكور كقول
 الرازي ونسبه وسو حقه ونحوه من باب تعلق الحديث
 قاله ليس والزمي سم السمع علة فقال السماعي كما انه اربعة
 سبعة من العمل الاصل في الاخرة في الحجة العلة وهو القسم
 السابع كانت واقعة اشاراة الى ان خبرنا بعد في المتن
 كما اشار الى ان الباقي المتن سمي في قوله بسبب تغيير السادة
 ان يلى ان ساد دانه والى ان اللام للبعد او بعد من النصا فانه
 قوله تعالى فان الحجة هي ما يوجب اعتراضه ان اردت تغيير ما
 الاسانيد لغيره باعتبار نفسه لان المتن لمرمان لا يندرج فيه
 القسم الرابع والشق الثاني من القسم الثالث وان اردت
 تغييره اعترضه ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فهو
 المتن للحديث يندرج فيه مدرج المتن اجبنا ودفع بان
 يقال

يقال اراد مدرج المتن ما يكون التغيير في المتن فقط او
 يقال ما يكون في سنده ونسخته تغييرا في المتن فقط او
 مدرج الاسناد باعتبار الثاني مدرج المتن فالواقع ان
 الحديث الثاني في ذلك التغيير وبه نضع المسامحة
 الواقعة في المتن هو على ما في نسخة مدرج الاسناد
 والاسم في لاء الخبر وقل خلافا لاسناد الاسناد
 مدرج فيه واعلم ان تفسير مدرج الاسناد بظاهره
 يشمل متاخرات الاشارة غير ما يليه من التفسير والتاخير
 وزيادة الرازي قوله الله وتغيير حديث او حروفا ولا يخفى
 المتألف كما يدل عليه لفظه او اللهم الا ان يحصر هذا التغيير
 على وجه لا يعلمها بالسفاهة الساقية وهو اقسام في
 اقسام اربعة وهو لا يحصر عقلايتها فاحتماره فيها
 لم يترك والاسبق اعلم معلوم الاول ان يروي جماعة
 الحديث في مسامحة ان في العبارة ما يرويه جماعة ما ساند
 مختلفين وكذا في الثاني فيرويه عنهم راويين
 بالجملة لغير جميع ان الرازي اشكل ان كل واحد من جميع ذلك
 للجماعة على كل واحد من تلك الاسانيد وبيان
 الاختلاف ايا اختلاف الاسانيد وحاصره
 ان يجمع الرازي حديثا من جماعة مختلفين في سنده فيرويه
 عنهم باللفظ وكلمة في الاختلاف مما لا حديث رواه الزمري
 عن قنعا عن عن عند الرحمن بن مدي عن سفيان الثوري
 عن واصل ومنصور والاعرج عن ابي ذر عن عمرو بن حبيب
 قال قلت يا رسول الله اني اذيت اعظم الحديث هكذا رواه

عن كثير القديسين عن سنيان لروايتنا اصل هذه الرواية
عن روافيقه منصور والاعتراف باصلها يذكر فيه عن روافيقه
عن روافيقه عن عبد الله وما ذكره فيه منصور والاعتراف
بأنه روايته بروايتنا وقد بينت الاسناد في نسخة يحيى
النظام في روايته عن سنيان وفصل اخرها عن الاخر
كارواه الناذري في صحيحه في كتاب الممارس عن عوف عن
علي عن يحيى عن سنيان عن منصور والاعتراف بظاهره عن علي
وابن عوف عن سنيان عن روافيقه عن روافيقه عن عبد الله
عن عوف عن عوف عن جليل النسياني ان يكون المتن عند
روايتنا واحد كما يدل عليه تعبه هذا الاسناد الاول
ففيما استنتجنا قوله الاطراف اي بعضا منه فان
ايها الطرف عند روافيقه اسناد اخر فيه روافيقه
والاسناد الاول وهذا هو الطعن بالخالف للثقات
سأله حديث رواه ابو داود ومن روايته زائدة عن
رواه النسياني عن روافيقه سنيان بن عيسى كلفه
عاصم بن علي عن ابيه عن علي وابن حجر في صفة صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديثه بعد ذلك
في زمان برواه بعد فوات الناس عليم كل الشياخ
ابراهيم عن الشياخ خالد موسى بن هارون وذلك عن
وهو قوله حديث برواه في الاسناد واغما هو ادراج
عليه عن عاصم بن عبد الحميد بن **عاصم** وابن عن بعض اهل
عن ابيه عن روافيقه ميمنا زهير بن معاوية وابو عبد
شجاع عن الوليد بن عفاضة عن بكيد الابدعي عن تحت الشياخ
وفصلها

وضملاهما من الحديث وشكرا لسلامة هاتك ذكره في الحديث اي من
غير القسم الثاني وان يسبق الحديث من شيخه اي لا يلاط
كلامه المتنازع من الصاروة الاخر فانه فينبه بعد عن شيخه
واسطة الاظهر ان يقول ولا يسبقه عن من سبقه
من شيخه فهو فيه اي الحديث عنده اي عن شيخه فانه
اي من غير استثناء الطرف عجزه واسطة مع انه يسبق
الطرف الا بواسطة وهذا هو الطعون بالخالفة الثالثة
ان يكون عند الراوي مستان مختلفان باسناد من مختلفين
اما عن محاسبين اعني واحد فقط غير وعيها معا بل كل
واحد منهما ان احدهما يتخالف وله ان لا يسرا وعينه
مقتصر على احد الاستاد من هذا هو الطعون بالخالفة
اوپر ويغيره على بعد الحديثين اي المتخالفين في
العرف بينهما او الوجه الثاني في العلم بالعمد في الحديث
الحاضر بل يمكن ان لا يرد فيه اي كما في الحديث من الاست
الاخر اي وله اسناد اخر من السند الاول اي في الحديث
الاول والآخر لا يرد وهو التباين فيقول كما في الحديث فيقول
وضملا هاتك هو طعن في خبره ومثال حديث رواه سعد بن
الجبير عن ابن ابي نجي عن الزهري عن الشراذم عن اسد بن ابيه
عن يونس بن خالد ان ابا عنان اولا كان يروي عن ابي ابي
نصاف الحديث فيقول ولا تتأخروا بعد روي في الحديث
اذ روي ابن الجبير من حديثه لانه كان عن ابي الزناد
عن الامام عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
اي اكم والظن فان الظن الكوفي الحديث ولا يستعمل في الحديث

الوجه هو

وَلَا تَقْوَامُ

كالظاهر في المعنى الثاني هو المراد هنا وتاؤه في آخره
 مثل ما روي ابو حنيفة في تفسيره عن معاوية عن الحسن بن الحمر
 عن القاسم بن عتبة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه الشهد في الصلاة فقال
 فلا الضمان لله فذكر حين قال استشهد بان لا اله الا الله
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله فاد اقلنا هذا فذكر فثبت
 مثلا انك ان شئت ان تقوم فمقد وان شئت ان تقعد
 فانك قد ارداه ابو حنيفة في خارج في الحديث قوله فاذا
 قلت الح وانما هو من كلام ابن مسعود لاس كلام النبي صلى الله
 عليه وسلم ومن الدليل عليه ان التفتة بعد الرحمن ثابته
 ثمانية رواه عن ابن الحزم المذكور هكذا وانما تنسب لغيره
 عملان وغيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحمر على ترك هذا التلاوة
 في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى عن علقمة وغيره عن ابن
 مسعود على ذلك ورواه شاذ عن علي بن حنيفة في صلاة ايضا
 وهو انما يقع في الآخر هو الاكثر في وقتها او قبلها
 فيكون بمعنى التلاوة لا يقع بعد عطف جملة على جملة
 ببعض وهو حنيفة فيكون عالما في الآخر به انه قد قال
 محمدا في ان الظاهر انه دليل لقوله الترويض عليه انه
 لا مانع الاخر وانما يكون يعطف كلام مستقل على آخر مثله
 ان لم يكن يعطف مفرد على مفرد بل لا يعطف ولو سلم
 ان لا يجزئ يعطف الجملة على الجملة لا يقع يعطف المعنوية
 او بدلالة العطف فلا بد ان الواقعة يعطف بكل على الاكثرية
 مع ان الاول والثاني يتبعانه يعطف للثلاثة ايضا انتهى

التفسير
 الحديث
 في قوله

وانما

وانما قلنا بفتح العطف حسب الغالب في الواقع لانه حنيفة
 يمكن استقلاله عن اللفظ الثاني فوضعه من لفظ الحديث
 بخلاف ما اذا كان بغير جملة واحدة قال ابن دقيق العيد
 انما يكون الاوراج بلفظ تابع يمكن استقلاله عن اللفظ الثاني
 واشتد على ابن عنترة في ان لا يورث في ان لا يورث في ان لا يورث
 ان يكون مدحيا في ان اللفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لاسيما ان كان متقدما على اللفظ المروي ومعطوفا عليه
 بواو العطف كما قال ابن عنترة في ان لا يورث في ان لا يورث
 يتقدم لفظ الاثنين على اللفظين فيضعف الادراج لما
 فيمنه من انشاء هذه اللفظة فالعالم الذي هو لفظ رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وان المص لا ينافي من الحكم على ما في
 الما ولو الا بالوسط الادراج اذا قام الدليل المورث عليه
 الظن او يدع موقوفه اي وكانت الجملة بسبب مدح الظن
 لفظ كانت في الخارج في اقسام الابنية دون هذه الطول
 العهد هناك في القاموس ورجحني والمدح المسكوك
 رجحني في ان لا يورث في ان لا يورث في ان لا يورث في ان لا يورث
 والصحيح ان المدح لا يورث في ان لا يورث في ان لا يورث
 سببا في المعالطة حيث يسمي المارح والجمهور كسب احب
 عن لا يمكن التفرقة بينهما اصلا من كلام الصريحين
 لوقوعه او من يورث في ان لا يورث في ان لا يورث في ان لا يورث
 من يورث في ان لا يورث في ان لا يورث في ان لا يورث في ان لا يورث
 لاس بعد هذا فلا بد من ان الواقعة يعطف بكل على الاكثرية
 عن غير المصا بانه لا بد من ان الواقعة يعطف بكل على الاكثرية

حديث كذا فان عليا او عليا وسدا اذا اطلق
 ليختص بالصحة لم يرد مع قوله من كلام النبي
 اليه من حديثه صلى الله عليه وسلم كذا اي فلا ادخل من غير
 فصل اليه يميز وتفرقة بين الموقوف والمرفوع ما يدل
 على بطلانها قلنا الله تعالى لا يختص ان تكون جمع من
 او بمعنى مع وقاله تليذه اما استقام لفظ بمعنى مع
 فورد نحو اهيض بسلام وقد دخلوا بالكفر واتا بمعنى
 فلم اقد عليه فليست قد ورد في قوله تعالى يشرك
 باعباد الله وقد جعلنا صاحب القاموس يعني شقيق
 وكذا ذكره المعنى لكن الاظهر ان الشاهنا يعني لما في
 القاموس من ان الموضع هو الدخول في الشيء فقام
 مدرج التسمية لانه اخرج في المعنى مدرج
 غير مدرج الجار واصل الفعل ويدل عليه قوله في بعد
 لما ادرج فيه ويدرك الادراج اي يعرف بدار بعد اشيا
 بورد رواية تفصلا بكسر الصاد اي مبينة للمعقد
 المدرج ما ابرز حديث ادرج فيه اي المدرج اوضيه
 كتاب الفاعل وما زاد كذا ان كانت انسابه ردا عن
 اي جمعة تفصله او بالسنن جراد التفرع على ذلك
 في الادراج او المدرج من الراوي في نفسه حديث ان
 سحوقه من روى الله صلى الله عليه وسلم من جعل ليه
 من ادخل المناهي بالخرقة او لها ولم اسمعها من من يان
 لا يحصل له نداء دخل الجنة ومن لعن الائمة المظلمين
 اليه من ذلك نحو حديث التثنية او باستحالة كون النبي

صلى

صلى الله عليه وسلم يقول ذلك وهو اعلاها كورد الى
 سجدة فقصه والذي نفسي بيد الله لا اله الا هو في سبيل
 الله ويرا الى اجتهاد الموت وانما ملكه وانما اذا ذكر
 من الوجود الا دعيه يعرفه الادراج غير مختص بدارج
 الحق الا الواجب كما لا يخفى على المتأمل كما يدل في كلامه
 وقد صنف الخطيب في المدرج كتابا او قلما شهره
 سماه الفصل الموصل المدرج في النقل والخصه الى
 اختص به في الزوائد من بابها على الابواب مع زيادة
 على وعزو وردت عليه اي على المنهج وهو خلاصة
 الفتاوى قد رماه كرم من اوابل كثر وسماه
 تقريب المنهج بترتيب المدرج وسماه الحمد اي على هذه
 الزيادة تلك التزييد واعلم انهم قالوا الادراج باقتضا
 حرام لما فيه التباس والتدليس وان كان بعض
 اخف من بعض لتفسير لفظه غير شدة مثل المراسنة والمنا
 والعرابو نحوها مما فعله الزهري وغيره من الائمة
 لا يظهر التخييم في مثله لا سيما في المنهج عليه وقد
 ايد السعدي وغيره المعتدلة سافوظ العدالة
 ومن يحرف الكلمة عن مواضعه وهو ملوك الكذا يبرحم
 على ما عداه وقد ذكرنا من المصنف ومن ان دعيه العبد
 ما يدل على حوازه في الجملة او ان كانت الجملة
 تنقد من وتاجرا في الاسماء او قالها القول بعد
 هذا وقد ايقن القلب في الحق ايضا واما ما قاله
 شاذح لعله عهدها انه صدد بها الطعن في الراوي

تغير جميعه لان الطعن في الروي طعن في الراوي والطعن في الراوي
 طعن في المروي به اذ ان قد يوجد الروي صحيحا
 مع كون الراوي مخطوئا لمرة بن لعب ولعب بن مرة بن
 ميم وتشد يد الراوي لا يكون الواقع في الامساك مع بن مرة
 فغلط الراوي ويقول مدله مرة بن لعب وهو موهو غلط
 من الراوي وانما نقض الوهمه لان اسم واحد هما اسم
 اي الاخر وهذا اي ما وجد فيه ذلك التقديم والتاخير
 هو المخطوب اي قسم من اقسامه وانما قاله لشرح
 من ان المخطوب ما يكون اسم احد الراويين اسما في الاخر
 مع كونها من طبقة واحدة فيجعل الراوي هو ما هو
 لا قدرها الاخر كما ذكره السيوطي في شرح التقرير فالمراد
 فك قد طبقة واحدة وقد السهو فاعراضه مدخول
 لانه اذا ما جاء بهما فالترك اوي كما لا يخفى ويجعل كلا السمتين
 على قسم من اقسامه لان المخطوب مختص به لظهوره بل لانه
 كما في من يات به والمخطوب عنه اي في هذا النوع السمي
 بالمتنوع كتاب يعني شئ معناه في رافع الاثرين
 في المتنوع من اقسامه والاسماء - وهو اسم كتاب المخطوب
 ذكره الجوزي وانما ذكره خارج في قوله كتاب اي سمائه
 المصنف فمضى على انه موهو وانما المتنوع للتعظيم
 وقد عرفنا ما فيه والمخطوب اقتسام اخر له رج بعضنا
 في قسم الابدان كما سيجي لما انما سمى به فاك خارج في
 بعضنا في قسمي ياتيه وتترك بعضها وهو ان يكون له حديث
 مشهور او فيجعل مكانه راوا في طبقة لبعضين

بذلك

سما

في المتن كما مر عونا فيه كبرت مشهورا سم ليجل مكانه
 نافع ومن كان يفعل ذلك من الوجدان غير هذا من نحو
 التبيين واسما غير بن مرة السبع وهو له بن
 عبد الله الذي قلت كل العبد في خوفه كذا فانه يصدق
 عليه الامم مع اختلاف الغرض قد يقع الغلط في المتن
 لاي في نفسه وانما به ايضا كبرت اي هوية عند
 سلم فسلم رواه عن بن مرة مقلوبا وعن غيره على
 الاصل ولو قال في بعض طرق سلم كان اوضح في السبعة
 اي في شانه الذين يظلم في مثل عرشه فبعضه اي في ذلك
 الحديث باعنا بعض النافذ او سلم باعنا بعض طرقه
 ورجل يصدق بصدقته انما لها حتى لا يغلط عليه
 ما تنفق بشانه فهذا اي هذا الحديث ما انك انما
 على احد الراية وانما هو اي المتن الاصح لافضل له
 اي سائر المتن على ارادة غايه المبالغة في المخفا
 او المراد به من على سائر المدرك المحل ارادة الحال يجوز
 كقولنا نغالي في تحري من تحبها الا نغالي في وجه ما تنفق فيه
 او المعلوم من السنة اضافة الاطراف اليه في
 التبيين اي كما في طرق البخاري ويقطع طريق سلم
 فلا ياتي في ما سئل عنه سلم او كانت المبالغة
 من زيادة او اوية انما الاشارة ومن لم يزد ها انفق
 من زادها فله انفق من الاشارة كما جاز في الاشارة
 والبلغ من المبالغة اي الكثرة انما وافادة ومبالغة
 وانما التفسير من المبالغة على اربعة احوال عند

2

5

يبارك وعنده سماع كذا في الوجه لهذا هو المراد
 في متعلق الأسانيد وهو ان كبريد الراوي في بلدان
 حدث وجلا او كثر وها منه غلطا مثله ما روي
 عن عبد الله بن المبارك كذا في نسخة شيخنا عن عبد الرحمن
 بن يزيد بن جابر قال حدثني بشر بن عبد الله قال سمعت
 ابا داود يسر يقول سمعت واثنى في السمع يقول سمعت
 ابا داود العتري يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول لا تخلصوا على القبر ولا تصاوا اليه فذكر شيخنا واني
 لا ادرى في هذا زيادة وهو ما لا يدرى في نسب الوهم
 فيه الى ابن المبارك لان جماعة من الثقات روه عن ابن
 جابر عن سفيان بن عيينة لم يذكره الا ما درى سفيان واما
 روى بعضهم بساخر من رواية قال ابو حاتم الرازي
 ان ابا جابر بن سفيان لم يدر في روى عن ابن المبارك وطنا
 ان هذه امارا واعده عن رواية ليس كذلك بل هو ما سجد
 بسفيان واثنى في سفيان فوه بيزيد بن ابي المبارك
 بن جماعة ثقات روه عن ابن المبارك عن ابن جابر
 بلا واسطة وروى بعضهم بلفظ ابا جابر بن سفيان
 في التبرج بالسماع ابي داود بن سفيان لم يدرها في موضع
 الزيادة لكن ترجح حالت الحديث بن سفيان في رواية الوهم
 كذا في ابن المبارك في المقدمة والخبر في ابي جابر
 في نسخة شافى لبعضه في رواية في التبرج بالسماع
 في نسخة الراوي ان يكون الراوي سمع من رجل وهو
 في نسخة سمع ذلك الراوي من ذلك الشخص نفسه

واما

واما قول شارح هو ان يجرى رواية بواسطة راوي اثنين
 واخرى يجرى مع النص في كل منها بالسماع في نسخة
 لما سبق والا يدرى في نسخة النص في السماع المذكور
 في نسخة كانت معنفا بصفة التبرج بالسماع وهي صيغة
 متشعبة لا موضوعا كالسبعة والحمد لله اعني
 كان الاسناد بلفظ عن فلان عن فلان مثلا لا يحويه مما
 يحتل عدم الاتصال ترسخت الزيادة فقل ان حديث
 الثقة كان منقطعاً لا متصلاً وان كان تحت لفظ هذه الزيادة
 فاذ كان كالمسند الحالي عن الراوي بلفظ عن
 احتل ان يكون مسلاً وان كان بلفظ السماع نحو ما احتل ان يكون
 سمع مرة عن رجل عن سمع منه فلم يتحقق الوهم
 فالجواب ان الظاهر من شذوذه ان يذكر
 السماعين فلما لم يذكرهما حمل على الزيادة وايضا قد
 يوجه قربة تروى عن ابي جابر بن سفيان عن ابي جابر
 وهو الموقوف من المقدمة قال ان زيادة في نسخة من مراد
 العلي بن السمو خارج عما قبل من ان زيادة الثقة
 مضمومة كما سبق في روى او كانت المتأخرة باءه
 الى الراوي اشار الى ان الابدال في اضاف الى المفعول
 والتعديك تحذف الى الشخ المراد او بعضها من المروي
 فكان سطره لا يضطر بالمتريضا فان تليده الى
 ياءه الشخ المراد في نسخة من يروي ان حدثنا غيره
 احدها عن شيخه والاخر عن غيره ويقع في ما بعد ذلك
 الشخ وقال السطوي كان يروي ان شاذ او كثر روى

في رواية واما قبل شارح
 ترسخت الزيادة فقل
 في نسخة المتباعدة
 ويجعلها في نسخة
 او سطره او نحو ذلك
 لان زوايا الشخ

واحد مرة على وجهه واخرى على اخر عاتقه له ولا سير
 لاحد الروايتين على الاخرى واسان ترجحت احدهما
 بان يكون راويها احيضا او اكثر فحيث لا يرى عند ادعائه ذلك
 فالحكم للراي المجتهد ولا يكون حيث مضطرب في هذا الزمان
 فيه ذلك هو المضطرب كالحال اسر فاعل من مضطرب
 كما ذكره السخاوي وهو انما اضطراب يقع في الاستناد
 غالبا ويلزم منه ان يكون الحديث ضعيفا لا متعارفا منه
 لم يضبط على ما ذكره الخوارزمي وقد للتقليد في
 المتن اي فقط الحسن قل ان يحكم المحدث على المحدث
 بالاضطرار بالنسبة الي الاختلاف في المترادف
 الاستناد لئلا يراه غايته انه يجوز ان يكون قليلا في
 كثره او اعتبار حكم المحدث بما كان قد مضى من التقليل
 يظهر من قوله غايته وكذا من قوله وقد يقع في المتن
 فلا يخفى من قوله قاله التلميذ قوله قل ان يحكم المحدث
 الخ لانه كذلك وطبيعة المجتهد في العمل انه يفتي فيه ان المحدث
 من جملة المجتهدين بل قد يفتي بعض المجتهدين على حكم
 المحدث في الحديث بالصحة وعدمها وهذا ومثال المضطرب
 في الاستناد ما رواه في سنن أبي داود وابن ماجه
 عن داود بن اسماعيل بن ابيبة عن ابي عمرو بن محمد بن حرب
 عن جده حرب عن ابيه هريرة عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا سئل احكم فليعمل بما تلقاه وجهه الحديث
 وفيه فاذا المحدث عاى يفتي بما يريده ويخط خطا
 وقد اختلف فيه على اسماعيل اختلافا كثيرا رواه

ابن المغضل وروح بن لقا سمع عن اسماعيل هكذا رواه
 سنيان الثوري عنه عن ابيه عمرو بن حرب عن ابيه عن ابيه
 هريرة ورواه حميد بن اسود عن اسماعيل عن ابيه عمرو
 ابن محمد بن حرب بن اسليم عن ابيه عن ابيه هريرة ورواه
 وهيب وعبد الوارث عن اسماعيل عن ابيه عمرو بن حرب عن
 جده حرب وقال عبد الوارث عن ابن جهم سمع اسماعيل
 عن حرب بن حماد عن ابيه هريرة وفيه من الاضطراب اكثر
 من هذا فان ابن عيسى لم يحدث منه به هذا الحديث
 ومثال المضطرب في المتن حديث فاطمة بنت ثبير في الت
 سالنا وسيل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال ان في
 المال لحقا سوى الزكاة فهذا الحديث قد اضطرب لفظه
 ومعناه فرواه الترمذي هكذا عن داود بن ثبير عن ابيه
 حرة عن الشعبي عن فاطمة ورواه ابن ماجه عن هذا
 الوجه بلطف ليس في المال من سوى الزكاة فهذا الاضطراب
 لا يجتنب الا بغير وثوق ليس في لا يحفظ هذا اللفظ الشارح
 اسناد اثره ورواه ابن ماجه هكذا ذكره الثوري لكن
 قوله لا بغير التاويل هو من حيث ان ذكر حمل الشيء على التاويل
 الشرح لا يشاء على المعجب العربي من الضيق واعادة
 الماعون او المال في الشيء مراد به اليهود الذي يجب فيه الزكاة
 وفي الاشارة جنس المال الذي يجب فيه نفقة وتوابعه لا اطلاق
 ونحوها مع ان القاعدة المقررة ان الاطلاق مقدم على
 التقييد عند المناصفة وتقر من قوله تعالى وان المال
 على خيرة ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل

والسايلين في الرقاب واثبات الصلاة واثبات الركعة قال
 البصراوي رحمه الله ان يكون المقصود منه ومنع قتل وان
 المائدة الركعة المروضة ولكن الفرض من الاول سبعة مزارق
 ومن الثاني اداوها والخمس عليها ويجوز ان يكون المراد
 بالاول نوافل الصلوات اذ هو قاطن في الثالث سوى
 الركعة التي في بعد الاخير ماركي ان ابي كثر انه قال
 عليه السلام في الصلاة الركعة ثم قرأ البصراوي قوله
 وفي الرقاب وقد قال ابن الصلاح وقد يقع الاصطلاح
 في المتن وهو ان اختلف الرواية فيه فهو لبعضهم على
 وجه وبعضهم على وجه اخر مما قلناه ولا يرتفع احد
 الروايتين على الاخرى ولا يمكن الجمع بينهما فان ترجم
 بان يكون رادوا بعد الاحتفاظ او اكثر صحة المروي عنه سيما
 اذا كان ولده او قريبه او مولا او ولد له او غيره ذلك
 من وجه الترجيح المعتمدة كونه من جهة التحمل بالها
 او سماعه من فخر شيخه في الحكم لا يخرج ولا يكون الحديث
 حينئذ منقطعاً وكذا ان امكن الجمع بحيث يمكن ان يكون
 المنكسر من جهة الرقابين فاكتر عن معنى واحد او يحمل
 كل منهما على جملة الناس في الاخرى جائز ان لا يصطرب
 موجباً للضعف الحديث لا يضره لعدم ضبط الروايات
 وانما الذي هو شرط القبول وهو محمول على وقوع الابدال
 في السبيل والمترتبة سواء خطأ وقد يقع الابدال
 عند من يراى احتسابه فلهذا هو منسب للمحتاج
 الذي هو عليه بعد الابدال فكان حجة تأخره عن قوله

امتحاناً

استخافنا اي لمن يراى امتحانه امتحاناً ثابتاً من فاعله
 اي فاعله الاموال جعله المص من اقسام الابدال وان جعله
 غيره من اقسام القلب لعدته مناسبتة بالقلب كما قاله
 شارح ولا فلا يرد عندي ان مناسبتة بالقلب التي كانت
 بعين العكس بخلاف الابدال كما يظهر من جملة في المثال ولذا
 جعله السخاوي من اقسام التركب وهو ما كتب منته لاسناد
 اخبره بكن له لانه المقصود بالزات هنا تركيبه لانه من
 لغيره لانه لاسناد اسناد اخر من غير ان يلحق تركيبه
 قلت ومع هذا يلحق في القلب معنى ثابت اعلى هذا وهو تركيب
 من اخر اسناد اخر فانه قاله شارح ان لا يثبت ما قبله
 السخاوي واما قوله شارح مثله حديث رواه جرير بن حازم
 عن ثابت السخاوي عن السراق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما اثبت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني فهذا حديث اقبل
 اسامه علي جرير بن حازم لان هذا الحديث مشهور بل يروي عن
 عن عبد الله بن علي فساداً عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فخطا اخر من شارح الاموال في الابدال عند امتحانها
 ولذا قال المص كما وقع للمبارك والعبد بعض عرقه
 قات وعبرهما اي من وقع الابدال عند امتحانها
 لمعرفة منسبهم وعظمهم اما التجاري فقد روى انه لما
 بعد له وسع اليه اممال الحديث فاحتجوا به وادعوا اليه
 حديث فقايدوا من ثوبه واسأله هذا جعلوا منه هذا الاسناد
 لاسناد اخر واسأله هذا الحديث اخر وانما عشرة من الرجال
 ودفعوا كل واحد منهم عشرة مائة وادعوا كل واحد منهم

د

بحمل التجاري فلما حضروا اطمأن التجار باهله النجارا ديس
 ومن انضم اليه من العربان اهل خراسان وغيرهم تقدم اليه
 واحد من العشرة وسأله عن اجداديه واحد اجداد التجاري
 بقوله له في كل سنة لا عرفة وتعمل الشاف كذا الذي ان
 اسولي العشرة الحاشية وهو لا يتردد في علمها وفي قوله
 لا اعرفه وكان الغفني من مصر يملك بعض ما ان يعثر ويقول
 نعم الجبل ومن كان منهم غير ذلك يفتخ عليه بالعمير والتقديم
 وقلنا نعم كونه عده المتقضي عدم تميزه حيث لم يعرف واحدا
 من ياتون ولما فهم التجاري من تميزه الحال اشبه بهم من
 سالتهم التفت اليه السائل لا والسر قال له سالت عن حديث
 كذا وصوابه كذا الي خراسان منه وهكذا السائل فزد الماشية
 الي حكمها المعترف قبل انقلب فافترقه الناس لم يحفظ واحد من
 ما نقل وعلموا المحل والزلزلة في هذا الشأن واما العقلي
 فذكر سيلة ابراهيم في ترجمته ان كان لا يخرج اصله من
 بحبيبه من اصحاب الحديث بل يقول له اقراني كتابا كذا انكرنا
 فقلنا اما ان يكون من حفظ الناس او من اكد بهم ثم عدنا الي كتابه
 احاديث من روايته بعد ان يدلنا منها العاظم ورونا
 فيه العاظم ونركتنا من احاديث صحيحة وانتهاه بها
 وانقسامه سماعا فقال لي اقر اقرنا عليه فلما
 انتهت الي الزيادة والفتن فطن واخذ من الكتاب
 فالحق فيه خطه النقص وصرح علي الزيادة وصحها
 كما كانت ثم قرأها علينا وقد طاب اغفنا وعلما انهم
 احفظوا ما سذكوه السخاوي وشروطه اي لا يراعيه

بسم

يستمر عليه يعني لا ينفك المهرل على صورته لئلا يطرأ له ورده
 كذا كرس رسد انه صلي الله عليه وسلم يتردد اي يقام
 الاما لساننا لنا جنة وهي الامتحان فلو وقع الابد الوجد
 لا لمصلحة اليه معترف كما امتحان بل لا يملك مثلا اجد
 ونحوه مما ليس فيه مصلحة شرعية فهو من اقسام الوضوع
 ولو وقع عليه انوس المقلوب او المقلوب الي واقع فيه
 ذلك الابدال من اقامه وذاك السخاوي بل كالموضوع
 وصاحب الخلاصة جعله من اقسام المقلوب حيث قال هو
 حديث مشهور من سأل جعل عن ما وقع له في غير ما
 خبر وهذا يدل على ان المقلوب لا يختص بما فيه التقديم والتأخير
 واللاحق سألني السابق ان يكون المقلوب بعينان او ان
 كانت الحاشية بتغيير حروفه اي بسبب التاخير بتغيير
 حروف او حروف اي اثنين فصاعدا افع بقا صورة الخط
 في السابق اية سابق اللفظ وبعد محو حيث قال او سأل
 السائد وقال انك لا يطرأ هذا السابق كذا يعني انهم
 بتغيير الحروف اما خفيفة في التغيير لفظا او نطقا كما في
 تغيير الشكل فانه المغير خفيفة في التغيير كذا في العاد
 فانه في ما قال التلمذ ويخرج من شرح نظري الحق
 لان من شرح الشرح ان التمدد في ما وقع التغيير فيه بالتغير
 في الحركة الحروف وصرح المتمدن ان يكون التغيير الحروف وليس
 كذا قال بالاسطى كذا مع مضمونه او مفتوحة او مكسورة
 وان كان المراد التمدد في تغيير الالف والهمزة فله وجه
 التمدد وجه ما يتبع ما تقدم من ان التمدد في الشرح جعل

ولما وجدنا اننا لم نذكر شيئا من شجرة التبريد بالما ولما وجدنا
 حالها فاد كان ذلك اي التفسير بالشيء الى النقطة
 وفي نسخة الى النقطة من نقط الكتاب نقط ونعت
 عليه النقطة فالصحف اسم مفعول من التصحيح وهو
 اهم من ان لا يكون معه تغيير اعرام لا واذا كان الية كذا
 التفسير بالشيء الى الشك في المركبات والكمات من
 شكت الكتاب فبدته بالاعراب فالجوف وسنقول في
 يجوز ان الكلام عن مواضعه في اية من بعد مواضعه اي
 مواضعه لا يفتقر به فثاله المصحف حديث من صام رمضان
 وانفعه ستا من شاة المصحف بوسيل المعولي فقال بالشيء
 للجهة واليا ومنال للحرف كحدث جابر ابي يوم الاحد
 على كحل فكونه رسول الله صلى الله عليه وسلم المصحف عند ربه
 وقال فيه اي بالاصناف واما هو اي تركب وايوجا بر
 كان قد استشهد به فله ذلك واحد كذا ذكره الجزري وجعل
 صاحب الخلاصة المصحف اقتباسا منها ما يكون محسوسا
 بالعين ايا في الاسناد كذا في مصحف يمين من جرح بالراه
 المسمى بالعين بما لا يرى والجملة من اوفى المصنف
 مصحفا بوسيل المعولي ستا ومننا ما يكون محسوسا بالسمع
 سالا في الاسناد كتحصيف عاصم الاحول بما اصل زادوه قال
 الرازي فلي ان هذا من تصحيح السمع من تصحيح البصر
 لعدم الاشتباه بالكتاب واما في المصحف الزجاجة
 بالرازي بالحلج بالذوال ومنها ما يكون معقولا وهو ما
 من في المصحف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الى عمارة

وهو

وهو جرحه تصيب بين يديه انه صلى الى قبيلة بني عتبة التي
 وابن الصلاح وغيره سمي القسطنج مخرجا لا مناصا حتى لا يصلح
 فالعرقلة فبندرا ب الفلاح ومعركة هذا النوع اي من
 التعبير المشتمل على القسطنج وقال السليمان فله معرفة
 هذا النوع اي المصحف والمحرقة التي وفيه نوع من الساحة
 ما لا يحصى منه اي اسره واقع العباد في الاهتمام به
 وقد صنف فيه العسكري والكرار فسطحي وغيرهما
 ما لخطاي وابن الجوزي والكرار يقع ما معدومة اي كثر
 وفرد كثر في المتن وقد يقع في الاسماء التي في
 الاسماء اي من المتاراجاد طرق المتن والفاصله واسماهم
 ولا يجوز تعبد تغيير صورة المتن المقصود بيان
 حال التصحيح والتعريف واما المقصود بالمدى المتطارد
 سلفا اي سوا كان في العزات او المركبات فله
 التاميد والاظهارة المراد بقوله مطلقا اي لا تقدم
 ولا تاخر ولا يربا دة ولا تقف بحرف فاكثر ولا يربا
 حرفا كثر بغيره ولا تستردك تحف او عكسه ولا
 الاختصار منه بالتحقيق لا بد اللفظ المراد في
 باللفظ المراد له لا يعني ان المراد في المتر عطف على
 المقصود لكن باعتبار حذف النضاف وهو الانسان وفي
 الشرح صفة اللفظ المقدر فالسبب عبارة المتر بدت
 على ان المقصود انما المراد في تفصيل لتعريف المتن
 والمحق لا يجوز تعبد تغيير المتن لشرح من هذا النوع
 الاعلام الخ وقد غير الاسلوب في الشرح حيث زاد قوله

اللفظ لا يكون عطفيا على الاختصار
فان الاختصار لا يجوز فيه تغيير
اللفظ

مطلقا ونا د قوله ولا الاختصار من قوله مطلقا ومن
قوله بالتقصير فانه يحتاج حتمية الى تقدير لا ابدال اللفظ
ليكون عطفيا على الاختصار فصار العطف لا يجوز فيه تغيير
صورة اللفظ مطلقا اية اطلاق اللفظ ولا غيره ولا يجوز
الاختصار والتقصير ولا ابدال بالمراد في الالف الا فيجوز
ان يراد بتغيير صورة اللفظ معنى لا بلفظ الاختصار
بالتقصير في الابدال بالمراد في مثل تغيير الحروف باللفظ
من زيادة اللفظ اجتنابا عما المتق ومما ابدال اللفظ
باللفظ الاجتناب عن المراد في المحاص ~~اللفظ لا يجوز~~
ما ذكره الا لتمام قوله لولا ان اللفظ اي معانيه اللغوية
وبما يجب لمن الخالة غيره اي ما يعبر اللفظ في عطف
تفسيره لذكر ان بالواو الماطعة في الشرح على المعنى
في المسائل ان كمال مسالة اختصار الحديث وسد المسألة
الرواية بالمعنى فانها خارجة عن العالم المذكور وبما على
القول الصحيح خلافا لمن خالفه فيها وما غير العالم
فلا يجوز له ذلك بانفاق العلم اوى ان بعض اصحاب
الحديث روى في المسام وكان قد من شفعته او كما انه
من قبل له في ذلك فصار اللفظ من حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم غير متناقص في هذا قال وكثير ما يقع
ثابتهم كثير من اهل العمل خطأ وما غيره ويكون صحيحا
وان حتى وهم واستغفروا لاسما فيما ينكر من حيث
العمية وذلك لتسبغ لفظا ما اختصار الحديث
المصحح قوله واما الرواية بالمعنى المحقق للمسلمين

ذكرها

اللفظ

ذكرها خارجة عن في الصحيح ما ذكره فلا يكون على جواز
بشرط ان يكون الذي يختص به عالمات مختلف العلماء
في جواز الاختصار على بعض الحديث وخذ بعضه على قول
احدها المنع مطلقا على معنى الرواية بالمعنى لما فيه
من التقيد في الجملة وثابت الجواز مطلقا وثابت ان
ان ان لم يكن رواه هؤلاء وغيره على التام منه اخذ لم
يجوز الاجازة في حديثه وراعيه وطول العيم الذي
ذهب اليه الاكثر من واختلفوا من الصلاح التفصيل
وتقصير الجواز من غير العالم والجواز منه جواز ناه
الرواية بالمعنى ام لا وسواء هو او غير على التمام
ام لا لان العالم لا ينقص من الحديث الا مالا يتعلق
بالحديث من الحديث وما يفتيه بالتقصير بشد اي ما
يترك منه اي من الحديث بحيث لا يختلف الدلالة ولا
يختل البيان اي الحكم حتى يكون اي لا يختلف حتى لو
اختلف المذكور الحديث في منزلة خبره في مقتضى
او يدل ما ذكره على ما قد ليس عطف على ما في خبر
حتى لا لا يخفى بل هو عطف بحسب المعنى على خبر الا في قول
الامام تقي الدين والمعنى ان العالم لا ينقص الا اذا
لا يتعلق بالحديث بما يفتيه او الا اذا يترك ويجوز ان
يكون قوله او يدل عطف على قوله لا يخلو الى عطف
العملية على الاسم ويكون قوله ما ذكره من وضع اللفظ
موضع الضمير العائد الى ما المقترنة قبل قوله يدل
خلاف النجاة هل جاز لا يجوز له اختصار الحديث فانها

٢
٣

اي الحاصل قد ينقص ما له تعالى من ضرورة في نفسه بتركه
 المعنى كتركه الاستغناء في قوله صلى الله عليه وسلم
 لا يباع الذهب بالذهب الا سواء او لا يجوز خذ
 بلا خلاف وفي معناه ترك الغلبة بخلافه صلى الله عليه وسلم
 لا يباع العترة حتى ترهبه هذا الجواز للعلماء
 عواد اذ ائتمت منزلة عن التهمة بما من رواه ثانيا
 فحان ان رواه ثانيا فحان ان منهم زيادة فيما
 رواه اوله لا اوسان تفعله وقلته بخطه في اواخر
 فاستأخر يجوز ذلك الفصل فاستأخر وكذا يجوز للمهم
 عند الانقضاء على نفسه اذا كان قد تضمن عليه
 اذ اياه فقامه ليل الاحتياط لكونه جزء الاحتياج
 واسا لمصلحة منتهى الحديث الواحد وتفرقة في القول
 للاحتياط في الحال المتفرقة المتوزعة في الجواز
 القيد وقد جعله الله كذا وكذا واحد واحد او ثلثا
 وغيره وحكي الخلاف عن احمد انه ينبغي ان لا ينفقه وكذا حكم
 عثمان بن عفان ينبغي ان يحد في الحديث ولا يحد في ذلك
 ان الصلاح لا يتناول ذلك عن كراهية قال ابن الجوزي
 وفي قوله نظر ونحو وجهه انه فرق بين الروايات
 والاحتياج كما يشهد به كلام الساجي في شرح التفسير
 وهذا الاحتياج والاحتياج بعض الحديث كما في الروايات
 على الحكم المستقل واما الرواية بالمعنى اشارة الى
 انه لا الكلف بزيادة في الحلاق وبما تنبه والاكث
 من اهل الحديث والعقود والامور وبهم الآية الار

علي

على الجواز اي بشرط المذكور ايضا اي كماله في انقضاء
 الحديث ومن اقدمه في جميع هذه اي ان يتم الاطاع على
 جواز شرح الشريعة اي احكامها من الاحتياج والتمتع
 للعموم وهم ما عدا العرب بلسا نعم اي بلغا تمام التمسك
 من القارسية والتمتع والتمتع لبقوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم بلغوا عني ولو بلغوا الشاهد من القاب للعراق
 بما ابي بما ذكر من المسلمين فادحاز الابد اليكفة
 اخرى بخوازه باللعنة العرسية اولى اي بالنقل
 اخرى وفيما يجوز بل يجب ان تكون الابانة بلغة
 الضرورة والضرورة هي اقاما ما قاله شارح من ان
 الامداد بلغنا في كون يكون بدون الضرورة كالتمكين
 القارسية ولو لم يكن العربية وغيرها فغير مقبول
 اذ اصل وضع كذا الشرع بلسا في العمدة انما هو ليقين
 من لا يجوز العربية والا فلا وجه للعدول عنه وقد ورد
 النهي عن التكلم بعذر العربية لمن عجزها الا على سبيل
 الضرورة واما قوله وقد روي عن غيره واحتسب الصيانة
 المضحح بذلك اي بان الابدان بلغنا في يد ولا
 الضرورة حايه بمتنوع ومحتاج اليه بيانه ذلك واما
 قوله بريد القس روايت الصيانة ومن بعدهم القصة
 الواحد بانها مختلفة فمدفوع بانها محمول على تعدد
 الواقعة اذ هي نقل المعنى بالضرورة وقد ورد في السبل
 والنسخ بان التعبير لا يجوز الا للضرورة وهو ما رواه
 ابن حنبل في معرفة الصحابة من حديث عبد الله بن سليمان

هذا الذي مر عليه
 في الحديث من
 حصة الاعلى
 العشرة
 ك

النبي قال قلت يا رسول الله ارفعني منك الحديث
 لا استطيع ان اذنيه كما اسمع منك اريد حرفا او اثنين حرفا
 فقلت اذ لم تعقلوا حراما ولم تحرموا حلالا واصبروا لعني
 فلا يارسد كذا ذلك المحسن فقلت لو هذا ما حدثنا من العرب
 ان الشارح جعل هذا الحديث مستحالة عاه وعقل عن النبي
 من عدم الاستطاعة وجود الاصابة وما في معناه
 ثم مع هذا قال فلا يارسد فقلت هذا مع قوله صلعم
 الله عليه وسلم لعنه الله اسر اسع مقالتي نحو عاهلوا اها
 كما سمعنا وقد قلنا في التلمذ وعين من الصحابة قاله
 ومن التابعين ما ساء الا عظم ومن كاتك بعض المسامحة
 جوفاس وعبد مكره على من عرفا قيسه متعده من النار
 وقيل انما يجوز في الفروقات يظهر من اذ فضا تغيره
 يبرر دون الموكسات ان لا حاشا في الزيادة لعنه
 وقيل انما يجوز لمن يستعمل اللغة ليعلم من التفرقة
 فيه وضعه ظاهر وقيل انما يجوز لمن كاله حفظ الحديث
 فليس لفظه وفي معناه غش ما اي متعني في ذهنة
 فله ان يرويه بالعني لصلحه فيحصل العلم منه ولو
 نقل عليه ان يرويه لا بعد حذو ما اذا كانت الرواية لا
 تحفظه في خلاف من كان مستحضر للفظ اللفظ
 الحديث الصادق من شكاه صد النعمة بانه لا ينطق
 عن الهوى وهذا القول في هلال اول حق من الاول لان
 المروءة كان في عن اثنين اللفظة والاملاحة لا ينطق
 الى النعيم عن الفاظ من اذ في جوامع الكلام بما يودي بها منها

الجمع

الجملة

اجمع حيث لا تريد ولا تقتصر بل لا تصور ان يكون ساء ولها
 في الجملة واللفظ لاسيما وهو موقوف للتركيب الفاظ صاحب
 الشريعة وموقوف لا يواب الشك والشبهة في موارد المتن
 ولذا ذهب حكوم من اهل الحديث والاصول انه لا يجوز الرواية
 اللفظية وهو المروي عن ابن سيرين وغيره من اهل الحديث
 اسد من يشترطه بل يراه ان السماع في عن ابن سيرين وقيل
 لا يجوز في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز في حديث
 غيره وهو مروي عن مالك والعلامة والي التمام في ذلك
 وفيه بعضه بما اذا لم يكن من لغته لفظه ولا هو جوامع
 الكلام وجميع ما تقدم يتعلق بالحوار ومعه
 وهذا انما هو لفظه ولا شك ان الاول انما هو الحديث
 اي مطلقا بالفاظه دون التفرقة في ايها الحديث
 كما قاله الحسن وغيره ولذا كان ابن مديني كما حكاه عنه
 لحد ان يتوفى كثيرا ويجب ان يحدث بالالفاظ فقط وقال
 القاضي عياض الذي استمر عليه ان المشايخ ان يتداولوا رواية
 كما وصلت ولا يبرروها في شتم فذلك القاضي عياض
 ينفذ في بيان ان يكون محكي كسوء باب الرواية بالحق
 اي مطلقا او بالضرورة وهو الاول قوله لا ينسخ
 اي يتغير من لا يحسن اي العربية وصحة البرائة من يظن
 بصحة الفاظ اي يظن على طه اذ يحسن ولا تنبذه
 اي يرى نفسه انه يحسن ويترك ذلك قوله محسن من يظن
 الحبيبة قوله من لا يحسن ويظن بظن مجهول اي من لا يحسن
 الرافع حال كونه من مظهر الناس انه يحسن بخلاف من ليس له

اي انه ليس
 كذا كان
 ب

الى ثمانية عشر نزل اذ لا يقبل ان يقرأ بآيته ولا يفتنون
 الى الغلظة فلا يوجبون تفسير من يادق ولا يفتح له سبل انهم
 تكلموا بما لا ينبغي والاول اذ لم يظن من انظاره لطيفة
 الي ان حيلة التعبير انما هو من يكون جملة مركبا فلا
 يفرق بين لفظة ولفظ صاحب الرعي بل يلو من شأنه
 فضل كلامه على كلامه وهذا غاية الحفاقة بل خارج عن
 كبر الدلالة كما وقع لك من الرواة قد بينا وروينا
 اي من الامثلة المتقدمة في المأخوذة قاله السجستاني
 ولكن كاد الجواز ان يكون اجاعا قلنا بل جعل على محكم
 الضرورة جمعا بين الادلة وتوضيحا بين كلام الثقله واسه
 الموضع فان سمع العربي معنى لالفاظ المعصومة وذكر
 هذا الكلام لم يظن اذ يناد في مسابقة والحقا ثمانية باعتبار
 لفظ الحديث معناه وانارة باعتبار مركباتها بيان
 الثاني وبيان الاول قوله بان كان اللفظ مستمرا لا يتبدل
 اراد به عرب الحديث وهو ما جاء في المتن من لفظ غاصر لم يعد
 عن اللفظ لانه لم يزل حتى الى الكتب المصنعة في شرح
 الفرياء وهو من مخرج جملة للمفسرين خصوصاً للعلماء
 ويجب ان ينشأ فيه ويحتمل في سبيل التمام احد من طرف من
 غريب الحديث قاله سلو اصحاب الغريب فاي ذكره ان انكره
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن وظهره مائة ويمن ابراهيم
 التيمي ان اياكروا به عنده سبل عن قوله تعالى وفاكهة ذات
 قنا لا يساقطون واياكروا به عنده سبل اذ اقلت في كتاب الله ما لا
 اعلم كتاب اذ عبيد بالتعبير الغامض من كلامه يفتح بملة

واستدبريد

واستدبريد لام توفى ستة اربع وعشرين مائتين وهو الكتاب
 مع انه نقب فيه حفاظه اقام فيه اربعين سنة بحيث لم يقب
 واجاد بالسنن لم يقبله غير من كان وقع من اهل العلم في
 جليل ومنازلة في هذا الشأن ذكره في كتابه الناس يتعلمون
 بكتابه وعمل ابو سعيد الفريسي كتابا في التقب عليه وقد رتبته
 الشيخ مرقس الدمشقي اسم شيخه فاذ يتعقب الامثلة
 على الحروف اي على ترتيب الحروف كما في الصحاح وغيره واسم
 منه اي من كتابا بسلام وهو انب اربعين كتابا من هذه الامثلة
 اقرب كتاب اليه عبد الله بن عمرو بن العاصي وقد اعني
 الي كتاب الحروف المحفوظة في المديني في فتحه فكتبه
 فنقب شيخه في التقب عليه ففتح عليه ففتح عليه ففتح عليه
 سبل الفحين لان التقب في بعضه في بعضه ففتح عليه ففتح عليه
 واصل التقب في التقب في بعضه في بعضه ففتح عليه ففتح عليه
 عليه بالشيخ والشيخ في كتابه اسمها في بعضه في بعضه
 فاذ عرفت فيه ثمانية لكن يحتاج الى التبيين ثم مع الجميع ان
 الاثر في النهاية وكما في اسمها في بعضه في بعضه
 واستأطاف في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 مع الحواشي فاذ في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 استيقا في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 رحمه الله زاد اسماء الدار الشيخ في بعضه في بعضه في بعضه
 وهو كتاب لا يستغنى عنه الطالب وان كان اللفظ
 مستلذا في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 على الطالب وهو المستفاد من قوله التوكيد في بعضه في بعضه

اجتمع الى الكتب المسموعة فشرح معاني الاخبار بفتح
 الصيغة وبيان المشكل عطف على شرح المعنى متبوعا وعلى
 شرح غرضها وقوله منها اي من الاخبار او معانيها وقد ذكرنا
 الاغنية من النسخة في ذلك كالمطوي والخطا في وان
 عبد البر من المالكية وغيرهم وقد سبق ان الامام الثاني
 قد سقم وذكر جعلت معاني جزءا من كتابه الامم في الجملة
 بالراوي اي مداته او صفاته وهي اي الجملة السبع
 التي هي في القطع اي من لها بالظن بالرواية وسببها
 الاظهر ترك الراوي يكون على قوليه فيما سبق من المخالفة
 الخ وفيما سباني من سوء الحفظ ويمكن ان تكون الروايات
 ومن جملة الكتاب بمنزلة الكتاب لعدم التمييز بينهما ووجد
 الضوابط امران احدهما الراوي قاله في الخبر في الجملة
 وفيه ان المطابقة ظاهرة وقد تكرر نحوه كما نلاحظ بالنعوة
 ما يدل على ان ذات سوا ذلك باعتبار معنى ولا ولذا قال من
 اسم او كنية او لقب او صفة او حرفة او نسبه وفي نسخة
 او نسب وهي تقبل له واو هذه مخالفة الخطا في دفع ما قبل
 ان الاصل يقول الراوي يكون الجمع بيان النعوت لا بانها
 بيان لها وليس المراد من اسم او لقب القاب الخ وببرده
 عليه انه يخرج ما اذا كان له اسم واحد وكنية واحدة ولفظ
 واحد ومع وجود العلة هناك فلا يخصص سبب الجملة في الامور
 ويروى على الوجهين ان لا يجوز عدم الاسم فعلا الا بان يقال
 المراد من الاسم في نسخة الراوي في نسخة من الراوي
 في ذكر الراوي في نسخة من نسخة من الراوي في نسخة من نسخة من

به فيخرج عن التسلسل لخص متعلق بذكر من الاخبار
 اي لا يرضى منها كونه مذكرا للحدث عندئذ لا يفسد
 بصفة العالوم اي اللفظة او بصفة المجهول وقد لا ظهر
 في نظر الراوي انه اخراي في نسخة الرواية فيجب
 الجمل بحال وبعد هذا ما تنتمي جملة وصفه وان
 ان في هذا النوع اي في بيان هذا النوع وقيل اي في
 شأن اللفظة هذا النوع ونحوه لا يخفى الموضح بالتحقيق
 ويجوز تشديده لا وهام الجمع وانما يرضى من إضافة
 المحذور الى المفعول الى جمع الصفات في مجمل وصفه
 بحيث يوجد كل واحد في رجل اخر المراد الموضح اسر جمل
 ياصف في هذا النوع اي كما يوضح اوها كما شئت من
 اجتماع التعريف فيه وذكر واحد منها فلا يرد ما ولم يحش
 حيث قال الوحي اسم كتاب لفظ صنفوا لا يلابد والظاهر
 صنف ولويد ما قبلنا غير لفظ صنفوا في احد اوجه
 الخ في اي في بيان هذا النوع المسمى بالخطا في
 وسببها اليه الخ لعدم امكن سوا اثنين في كتاب واحد
 ثم هو يعمد السبق الزنا في والوحي عبد العتيق في ذلك
 هو ابن سعيد المكي انتهى وفي نسخة ابن سعيد المكي
 وهو الا انه في كتابه ايضا في المشكل وهو لا يبعد
 المشكل لانه خارج عن كونه موصفا لانه مسدود عن القائل
 او او يبعد به المشاهدة كقول ش. الصوري قال انك
 صنفه عبد العتيق في الخطا في المسمى لانه لا يلابد
 في الخطا في هو لفظه في هذا باب المشاكلة المفضل

اسم

لا يتقدم قول الشرح انما بعد ان الكل صنفوا فيه المخرج
 وان كان هذا الاسم مكتوب الخطيب كما حكى ان بعض العلماء
 صنف كتابا في ثلاثين سنة من اخذ من تلاميذه هذه
 ورثته في ثلاث سنين فثلاثين فادب الاستحسان
 من اجل تحريك عليهم الكتابين فلهذا بعض النظار في هذا
 صنفوا في هذا الكتاب في ثلاث وثلاثين سنة فلو كان
 مستفيضا لبلغت ومن امثلة في هذا النوع يحسن
 السابغ في تركب موحدة فتكون معجمة الكتيب اشهر
 بهذا الاسم والنسب لكنه به بعضه في الرواة اوجد
 فقال المحقق في سنده بعضهم حماد بن السابغ
 ابى ساعى ان له اسمين او علي ان حماد لقب له وكناه
 بالثقف فلهذا بعضهم ابا البراءة والمصلحة وبعضهم
 ابا سفيان وبعضهم ابا هاشم بن سفيان فلهذا في بعض
 الرواة ثلثون بطون لصيغة المجهول في ابى ما ذكرنا
 ثمانية عشر عليه جماعة وهو واحد او احوال ابو واحد
 ومن لا يعرف حقيقة الامر فيه ابى في حال المصير به
 الاسماء في التسمية وهو ان هذه مسميات مسمو واحد
 لا يعرف شيئا من ذلك ابى المذكور من اجتماع الرواة
 المشتهرة في تسمية عليه الحال والامور الثاني ان الراوي
 قد يكون مقلا من الحديث ايمروا من الحديث
 فلا يكون الاخذ ابى من الحديث علمه ايمن الراوي فيصير
 المجهول الذات وقد صنفوا فيه اي في هذا النوع او ضمن
 في الاخذ عن الواحد ان بعض الرواة وسكون المصلحة جمع

الواحد

الواحد والمراد من الواحد ان للرواة التي في شأن المثل
 من الحديث وهذا ابو عبد الله ما ذكرناه في الموضع كما يقويه اليهم
 وهو ابى القدر او عبد شراح حيث قال ابى عبد الله
 من لم يرو عنه الواحد ايمن الصحابة والثمانين ومن
 بعد هم قيل في المثل من لم يروا له واحد وان كان في حديثه
 عموم من وجه يجب الظاهر لا حاشا عما في ما كان حديث
 الراوي ولعله لم يرو عنه الا واحد وصديق مثل الحديث
 به والثاني فيما اذا كان الحديث واحد اودا مشهور
 عنه وصديق السابق به وان المثل فيما اذا كان الحديث
 كثيرا والراوي واحد الا ان الحديث بعد سببنا في سببنا
 وفيما يحصل بنقل الراوي سواء كان الحديث ام لا ولا يحصل
 مع كثرة الرواة وان كان الحديث واحد او في المقدمة
 بطريق عن محمد بن عبد الله المدائني وحادثة فاكثير لم يرو عنه
 الا واحد واحد وهو من هو مجهول الا انه يكون مشهورا
 في غير حال العلم عشتهما وما كان من ريبان وزهده وعرويه
 بعد تكرار الفقرة اي الشجاعة ولو سمى قد يقر قد
 يكون مقلا من جملة مسمي ابى في ذلك بالمشي في المصروفان
 وللمحدثات والعلم من سببنا به وغير هذا وكما ان المثل
 يكون مسمي وغير مسمي وبهم ذلك من هو الوصلية
 الدالة على ان الحديث الاول سيقطع بشرط فيكون مسمو
 او لا يسمي على ان لا يكون مقلا ويجعل عطف على قوله
 قد يكون مقلا في المصير فهو استهراك هو على سببنا
 المجهول ما في القاعد في الراوي وكما ان النسب ان يقول

بلغ

رجلا

اذ الراوي لا يسمى الخ يتقدم بالراوي في قول له لا يسمى كما قال
 فيما قبل الراوي قد يكون مثلاً وليغير بعد من لفظ
 غير قوله سمي والامر في سبيل الاختصار اعلم من الراوي
 متعلق به عند اخذ الراوي الاول كقوله اخبرني
 فلان او شيخنا او رجل او بعضهم او ابن فلان وهذا للفظ
 من الخارج بان يسمي المسمي مثلاً ليس بالراوي واحتمل وسند
 على معرفة اسم المسمي بوردته من طريق اخر
 هذا يدل على ان من لا يسمى يسمى مجهولاً وان لم يقل
 دليل اخر على انه لا يجوز لفظ قوله لا يسمى على قوله
 سمي فانه يلزم تخلف مضمون المقتل حينئذ وجاز
 ما يقتضيه عبارة الشرح والمتن ان يكون موجبات الجواز
 اربعة لا اثنان الاول كثرة النعموت والشاي الثاني
 اي عدم الرواية الواحدة والثالث عدم التسمية
 والراعي ان روي عنه اثنان فصاعداً ولم يوثقوا
 بخبر كعبارة ثناء ولا وسفوا فيه قال شيخنا اي
 بين اسم التسميات اي المصنفات التي مسفوها فيمضى لا
 يسمى او اسم في الحديث استاء او منشا من الرجال والنساء
 وهو من جليل القدر غير لازم من الحفاظ وكتاب اي لفظ
 ان يكتفى له اجمع مصنف ولا يقبل حديث التهم مالم يسم
 اي من طريق اخر لانه شرط قبول الخبر عند التروا
 وكذا ان يسميهم ومن اسم اسماء وضعه لا يفرق عنه
 اي ذاته فكيف عدلنا اي فلا تعرف كونه ثقة وكذا
 لا يقبل خبره اي حاشية وهو ثقة في العبادة حيث

قال

قال سرة حد شديدة خبره لو ايم على المجهول بلفظ
 التعميل كان يقول الراوي عنه اي عن المجهول
 اخبرني الثقة بلفظ تعميل لقوله لا يقبل لان المجهول
 المروي عنه قد يكون ثقة غيره يجوز ادعاء غيره
 قال التلميذ يلزم من هذا تقدم المخرج المتوهم على
 التعميل الثابت وهو خلاف الظهور وقد تقدم على انه
 لو عرف خرج فيه كان مختلفاً فيه ليس بمرود قلت
 اما اختلاف فرع معرفة الكلام هنا هنا هو في المجهول
 والحكم على المجهول بكونه عدلاً اي التعميل اخبره في مقتضى
 قائل فان كلامه منقول فانه قلت الظاهر من مادة
 المتن ان الواو هو الدخلة على الواو صلياً فواجه
 جعله شرطية جند الجزاء جعل المجموع عطفاً على ما قبله
 قلت لغو وجهه ان الحكم الاول اي عدم قبول حديث التهم
 ان لا يكون بلفظ التعديل لفظي والثاني اي عدم قبول
 حديث التهم بلفظ التعديل لفظي وقوله على الاصح
 في قوله وفي عبارة المتن على ظاهره لو كان المجموع
 التخلي وقوله على الاصح فيه لتمامه قال وهو راوي
 الحكم الثاني على الاصح في كماله اي ما قلنا حديث التهم
 وهذه التسمية اي التعميل المتقدمه بقبول المرسول
 ارسله العدل وصلياً جاز ما به اي احاد كقول العدل
 فاطما بسلامه لانه في حكم ايمانه لهذا الاحتمال
 اي لهذه التسمية الوجبة لعدم قبول خبر المجهول بلفظ التعديل
 وهذا احتمال ان يكون مجروحاً وذكره تلميذه ولا يقبل

مجهول

فيما ينهل ولعمري النكتة وقيل يقبل تسكا ما الظاهر
 اذا اخرج على خلاف الاسل وقيل ان كان القابل
 على ان يتخذ كالكلا والشاقي ويخوها من بين
 الثقة وعينه قال التمسك مثل قول الشاقي اخبرني
 اخوانه في حرم يرافقه في مدحبه اني كنت
 التقابل في حق من قبله في عزمهم وعلله ابن الصلاح
 بأنه لا يورد ذلك الاحتجاج بالخبر على غيره بل يذكر
 لاصحانه فيام الحجة عنده على الحكم وقد عرف من روى
 عنه اختاره امام الحرمين وروحه الراغب في شرح
 المسند وهذا اي التمسك الاخبار ليس مما احتج به
 للرواية اي وانما ذكر استطراد او موافقة للمفهوم
 وانه الموفق فان سمى الراوي اي ودقق وانما دارا
 واحد بالرواية عنده فهو مجهول وهذا احد قسمي النقل
 من الحديث انما الله هناك لقوله ولو سمى وانما ذكره ههنا
 لمرطبة لقوله الا في الاصل لا في النكتة ان يتركه فيما قيل
 وقد يكون مقبلا وقوم مجهول العين تشبه ~~الراوي~~ المقيد
 السمي بالمجهول للعين بخلاف اصطلاح قال التمسك في مجهول
 العين خمسة افراد صح بعضهم عدم القبول انتهى وقال الخزي
 يجهول العين كل من لم يعرف العلم او لم يعرف حديثه الاسبق
 جهل راو واحد قال الخطيب وقال ابن عبد البر كل من
 يرو عنه الا راو واحد فهو مجهول عندهم الا ان يكون مشهور
 بغير حمل العمل كما لك ان دنا في الزهد وعمر وروى
 كريب في النجدة قال الخطيب واقل ما يرفع الجاهل ان يروي

المعاصم
 كريب

اشان

اشان من المشهورين بالعلم قال الحافظ ابو عمرو الصلاح
 بعين معقروا عليهم قد حرج الخاوي عن مردا من مال
 الاسل لم يرو عنه غير ثبوت بل لا يروى عن رجل من
 ربيعة بن كعب بن عمرو وعنه عماري مسند ذلك على قوله
 من الجاهل لانه يروى عنه واحد واحب تارة مردا
 وربيعة صحابيان والصحابة كل من عدول فلا يخرجهما عن
 واما الخطيب شرط في الجاهل ان يكون معروفا العلم وهذا
 مشهور ان عند اهل العلم لم يخالف البخاري ومسلم نقل
 الخطيب انتهى الولد اس من اهل ربيعة الرضا في ربيعة
 من اهل الصحفة علي ما في الخلاصة ولعل المعنى انما
 ان من عبد البر لا يروى عنه الا مشكوك حتى يحتاج الى دفع
 السؤال كما لم يسم اي في العلم يعني فلا يقبل حديث مجهول
 العين كالمجهول الا ان يروى عنه بالمشهد اليه اي بزيادة احد
 من جهة المخرج والتقدم من غيره من يفرده عنه على الاصح وكذا
 اي قال التمسك هذا اختصار القاطن وقد التفتي يكون
 من جهة المخرج والتقدم قد اقبل المجهول بزيادة احد
 الذي انفرد عنه راو واحد من التابعين يدين ان يقبل عنه
 ولا يرضى ما ذكرناه في اهل المجهول من الصحابة وقيلوا اسئل
 الصحابي وقالوا اسئل الصحابي وقالوا اكلمهم عدولهم كقول
 الخطيب في الكفاية على ذلك حديث خبر القرون فربي بالبر
 بولس في الدليل تعين بخلاف النكتة فيكون الامسك
 العدول الى ان يكون من المخرج والاصل لا يترك للاختلاف
 والله اعلم اذا راو كان من يفرده عنه على الاصح اذا كان

متاهلا لذلك اي لتركيبه فحينئذ يخرج عن اسم الجمل
 وهو مختار الى الحسن بن الخطاب كما سبق قال التلميذ قد
 يقال ما الفرق بين من يفرق عند بين غيره حتى يفرق
 تاهل المقوم للتوشيح دون المقوم التوشيح الذي
 عليه اكثر العاصم من اهل الحديث وغيرهم انه لا يفرق مطلقا
 وتيل يقبل مطلقا وقيل لا كان له لفرقه بالترواية عنه
 لا يروي الا عن عدله كان ممدى ويحيى بن سعيد قتل والا
 قلا وقيل ان كان مشهورا في غير العلم كانه هو الشجاعة يخرج
 عن اسم الجمل ولا يفرق حديثه والا فلا هذا اوان روى عنه
 ائمة ان فصاعدا ولم يوفق قال التلميذ فيه هاتين الصلا
 يكونا عدلين حيث قال ومن روى عنه عدلان فقد ارتفعت
 عنه هذه الجمل اعني حاله العبر وقال الخطيب اقل ما يرفع الجمل
 رواية اثنين مشهورين بالعلم والمراحم ذلك التلميذ
 الظاهر من الظاهر ان انه معطوف على اسمي ولا ينظر اعتبار التسمية
 هاهنا لا وجود ولا اعتبار في الظاهر حسيده هو الاطلاق
 ويمتنع ان يجعل عطفا على قوله ان قد بان فقد لفظه
 روي كما هو ظاهر على ان المتن يكون التقدير او ان سمى روي
 عند ثباته دون كلمة الفصل اعني والتسمية فيه ايضا
 وهذا ما يربط عليها اعتبار التسمية فدان مطلق الراوي المقوم
 بمول العزيم او ان سمى ذكر التسمية فيه مشوبا بغيره
 هو فظنه له لكن لا يعلم حال اثنين فعنا عدلهم يوفق مع
 شتمتها فهو بمول الحال اي من العدالة وحدها مع
 عرفان غيره برواية عدلين عنه ذكره السخاوي وحاصله

ح

ان جماله العزيم ارتفعت برواية اثنين لان عالم يوفق
 به يبقى بمول هو المستور للظاهرة ادرج فيه
 شتم بمول الحال وسمي كل منهما مستورا اذ كان الظاهر
 دغرة على خير مستور الوجه والستر في كل منهما وهي بمول
 العدالة الظاهرة والتألف ومول العدالة الباطنة
 دون الظاهرة والمرد بالباطنة على نفس الامر وهي
 التي ترجع الى قول الموكين والظاهرة ما يعلم من ظاهر الحال
 وقد قيل روايته اي التفسير جماعة منهم ابو حنيفة
 رضي الله تعالى عنه يعني قد يعني بعدد ولعمري ذكره
 السخاوي في قوله اي يعني فيه العزيم دعوى مدعيه انه اذ
 وثق خرج عن كونه مستورا فلا يخفى قوله يعني فيه واختار هذا
 القول ابن حبان تحا للاسم الاعظم والعدل عنه من لا
 يعرف فيه الحج قاله والناظر في احوالهم على الصلاح والعدالة
 حتى يشترط بهم ما يوجب القطع ولم يكن الناس راغب
 عنهم وانما كلوا الحكم للظاهر قاله تعالى ولا تحسبن
 ولان الاحياء مبني على حسن الظن وان بعض الظن اثم ولا يه
 يكون غالبا عندهم من يتقدم عليه معرفة العد العزيم بالكل
 فانتهر فيها على معرفة ذلك في الظاهر والباطن قاله
 ابن الصلاح ليشه ان يكون العمل على هذا الرأي في كثير من
 كت الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقدم
 البعد بهم وبعدوا الحنيفة الدنيا طلبة بهم فانتقوا بها هوهم
 وقيل انما قيل الامام ابو حنيفة في قصده لا اسلام حيث كان
 الغالب على الناس العدالة فاما اليوم فلا يدري من التركيب

ح

قلنا السقوط فيه قال ما حياه ابو يوسف ومحمد وحاصل
 الخلاف ان الشك في الصحاح والتابعين وانشاء عموم
 نقله بشكادته مع لي ابيه عليه السلام يقول
 ختم القول فرب من الذين يلوطن من الذين يلوطن
 وغيرهم لا يقبل الا بشكوك وهو يقتل حسن
 وردها اي روايت المستور الجمهور قالوا لا يقبل
 روايت المستور للاجماع على ان الشك يمنع القول
 فلا بد من ظن عدمه وكونه لا واذ كان كذلك
 وقيل ان كان الراوي او الرواة عنه ممن لا يروي
 عن غيره فلا يلقوا ولا يتحقق ان روايت
 المستور نحوه اي من المجهول ومجهول الغير مما فيه
 احتمال اي احتمال العدالة وصحة هذا لا يطلع انقول
 يرد لنا ولا يقبلها ولعل هذا مقيد بما علم
 السلف بل هي اي روايته هو قوفه اي عاقله فيها
 استباحه له في ظهورها من التوثيق غيره كما جزم به في القول
 امام الجمهور وانما اذا كانا نقصد على شي يعني ما لا يلد
 غصوصه في الخبر على الامثلة الاحكام يروي لنا مستور
 ان يجب الاحتياط عما كان يستعمله في تمام البحث عن الراوي
 قال هذا هو المعروف من عاقلتهم وليس كذلك حكمهم
 بالخطر الرتب على الرواية وانما هو توقف في الاسراف والتوقف
 من الاما حقه يقتضي الاحتياط وهو في الخطر ذلك كما جزم
 من قاعدة الشريعة من جهة وهو التوقف عند يد وطهور
 الامر الى استبانته فاذا ثبت العول فالحكم بالرواية

اذ ذاك

اذ ذاك ولو فرضنا في النسخ جاب الراوي والبار من العلم
 عنها ما يروي مجهول في يد حلية هذا النسخ بعض النسخ
 عليه في مسائلها رتبة عندي والظاهر ان الامراء
 المتروكة الياسر في الاحتياط والاحتياط في الاحتياط
 كذا ذكره السخاوي ونحوه منه ان نحو القول بالوقف
 قوله ان السخاوي فيمن جرح جرح غير مفسر اي غير
 معين معين بان لم يذكر سببه بالافتقار في غير ذلك
 ضعيف او نحوه وانما حليم بان هذا ان يكون فيما يفي
 اليقين لاهل الظن العاقل وهذا مما يفي على الظن كما
 ثم التدعيم في السبب التام من سبب الطعن في
 الراوي وهي اي اليد غير اما ان يكون بمقتضى
 بالشك يد اي ما يشك مناحيه الى الكفر في مقتضى التماس
 فزعم بغير حاجة ما سكت الكافي في ينسب الى الكفر
 من كفره اذ اعاد كفرا ومنه لا تكفر اهل قبلكم وانما
 بالشك يد بغير شك روايت وان كان جائزا لعله قال
 المكتب بخلاف قوله انه مع ما في حليم وهو اهل بيته
 وطائفة تدكروني بحكم وطائفة تدكروني ومدة
 وساب الال احمد شيعته وساب الال اشعب الحق مشعكدا
 في الغيبة بعنفه ما سكتهم الكفر وهو امر انقول
 في التفتيح بما قاله في القول بالاول في حليم ونحوه الاختلاف
 في التكفير بما قاله في القول بالاول في التفتيح في التكفير
 بالاول في لاهل العلم وقد قال الشافعي في التفتيح
 والتيسير من كفر يدعي لم يفتحه به اتفاقا

بناصرو

ومن لم يقبل لا يجوز مطلقا وقيل يحتج ان لم يكن من سبيل
 الكتب في بصره قد هبط ولا اهل مذهب وحكي هذا عن الشافعي
 وقيل يحتج به ان لم يكن داعية الي بدعته ولا يجوز
 ان كان داعية هذا هو الاظهر الجدل وقد اختلف
 او الاكثر وضعت الاول باختصاص ما حكي للصحيح وغيره
 كثير من البدعة غير الدعاء او نفسن او ما يفسق
 غير الحق بغيره المضافة والافالفسق المسمى ان
 بدعته تنسبه الى الفسق وهو الخروج عن الطاعة
 بالاعتقاد الفاسد فالاول وهو من يقتضيه عنه
 التكفير لا يقال صاحب الجهم هو فدم المعول لانهما
 شاذان الفسوق عدم مقبول لانه من اي شجر كان وقيل
 بفصل بصيغة المعول مطلقا الي سواء اعتقد كل ذلك
 نعم ولا ولا في الاول شاذ اخر هذا القول عن قوله وقيل
 ان كان لا يعتد بحال البدع لانه دفع الله اي
 الاعتقاد بدعي في علمه قبل بعثي وان استعمل كالمظن
 لم يقبل وهو قديم يسمونه الي الي الخطا وهو قد كان
 بالكون قد عرف ان عليا الاله الاكبر وجعل
 الصادق الاله اللصغر تعالى الله عما يقول الظالمون
 علوا كبيرا واخذ الله بكتا الاخوة والاولى كذا في شذوذا
 القدوري هذا ولم يحكم ان الصلح فيه خلافا وصرح
 بعدم الخلاف المؤيد وغيره والخطب يحكي الخلاف عن
 جماعة من اهل المعول والخطيب وقال الجزري لا يقبل
 لوانه المبتدع بدعته ككثرة الاعتقاد المتدفع غيرها

فقيه

فقيه ثلاثة اقوال وهو الصحيح والمتحقق انه لا يرد
 كل مكفر بدعة لان كل طائفة تدعون بما لم يقبل
 منه عنه وقد تنال في كنفه مخالفا لخواصه واليه
 اي المود على الاطلاق بان يرد كل ما يكفر لا استلزم
 تكفير جميع الطوائف وفيه انه لا يلزم ذلك الا في وقت
 المبالغة فلهذا ايضا ليس على الاطلاق والاشد
 خبير باننا لنعلم ما هو في نفس الامر من البدعة المكفوة
 لا عند المخالف ولا يلزم تكفير اهل الحق ولا ردوا اليهم
 انهم ولا يصوب ان يقول لا يستلزم رد جميع الطوائف
 ان هو الترتيب على اخذ الرد على الاطلاق لا ما ذكره وانما
 هو المقصود من سوق الكلام وحسنه لا يرتب بدعة
 ولا ياتي محظور فلا يقبل قوله جميع للبدعة عمدا لا قبل خبر
 الفسقة بل هو اول لعدم التقبول ان قسم اقره وتكفيرهم
 بوضوح والعلم ان اي طائفة العند ان الذي تفرقه
 دوا من غير انكر ان الرد المطبق الذي موجب البدعة ليس
 الا ان انكر امر امتوا اثر من الشرع مفعلة ما من الذي
 بالضرورة اي ما يبعد بغيرها ليعين ما يرد كونه من الذين
 كسلوا في الشرع لا انهم يبعد بغيرها ليعين ما يرد كونه من الذين
 السلام وانما قد حكاه الرد بالفسوق المتقدم لان الرد ليس
 محض ابطاله وقوله انتم المطبق اشارة الى ان من لم يسجد
 ما قلنا من الشرع انما يكون ما يبعد وعاريا يبعد عما عليه
 قوله الا في ما من لم يكن له وكذا من اعتقد عيسى
 انهم لم يسجد بحمد الله لانهم لم يسمعه فاعتقدوا انهم

كمالا جبري اما قد بحث عن ان الاشكال المذكور والاعتقاد المذكور
 متلازمان لان انكار الاستقلال يقتضي ان الاعتقاد يقتضيه وبالاعتقاد
 يقتضي ان الاعتقاد يقتضيه والاعتقاد الثالث
 خارجا عنهما فاما من لم يكن بهذه الصفة الى المذكورة
 من هذه الصفة التي تتردد والاشكال المذكور من العلم
 بالضرورة وانضم الى ذلك اي مادكم من عدم الوجود
 وطبقه لما هو منه مع دونه ونقوله الاول ترك
 ذكره عن فاته لا يشترط في القول فحصل عبارة على
 العطف التفسيري فلا مانع من قوله اي مع عدم كونه
 من اصل البدع وقته انه نفس التقوي في بيان تقريب الصبح
 بالاعتقاد من الاعمال السبعة من شدة او ضعف او بدعة
 فلا يتبع التقوي مع الكفر يمكن ان يكون المراد بالاشتراك
 المراد من الاعتقاد عن افعال السبعة الظاهرة
 وامانها من بينه وبين البدعة في الاعتقاد او يقال المراد
 بالشك في كماله البدعة بقرينة السياق فانه الكلام في البدعة
 والاشكال وهو اني صلا عنه من شدة معتق بدمعة التكفير
 اجملا اي لا يتحقق الا بالاعتقاد او قد احتجوا ايضا
 في قوله وانه اي على الاعتقاد او بل فقبله مرد مطلقا
 او نحو كان دافعا الى بدعة او لا وسواء كان معتقدا لجل
 التكذيب لغيره مقابلته امل وهذا القول يستلزم شيئا كذا وغيره
 لا يتحقق بدعة وانما هو اجملا في الفاعل كما قيل تأويل
 لا يجوز التأويل الا لا يتبعه التأويل وهو بعيد قال ابن
 الخطيب وهو جبري صلا عدل الشايع عن اية الحديث فان كنهه

طالحة

طالحة بالرواية عن المتقدمة غير الامة وفي الصحيحين
 كثير من احاديثهم في الشاهد في اصول الشريعة لا يبعد
 عدم اطلاع المتقدمين على بدعتهم وهم معذورون في ذلك
 لحفظ ما في الساطر من اعتقاد السلف بالظاهر من كلامه
 الفرق بين ذلك ما عدل به اليه كما يقال في تعليمه
 والاستدلال عليه ان في الرواية عنه اي عن المتقدم
 ترويح الامر ونحوها اي يتحقق بذكره وهو واجب
 المصداق ونحوه من ان هذا دليل على واحد فاما معروضة
 فصلا عن التقوي والاعتقاد بالاشارة باكثر كونه
 المستدلين وكثرة استدلالاتهم وتلقظهم فيما بينهم
 فلو قال بل قوله التام في كلامه اولي عليه في الاشارة
 الى الاعتراض على ما علم في غير ذلك من غير متقدم
 من شدة او لا فيه غير متقدم وفيما لا يفتقر ولا لجل
 او لفتور في التواضع والاشهاد لعل لا يقع في الصحيحين
 وغيرهما من هذا القبيل بخلاف فيه هو حاصلة كونه
 ان المراد بالترويح والتوسيم فيما اذا لم يشكوا غير
 متقدم اكثر واشد مما اذا شاركه وهذه الميزة من الترويح
 والتوسيم فيجب ينبغي ان لا يعمل ما يطلق الترويح والتوسيم
 فيجب وهو المراد في الحديث وفيه لعل مطلقا ليسوا بما
 داعيا ام لا لكن بشرط ان يكون متنبها لا تدينه وصدق
 فيمنه الذي عليه مدار الرواية يتبع عن الكذب
 الا ان وفي نسخة اذا اعتقد حلال الكذب كما تقدم
 اي في حديث لا يثبت وهو ظاهر لا دخل لكذب في قول

الرواية وعنده بعضهم الى امام الشافعي فلو لم يقبل منها في
 الاصول الا الخطا من لا يبرون السنيّة في الروايات
 وشبهه انما اعتمد على الكذب صار كافر او المعروض
 ان يذعن عنه ليس بما يقتضي الكفر هو اذ قالوا لم يفظ السوطي
 في الرواية في شرح النفاة ان المتدعي ان كونه في
 ان لا يقبل وان لم يقبل في الالادي اليه كثير من علة
 الماخ بما رواه المسند والقدرية وغيرهم وفيه
 الصحيح من منه واليه لا يحصى ولا بد عنهم حقونة
 في الشاويل مع ما هم عليه من الديانة والمصانيق المحمودة
 عن الغشاة في سداد الشصين والرافضة لا يقبلون كما
 جزمه الدهلي في احوال المجازات قاله مع هذه الماير في منهم
 صادق بل الكذب شهادهم والتقية والعلق في نارهم
 ويشمل ليقبل من ذلك في الجملة ايضا الى بدعتهم
 والبس للفتل من الوصية الى الامة لا نه جها في بينهم
 انما لم يسموا الى من عندهم ولهم منه ما لا يعارضه
 الاصل في قيل كان اما يكون في التا لكافة والمراد المعنى الوصف
 وحيد لا شك في تناقض الى لكن يرد عليه ان ذلك يجوز
 بصيغة المبالغة مثل علامة ويمكن ان يقال ان الداعية
 مضبوطة كالمبالغة وان المبالغة مستعملة من القول
 غير مع زيادة في الداعية الى ذلك وانما قد بالمبالغة
 لان كل ما كان يدعى المبالغة في الحاد الى ترفعه والمراد
 هائل يظهر في تلك النفاة فهو مبالغ في الشبهة الغير
 لان هذا القليل لما يتضمنه الكلام المذكور في انه لا يقبل

سنة

سنة

من كان داعية لان ترين بدعتهم وعنده في اثناء الناس
 لا هو منة في جملة اليعمنه على تحريف الروايات
 اوفي المصنف وسوينا على ما يقتضيه مذهبه
 اي في المعنى وقد ورد في الحديث فيهم وفيه انما
 فيها التعليل المذكور عدم قبوله من كاد داعية اذا روي
 ما يقوي مذهبه والمقصود انه روي مطلقا ولا غير
 الداعية من المتبعة اذا روي ما يقوي مذهبه يرد على
 سببته بعد ذلك هذا اول ما روي ما يقتضي مذهبه
 بالانفاة لا بدع التسمية وهذا اي القول الاخير
 في الشرح وهو المذكور لا غير في المتن في الاصل قال ان
 الصلاح وهذا المذهب اعده المذهب اولاهما
 وهو قول الاكثر من العلماء قال الجوزي في ان كان داعية
 لمذهبه لم يتقبل والفتنة هذا الذي عليه الاكثر وهو
 المختار ويقال ان كان انفاة عليه وتروى ان جلد
 اي الى يقول عن قتادة في الانفاة على قبوله غير
 له مقتضاة في هذا الكلام متعلق باقتضاه وما يعرف
 كان معنى قول من غير تفصيل بين ان يكون داعية
 ام لا بين ان يكون داعية ام لا في قوله او لا انه وهو
 غير صحيح لما تقدم عنه من نقل الجوزي في الصواب انه
 معني قوله من غير تفصيل بين ما يقوي مذهبه ولا يقوي
 في الاثر على قوله غير الداعية اي مطلقا فيقول انما
 في قوله على انفاة الاثر الذي روي في من كان داعية
 انظر الى المتن او غير الداعية في الاثر في قوله انما

ما يتوكل بالشهادة اي يوبد به عنه فبر اي حينئذ
 انما ذهب المختار قال ابن حبان في ترجمته جعفر بن سليمان
 الضبي عن نفاة ليس من أهل الحديث من ابتنا خلاف
 ان السند وق المتفق اذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعوا
 اليها ان الاحتجاج باخباره جائز فاذا ادعاه اليها
 سقط الاحتجاج باخباره وليس بجائزا في الامتنان
 لا مطلقا ولا بخصوص الشافعية ولكن الذي اقتصر
 عليه ابن الصلاح في الغزو والفتن الثاني فقال قال
 ابن حبان الداعية الى البيع اليهود الاحتجاج به عند
 ابتنا فاطمة لا اعدل بينهم فيه لاختلاف علمية محتمل
 ايضا لارادة الشافعية على ما ذكره السخاوي وله
 ان يهدى المذهب المختار صرح الحافظ ابو اسحاق الرافعي
 ان يعقوب بن الجوزي ان يعقوب بن مسكون وادوية زاني
 شيخ ابي ابيود والشافعي والاولي الحافظ ابي داود في
 الشرح فقد تلمذ من الحسن ولعله قد مره ليعتمد ريشته في كتابه
 اي الجوزي اني في نسخة في كتاب معرفة الرجال قال
 محمد بن اسمعيل بن ابي حنيفة وهو ان يحتل الجوزي في كتابه ليعتد به
 علي بن ابي عمير مشددا في الحديث والنسب يتقدمه لا يعي ويعني
 وهو يوبد يستخذ في كتابه بالشافعية الى الغبار فقال
 في وصف الرواة فيهم اي الرواة غير اللزمة والاراعية
 ما راع في معتد ما يترك عن الحديث اي عن السنة اي عن
 الحديث فيكون من السنة وما فيه به لانه اكثر ريعم لاحد
 منكم عن السنة البينة لما في الكتاب صا دق الحديث

اي الانسان والصلح والمراد بها الرواية قال السخاوي
 فحري في السنة جارية لكنه اتخذ له في يده عند ما هو في
 روايته فليس فيه اي في حقه وفي شان روايته اذا
 كان قد لا بد له او ليس في رفض علاج الا ان يوجز من
 حديثه ما لا يكون منكرا او قد تقدم قريبه اذ لم يقو
 اليه لم يرد به اي بلغه بدعته واما اذا كان لغويا
 به فلا سالانا من علم من غلبه الهوي انتهى في التلمذ
 ظاهر هذا فنقول رواية المتدع اذا كان وزعا فاعدا
 الدعة صا دق صا بطسوا كان داعية او غير داعية
 الا فيما يتعلق به عند روايته قاله ابو الجوزي جاني محجة
 يشبه يد المؤقتة اي حسن متوجه مقبول لان العلة
 التي بها يرحل ريشته الداعية وهما ان تزين بدعته
 بجز على غيره الروايات وتسنو بينها على ما يقتضيه هذه
 وارادة فيما اذا كان ظاهر المروي يوافق مذهبه المتدع
 ولو لم يكن داعية والله اعلم بتسوية الحفظ وهو السب
 العاشر من اسباب الطعن والمراد به اي من الحفظ من وفي
 يستخذ ما في الضمير في راجع الى الحفظ ليرجع اليه
 الجيم اي لم يلق حبان احدا منه على جانب خطين قال
 محمد بن ابي بكر بن ابي عمير في قوله وهي عبارة عن انه لا يكون
 غلطه اقل من صوابه انتهى يعني ان يكون غلطه اكثر او مساويا
 لصوابه واما اعاده من تعقيد في العبارة لطول الفضل
 فان تلمذه وهذا في ما تقدم من قوله ادعوا وحفظه
 وهي عبارة عن يكون غلطه اقل من صوابه وقد اصاب

بل غلط خو اس اصابتہ واسہ اعلم وقال المص وليم من ما لم
 يرتج اما لا يرتج جانب خطايه او استويا فقلت وهذا
 يوجب انه قوله قد تقدم فيه حد المعط وهو عبارة
 عن يكون خطاوه كما صاب من بين النسخ الصحيحة خلاف اقل
 من اصابتها فانما النسخة لها هذا وتثبت بصحة من جهة
 الحق لان الانسان ليس يعصم من الخط فلا يقال فيه
 وقع له الخطا مرة او مرتين انه معصم من الخط وان كان يصح
 عليه الخطا اقل من اصابتها لانه لم يصديق عليه انه لم يرتج
 اصابتها انه كلامه وهذا الخطا من على خطا النسخة التي
 اعتمد عليها السابعة والاف السبعة النسخة المعتمدة
 فيما تقدم هي عبارة عن انه لا يكون غلطه اقل من اصابتها
 فصحة المعنى هو المطابق لما بين حيث المعنى انه سواء كان
 او اكثر من ذلك على انه اذا اكل غلطه اقل من الاصابة وتلا
 بالسبعة اليها هو قبوله في الساتر جميع الذين اخطروا
 لغرض من علمه لانه لا يولد الا بالبركات مائة قاله اولي الخ
 وهي عبارة عن كون غلطه اقل من اصابتها فحين كلامه
 تدفع الا انه لا يكون غلطه لم يصداق تصحيحها من الساتر او لانه
 من العلم قاله اخبرني بعض الرواة انه سأل السجادي عن
 فقال له وقع غلطه لم غلط من الساتر واخرج نسخة من عنده
 وليس فيه غلط لم انتهى فيه اجماعا امثالا ولا في لانه بهذا لم يدفع
 التدافع ما عرفت من كلام الساتر فيه ولكن كثير من النسخ الصحيحة
 حاقق به وعلى تقدير صحة صحة معناها فلا يقال بواجب
 كقولنا هو ما نثبت ولا ندرك ان التعريف هنا تدون له

المع

يصح كلام المص هنا على ما نقله عليه عنه اما ان يرتج
 جانب خطيئه او استويا فانما نثبتا فقلت وهذا
 من الساتر اليعود اطلاق التصحيح على زيادة لم الغة
 ولا اصلا كما في قوله او زلت من القلبي فقلت المص خطا
 ايضا فان الكلام بوجود لم يصح ايضا كما قد منا وكلامه
 المص ايد ما قرنا فانما الخطا من الساتر لو ثبت في نسخة
 معتمدة في الاجل بشر لا فلا تجعل وكما مل فانه مثل
 الزلل وموقع الخطا والسد الوقوف للعلم والعمل وهو اي
 سوء المعط على فحين ان كان لا رطبا ايد ايا غير
 متفكر الراوي في جميع حالاته اي من غير عروص
 بسبب سوء حفظه في بعض حالاته فهو اي الراوي المذكور
 بدو عشر الساتر وفيما بال الخطا طمعا الراوي عليه
 ما يقتضيه كثر قوله او غلط فلا في هذا المعنى على
 البخاري المذكور للساتر ذلك قاله على راك وهو الساتر
 نظرا الى المتن وتركه نظرا الى الشرح فانه مضى في
 بعض اهل الحديث وكما ان الراوي انما شاء المغز بصيغة
 او ان كان سوء المعط طمعا اي جاهدنا نتحدد ايا
 الراوي اي بان صار سوء المعط اما لكثيره اي بطور تروا
 اوله صاب بصره وقد كان متفرغ اليعود الشك في محفوظه
 الاصله فلا بد ان اذهاب البحر مما يتوي المعط لسلامة
 الحظائر الحاء ثم من الزاظر او لا حترق كتبه او غير اياها
 او استرقها فقله او عدمها تعميم بعد تخصصه في
 تعالى فان الله هو مولاه وجبرل وصالح المؤمن والمؤمن

بعد ذلك ظهر فأنهم لما قالوا نحن الظاهر انه معنى عن قوله
اولا حترافا كثيرا انتهى فيه ان الاول اذا كان مقصدا على الثاني
قد بعد عينا في التمر بقلت لا العكس واما في غير التمر بعد
فيجوز التخصيص لعدم التعميم ايضا كقولنا في ولا يكتنه
ورسلة جبريل في مكة في بريد بالعدم فقد ان التكتن
يعني انه كان خا صلا له فصلا بعد ومما لا يعني انه
معدوم مطلقا فيصير قوله ان كان بعض هذا فرج
الخطه فيسا اي حقه وهو على ككون نهاء البصر
واحترا في التكتن وعدمها بالظن ان هو الخط
فقد اي الراوي الظاري عليه سوء الحفظ هو ضمير قول
او مستد انما التكتن في كسر اللام وحقيقته فتاد الفعل
وعدم انتظام الفعل والقول اما يعرف او ضا او مرض او عرض
عن موت ابن اوسر في مال المسعودي او ضا او ضا او ضا او ضا
كان لمصلحة او احترا كما كان للمفرد قال ابن الصلاح
وهذا من عظمهم لا علم احد اعني به مع كونه حقيقا
في ذلك الحد انتهى قال السخاوي في ادوز له المختلط كتاب
الغناظ ابو بكر الخطابي سيما ذكر في تحصيله تحفة السخاوي
المستفرد ولم يتفق عليهما في الصلاح قاله وقابدة ضيف
تعمير القبول من غيره والحكم في اي المختلط او في حريته
ان ما حدث به قبل الاختلاط اذا اعتبر اي لنا ما في عينه
انه قبل الاختلاط والافق من غير نفسه انه اذا اعتبر
عنه المجهول عما حدث بعد الاختلاط قبل اذا لم يمتد
اي ما حدث به توقف بجهل المجهول فيه اي حديثه

عن

بان لا يميل ولا يرد وكذا من اشتبه الامر به اي تشبه
ان المختلط لا اولم يردا حدث قبل الاختلاط او بعده
قال القاضي هذا المعنى فيه ان لا ظاهر
السوف انما حدث المختلط والمطلوب من لم يعقل ولا
يصح الحديث وان اشتبهنا فليس بعقل فتكون فينا عقل
من الحديث الي الراوي فليس بظاهر وانما على قلت
هذا امر سهل وحاشية غير منسية خصوصا في التمهيد
بالنسبة الي الاستاذ ان يمكن ان يقال التقدير وكذا
من اشتبه الامر به يتوقف في حديثه على ان ما سئل
مبدا غيره محدث او غير مصنف اي وكذا حديث
من اشتبه الامر به يتوقف فيه وانما يعرف ذلك اي
ما ذكر من الاختلاط والتبديل والاستثنا على عصبه
الاحتراق اي تشبه المختلط في عتد اي عن المختلط ولا
واسطة ليعلم ان المختلط بعدوا وانما خبره وكيف آخر
فالمصلحة اي القول فيهم من سئل المختلط
فقط وسهم من سئل بعده ولم يمتد في الحال في مع
التبديل بان قال سئل بعد الاختلاط وقوله في قوله
الميل وقوله ليس المختلط في آخره عطا ومن سئل
من قبل الاختلاط سئل في شأن الشورى في مع
من بعد الاختلاط من بين عبد الحميد ومن مع حميد
في الي التتم بها ابو عوا في حديثه بعد سئل في
توقيع النبي المختلط محمد اي من ومعه من حديث
وكسرها في انه اسر مفعول او فاعل كان يكون في

او متناه لا دونه قال المص اذا تابع السمي الحفظ لم يفرق
 في سبب ذلك الى درجة ذلك الشخص ويستقر له
 الشخص في اعلى من درجة نفسه التي كان فيها حتى
 يترجح على مساويه من غير مقابلة من دونه قال المص
 المراد بقوله فوقه او متناه في الدرجة من السند لا في
 الشؤن قد تقدم معنى اعتبار ما يتماثل به الظاهر
 ان المراد بالوقفة والمتناه هنا في الصفة لا في السند
 وانه على تقدير ما يقوله التمسك لا يصح كلام الشؤن
 بسبب ذلك الى درجة ذلك الشخص فانه مع انه
 لا يثبت من الجمع وكذا المختلط الذي لا يثبت من الجمع
 هو كذا المستمر كما يحق في الشرح انه يقول بعد السور
 وكذا المختلط الذي لا يثبت كما هو ظاهر في عطفه
 في السمي الحفظ نظر لان المختلط قسم منه كما مر في
 ذلك وان اريد بالسمي الحفظ القسم الاول فقط فهو متناه
 غير متناهي وفي ان المراد من السمي الحفظ المعنى اللغوي وفي
 ايضا اعراض المختلط فلا وجه للعطف مع انه ايضا غير متناهي
 ويمكن ان يقال ان المختلط الذي يثبت لا يحتاج في قوله
 المتناهي فلا يجوز ارجاء السمي الحفظ في التمسك على اطلاقه
 عطفه الشارح عليها المختلط المذكور ليعلم ان المراد بالسمي
 الحفظ القسم الاول والاسناد المسند اليه في قوله
 كذا المعدل كسر اللام او يفتنهما اذا اخرج من المعدل
 منه واعل ان كان في السور والمدلس على صفة التعديل
 يكونا صفة الاسناد كما فعل الشارح حيث صرح بقوله والاسناد

يحتاج

يحتاج قوله صار حدسهم الى تكلف بان يقال معناه حدس
 المختلط والسور وحدس في الروايات المدسورة ان كانا
 على صفة تاسيسها على الكون ناقصين الراوي لم يحتج قوله
 حدسهم الى شك في ان التمسك الاول ان يقول كذا الحديث
 لان التمسك المختلط والسور الاستدلال فيمكن ان يكون
 على وجه التقليل والتقدير بمرصاف وعلى ما قلنا لا يحتاج
 لذلك واسد اعلم قال لا يخفى عن الاحتياج لذلك كذلك
 لان الالفة واللام حينئذ ما يدل عن انصاف البيروما للعهده
 في هذا المذكور في الملاحظة فيرجع المثلث بعينه مع ان مادة
 التمسك والاشارة في اصلاح كلام المص ان الله تعالى بعبادة
 اخرى ويقول هذه احسن منه لانه لا يريد عليها ما يرد عليه
 وحاصل الكلام انه صار حدسهم بعد حصول المتابعة
 الغيبة حسنا اليها غيره لا لانه قبل وصفه بذلك
 باعتبار الجميع من التابع كسر الموحدة والتابع ففتنهما
 ان كل واحد منهما احتمال كون روايته صوابا او غير
 صواب فلهما احتمال متناهي فظهر على حدسوا خبره والجملة
 خبر ان ذلك ان يجعل احتمال متناهي من كل واحد او
 مضمونا على نزاع المص في احتمال كفا في نسخة ورايت
 في نسخة احتل بصيغة الماضي فلا إشكال فاذا احتل
 من الغيبة من على صيغة اسر فاعل لا مغفول روايت فاعل
 حات موافقة لاحد هه روي بعبارة التمسك احد
 الحاشية من الاحتمال من المذكور ومن اي كونها صراحا
 وغير صواب ودل ذلك ان التمسك في ان الحديث

ان علي بن ابي طالب لم يولد من نساء من د رجة
 التوقد الى د رجة القبول والله اعلم بتلخيص
 بلامه بان انواع المذكورة كلها متوقف فيها وكذا قوله
 في مقدمه لان كل واحد منهن الخ صرح في ذلك وفيه تامل
 لا يتعين ان تمام الشيء الحفظ بقوله لا يوقف فيها فهي
 وذلك ان قوله المراد من الشيء الحفظ هو الضم الاول كما سبق
 فامل مع ارتفاعه الى د رجة القبول اي واقل
 ودرجته مرتبة الحسن ان الضعيف خارج عنه وفيه التامل
 فهو مختلط عن رتبة الحسن لذاته اي يكون حسنا لو هو
 وربما توقف بعضهم عن اطلاق اسم الحسن عليه لانه
 ليس من جنسهم لان الاسناد اطلق ينصرف الى الحسن
 لذاته ولا يلزم من اطلاق الحسن عليه الاحتجاج به عند
 التعميم وهو محل خلاف وهذا وقع الاختلاف في الحسن الذاتي
 الى التعميم بعينه وفيه الحفظ في ذكره وتذكره فذلك
 الذي ضعفه في النظر انما يرجح من الحسن لذاته لان
 المتابع بالادراك ان معتبرا كونه حسنا قد انضم
 اليه المتابع بالاعتقاد والله اعلم **فصل** في الكلام
 في مع قطع النظر عن غيره فهو كذلك انه خير لغيره وهو
 حجة الحسن لغيره اسمع الاضغاث فلا احد يستد ان الذي
 الذي ورد من طريقين احدهما حسن لذاته والاخر
 خير لغيره يرجح علي معا واصله طريق واحد يكون حسنا
 فلو انشأ الله اهل وقد انضم اي تم وانتهى ما يتعلق
 بالمعنيين حيث القبول والرد اي ويحيى يتبعوا بالاسناد

مر حيث استشهد الي النبي صلى الله عليه وسلم المراد الصحابي اذ فيه
 لما كان متعلق المتن مقدم على ما يتعلق بالاسناد فانه
 المقصود بالذات والاسناد اما هو وسجله اليه فانه
 الاسناد اشارة الى ما ذكرته من ان كان تقدم علم
 المتن لفظا وهو الطريق الموصل الى المتن والتميز هو
 غاية ما يشتهر في العلم استناد من الكلام في شائبة من
 الدورية ويدفعه ان المراد بالطريق ما يثبت على مدق
 مضاف او بانه اشارة الى انه يطلق على الحكم ايضا والجملة
 ان نقاد المراد بالطريق المعنى المعكوب والاسناد المعنى
 الاصطلاحي فلا دور كما قبل في قوله صاحب الزنجاني اما
 الماضي هو الفعل الذي دل على معنى مجرد في الماضي
 والمراد بالطريق هي اكمال الاسناد وحيد الترتيبات لغيره
 فلا يلزم من اخذ كل من المتن والاسناد في تعريف الآخر
 دوره اعلم انه بين تعريف الاسناد ههنا وتعرفه في
 الذي ليس به يدور الكتاب وهو في تعريف الاسناد
 قاله التلخيص لمع غايته لا يدعي تعريف الاسناد لانه لفظ
 عبارة عن الكلام كما ذكره بقوله من الكلام فمعتبر الترتيب
 المتن شائبة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الترتيب
 الذي لم يرد من كلام الله عليه وسلم من حيث الجملة
 فليكن قبل المتن ودفعه ظاهر انما يشاء الله ههنا
 الاضغاث من ضبطها فخصه كما قيل في قوله ان الحاجب
 في الكاشفة اذا كان له وجه لم يكن المعنى اذ اضافة الغرض
 الى المعنى ببيان ان المتن غاية الشئ وهو كلام النبي

اليه الاستدلال ثم لا ولي ترك لفظ القابيل والاختصاص عليه
 لان المتكلم هو الله تعالى اليه الاستدلال من قول الرسول صلى الله عليه
 وسلم او فعله او من قول الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم كذا او فعل كذا وهو عاقل الاستدلال لا ينافي
 ما ينتهي اليه الاستدلال فانه هذه اشارة الى اخر المتكلم
 انما ان يقال المراد بالقابيل الفرض المقصود ومنها
 للعلية العاقبة اي المتكلم هو مطلوب ما ينتهي اليه الاستدلال
 الذي بمنزلة الوسيلة وفيه اشارة لطيفة الى المراد
 بما ينتهي اليه الاستدلال وهو الحجاب الذي وقع فيه
 من الحديث والامانة ينتهي اليه الاستدلال قد يصدق على
 حجاب المتكلم ايضا ولذا قيل يقول من الكلام اي سواء
 كما في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم او الصحابي او من بعده
 ويدخل فيه فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وتقريره لانها
 واحدة لم يكن قول الرسول كذا بقوله الصحابي كذا
 الحديث هو قول الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا وكذا وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم في نفسه ولا ولا
 اظهر لا يقر من ان السنة ما قول او فعل او تقرير والسلف
 اظهر لا يقر من ان السنة ما قول او فعل او تقرير والسلف
 وهو اي الاستدلال اما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم
 ولما تضمن لفظه اي لفظا محدثا والمراد منه قال المتكلم
 هو عطف تقريره بقرينة النبي صلى الله عليه وسلم
 وفيه لفظه عاقل الاستدلال ولعله يقره ويقول ينتهي

اي الاستدلال كان صيغا انتهى وصعد الحق لا لما انتهى
 بالمتكلم والحكم بل بلفظ المتكلم يدل عليها كما ساق في كلام
 الشيخ صيغا في بيان قوله صيغا او كذا ولذا اركل المتكلم
 بقرينة الشرح وينتهي لفظه فاما جعلها متعلقين
 بعد ما على ما تكلف له المتكلم فدل على ما جرده او تفرقا
 او كذا حالات او تفرقا ان المنقول مفقود ينتهي
 فلا يصح ما في نسخة لان المنقول للملأ لا ينبغي ان يجعل
 كما مفعولا به لينتهي فيمنته بجمع انقيل يقول لانه
 المنقول بدل الاستدلال اي استدل لانه اللفظ
 الذي هو المتكلم وكذا المتكلم هو من وضع الظاهر موضع
 الغيبة انتهى وهو ما شرعنا على طريقته من قوله اي من جعل
 قوله صلى الله عليه وسلم او من فعله ومن تقر به قال
 شارح والظاهر قوله يدور من انتهى ولا بد من الذي يصل
 اليه عليه وهو من الاستدلال او يميز من النبي صلى الله عليه وسلم
 وسواء قيل كذا كذا من ما روي عن قاسم بن الحسن
 وهذا ما عتقل المتكلم ما اصابه اشارة الشرح فالظاهر لانه
 خبر لان هذا وقد اشار المصنف الى تربع المرفوع تحت لانه
 شي من اقسامه ما ذكره غيره في المرفوع قال الجمهور
 والمرفوع ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم او فعله
 وقيل تقرير او هو سوا ما اصابه اشارة الشرح في غيره حتى دخل
 في قول المخرج ولو انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او قال الخطيب
 هو ما اخبر به الخطيب عن قول النبي صلى الله عليه وسلم او فعله فاخر
 ما ينبغي ان يميز بعد ما في النبي صلى الله عليه وسلم من المرفوع

صواب القول الاول واختاره المصنف وزاد فيه التقرير كما هو
 مذهب البعض وتركه في قوله انه اذا لم يمتدح نفسه لا يطلع عليه
 الا بقوله او فعل مثاله المرفوع من القول تقريرا ان يقول
 الصالح في نفسه ما يحسد لوفاء كذا يقول كذا قال في بعض ما يحسد
 ساجدة كذا قال او محسن اذا قلنا يقول بمعنى القول وهو تعري
 القول يرجع اليها يقول فلم يكن فيه ما يحسد من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى الله عليه
 بكذا الشارة الى انواع الحديث او يقول دعواي الصالح او غيره
 اعم من كتابي او مني ومن قال رسول الله صلى الله عليه كذا الى
 خطبة لا يحسد القول ليس او عن رسول الله صلى الله عليه كذا قال
 كذا الى يقطع بحمله ويحسد لمرادهم لفاظ الحديث المحمل وعنه
 ومثاله المرفوع من الفعل تقريرا ان يقول الصالح في نفسه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا او منه قول الصالح في آخر
 الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء ما مضى انما
 او يقول دعواي الصالح او غيره كالكتابي كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يفعل كذا او ترك كذا ومثاله المرفوع من التقرير
 تقريرا ان يقول الصالح ان فعلت اي انا في معناه فعل فلان
 محسن النبي صلى الله عليه وسلم كذا او منه قول الصالح في كتابه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم او يقول هو وعنه كان الاول ان يقول
 دعواي هو فعل فلان عن النبي صلى الله عليه كذا ولا يكون اي الصالح في
 اوجهه انما راي انما النبي صلى الله عليه كذا فلا كذا الفعل
 الذي يحسد منه من فعل التثنية او غيره سواء اقترنه
 حرفا او خلتا بان بسكتا عليه قال محسن ولا يكره معدوف

او محسود وهو اولي الافاد تنقو العام انتهى وفيه اشارة
 في العام سقافة من عموم فاعمل كذا وهو الصالح او غيره
 ومثاله المرفوع من القول كذا لا تقريرا ان يقول الصالح ما يحسد
 في ضمن قوله حكما بنو ما كذا لا تقيد ما يقول الصالح في
 قول ما معدومة ولا يظهر ان ما هو صولة او موصوفة
 اي الحديث الذي يقول الصالح اي او حديث يقول فيه
 الصالح الذي لم يها خذ عن الاسرائيل في الحديث
 بنو اسرائيل او من احوالهم ويصطلحون من الصالح الذي
 عرفت بالانظر في الاسرائيل في لعبد الله بن سلام وقعيد
 اسير من عمر بن العاص في ذلك ان حصل له في وقعة الرموك
 كمن كسرة من كفت اهل الكتاب وكان يحسد ما فيها من الامور
 الخفية حتى كان يحسد اصحابه وما قال حديثا عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ولا يتحدثن من العجبة ذكره السجدة
 فقول لا يكون من المرفوع حكما لقوة الاحتمال ثم قيد بقوله
 اخبر وهو ما لا يحسد في الحديث وبجمله النسب على
 المعنوية انما في ذلك خبر يمكن ان يتنازع بقوله ولم
 يا خذ فيه فضائه يجوز لفظا لكنه ليس بمعنى قال انما راي
 مثل حديث من اذنا حرا او عرافا في نفسه مما اورد على
 محمدا صلى الله عليه وسلم رواه ابن سعد ومنه انه قد كذا
 الصالح في اي هي يرفد من لم يحسد له دعوة فقه بعض الامور
 ورسوله وقد عارضه بنو اسرائيل من صا ما اليوم الذي شاركه
 وقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم ان قد عصى
 عصى في ذلك ما يشهد انما قال لا يحسد الا انما

على ما ظهر من التواتر اعد بل يمكن ان يقال ذلك ايضا في
الحديث الاول اما الثاني فلو قلنا انه تعالى وما هي صلاته
به من احدا لا ياذن الله قلنا **الاولى** ان يقول
لقلنا تعالى وانتم وما تنقلوا الشياطين او لقلنا
ولكن انما تنقلوا الشياطين النمل او لقلنا وما
يعلمان من احد حتى يقولوا انما نحن فتنة فلا تكفر او لقلنا
ويستعلمون بما يصرفهم ولا تضعهم فاما قوله تعالى وما
صنوا من ليل احره فنا خلقنا من انفسنا لئلا يفتخروا
الانما صرنا وارا دلة ولا دلالة على جليته شئ ولا صرنا شئ
فاما الصراف وهو البحر فلو قلنا تعالى فلا يعبرون في السيل
والارض الخيب الامه قال شيخنا الاول اظهر انهم على
ان حديث ابن مسعود وان جاس وجده اخر عنه بصورة
المؤرخة وقد خرج من بعض النسخ بالرفع بل في صحيح
مسلم من حديث ضعيف عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم انه صلى الله عليه وسلم لما كان في عرافة له رغن
في القتل لم يسلطه اربعين ليلة ومن لا دلة له الا اظهر ان
هذه رواية صحيحة عنه حدثت له الاحبار وجدت
امه من ابن ابي عمير لا تدري ما فعلت فقال له كعبه انت
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول فقال يا نوح بن
نعمان انك قد اذنت لابي هزيمة افا ذلت التوراة
قال انما اذنت ان اياه هزيمة ان كنت ياخذ من اهل الكتاب
وان النصارى هم الذين يكونون كذلك اذا اخرجوا الى الجاهل المرامي
والجبهة فيه يكون الحديث حكم الرفع هذا ولا بد من مزيد اخر

عدي

عدي هو قوله ولاله ان الله تعالى ادله المروي تعلق
ببيان لغة اعني صفة او شرح غريب او تفسيره كما ان
يتم الامرة عن الاصول في الاحوال الخاصة او العامة
من به الخلق الى عما خلقه او لا يخلق السما والارض
كقول صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه لاله الله ولم يكن
شئ قبله وكان عرشه على الماء خلق السموات والارض
وكتب في الذكر كل شئ انتم تعلم الحديث فالعشر والخلق قبل
السموات والارض فالعشر على الخلق والاله على من الارض
قائمة بقدرته الحكيم والارادة عن اللوح المحفوظ
واخبار الانبياء منها انهم اى انهم من الانبياء على حصة
الصلاة والسلام في احوالهم واقبالهم وحوالهم والاشية
انهم الامور المستقلة كما لا يخفى فاما جمع الموهو
للقول والمراء بها الحبيب لا شئ له انما هو كالكسبي
والحقبة او لكثرة الحزم المتشابهة والفتن جمع الفتنة وهما
ما ضلوا من الامور والاشية في احوال الدنيا وحوال يوم
القيامة اى ما وقعها من طهرها وكذا الاخبار اى كبر الامور
عما يصل بفعله تعالى محصور او عفا محصور فيه به
لان تطلق الثواب والعقاب على غير ما لا بد من مدخل
اي الحديث وانما كاله لانه جزء من التوحيد فيها فان ذلك
انما يعمل بالوحي حكم المرض لانه اخباره اى العباد به
اي التوراة يقتضي تحريمه كبر الامور فبطل حكمه عليه
ان تعمم بمثل صورة الاشارة ايضا ليكون اعم من
الموقف بان يقول لان اخباره يقتضي ان يكون من علمه

عش

معناه ان الشافعي جعل فصل على امر في حكم المرفوع في رفع
 عنه من الادلة المتفق عليها في رفعه على فعله في رفع
 عنه ومثاله المرفوع من التقدير كما ان يحجر الفخاري
 انهم كانوا اهل الصحابة يقولون في زمان النبي صلى الله عليه
 وسلم كذا اي بالاضافة الى من صلى الله عليه وسلم لا الخ
 كقولهم كنا ناكل لحوم الاماشي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 وكقولهم خابركنا نعرف القرآن يقول اي كنا ناكل لحوم الخيل
 على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والاضافة الذي عليه
 الاعتقاد وبه قطع الحكم وغيره من امثلة الحديث ان
 مرفوعه وقاله الاسماعيلي انه مؤخر في القواعد الاولى
 فانه يكون له حكم المرفوع من جهة ان الظاهر اطلاقه
 صلى الله عليه وسلم على ذلك ان ما فعله اصحابه في زمانه
 لم يتغير به وما علمهم ان تكثير بواحد المعصية على سواه
 من المعاصي فاما المفعول وفي نسخة على السؤال عن امور
 دينهم وان ذلك الزمان زمان نزول الوحي اقبل
 وحسن الوجدان وفي نسخة زمان تواتر الوحي انما يقع
 وتعاقد المراءى في عدم القطاعه ولا يقع من الضمائم
 فكل من يقع الملاءمة وجراسها وهو مضاف الى مفعول
 ويسمى ان عليه اي على ذلك الفعل وفيما شارة الى عدم
 تدارك وقوعه في فعلهم اطلاقه صلى الله عليه وسلم لا
 انما يقع من اهل الاحوال وهو اي ذلك الذي عليه
 في نوع الفعل وقد استدل جابر بن يوسف عن رضى الله
 عنه على جواز العذر في الامتناع ان لم يستأذن وفي قوله

بادها

بادها ما كانوا يجعلونه والقرآن يزل ولو كان ايد
 بالعدل اي بانه عما بين يديه من عهد القرآن وفيما شارة
 لطيفة الى ان هذا كان له نفس برهاني وبما الى رفعه
 مرفوعه سيجاء في فانه حسب اليهم الامانة ولا يرفعون
 وكذا اليهم الكفر والفسوق والفساك وانما استدلوا
 الصحابة بنبوته واختارهم لتفوية دينه وجعله حجة
 انما اخبرته فاما سائر من المبرور والمبرور ومن المبرور
 وكذا اقامه صلى الله عليه وسلم حجة في قوله وقال
 اصحابي كما هم بانهم اتفقوا من اهل البيت وسنخه لقوا في
 في المتن حكما ان اوله كني وهو صا ورده بحسب
 الكنا في موضع الضمير جمع الصيغة اي التثنية
 الصيغة بالضمير اليه صلى الله عليه وسلم يعني
 ما ورد بالصيغة التي كني بها اصحاب الحديث عن قوله قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما لا يكون رواه بالجمع او
 اختصا او غير ذلك قاله ابن الصلاح وحكم ذلك غير اهل
 الصلح المرفوع ومفوضه الاتفاق وقد مر هذا في
 لقوله الشافعي عن المعصية في رفع الحديث او رفعه او موقفا
 الحديث سعيد بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله
 وشروطه وكذا في قوله النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث لو روي
 او غيره بطريق واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث لو روي
 وشروطه في الحديث الحديث في غيره في الحديث الحديث في غيره
 اليه كونه فاما ذلك من الجاهل عن سائر الحديث فانه كان
 الناصر لم يرد ان يصح الرجل حجة النبي صلى الله عليه وسلم

السيرة في الصلاة قال ابو حاتم لا علم الا انه ينبغي ذلك
 او رواه بالتعب على المصدرين كذا في سنن ابن ماجة
 عن سعيد بن السبب عن ابي هريرة رواية الغيرة عن ابيه
 بلغه كذا في سنن عن ابي الزناد عن الامير عن ابي هريرة
 يبلغه الناس تنجلي فيكون عن ابي هريرة رواية يقاتلوه
 ثم صافوا الاعمى او رواه اي بضعه الماهون وكانه
 اقلنا تعال من المضارع والمصدر ولذا اخبر عنه
 والاعلم وقد يسمون اي الهديون على القول مع حذف
 القائل اي اختصارا ما على الوضوح وتبريدون بدل
 اي بالقابل النسي في اسه عليه وسلم لقول ابن سيرين
 عن ابي هريرة قال كذا اي النبي صلى الله عليه وسلم سئلون
 قد ما احدث تمام صغار الاعمى تسونهم ثلاث مرات
 حتى يتخففونهم بخبرة العرب فاما في السابعة الاولى
 يتخففونهم منهم واما في الثامنة فيستجوابهم وحده
 بعض فاما في الثالثة فيحفظون او كما قال ابن ماجة
 الاعمى الذي في جزيرة العرب ما احاط بها جميعا
 في عمر فابن ورجلة والقران واسطلم الي اهلك وفي كلام
 الخطيب انه ايا الاقتصار على القول مع حذف القابل
 اصطلاح خاص باهل البصرة اي منهم ابن سيرين وغيره
 ويقتضيه ما قاله ابن سيرين كذا في حديثه عن ابي هريرة قال
 روي وقال الخطيب عنه قلت لغيرك ان احب ان يروي
 عن هذا القول احاديث ابن سيرين خاصة فقال كذا
 ومن الجميع المتكلمة ايلان فيكون يروى في الامور

قول

قول الصحابي من السنة كذا لقوله عليه السلام وجمعه
 من السنة ومنع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة ذكره
 السخاوي قال التلخيص قال المصنف ومن الوجه المرتفع
 ما في السنة التي هي من السنة عليه وسلم اذ قاله كذا الصحابي
 كذا في كذا وهو الله عنه مثلا اذ لم يزل كذا ما في السنة
 الله عليه وسلم منها ان يرويه في مقام الاحتياج لان
 الصحابة يحثون والمجاهدين لا يقتلهم بمحمد الا في حق
 في سنة النبي صلى الله عليه وسلم فما اكثر ما يروون من
 الحديث ان ذلك ايقول من السنة كذا مروي عن ابي حاتم ونقل
 من كذا الرقة اي في قول الخطيب المذكور الانشاق
 واخلاق الحكماء والسيرة في هذا النقل على الزعم وكذا
 السخاوي وحصل من الاثر في الخلافة اي كذا العدد
 وصلى الله عليه خاصة اذ لم يشأ من عليه احد غير النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا غيره فقد تار عليه ابو بكر وغيره فالتا في
 عبد البر في سائر السيرة وايضا في ابا في اللغة المذكور في
 السنة وهو قوله من السنة كذا في السنة المطهرة غير الصحابي
 اي الثاني وكذا في كذا مروي عن كذا بالاتفاق وقاد الفقيه
 قولنا اذ قاله غير التايع فكذا كذا يظهر من هذا
 التفسير ما لا يدعي على الاعلى اذ قاله كذا في السنة
 ابي ابن ماجة وهو يختلف للسيرة في السنة كذا في السنة
 ايما السيرة في السنة كذا في السنة كذا في السنة كذا في السنة
 وعمره في السنة كذا في السنة كذا في السنة كذا في السنة
 لعقله واما كان في السنة كذا في السنة كذا في السنة

ابن عباس هو الزهريين معاً والتابعين عن سالم بن
 عبد الله بن عمر عن أبيه في فتنته إلى ابن عمر وسالم
 مع الحاج بنغز أو لم يكثر الحج وهو ابن يوسف
 أمير ابن عبد الملك بن مهران قتل مائة وعشرين
 الفاسم الصحابة قالت بنين والسادة فالصالحين
 صبروا غير أنتم من بني النجار حيث قال ابن سالم
 حقيقة وابن عمر حيث قال في الحجاج إن كنت تريد السنة
 فمعه سنة يدعيكم للسورة أي يبادر بالصلاة أي
 البهاذ النجاري لتذكرك في كل صلاة كذا في الحاج
 والقصة علي ما نقله الشيخ في عن النجار إن الحاج
 عام ترك ابن الزبير سالم عبد الله يعني ابن عمر رضي
 الله عنهما كيف نصنع في الوقف يوم عرفه فقال سالم
 إن كنت تريد السنة فعز بالصلاة يوم عرفه فقال
 ابن عمر صدق أنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر
 في السنة انتهى في كلام ابن عمر زيادة إفادة أن هذه
 سنة فأطع عليها النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لكن
 لما كان هوها لم يكون سنة الخلفاء فقط قال ابن
 عباس فقلت لسالم أفعلة أي النجاري رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال أي سألوه وهل يعنون أي
 السلف وهو أفعلة النجاري أي لا يريدون بذلك في
 بإطلاق السنة إلا سنة النبي صلى الله عليه
 وسلم إنما يقال في سالم وهو أي والحال أنه سالم الجرد
 الفقهاء السبعة وهم ابن السيب والقاسم بن محمد بن

بكر

بكر المديني وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد وسالم
 ابن يسار وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود
 والسابع أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وقال ابن الجار
 سالم بن عبد الله بن عمرو قال أبو الزناد أبو بكر عبد
 الرحمن بن الحارث بن هشام فهو لا الفقهاء السبعة
 من أهل المدينة الذين يصدرون عن زاهر وعلمهم
 واشتهروا في الأفاق ولعلمهم المعتمدون بقوله كسلي
 الله عليه وسلم يوشك أن يضرب الناس أكباداً في الأرض
 العبد لا يجدون أحد أعلم من عالم المدينة رواه
 الترمذي والخامس **سالم** بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 بن خلف واحد الحواظ من التابعين بالانفاق عن
 الصحابة إنما في الألفية السنة لا يريدون بذلك
 السنة الله عليه وسلم لأن مقتضاهم بيان
 الشرع ولأن السنة لا تشترط بظاهرها حقيقة إلا أن
 فانه القدر الأكمل ولأنه أصل سنة غيره إنما هو تبع
 في كلامه في كلامه على الأصل وفي وأما قول بعض
 أي الخلفاء أن كان في الحديث الذي غيره بالسنة
 سرفوها فلما يقولون يعني لو كان لقوا فيه
 أي السلف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أي لو كان
 لقوا فيه قال في جوابه أن التابعين تركوا الخلفاء
 أي بذلك القول وغيره وأما بالصيغة التي ذكرها
 الصحابة فمؤدرا وأحسنا طاعة الرسول ومن هذا
 في غير ترك فيه الجسم مؤدرا فقول أي فلا يترك

عن انفس من السنة ان تزوج اي احد المكرر السيد
 اقام عند نفسه سبعا من جهه الامتحان في العصور
 اي كل واحد في صحبه لاني غيره من كنه اشارت الى حال
 صحتة قاله التوقلا ثم سبقت لقلت ان الشارقة
 الي المنزلي عليه وسلم او قلته لم يكن بالتحسين
 وتسل بالثبوت بعد مولاي لم استب بالكره ابلت بكاري
 لان قوله من السنة هذا اما لرفع معناه لكن اراد
 ما لصيغة التذكير الصحاوي اولي اي حال لا يخفى
 ومن ذلك ان من الصبغ المحتملة للرفع والوقفة
 محسري وما ترك فيه الجهر هو رعا التهم وهو غير صحيح
 لانه قوله لا بدعالي امرنا بكه الوضعتا عن كذا بالبيت
 للمقول فيها كقول ام عطية رضي الله عنها امرنا ان نخرج
 في العبد من العوايت ورواة الحنف ودوا من الحنف بغير
 وتشديد الباجع حايض ان يغير من مصلح المسلمين
 عن اشاع الخباير قاله لاف فيما في هذه الخلاف
 الذي قيل اي في قوله من السنة كذا وهو ان الوقت مذهب
 البعض والرفع مذهب الاكثر الذي هو الصحيح لا مطلق
 ذلك اي ما ذكر من الامر والنهي يشترط نظا كصود الامر
 له الامر والنهي وهو الرسول فتشاي عليه ولم وخالف
 في السنة وخالفه في ذلك اي في كونه مرفوعا وخالف
 ما في هو قول طائفة منها لا سلهي وقسكويا خالف
 ان يكون المراد عن اي غير النبي صلى الله عليه وسلم
 كما هو لفران او الانحياز نسبة الامر المجازي اليهما

الخلف

الخلفا وبعثا هم بعض الامرا او ابا سنباطا بالاصح
 واجيبوا ما ان الاصل اي في الامر هو الاول وهو امره
 صلى الله عليه وسلم لا لا حقيقة وما عدا ذلك محتمل لكنه
 اي المحتمل بالتحفة المبدأ الى الاصل الذي هو الاول
 مرفوع كونه اما مجازا ولا بد نفع ولا اعتد للرفع مع
 وجود الاصل ابيته جعله وجها اخر في الجواب وهو
 ظاهري يمكن تفريره بوجه يكون دليلا على ما ذكره في الجواب
 من كون الاول راجحا والسابق مرفوحا فن كان في طائفة
 رئيس وهو مرجع اهل بلده في الامر والنهي اذ قاله
 فاعاد خبر من امره لا يفهم عنه اي عن قوله امرنا ان امره
 بصيغة الفاعل الاريسيه اي غير رئيسه الذي هو
 الاصل في البلد ومدا الامر والنهي عليه فالامعني غير علي
 فاهو مذهب البعض فيما اذا لم تكن الا تابعة لجمع مذكور
 وغير محصور وحق الصاورة ان يقول لا يفهم الا ان امره
 رئيسه يتقدم الا ولا يفهم امره الاريسيه مجازا
 ان اي لا يفهم امره على صفة الا على صفة كونه رئيسا
 له لا يفهم ان امره ليس الاريسيه والاظهر ان يقال يفهم
 عنه الا ان امره لا يكون الاريسيه وحاصلا معني
 للايمان لا يفهم عنه ان امره غير رئيسه بل يفهم منه
 رئيسه واما قوله من يقول اي فتشاي على قدم الرفع
 محتمل ان يظن اي الاول ما قيل يا امرنا اي في الامر ولا
 ان يتقدم الامر ولا اختصار اي نحو امره لا اختصار لم يكن
 لاحتمال الظن حينئذ هذه المسئلة بل هو مذكور الاول

صورة فيها لوصح اني الراوي فقال امرا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بكرا اي ايضا وهو اي احتمالا لنظر ضعيف
 ان في امرا مجرولا وفي امرا مملوفا اضعف واضعف لانا الصافي
 عدله يفتنه عدالته ان يعبر بالامر بما على طوعه عفيف
 عارف باللسان اي بلسان العرب حقيقة وبجرا وصحة
 وجواز الفلا وطلو اي الصحا اي ذلك اي الاموال بعد
 اليقين اي بعد تخفيف الامر وتبسيط جوار اخلاقه وس
 ذلك قوله اي الصحا اي كما يفعل كذا اي في زمن اليه
 صلى الله عليه وسلم وهذا امثلا كما تقدم من الارتفاع من
 التمر حكاه في الصحا في انه كانوا يفعلونه في زمان النبي صلى الله
 عليه وسلم كذا اليه اشار انهم يقولون فله حكم الرفع ايضا
 كما تقدم فيكون هذا التنظيم الامتثال لم يرد عليه ان غدا
 من السنة المصقلة وقد ذكر من المرفوع كذا الاماوا من شكوا
 من الحكم بغير قول بغير كما يفعل ويترك الفعل في زمن اليه
 صلى الله عليه وسلم من راي ان الضيق ذكر في حاشيته انه
 قد المص كما تفصل كذا اخطا رفته من قولهم كما فعل في
 في واليهم صلى الله عليه وسلم لانه هذا وان اورد صحاحنا
 به بحمل ان يريد الاجماع او نقل من النبي صلى الله عليه وسلم في الاحقا
 صحيح في كونه من المنقول ان يرد في الثاني ولهذا حكم الرفع
 عند كذا الاماوا من الذين الرأى من كونه عند جمهوره وس
 العرف من اصحاب الفقه والاصول وكذا عند ابن الصلاح
 والحنفية مع من كذا في الصحا اي على فعل من الافعال
 بعد ما علمه والرسول كذا او معصية هذا اقر مما مر من

الخبار

ج

القام

الاخر اعا حصل بفعله ثم ايا بمحض او عقابا بغيره
 لكنه كرهنا الظاهر والعصية الثانية متفقان في كونه
 اليها بدلها ولم يعتبر به الخصوص فيما متفقان ان كونه
 عمل في غير مهلة وانتهى به من صام اليوم الذي
 يسكن فله عصى اما الثانية سمع كذا صلى الله عليه وسلم
 ما سئل عنه فله اي فله هذا المرفوع حكم بالرفع ايضا
 اي كذا تقدم لان الظاهر ان ذلك مما قلناه اي اخذه
 الصحا اي عنه صلى الله عليه وسلم او يفتي بما في الاسناد
 اي يبلغ اخره الذي هو الرض الا على الثانية الغشوي
 فانه فعت المناقضة المذكورة وانما حجة المسطورة
 الى الصحا اي واحد من الصحابة كالمهاجري والانصار
 كذا في اي مثل ما تقدم في كون اللفظ اي لفظ القدر
 بمعنى التمرح جعل التقدير هنا مفعول بفتح وقوله
 باد المفعول هو قول الصحا اي من فعله او من
 تفكيره متعلقا بالمرفوع بخلافه فان الصريح
 هنا كحال او يفتي وان مع مجزولة مفعول للمفتي وما
 المعنى واحد ولا يفتي اي فيه الثاني جميع ما تقدم
 لعدم سؤله لما ثبت حكاه في قول الصحا او فعله او غيره
 ولما ذكرنا في بيان حكم الصحا عن فعل من الافعال
 بانها طاعة لله ورسوله او معصية الله وعظه اي كثره
 والصريح فاذا قيل عن الصحا عند ذكر الحديث برفع
 او نحوه فهو مرفوع ايضا كما اذا قيل عن الصحا في
 يد له النودي والتشبيه لا يشترط فيه المساءلة

بلغ

١٢
 ١٣
 تقصبات

من سقطت الجمل او في اي
 من سقطت نا او رضاء

المراد رويته في حال حياته والا فلما رآه بعد موته
 قبل رفته فغيره خلافة سواء كان ذلك اي الوصول او ما ذكر
 من الرواية فغيره او لغيره اي سواء كان بالاستقلال
 ما في المتن لا رويته عن خذوا النبعة ورواية
 التبريد واما ان ينظر اليه قصد او قصد رويته غيره
 وانه ينظر لوقوع نظره عليه انقطاعا من غير قصد ولا
 قائل وحينئذ لا يكون له ان ينظر له او ينظر معناه سواء كان
 رويته عن حاله لا عن نفسه بان يكون هو نفسه باعتماد
 على الرواية او كان لغيره بان يكون الباعث ذلك العار
 قاله الشافعي قوله لغيره اي بان يكون صغيرا او كبيرا
 النبي صلى الله عليه وسلم والتعبير باللفظ او بالمرق
 فغيره اي لغيره اي لغيره صلى الله عليه وسلم
 واما قاله ابي لان لا يمكن ان يراى بالرواية فيقول بعض
 شافعي العطف لوفاد المراد بالرواية الملاحظة بحيث
 لو كان له يصر لراه كما هو المستعمل في الرواية فغيره
 ابرع من للعلاج على ما قاله الشافعي وقيل العار في
 هكذا اطلقه كثير من اهل الحديث وموافقا لكل مع
 رواك المانع من الرواية كما لهما اتفقوا على كل تقدير من تعذر
 لغيره اذ لا يفتقر لمقتضى حرج اي باعتماد الظاهر
 ان ام قلنا ما قبلنا على الذي تركه غيره في جواب
 فعل حرج كما قبلنا للاجراج فالان منصوب او من الاجراج
 فانه من موقوف على كون لفظه مع انه يترك القول مع
 حجة من الملاحظة اولى وخوجه من العطف ان يترك المعنى

وهو

وهو اي في حال حياته الام صحيحا بل لا يتردد في خلافه وشك
 قال المص الذي اختارته اخبار ان قوله من قال راي النبي
 لا يرد عليه الا على ان المراد بالرواية لا هو من الرواية
 بالنية او بالاعتقاد والاعني قوة من روي بالاعتقاد وان
 غير من ضائع من الرواية ما فعل وهو العرفي قاله الشافعي
 اخيرا وبما لا يترتب لغيره به قلت
 العرفي ثم ينعقد وقته بل قبل الماز المستعمل او لغيره
 اللعوبة ويمكن ان يترك الفعل المتعدي منزلة الماز
 وبقا كمن راي النبي من حصل له رويته النبي هو يشهد
 الطريق واما اختار العطف من راي النبي وثان من راي النبي
 لا يرد الا على وهو الا نسب بالاذن والاقرب الى الظن
 ولذا قاله صلى الله عليه وسلم طوي ليلنا الا من طوي ليلنا
 من ليلنا كثر صلى الله عليه وسلم بحمد الرواية من غير
 اعتبار التمييز والمصحة والرواية كما قاله بعض
 والنفق هذا التعريف كما جعلنا قاله لغيره وكما قيل
 للمؤمن من الاعراض التي تتركها الجسد وغيره وقوي
 سوما به كما قيل اي باعتماد حجه اذ اول خروج
 من حصل للفقهاء المذكور ولكن في حال كونهم كذا في قولنا
 من الاشارة كما لم يترك وبهذا الاول لا يترك قوله به لقوله
 وقوي في قولنا ان يخرج من لفظه لوصف كونه من
 الاشارة عليه السلام في كماله كماله قاله الشافعي
 ان كان المراد كقولنا رويته انما هو بان ذلك التعريف
 بني ولم يرد من باجابه كماله كماله المروي واليه

المراد

فهم

لا يقال له مومن فلم يدخله الجنة فيحتاج الى اخر احد
 يفضله وجنبت لا يفسد ان يكون لهذا فضلا ولا هو لغيره
 متعلق الايمان وان كان التراد مومنا باحدا به غيره
 من الانبياء لئلا يكون به ان كان لقوله بعد الجملة
 فان كان قبلها فهو مومن بانه سبيعت فلا يصح ان يكون
 فضلا لحد كعبه هذا فصل ثم ركن شفا
 اخر وهو ان المراد بمن امن بغيره من الانبياء بحمل اول
 يطعم على ما جاء به الانبياء مفصلا كما ذكرنا اصل الكتاب
 جعلنا وما غيرهم ممن يكون كفرهم به صلى الله عليه وسلم
 عناد فقد خرج اما الفصل الاول وهو قوله مونا لكون
 لعل يخرج الى الفصل الثاني من لقبه مومنا بانه
 سبيعت ولم يذكر البعثة بكسر الواو
 ولقبه نظرا في قوله كما صرح به النووي في ان اللفظ
 حال هو قد حتى لا يكون مثله صوابا عنده يخرج عنه ومن
 اراد ان من ذلك بدخل لا وجه لآخره كما ذهب اليه
 البعض واعتضض عليه بان هذا السجع غير لفظي فخرج
 فكيف يخرج واحد بان هذا التاميم اذا اريد
 بالنبي من حيث انه نبي فاما اذا اريد به تامة فلا يصح
 بالنسبة الى المعقود به ولم يصفه انما فضلا في التاميم
 قوله وفيه نظر اي يحمل تامل قال الحم قلنت مرعا اخذ
 في هذه الغردون المصيبة وعندها من حال الظاهر
 لا يتحمل الا عند حصول مقتضيات في الظاهر وحصول في الظاهر
 يتوقف على البعثة وهو معنى ما قيل به وحمل لفظ لان

في يوم

هذا هو المعنى الذي مر عليه في قوله مونا

في العرف لا يطلق الا على من يصديق بانه سبيعت ولم يرض
 به جلال البعثة لكن فيه عت لان كلامنا بالنسبة الى الله
 بانه سبيعت وانما قيل البعثة وقوله وما كنت على الاطلاق
 قيل ثالث يخرج من ارتد بعد ان اذلقه مومنا
 ومات على الرد ككعبه اسم بالتحريك ابن جهم
 يفتح جيم ويكون مملوءا من دخل يفتح ميم فمملة
 قتل وهو متعلق بالاسد والكعبة قتل السخاوي وغير
 به ابن صباية في نسخة المملوءة وفي حاشية التليد قال
 الحم وكذا من روي عنه مما كان مرتدا بعد وفاته
 كوسيع من امهات خلفه فانه لقبه مومنا وروي عنه
 واستمر الى خلافة عمر وارتد ومات على الردة انتهى
 قال السخاوي وما وقع لاحد في مسنده من ذكره حديثا
 ربيعة بن امية بن خلف الحم وهو ممن لم يفتح شهد
 مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وحديثه بعد
 موته ثم اخذ الحديث لان الحديث في خلافة عمر باليوم وينتهي
 بسبب بني امية لكن توجيهه بعدم الوقوف على قوله
 او تامة وفيه قال شيخنا بانه واخراج حديثه
 هذا الحق مطلقا في المسانيد وغيرهما مشكلا ولعل من
 اخرجهما يفتح على قصة ارتداده وقوله ولو تاملت
 رده متعاضدا فله قوله بغير لقائه اي قد لو تاملت رده
 مصنفه لو تاملت رده من لقبه مومنا او من
 موته على الاسلام وتوقف قوله على الاسلام في ما راج
 يقوله عليه السلام فقال بل بعد ايضا كما يشير به قوله

في

ثم بعده فقال اسم الصحبة يا لله اعي غير باطل عندنا فصرخ
 خلافا للصحبة سوا وخرج الى الاستكف في حياته اي الي
 حاله عليه وسلم ابعده من ربه وسوا البنية ثانيا حيث
 يعود له اسم الصحبة بالبعد انما قام لا خلافا لها
 واخره بمشيم كونه خفيا فاصلا حيث قال قوله لقيه
 انما شام الاسماء لا خلافا البنية لعمه من قوله ام بعد موته
 انما رجع العرا لزم قطع الشغل عن معة المذهب
 في ملاده لانه لا يعلم من قوله ام بعد حياته انه لقيه
 انما شام لا في حال حياته وقولي في الاصح استارة
 الى الخلاف في المسألة قال تبيينه اي في مسئلة
 لا يرتاد الاخر ويصح حياته واعز شارح وجعل الميراد
 مالم لا تفسد تعريف الصحابة وبه لا على خلاف قوله
 ويدل على رجحان الاول ان المنعوم من الاصح المقابل
 للصحبة في الضعيف الذي هو الثاني وهو الاصح عنده
 فتمت الاستدلال فليس فله ميراد وانما اي في بيده
 انكر الصدوق اسيرا اي ماسورا مقيدا الا اسلام
 فثبت ان ابوبكر رضي الله عنه ذلك اي الاسلام
 وقد ثبت ان ابوبكر اخذ في ملاده من حسن اسلامه ولم
 يتوقف احد عن ذكره اي الاستدلال في الصحابة ولا في
 غيره احاد بعد في المسألة بعد غيرها انه كان ينبغي
 ان لا يكون له الصحبة بخلاف مع انه خلاف ذلك فاعل
 في كونه في الصحابة عقل عن ارتداده او كونه في طبقه
 الصحابة ومن خرج حديثه فثبت ان يكون عن جمل

بحاله

بحاله او بوجوبه الذي فعل عليه من الصحابة
 او على قوله من يجوز التخلد والكفر وانادى في الاسلام والا
 فقد صرح في شأنه انه الاول والوحيد من كتب الصحبة
 انه يبطل ما رواه المحدثين بغير حجة ولا يجوز لئلا
 منه انه يرويه بعد ربه وقال الحلي في حاشيته لمقتضا
 الفحص اخرج للاستدلال هذه الآية المستدركة في المسألة
 وقد صرح بانه صحابي وهذه الآية تنفي عن من يتولى
 ان الردة انما تحيط بشرط ان يتصل بالوفاة انما يتولى
 ان الردة تنطوي وانما يتصل ولا بعد وهذا القول
 قول ابي حنيفة وفي عبارة الشافعي لم يدل على هذه الكذا
 قتله لعرضه في كذا الذي حكاه الرازي عن الشافعي
 ايضا انما تحيط بشرط ان يتصل بالوفاة وانما احكم
 هذا وقد دل على قوله لا بد من يملأها بقوله السجدة
 للعرض من انما تحيط بالوفاة ولو اطلاله وهذا الذي ذكرناه
 مما قبل ان يدفن كما وقع له ذوب الاخر في الثاني
 وصح فانه العز من جماعة لا على المشهور فانما يتنا
 محل نظر والراجح عدم المدخل والامع من التفتان بهدي
 خبره انكم وهو في قوله العز ولو في هذا الاعضاء
 وكذا من كتب الحديث لا وليا بعده كما ذكره على طريق الكفر
 انما من ان الصحبة من له قبل وفاته من الحياة وهذه
 الحياة ليست نبوية وانما هي نبوية لا بعقل هو انما
 المستفاد من الحديث ما ومع ذلك الاطعام للعلامة
 بعد القول بما رويهم على سنن غيرهم من الوثائق

مع

ظهره لاسك في رحال زينة من لارسه صلى الله عليه وسلم
 وقال الظاهر ان يقولوا قلنا من معه اي حقيقته او حكا
 او قل اي معه او في عصره او للتوزيع او مقتضى حقيقته
 اي على نفسه ولو امكنه على من لا زينة اي اصلا او لم يحضر
 معه غيره اي في نفسه القدر او على من كل من رآه في زمانه
 سيرا او ملاقا **سأله** قلنا لا من المباشرة او رآه
 على نفسه اي على من قد بعد قاي حاله **فقط** قوله
 الي الخارجة عن حد النفس والمعنون كان شرق الصبيحة
 حاملا للجميع الي في الخلة وان وصله ومن ليس له منهم
 اي من الصبيان ان لم يسمع منه اتهم النبي صلى الله عليه
 وسلم في دينه من سأل من حد الرواية قال الله وهو
 متبول لا خلاف والعرف بينه وبين التابعي حيث اختلف
 فيه مع الشيوخ كما في احتمال الرواية عن الشيوخ ان
 احتمال رواية الصحابي عن التابعي بعيدة بخلاف احتمال
 رد الكثرة على التابعي عن التابعي انما ثبت بعينه
 قال التلميذ قال الله ويل في الحديث من سأل
 في رواية الاتفاق وتخير مع ذلك معزودون
 في الصحابة لما يرويه اي لما حصل لهم من شرق الرواية
 الاولى من شرق اللقي على ما تقدم من الاعمال المصيبة
 خلافة قلنا راجحة من حيث ملكه الي بخاري في صحيحه
 من صحيحه عليه السلام سنة اربعين او خمس او ستة او رآه
 في من الصحابة ولا يدخل فيه الا الذي حاله الي صحيح
 الله عليه وسلم ليست الا في صحيحه ولا يثبت وقيل

اصحاب

اصحاب الامور هو من طالت بها السنة لم على رتبة الترتيب
 والاخر عنه فلا يدخل من زوفه عليه وانفرد به وتعلمت
 وقال الامير كذا لا من الصبيحة من رآه وكذا من احد
 ابن خلدون اكثر اصحابه واختاره ابن الخياط لانه الصبيحة
 فلم يقبلوا الكثير قال ابو بكر بن العيب لاختلاف بين اهل
 اللغة ان الصحابي في شتم من الصحابة **سأله** من صحبه
 قليلا وكثيرا وهذا يوجب في حكمه **سأله** من صحبه
 النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة قال لا ومع هذا فانه
 للامة عرف في انه لا يثبت بها انه الا في كثر صحبه
 وكذا قال الخطيب لا خلاف بين اهل اللغة ان العصة التي
 فيها الصحابي لا يقدرون ان يثبت صحبة سنة وهي جماعة
 وقال النووي في شرحه من شرح مسأله كلام القاض
 ابو كرويه سنة لاهل ترجيح مذهب كثره فان الله الامام
 قد ثبت له اهل اللغة ان الله سنة اول صحبة ساعة والقر
 اهل الحديث قد ثبت له الاشتغال في الشرع والعرف على وفق
 اللغة راجح المعبر اليه قال البخاري في الامان الاسلام
 لا يثبت في اللفظ واكثر ولا يدخل في اسم الصحبة بالانفا
 يمكن ان يقال ان مراده ما نقله عن وفق المعنى بحسب
 الشكلة واشد في اللفظ جميع ما هو العنبر في اللغة حكا
 عن معناه الحبيب الله لا يثبت صحبا الا انما قام مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سنة او سنة او سنة او سنة او سنة
 وجميعه في الصحبة اصله صلى الله عليه وسلم من لا يثبت
 الا باجماع عظيمه في الحق والحق عليه الشك في الصحبة

١٢

فصله

المشتمل على الصغار الذي هو قطعة من سقوف السنة المشتملة
 على الفصول الأربعة التي هي مختلف المراتج وغرض ما فيه
 صلواته عليه سلم الشرف من لفظة اعني يكون له حكم الصحة
 واما قوله ان الابدح جبرير عبد الله وعبد صالحا واخطاه
 في ان صحابي ثانيا يعرفه وانه صحابي بالمتواتر كما في
 الصدوق في **الاصحاح** في قوله فعلا انه يقول لصاحبه
 لا تخزن ان الله معك في السر والنجوة وكذا السجدة ويمكن القول
 في الصدوق وغيره ان من انكر صحة الصدوق فلا يستلزم
 انكار صحة بقية القرآن المجع على انه هو المراد به بخلاف من
 انكر صحة غيره فانه لا يكفر ولا يستأمنه ذكره لما سبق
 الفرق بين المستفيضة والمتواتر المراد بها هنا فوق الشهوة وكذا
 قالوا الشهوة بناء على ان المعايير بينهما بان المستفيضة يكون
 في اعتبارها وانتم عليه سواء والشهور اعظم كذا في الصحاح
 في الشهرة الفاصلة عن المتواتر وهي استماع عدة على اي
 كذا استندت بحضرة عن اصحاب من علمته وغيرهما انتهى وكأنه اراد
 في الشهرة الشهرة عند الجمع عن او اخطاه وبعض الصحابة
 اي بانه صحابي في شهادته التي توجب في الملائكة سطونا ما كان
 التوصل اليه عليه وسلم حكمه بالسيادة كذا قاله شارح وفيه
 نظر لا يخفى ان يكون الضمير له او لمن بانه مطعون بالعلم او
 في الخبر من مجموعا وبعد ثبوتات التابعين اي بذكر عدول
 الصحابة في الصحاح نذر واية او كتابة او اخباره عن
 تفكيره بانه صحابي قاله السجدة فيه ابن الفيلس
 بان يكون معروف العدالة وكذا ابن الجوزي وغيره ان كانت

دعواه

دعواه ذلك مضمون على المعقولة الى ان ادعاء ما ذكر
 من كونه في الصحابة لا اندر وقوعه على اليد البينة لانه حينئذ
 كان ثابت ان يقول انما كانت دعواه تلك اي تلك الدعوى
 تدخل تحت الاحتياط في الصحابي برون عليه ان دعواه
 حينئذ قد احدث في عدالة الدليل لان بقوله يجوز ان يكون
 مستند دعواه عليه ظني في المروي وقد اطلق ابن الصلاح
 والحطاب وقلة المعاصرين من النقيض ما يدخل تحت الاحتياط
 فانه لو ادعاه بعلمه مضمون بانه من خبر وفاته صلى الله
 عليه وسلم فانه لا يقبل وان كان قد ثبت عدالة من قبل ذلك
 لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح انك لم يملككم
 بعده فانه على راس يمانية سنة لا يقع احدكم على ظهر الارض
 يريد انفراد ذلك المروي فاذ لا ذلك صلى الله عليه وسلم
 في سنة وفاته قالوا وهو مضمون في ان الصحابي وعنده
 قول المتصنف واما الشرط الشاخي وهو العاجزة فثبت
 نعم ما يثبت سنة وعشرين من تحقيق النبي صلى الله عليه وسلم
 لقوله صلى الله عليه وسلم اخره لا يخفى ان ارادتم بيمينكم هذه
 فانه على راس يمانية سنة منها لا يقع على وجهه يوم الارض
 من هو اليوم عليه احدث رواه البخاري في حديث
 ابن عمر زاد مسلم من حديث جابر ان ذلك كان قبل وفاته
 صلى الله عليه وسلم ثم انما يفسر ما على الاصل من خبره
 منقولة اليوم في قوله كذا يمانية وهي حجة يوم
 قال وهذه النكبة لا يجد في الامة اعتدالها في الصحة
 بعد الثابتة المذكورة وقد ادعى حاجته فانه لو كان

بهم ومن الهدى لانه الظاهر كدس في دعواه قاله السامع
فنه ما لانه على من حضر عليه السلام فأبى عن بيان
الغيب وكان حينئذ من سألني عن العلم يدخل في العلوم وفي
معنى الحديث لا يفي من قوله وأمره من هو علم أريد
معلوم قالوا خرج عنه عيسى عليه السلام ومكونه حاله
السما لاني الارض وقد استشكل هذا الاحتمال وهو
اخباره عن نفسه بان من اي جماعة ادين الحمد من حيث
ان دعواه ذلك اي بونه بما يتفق عليه دعوى من قال
انما قول وعلم اي حواره من هذا الذي يقتضيه الدور
الذي قاله فيحتاج جواب هذا الاستشكل الى ثلث
اي نظردقيق وفكر عمن لانه لا يظهر في بادىء الرأي واعرب
علم حيث قال وهذا الاستشكل غير ظاهر فيحتاج الى اقل
التي هي اقل من حل هذا الاستشكل اذا كان الذي يقول
الحال واما اذا كان ظاهر العمل في العلم على فلا شك
فيما نسب خبر العدل في روايته بعد قوله في ادعاء ربه
والله اعلم بحقيقة ادعائه في رواية الكاشف وفي المسألة
التابعة فان التمسك لفظ غائب يد كاستدراك الثاني
وهو في العملي في ذلك اي في العملي في لغتنا مثل الحق
المذكور لانه ان الثاني من في العملي في مونا التي هي في
عليه وسواء لو كانت ردة في الامر ولما كان قوله كذلك
مستلزم في مونا النفاذ وهذا في الشراية بذلك
مستلزم في الحق وما ذكره في اي من القول المذكور في تعريف
العملي في الاشارة الى ان اي الثاني في الله عليه وسلم

حاد لفيه فأورثني التلمذ وهو ما وصحيا سم اسم وأما
 علي السلام يكون له ما ذكرنا قبل ما ياء ظا هو قوله كل
 الأيمان خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وحاصلا
 بلانسان لا يفتقر لذلك لا يترادف الاستنباط في التلقي قط بل
 في التلقي رتبة لمرحلة سوي فيه الأمان لأن الأيمان مما يختص
 به دور غيره لأنه أحد ركيز الأيمان فأوراد العني الأول لئلا
 يذكر أن مقتضى الأيمان خاصة بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 وتوضيحه أنه إذا أراد أن الأيمان بالنبي عليه السلام ليس
 شرط في التلقي بل هو ملا فاقلة للتلقي في ذلك كونه عالما
 بآلهموزان يقال ذلك لكن لا يلزم من اعتنا قوله موسى
 به المذكور في تعريف المعصية في الأمان ولذا بيان بالنبي
 صلى الله عليه وسلم في التلقي غير أن ذلك التلقي قوله
 وذلك خاص بموصية بالعيش باللفظ فالتلقي
 خصوصية باللفظ أيضا مثلا وتلاوه إلى التلقي للتلاوة
 هو المختار وقال العزلة وعليه عمل الأكثرين وقد أشار النبي
 صلى الله عليه وسلم إلى الصلابة والنسبة بين التلقي وطوبى له
 لمن لا يؤمن به وطوبى لمن راي من راي العزلة فالتلقي فيما
 يؤمر الزواجر فلهذا ما يدرج الإمام الأعظم في سلك التلقي
 فالتلقي راي الركن ما ذكره وغيره من الصحابة على ما ذكره الشيخ
 الجزري في أساس حال النزول الإمام التورث في التلقي
 المستتر من وصايا كشف الكشاف في سورة البقرة
 وما جاء من ألقاها من غيرهم من ألقاها المؤمنين فلهذا
 من استنقح الفاضل والله مسببها تزلها من استنقح في التلقي

يقول الملازم انه ايم العاقل منها التسامع كالحطيط فانه
 وان التابع من صحبه الصالحين قال ابن الصلاح وطلوع
 بحسب من السان على حسان انتهى فالظاهر من طوله الملازم
 اذا الاتباع ما حسان لا يكون بدونه او صحبه التسامع
 او صحبه من صحبه التسامع فلو صحبه ولم يسمع منه الحديث
 لا يكون تابعا وتصحبه الصحبة على شارح فقال كان
 حسان فانه اشتراط ان يكون في سنن من يحفظ عنه فان كان
 صغير لم يحفظ عنه ولا يعرفه يرويه تخلف من خليفة
 فانه عدة فالتساع التابعين وان كان راى غيره فخر
 لكونه صغيرا انتهى فكل هذا السلام كله بعد قوله والتفت
 الى من التفت وهو الاربعه او الخمسة مما قبل قوله انه اقل
 من صحبه التسامع واما قوله السارح اليه يكون من التابعين
 الذين يسمون بسنة الرواية اليهم فقير ظاهر هذا والنهوض
 كلام العكر في اذا التفت اليه لم يوافق ان جاع قال في التفت
 وانما يسمي بالتفتي لم يقدح في طلبه ولا يطلب حذره ان يصحبه
 وقال في الشرح التابع من راي الفتى في السن ان حذره
 يشترط ان يكون راه في سنن يحفظ عنه في خبرا وكذا
 سابقا فعل هذا ما كصحبه التسامع والتساع واوردوا فيهم
 منه شرط صحبه التسامع بل مطلقه ومطلق التفتين ايضا
 لقابل ويقتضي التسامع والتساع يعني طمأنينة
 متفقة في غير واحد من المذاهب المتفقت انما اختلف علما
 اسماء في ذلك في الحواشي في التفتين من المتسامي
 والتساع يعني من ذكرهم من هؤلاء وهؤلاء

جده
 ع

الح

الحاد العناد المعجزة وفتر الراعي انما اسم معمول
 من خضم اليه اذ ركه اي قطع وتفضل بكسر الراء مخضرم
 ازان الابل فخصه كالحمل الحام عن بعض ما يجدون ذلك
 ان اهل الجاهلية من علم كانوا يخفون اذا ان الابل لم يكن على
 لاسلامهم ان اعلم عليهم في حوزة فانه السخاوي وهذا
 محتمل للكسر من اجل انه خضموا اذا ان الابل ولطفت من اجل
 انهم خضموا اي قطعوا عن نظر ابيهم من المسلمين في حواضر
 الصحابة ولم يحصل له روية النبي صلى الله عليه وسلم
 واختر ان يخلوا في ذلك الراي لكن مع اهل الجاهلية في ذلك
 ونعمه قد سمع محض من اهل الممثلة وكثر الراي انه من ادرك
 الحاشية مطلقا كانا اوكا في حياة روحه صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم الحاشية من فضل البعثة سوا ذلك الكثرة
 جهلهم وبقولنا في كثره انما الحاشية من فضل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم توفيقه واطلاقه الحاشية
 الا ان كان من سقاية الحام وسقاية الكثرة والاسلام في
 في حياة رسول الله عليه وسلم في بعده وخضرم من خضرم
 عين ادركا لاسلام في الكبر ثم بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 يخبر من نسل فانه اسم وهو بالغ في خلافة النبي بكره في التفت
 وبعضهم تراسل في حياة رسول الله عليه وسلم في زوجه
 فانه من حلال النبي صلى الله عليه وسلم فقتل النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم هو في الطي بركه اذ وقع البعثة في حياة
 وان يسمي الحق لاني في جميعه اسم النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم فانه من نسل النبي صلى الله عليه وسلم

٤٦

قدّم حين نفست الايدي من دونه صلياً عليه وسلم على المصطفى
 في الغزوة فذكره السجّاد والحمد لله الذي صلياً عليه وسلم
 او راوه لكن لم يزلوا سلاماً وقد كان المحضرين مسامحة من
 قال النووي يجهلهم اكثر هذه ولا يخفى ان المحضرين من التابعين
 وليسوا من الصحابة فكيف لانهم لم يروهم فقولهم سلموا طرفة
 باعينا والعصاة الزمان لا ما خلف المنة والشان فالذي
 الحقهم بالصحابة نظراً لما هم كانوا في عصرهم ومعار الطبقه
 عليه والذي المحضر من التابعين نظراً الى انهم في رستهم واما
 كانوا مستقدمين على طبقته واما قوله محضر كون المحضرين
 بين الصحابي والتابعي مما هو عند القوم نظراً الى اختلاف
 في عصر الصحابة والتابعين واما ما بالنظر الى تعريف
 الشيخ لما هم من التابعين فزاد وما عرفت ان لا خلاف في
 في اشتراط كونهم صلياً عليه وسلم للمصطفى واما الاشتراط
 في اشتراط طول الملامه وحضور المقاتله ولذا قبل ان
 اشتقاق المحضرين من قوله نعم محضر لا يبري ذكر او
 انشراح لهم من غير الصفتين الى الصحابة المعاصرة
 وبين التابعين لعدم الرتبة اذا عرفت ذلك فعدم
 اي ذكره ابن عمير البري في الصحابة اي في طبقته
 وفي اشتراط محضرين معاً ليسوا منهم والمكانت عبارة المص
 موهبة فان لم يزلوا الاولي ان يقولوا فعدمهم معهم لما ساق
 من انه لم يعرفهم منهم انتهى وفيه لا فرق في الايام بين
 عدمهم وبين عدمهم معاً كما لا يخفى وادع عن عياض وغيره
 ان لا يفتقدوا قولهم سلموا عليه لانه لما عدمهم فيما بين

المصطفى

الصحابة فهو اسما من جعلهم صحابة وفي ادعاءه
 نظراً الى تلمذه لقائل ان لقوله انتم فرقت ما نه عندهم
 فيهم ما ورد على عياض في مورد على ظاهره ما يتركه كان
 الاولي كما قلنا انتهى وفي شان ما قلنا مثل عبارة المص
 وان خلاصتها هو خلاف المقصود ولكن الظاهر من عدمهم
 فيهم او معهم المساوية بينهم فان هذا النوع الساجي
 من العباد لا من ادع ما بين ولا حجة كونه من الصحابة انتهى
 على عبارة المص ما ورد على ادعاء عياض لانه اي ان يفتقد
 البرافض الى امره واصح في خطبة كما ما في معتدات عن
 ذلك لانه انما ورد هو في المحضرين في طبقته الصحابة
 وذكرهم معهم ليكون كتاباً جامعاً اي حادياً بهم ولا سيما
 لا كونهم من الذين استسما لاولئك الاول اي من اهل الاسلام
 سواء تفرقوا بروية صلياً عليه وسلم او لم يفرقوا
 من هذه السعادة والمحضرين في الصحابة انهم من
 التابعين واما الجلاء في انهم معدودون من كل امة
 التابعين او من معارفهم بناء على الاكتفاء بروسه الصحابة
 وطول الملامه والاصحح انهم معدودون في كل امة
 التابعين اي مطلقاً لا ذكراً ولا نكراً فانه صلياً عليه
 وسلم وقبره سنيهم لا يقتضيان كونهم من الكرام بخلاف صفات
 التابعية فان لم يسوا على مثال ذلك والظاهر ان كلهم
 ادركوا الصحابة كقولنا جزم المص بما ذكره في ما قاله
 من حيث انه لا يكون بعض المحضرين من التابعين صحابة
 اصلاً ولا بعد في عليه تعريف التابعين كالا بعد في عليه تعريف

وفي نسخة البدو هو تكرر مؤنوسه لقوله الذي صلى الله عليه
 هو المرفوع قال يمشي ان هذا هو ضمير الاسناد لا الفاعل
 عامة الاسناد من وضع الظاهر موضع الضمير ويشعر بذلك
 قوله فيما بعد ما ينتمى الى الضمير في ما ينتمى اليه التابعين
 انتهى وفيه ان المرفوع والموقوف والمقطوع من اوصافه من حيث
 الاسناد هي من من ماعود رناه على انتم انه او قد فيما سبق
 لفظ الصائبة في الاخير من وترك في الاول وهذا ترك في الاخير
 وترك في الاول نفس وقال التلميذ لفظ غائبة زاد كراه
 تقدم الذي وتقدم منه هذا الاعتراف وهو مرفوع ما ذكرنا
 هذا وانما تقدم واقفه اعلم وتوابع ما ذكرناه من ان المراد
 به ههنا اقسام المنهاج اصل من اقسام الاسناد وقوله
 سواء كان ذلك الاسناد المضاف اليه اسناد ذلك الحديث
 باسناد متصل وهو امر من ان تكون مرفوعا او موقوفا
 او لانا يكون منقطعنا ان المرفوع من ان يكون اسناد اليه
 صحابه او تابعي او من بعدهما حتى يدخل في قوله المصنفين ولو
 ثامر واقع له في قوله صلى الله عليه وسلم على ما ذكره الشيخ
 في هذا ليل من على ان المرفوع حقيقة تمت من الحديث وقد
 يطلق على مجموع المتن والاسناد او على الاخير نحو واضطر
 المحرر العبارة مسبوحة فان هذه الاسماء افعالها التي قد
 جعلها للاسناد انتهى وان المسئلة الثلاثة بطورها الى
 ما يتصوره اسنادها المرفوع الى الامانة التي هي حاصلة
 والمفضل الى الامانة والمسند اليه مما عرفت الاسناد الموقوف
 وهو ما ينتمى اليه حديث ينتمى اساده الى الصحابي في محله

كان استبعاد الثالث المقطوع وهو ان يمتد اسناد
 ما ينتمى اليه الثاني من دون الثاني من اسناد
 الثاني من بعد قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث
 التسمية مثله ما رفق على انه خبر الرسول الى ما ينتمى
 الى الثاني في الاسناد التسمية في هذا من الضمير المضاف
 مع قول فان في قوله فيه المقطوع وفي مثله التسمية
 المقطوع فكل ظاهره يصير من دون الثاني من مثل
 المقطوع ولا يخفى فيه فكان الاولي ان يقول فيه اي في المقطوع
 مثله اي مثل الثاني في ان ما ينتمى اليه ليس مقطوعا انتهى
 وفيه ان معنى كلام القدر من دون الثاني من مثل المقطوع
 وهو حديث الثاني في التسمية ولا يجوز فيها اصلا لفظا
 ولا معنى فقد برر المضاف كثر لضعف المسند يدل على ما ذكرناه
 قوله في التسمية في جميع ذلك متعلقا حيث اعاد ذلك
 لومنا الى المقصود في بيان وطاسم كما ان قوله مثل
 ما ينتمى اليه الثاني في تفسير لقوله فيه مثله لا مثله فقط
 فان تركنا التفسير لقوله في تسمية جميع ذلك مقطوعا
 بغير بظاهره يلزم تسمية من دون الثاني بالاسناد المتروك
 الى ان يرد في المضاف المتروك فان الاولي رجع
 القصور في مثله الى الثاني او يترك من اول الامر ولا ينتمى
 اليه من دون الثاني من مثله اي مثل ما ينتمى اليه الثاني هذا
 وزعم الضمير المذكور في قوله في التسمية انما قيل
 الاطلاق او باعتبار التسمية بمعنى المسند منه وما
 اول ان المصدر من كثر يونس وان سبقت قلت اي في الثاني

ومنه ومنه موقوفاً على ثلاث منزل وقعة منهم على ماسم
 وقعة ما لك علي نافع في الخلاصة المرفوع ما أضيف
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة من قوله أو فعل أو تفريق
 متصلاً أو منقطعاً هذا هو المستور وفي الجواهر فصل
 ما يغير فيه الصحاح خاصة من قوله صلى الله عليه وسلم
 أو قوله أو بعضاً في الخلاصة المرفوعة عند الأطلاق ما ذكره
 الصحاح من قوله أو فعل أو تفريقاً أو متصلاً أو منقطعاً وقد
 يستعمل في غير الصحاح مقيده مثل وقعة مع على ماسم
 والمقطع ما جاء من التنايعين من أقوالهم وأفعالهم وموقوفاً
 عليهم واستعمله التنايعيون القاسم الظاهر في المقطع
 والمقطع هو الذي لم ينقل أساده على أي وجه كان
 سواء أراى من أول الأسناد أو وسطه أو آخره إلا أنه
 أكثر ما يوصف بالانقطاع وذا من دون التنايعين الصحاح
 اغترى كلامه وقد خصه المصنفين بما يكون التنايع في آخر
 أساده بشرط عدم التنايع وحاصلاً كلامه هنا أنه
 إذا استعملت الموقوف فليست التنايع من بعدهم فبقية
 بغيره موقوف على عطا أو على طاروس أو غيره من ذلك فحصلت
 التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمقطع ففرق
 على قوله والتنايع المقطوع هو الموقوف بينهما باعتبار ما ذكر
 في هذا الكتاب إنما هو المبالغة كما هو الظاهر من ظاهر العبار
 وأما باعتبار ما ذكر في الخلاصة فهو من وجه فأن المقطوع
 كما ينشأ في التنايع من استنط من لسانه على أن لا المقطوع
 ما سقط من لسانه في التنايع انتهى إلى التنايع م لا وحاصل

كلامه

كلامه حصل التفرقة في الاصطلاح المعتمد ومما ذكر
 هنا من تعريف المقطوع ومن أنه مباحث المتن مع ما ذكر
 سابقاً في مباحث الاسناد في تعريف المقطوع وأنه من
 مباحث الاسناد فالمقطع من مباحث الاسناد كما تقدم
 وبغير نظر لأن ما تقدمه من المقطوع هو المتن الذي سقط
 من آخر أساده بشرط عدم التنايع ما ظهر من عبارة الم
 عكس ما ادعاه حيث ظهر منها فيما سبق أن المقطوع من مباحث
 المتن ويظهر هنا أن المقطوع من مباحث الاسناد لكنه مباحث
 كما تقدم والمقطع من مباحث المتن كما نرى بالخط
 على صيغة المعلوم أو بالقبية على صيغة المجهول لغيره
 بقائه منقطع وحده منقطع وقد اختلف بعضهم
 هذا في موضع هذا المقطوع في موضع المقطوع والظاهر
 أنه وبغيره من ذلك من غير الاصطلاح أي بما ذكر
 عملاً في إرادة المعنى اللغوي وبقائه، فليكن كلامه
 أنه الموقوف والمقطع أو التنايع أو التنايع المقطوع
 في كلام السلف والخلف في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم
 وقيل الخبر والحديث كما كان النبي صلى الله عليه وسلم
 وأما ما ذكره من أن ظاهره الأسناد منقطعاً من مباحث الاسناد
 في قوله أهل الحديث أكلوا من لسانه هذا حديث مسند
 هو من مرفوع مسند صحيح أي مرفوع مسند على الخبر
 مسند ظاهره الإسناد منقوع رفعه كالمسند المسند
 المسند وغيره وقوله صحيح كالمسند يخرج بعض المسند
 وكثير الرأى فقه التابعين قال قال رسول الله صلى

عليه وسلم فانه مرسل ومن دونه فانه معقول
 اراد ان يكون مرئوع الصالحين لا يترك الصالح في الاسناد
 بعد او مرئوع السالكين لا يترك السالك في الوسط
 و مرئوع من ذلك السالكين لا يترك السالك في الوسط
 ايضا في الوسط او معقول قيل الامع الخلو والافق
 انه يمكن اعتباره ما قيل انه معقول ان كان الساقط اثر
 فضا عدا مع السوالي ومعلق بان كان السقط من مبادي
 الشد يعني رفعه مقيف من المصنفين الذي من مبادي
 الاسناد هذا والاولى ان يذكر المنقطع ايضا وقول ظاهر
 الاتصال يخرج ما ظاهره الاتصال كالمثلين وكذا
 يخرج ما يبادي احتمال الاتصال والانعطاف في ظهور
 والحقا ويدخل من الادخال ما فيه الاحتمال في الاتصال
 الاتصال والانعطاف كالمثلين لكن ينبغي ان يكون الاتصال
 اوضح بعدد التعريف وما يوجد اي ويدخل ايضا ما يوجد
 في حقيقة الاتصال من عدم الاولى يعني اذا كان ما ظهر
 منقول في التعريف فانه في الحقيقة متصل لا كان
 في قوله في التعريف اولى وليس المراد ان يكون حذو حقيقة
 الاتصال اولى في ما ظهر من الاتصال لان ما يكون متصلا
 حقيقة يمكن ان يكون منقطعاً ظاهره ان خير بان وهو
 نقص الاول في التعريف بطريق الاول من غير
 من التعريف في الظهور ان الاتصال في الحقيقة
 الدلالة المعاصر الذي لم يثبت لغيره وهو المرسل
 الحق فانه السالك في غيرهما ظاهر الاتصال وقد يثبت

يوجد

موجود متقطع لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً لظاهر
 الاية الى اتفاق اية الحديث الذي هو جواً بشد
 الراعي اخر جواً السالكين اية الحديث في ذلك ان
 على ما ذكرناه مفصلاً واعلم ان ذلك الخطيب السند متصل
 بسنده من رواية المنتهية والكثير ما يستعمل في ما
 عن النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وقاد الحجاز هو
 لما انفصل سنده مرفوعاً قال ابن عبد البر في رفع النبي صلى
 الله عليه وسلم متصلاً كان او منقطعاً ونزه ثلاثة اقواله
 وعلى كل قول منها فالسند ينقسم الى جزءين وضعيف
 وكذا ان جماعة في مثل الروي في اصول الحديث النبوي هو
 التعريف هو قول قوله الحجاز المسند ما رواه الحديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله استعمل عن محمد بن
 النضر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه ان اراد
 بتقدير ظهور السماع ما شذوذ فيه وهو لا يسمع منه يكون
 سماعه من ظاهره ما يسمع منه في بعض السند فلا يصلح
 فيه ما فيه الاعتدال والمدرسة والمرسل الحق فيسقط ان اراد
 بالمواصفة بينه وبين تعريف الحجاز الموافقة في الجملة
 بالمواصفة بينه وبين تعريف الحجاز الموافقة في الجملة
 عبد البر ظن ان ينبغي ان يما بالنسبة الى تعريف الخطيب
 فلا في تعريفه ما في تعريفه فاما في جهة الخطيب
 اخره هو صدق قول المؤلفين في الحديث وهو ان
 تعريف الحكم كانه وكذا تعريفه وان اراد بل يكون
 ظاهر السماع على ما في قوله ظاهر الاتصال فانه يثبت

الى النبي صلى
 الله عليه وسلم

٢

٣

متساويان ومتوافقان لكنه انما يظهر ببلالة قوله يظهر
 سماعه على الاول واما الخليل وهو الحافظ ابو بكر
 النعمان وكبقية السند المتصل فخلى هذا اي على
 تعريفه الموقوف اذا جاء السند متصل بغيره مسند
 فثبت الموقوف ~~على~~ هو الموقوف بل المقطوع ايضا لكنه
 قال ان ذلك اي الموقوف المتصل السند قد ما في قوله
 واكثر استعماله فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وقتر في
 العساة بان قوله بقله مستدر ككزن قد مر هذا للقله
 ودفع ما نه ذكرنا كبريا واستشكل بما في بعض النسخ قد في
 لكن بقله فان كان انما يكون لدفع التوهم الثاني من قبله
 واجيب بان قد هذا للتفتقن المرفق فان قد في الحال انما
 للتفتقن فقط لا للتقليل كما صرح في الكت في قوله تعالى في
 يعلم ان الله عليه اسلمه والتفتقن ان قد في الآية للتسليم
 متعلقة والمختصان ما ان الله عليه هو قل معلوما انه متصل
 المراد بالقله المذكورة بعد كون انما هي نهاية القلة بغيره
 التفتقن هذا اوقاف التلذذ قوله واما الخليل في نظر
 وجهين الاول ان الخليل لم يذكر للسند تعريفه من قبل نفسه
 بل مره ما ذكره في دفعه فاعتقد من نقل المتصل الثاني
 ان قوله لكن قد ان ذلك قد ما في بقله ليس بظاهر المراد
 فانه الظاهر ان يروح الاشارة الى معنى الموقوف السند متصل
 وليس المراد واما المراد استعماله السند في كل ما اتصل
 انشاده موقوفه كان او مرفوعه فبيان ذلك ان لفظه
 الخليل ومعظم الحديث بانه مستدبريدون ان انشاده
 متصل

متصل بغيره وان يبين اسنونه الا ان الاستعمال
 هذه العادة هذه العادة هو في اسنونه التي هي على
 السند عليه وسلم خاصة ان يرفع بان الشرح فخره حاصل
 المعنى والسند المتعرف الى الخليل لكونه متوكفا واختاره
 والنظار انه لا اعتراض على الخليل فانه اشار الى
 الاصطلاح المذكور لا ان السند انما هو غالبا الذي يلى
 حاميا من غيره بعد ان تد البر حيث قال السند
 المرفوع وهو ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة
 ولم يتردد الاستاد اي بالانصاف لا لقطع وغيرهما
 وفيما قد سبق منه انه عم يتولد متصلا فان اتممت طقا
 ولولم يتردد لكان اتممت بان يقال الله للغير وهو المتصل
 فانه يعتمد على المسند والعقل المتقطع هو المتصل
 الا انه يستدبريد عدم الكو الى وكذا يصدق على العادة اذ
 كان الموقوف عدا لا في بله وما صحت لكان هذا
 التعريف السند من تعريف الخليل لان تعريف الخليل على الا
 بعدد على من اعاد الجود الاعلى الموقوف المتصل
 وهو ما يناد به قوله في الحدود وهذا التعريف بعدد
 على انواع متعددة من اعاد الجود لم يبق مرفوعا
 والتجود واحد اصله فان كل عدد في عدد رجال السند
 يعني بالنسبة الى عدد رجاله سدا فاما ان يمتني اي
 السند القليل العدد الى النبي صلى الله عليه وسلم وتلك
 العدد متعلق بمتني اليه النسبة متعلق بالقليل الى سدا فخر
 برويه مسند اي في اسنونه لكان في تعريفه

الخليل

بعدد كبير قال السجدي بانه يكون بالنظر اليها ما
 وتلاوة بالنسبة السند اخرج او ينهي اي ذلك السند
 الى اتمام من ائمة الحديث انما هو يكون من ائمة الفتنة
 وفيه ام لا وسواء يكون تابعيا او دونكم يعلم من التمثيل
 الا اننا انما نثبت العجايب ام لا فتية ترد في صفة
 عليه ايرضية وهو صفة تامة فلا سلام كما حفظنا الفتنة
 وفي نسخة السقط بول الفتنة والضبطا يقتضيه
 ويعود لنا من الصيغ اي العلية المعقصة للترجم
 اي على اقرانه في تلك الصفة كمنفعة وما لا يتورق
 والشافعي والبخاري وسلم وتوهم اي من الدنيا
 غيبية وهشيم وغيرهم ذكره السجدي في الاول وهو
 ما ينهي الى النبي صلى الله عليه وسلم اي على النبي المذكي
 والوصف السطور العجايب يفتنهم فتشبه المطلق اي
 على الاطلاق لا بالنسبة اليه فتشبه رجال السند و
 شخص اياهم اصل النسبة اليه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فتشبهوا فان اتفقوا الحديث المذكور وان يكون سنده
 صحيحا في العلية القسوي يجمع بين العدة الرواية
 العلية والادوية العلية اي في سنده موجود
 وهي في الجملة مطلوبة ما لم يكن اي الحديث او لم تده
 موضوعا فهو ايا الموضوع كعدم دفع لسؤال متقدم
 تقدمه ان ينقل قلنا العدد اقد يوجد في الموضوع
 ولا يقال له العلو فكيف قال في الاول اي قبل العدد
 انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم العلو المطلق والحوار
 ان

ان الموضوع مثل المعلوم فلا يدخل في قبل العدد فلا وجه
 فيه صورة العلو ايضا ثم السنج في وجود صورة العلو
 لا يمكن موضوعا فبذلك غيره مما لا يمكن ضعيفا
 كالحاكم والعراجه والوحي مما لا يمكن ضعيفا حتى اذا
 كان في الاسناد مع ضعف بعض الرواة فلا الثبات
 الي هذا العلو لاسباب اذا كان فيه بعض الكذب فيقال
 شارح وهو النظار لانه الغرض من العلو كما يستمر
 الى الصحة فلا بد من التقيد حتى يدرج فيه ما يكون روايته
 ضعيفة اقول في الخلاصة لفتنة التحقيق لانه السنج ما اعتبر
 صورة العلو فلا شك انما موجود في الحديث الضعيف
 بل لا يصور للصورة في غيره وانما الباقي لما ارادوا حقيقة
 العلو مع اعتبار مراتب الصحة والرجحان في العلية بما علم
 ان اصل الاسناد وخصصة فاصلة من خصايص هذه الامة
 وسنتناقة من السنن المذكرة بل في موضوع الكناية قال
 ابن المبارك الاسناد من الذين لو ان الاسناد لكان من شاشا
 وقال البوركي الاسناد صلاح المؤمنين فاذا لم يكن معصرا للاح
 لم يقرب ان يفتن ذلك في قوله في الكثرة جاد من لا يد باحاد
 فتنا ل ما يوجد هذا لو كان في نسخة يعني الاسناد وقال في سطر
 في غير ذلك فليد وانما ردة من علم اي اسناد الحديث ثم طلب
 العلو ومطلوبه وان مرعوب قال احمد بن حنبل المطلب
 الاسناد العلية من سلف وراي من غير ما قبل المعلوم
 الذي مات فيه ما شئتم ما ريت خال واسناد حال ذلك
 الحديث في الاسناد قريب او قريب الى العلية من وجوه في العلو

لان قرب الاسناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كقرب السند
 والقرب اليه قرب الى الله عز وجل قال الحاكم في المستدرج
 سنة صحيحه قد قرنا حديث الشريحي الى ما في قوله
 ما جازنا نارسوا فيهم كذا الحديث قال ولو كان ذلك لعلوه
 في الاسناد غير مستحسنا فكر عليه قوله على غيره رسول الله
 وآله ولا سيما في ما اخبره الرسول عنه قال الحيزدي
 وقد راجعنا من عندنا في الاسناد من الحديث الى مصنف
 في طلب حديث واحد انتهى كما سماه في بعض اقسامه
 من حديثنا من احوال الدنيا فوجدناه اذ كان في طريقه
 حصوله عن من يدعي انه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان الله تعالى قد اكرم هذه الامة بالاسناد وليس لاجد من الامم
 اسناد انما هو صحيح بل ايديهم وقد خلطوا بكتبهم اخبارهم
 فليس عندهم تمييز بين ما روي عن المودة ولا يميز بين
 ما يفتوه بكتبهم من الاخبار المتخارجه عن اهل غير الثقات
 وهذه الامة انما سلك الحديث عن الشفة المعروفة في زمانه
 المشهور بالصدق والامانة فمن شغل حتى تناسل اخبارهم ثم
 يتخون اسناد الحديث فيمنع من الاعتقاد الاصل قال الاصطبي
 في الاصول محال المستدرك ان كان من قد كان انما يما استمر بكتبه
 الحديث عن غير شريحي اذ كان حتى بعد بوه من الخلط ويضيق
 حروقه ويعوده عدل فخذ من افضل النماذج هذه الامة
 والثاني العلوي النسبي كسر التوليد يكون السنين نسبة الى النسبة
 سمي به لكونه بالنسبة يتخذ من رجال السند وبن السند
 وهو اي الثاني ما يقبل العدد فيه اي في اسناد الحديث الى ذلك

الامام

الامام ولم كان العدد من ذلك الاسام الى منتهاه كثيرا
 لان الحديث بوجود ذلك الاسام في حديثه يحصل له رتبة
 واصح من رتبة واضافة النسبة اليه لم يوجد في اسام
 ولا يميزه الكثرة المتخارجه اذ الغالب ان متاخر الاسام
 ثقات عظام وقد عظمتم رتبة المتأخرين اي زيادته
 على المتقدمين فيه اي في تحصل علو الاسناد مطلقا حتى
 غلب ذلك الذي ما ذكر من الرتبة والميل الى العلوي على لست
 منهم اي من المتأخرين بحيث اهلوا الاستتغال بما هو
 اهل به اي من العلوي وهو المعقول والاتقان والعفة
 والامانة والنوع علوم القرآن وتخصيب اخلاق الحسان
 وانما كان العلوي موعودا في سوا كان مطلقا ونسبا
 لكونه اقرب الى الصحة وفلان الخطا لان ما من راوي من
 رجال الاسناد الا والخطا جاز عليه فكما كبر
 الواسط وحال السند اي رجاله وهو عطف نفسه كقول
 مطر بن النعمان بن جابر الخطوط كلها قلت اي الاساطير
 قلنا ان الامان منها ان لا يشاء الخوازي وغيره والثاني
 في موطا الامان سلكه والرجدان في حديثه او خفيته قاله
 الشيخان ويكن الاجر بسند غير مقبول اذ الحديث لا روايته
 له عن جعفر بن الصغائر يعني لصغيره زمانه اذ اباهم
 فان كان في الروايات هو مقابل للعلوي سيجي منه النسب
 في العلوي وانما ذكره وانما ذلك من قوله من ينزل النسب
 فان المقصود هو الرتبة بالنسبة الى العلوي ان يكون من جهة
 او من جهة اخرى من جهة الطائفة او اخلافه واقعة

بلغ

استدرك

أو الاتصال انه كان يكون الاتصال فيه اي في اسامه
 اظهر ولا ترد ذلك شك في ان التورول جسد اوي
 قاتل تليده لانه تزوج ما مرمونوي فكان اوي الذي قد
 قيل ان التورال بالتركول عن الثقافات الاعوليا فخير من
 الثاني عن الجمال المستضعف اقام من ربح التورول
 مطلقا واحتج اي التورول بان كثرة البحث في التورول
 عن رجال الاسكاف وتقتضي المستغنى اي التورال
 في عظم الاجوفان الاجر على قدر المستغنى لاروكا فضل
 الصادات اخرها الي اصعبها واحاصها كلاما شارة
 الملاحكي ابن خلا عن بعض اهل النظر ان التورال اسما
 افضل وارجو اجتهاد بترجيح في الراوي ان يجنب
 في معرفة جرح من سرك عند نقد بله والاجتهاد
 في احوال دواة الشلال اكثر فكان التورال فيها وفر
 قال ابن الصلاح وهو مذهب ضعيف في حجة وجهه
 ما ذكره المرمونوي قد رتب ترجيحه ما راى في سائر
 ما التورال المستغنى اي كثرة المستغنى الست
 مطلوبه لنفسها ومزاغة المعنى المقصود من الرواية وهو
 الصحة اوي وهذا مما ينبغي من يقصد السجدة الجماعة
 فبذلك الطريق البعيدة لتكثير الخطا زينة في تكثير
 الاجرواد ادي سلوكتها الروايات الجماعة التي هي المقصودة
 وذلك ان المقصود من الحديث التوصل للصحة وبعد
 الوهم وكل اكثر حال الاسناد تطرق اليه الخطا
 والكل لا يكثر السند كان اسلم وانما علم كذا حقه
 السجدي

السجدي من قال تحت قوله العلية علونسي ينسب للكتب
 الستة اي التي هي الصحيحان واسنن الاربعه خاصة
 لا مطلق الكتب على ما هو الاغلب من ادعاءهم ولعل ذلك
 فينبذه ابن الصلاح بالكتبه فيه ما لم يصحبه او غيرهم
 من الكتب المعروفة العتمدة وهو الذي يقتضي عليه الجمال
 ابن الظاهري وغيره من المتأخرين حيث استعملوه فلهذا
 لمسند احمد ولا مشا حقه وفيه اي في جملة والاضطرار
 ومنه اي الى ما النسب الموافقة وهي الوصول الى
 مقصود احد المعنفين التي مصنف الكتب او غيرهم سبق
 وهكذا يجب كون الوصول الى صحيح الصنف في الموافقة وانما
 الوصول الى صحيح امام معين من اية اهل الحديث فلهذا
 شرد والعبارة صريحة في الاول وكذا الكلام في الثاني
 الثلاثة الموافقة من غير شرط فيه اي من غير شرط قد
 المصنف الي ذلك الشيخ بان لا يكون المصنف في شرط
 في الموافقة ان يكون العدد فيه اقل من العدد في
 الطريق الذي يوجد ذلك المصنف قد صرح به ابن الصلاح
 ويظهر من كلام الشافعي في التورال ان التطور التي تصل
 الى المصنف المعين فيه به لان المتبادر من هذه
 الاضافات ان يرد بها طريق المصنف المعين ولا معنى
 له هنا تاما وانما المراد الموافقة هي ان يروي
 الراوي حديثا في احد الكتب الستة لسانه لنفسه من عالم
 طريقا بحيث يجمع هو احد الستة في صحيحه معلوم
 الطريق الذي رواه عليه رواه من طريق اخر الكتب الستة

ولواجته مع احد السنة في شيخ شيخه مع علو طريقه فهو
 البدر في شياخه مثاله وروى البخاري في صحيحه
 كما في شيخه عن عقبة بن النضر وشيخه عن مالك قريشا
 فلو روي عن ذلك الحديث وهو ما لا يثبت له وقيل
 بالعلو من طريقه اي من طريق البخاري كما في بياننا وبين
 فحينئذ يثبت ان من رجال الاسناد ولور ونا ذلك
 الحديث شيخه من طريق البخاري من طريقه
 اليه العاصم السراج شئنا بعد ما يبع السراج واصافه
 وهو ما م جليل كان شيخا له الدعوة وكان في سنة
 كان تلميذ البخاري وقد روى البخاري عنه وسئل دعاش
 بعد البخاري سبعة وخمسة سنة فان البخاري كان سنة
 ست وخمسة ومانس على عقبة من البخاري وغيره من
 شيوخ البخاري كان شيخا وبين فحينئذ يثبت ان
 سبعة فقد حصل لنا الواقعة من البخاري في
 شيخه بعينه مع علو الاسناد اي لفائدة العدد بدرجة
 في الاسناد اليه اي الى البخاري وفيه اي العلو النسبي
 اليه سمي بدرجة في طريقه وروى البخاري الذي اورد
 احد اصحاب السنة من حمزة وهو انما لذلك الوصول الى
 شيخه اي احد المصنفين كما مال ذلك قال البخاري
 في مع علو بدرجة قال شرو وقاله التلميذ اي من طريق
 ذلك المصنف المعين بل بطريق اخر اقل فثبت ان
 بنا الظاهر من هذا خبره تقدم برون الاول كذا قاله محسن

والاظهر

والاطهر ان كليهما تقدم برون ذلك الاسناد بعينه قال
 محسن كون الاسناد بعينه في ذلك الاسناد مع كون طريق
 اخري محل تامل وقاد ان تسمى صوابه ذلك الحديث اقول
 المصوب اما المراد بذلك الاسناد اسناد الى اصحاب السنة
 مثلا والفقير من طريقه اخري اسنادا الى اصحاب غير
 اسامه الاول القتيبي في فتنه بل المصنف في المعاني
 وهو في الفقه ويكون العقب الممثلة وفيه المون يعطى
 بوجوه من السنة عن مالك فيكون العقب من لافيه
 اي في الاسناد ومن فتنه والعقب ليس شيخا للبخاري
 فثبت الواقعة مع شيخه وهو مالك والترمذي يثبت
 الواقعة والبرك من جهة اخرى اذ اخبرنا العلواني
 بنصه ان قد روى الكلام هكذا في الروايات اعني الواقعة
 والبرك وقت مخار تفتي للعلو او باعتبار انه طر حائل
 ان لم يقدروا الوقت وتقدم الروايات هكذا اكثر اعتبارها
 حاصل وقت منا فثبتنا للعلو ولا فاسم الواقعة
 والبرك واقع برونه اي وان لم يكن الحديث في القلوب
 اكثر مما يعين حصرها فيكون هو المشايد فيوما طر ان اسهم
 الواقعة كقولنا سر للدلالة والجزا محزون وامثال هذا
 كثير وحاصل المعنى انما لا يستقيم للم الواقعة والبرك
 في صورة الاله بولفقد بعث الطالبين او غيرهم على سبيل
 والاعتناء به وان كان التناوب في الطريقين لا يكون طريق
 لا يثبت السنة وقد يظنون انه ايضا قال في العلواني في كلام
 غير ان الصلاح اطلاق اسما الواقعة والبرك مع عدم العلواني

ع

فانه عا قالوا فقهه عا لله و قد لا عا لثا فقهه ابن الصلاح
 اطلاقا بما لعلو ولو لم يكن عالما فوايضا ما اختلف
 و يدل لكن لا يطلق عليها اسم الفقه والاول لعدم الاتقان
 اليه وفيه اني العلو النسبي اسماء فقهه فقهه فقهه
 فقهه ان العلو النسبي ان يشبهه الاشارة الى امام ذي صفة
 عليه وهذه المسألة ليست كذلك اي بالتفسير والمتمثل
 الاثنى فقهها ان يكون من افراد العلو المطلق وفي اي
 المسألة استواء عدد الاسماء في حاله من الراوي
 الى اخره اي الاحتياط مع اسناد احد المصنفين
 اليه مع عدد رجاله يشبه وبين النبي صلى الله عليه وسلم
 اوسيه وبين صحابي او تابعي او من بعده صرح بهذا التعميم
 ابن الصلاح في المقدمة لكن لا يخفى على الاذهان ان هذه
 المسألة مفقودة في هذه الاذهان كان يروي النسب
 مثلا حديثا يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه احد عشر نفسا اي ولو روي ذلك الحديث باسناد
 الاثنى يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم اكثر من احد
 عشر نفسا فجمع لئلا ذلك الحديث كما سئل في اخره
 لا النبي صلى الله عليه وسلم يقع بيننا فيه وبين النبي صلى
 الله عليه وسلم احد عشر نفسا فمتساوي الثاني من
 حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد
 الخاص اي كونه في اعلى الرتبة وفيه اي العلو النسبي
 ايضا الصالحة وهو الاستواء فقهه فقهه فقهه فقهه
 المشرع او لا قاله فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه

رواية

رواية الثاني مثلا قاله الشيخاوي وهو المصنف في مقفوة
 في هذه الازمنة و قاله التلميذ اذا كانت المسألة مذكورة
 فلا خلاف في بعضها العلو النسبي كما تقدم في المسألة التي
 ولو فيها المسألة التي على ما ذكره ابن الصلاح وغيره في المسألة
 ان بقدر ما ساء ذلك الصالح في لوم قاربه كما كانت في
 بل ربما كان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث يقع بينه
 وبين الصحابي او التابعي او النبي صلى الله عليه وسلم
 من العدد مثل ما وقع بين من مثله في بيته والمصنف
 ان يقل عدد اسناد ذلك الصالح الى الصحابي او تابعيه وحيث كان
 الى الرسول صلى الله عليه وسلم حيث يكون الاسناد بين
 الراوي الى اخوه شيئا لا يثبت احد المصنفين فقهه
 ذلك المصنف فيعلو طريقا واحد انككت الستة اسنادا
 بدرجة فيكون الراوي كما سمع الحديث من الثاني مثلا
 وصالحه ثم قال ان الصلاح ولا يخفى على المتأمل ان
 في المسألة والمصنف في الواقتين من ذلك لا يثبت ان
 واستاد مسلم او الثاني اليعبد اعني شيخه فيلقب
 في الصحابي او قريبه من النبي صلى الله عليه وسلم في المسألة
 بالنسبة الى روايته احد المصنفين او تلميذه ولا يثبت
 بحث بينه وبينه وسميت مصالحة لان الفائدة جازية
 في الغالب اي في غالب الناس اي في اكثر البلدان وكما
 ناعيا وياقوت الزمان بالمصالحية بين من تلافيا بصفة
 المصنفين باب النفاذ من مفرق العطف جمع المعنى كما
 قوله تعالى من امن منهم وانتخب في معنى الجمع وقع في نسخ

نحن نلحق بالاعتناء بصيغة المضارع من الملقاة قاله
 العنبر الاظهر شيئا وتبين من لافضال الذي من تلمذ الشافعي
 من لا انتهى وهو تكلف لفظا ونقص معنى والظاهر ان يفتقد
 وتحرر هذه الصورة في صورة استوائيا مع ثمانية
 الثاني كما ناله بينا ان الساب قد بحث في ثمانية وانظروا
 انه لا يحتاج الى هذا الافتراض كما ناصا فيناه وتقبل
 بغير الوجهة العلوية معقول مقدم باقسام المذكورة
 النزول فيكون كل قسم من اقسام العلوية بل قسم من
 اقسام النزول قيل هو قسم وتقال ان معنى انفرج في الوجه
 ونقصها يعلم من تفصيل اقسام العلوية فان العلوية المطلق
 فان النزول المطلق لانه سبعة اما كان تلامذا كان
 سدة النزول المطلق ادعى وكذا التقابل بين الاقسام
 الباقية قال بحث في صرح ابن الصلاح في المقدمة بان
 العلوية الخاضعة للنزول انها هو العلوية النسيب ويمكن ان يكون
 قول الشارح خلافا للرواية ان العلوية بعد ما يدور
 اشارة الى ان ذلك فيكون حينئذ بالنسبة الى فرد الراوي
 وفي قوله من يابغ اشارة الى اعتناء معنى التسعة في اصل
 المدح والاكاد ان الالب ان يتبدل غير ما تبدل في قوله
 والضمير ان المراد بالزاع هو الحاكم كما سيجي بيانه وقال
 التلمذ وهو الراي الزاع للشيخ زين الدرس العلوية فانه
 نادع في ذلك التسمي تقي الدين ابن الصلاح ذكره في المتن
 انه هو غير صحيح لان ما ذكره العلوية في شرح العنبر
 فانقصه واما اقسام النزول فهي خمسة ايضا فان ذلك

من اقسام العلوية

قسم

قسم من اقسام النزول كما قال ابن الصلاح هو قال الخيال
 في علوم الحديث لعل قايلا يقول النزول عند العلوية
 عرف العلوية عند عرف منده وليس كذلك فان النزول
 مراد بالبرهان الا هذا الصيغة قال ابن الصلاح
 هذا البرهان يكون النزول عند العلوية على الوجه الذي
 ذكرته بل ينبغي لكونه يعرف بمعرفة العلوية وقد كان
 يلحق بما ذكره هو في معرفة العلوية فانها قد يسهل
 وتفصيله وليس كذلك كما ذكرناه فانهم مفصل تفصلا
 مع ما اوردت النزول فان العرب في بن ان النزول بحيث
 دمه دام فهو محمول على ما اذا لم يكن مع النزول ما يجوب
 كبرائة العنبر في رحاله على العنبر او لوهم اعط او
 افقد او كونه متصلا بالسباع وفيه القابل حضورا واهارة
 او مبالغة وتجدد فان العلوية حينئذ الى النزول
 ليس بمذموم ولا معقول روي عن الميرزا قال له في
 الحديث في الاستدلال بوجود الحديث صحة الرجاء وروى
 عن السلف قال لا يصلح الاخذ عن العلوية ولو اوي
 من العلوية لاخذ عن الجملة على مذهب المحققين من العلوية
 والتاويل حينئذ هو الخالي في المعنى عند النظر في
 كما روي عن نظام الملك قال علي ان الحديث الخط
 كما صح من رسول الله صلى الله عليه وسلم او ان بلغت رواية
 ما روي قال ابن الصلاح هذا البرهان في العلوية المتعارف
 عند اطلاقه في اهل الحديث وانما هو علوم من حيث المعنى
 فحسبني كلامه قال السخاوي وارسال في المعجمين

بما وقعت عليه ما بينهما وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه
 مما لا يدركه في غير ما حدثت به في كنفه في كل
 برهة وحديث بعث أبو بكر لا يهمل في البرهة التي
 وحديث من اعتقد رقة في الكفاة دان تاولا وكان الزور
 في باب قول الله عز وجل من قرأ سورة الحديد
 وسورة طه عليا وحاشة في التوبة والآلة من التوحيد
 وأرجعها في البخاري في حديث المغان الخالد في حديث
 عدو من كعب ما يجتري الأخاطي وحاشا في مسلم بزعم الساعيا
 انتهى وهذا اليوم من قاله إذا اعتبر بالعلوم المعقولة وهو
 قوة الراوي ولحمده من حيث التبيين بل أحدها مطلقا
 على حديث الموطأ مع أنه الحديث شائبة وثلاث شات
 فالشأن أن لا يركب الراوي ومن روى عنه نفسه للرواية
 باعتبار طريقها في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية
 مثل السراية العز في معناه العمل واللفظ أي أو اللفظ
 كما صرح الشيخاوي ولعله في الروايات لفظ الغالب ولا فلا
 كلف في اللفظ وهو الأخذ عن المشايخ قاله ابن الصلاح وربما يكتفي
 بالحكم بالانتفاء في المسألة أي الأخذ عن المشايخ وإن لم
 يوجد انتفاء في المتن المراد بالانتفاء في المتن واللفظ
 المعنوية كما قاله ابن القتيبي إذا قرأ سورة سبأ وشاهد
 هو أن الشاركة المذكور هو الدعوى الذي يقال له رواة
 الأقران هذا من المخرج الغير المستحسن المعلى كما اختاره الشيخ
 من جعل الكتابين واحد إلا أن الأقران مرفوع باعتبار المتن
 يرد به اعتبار الشرح عن أبيه أن المصنف في المتن التخييل

الحمل

الحمل لا يدركه في غير ما حدثت به في كنفه في كل
 التثنية كما يكون رواه باع في سنة وقوفهم وفادته
 ضبط الممن من الزيادة في الاستدلال أو الكفاة كان
 بالاعتناء ذكره السخاوي في حاشية رواه سليمان التيمي
 عن سفيان في كمال الحفظ لسفر عن التيمي رواه علي
 إن غيره توفيت في كونه التيمي من أقران مسعود هو أكبر منه
 كما صرح به الزبيدي عنه في حاشية التوروي وما كلفه حاشية
 عن مسعود وهو أقران قاله في كنفهما أي التيمي
 عن الآخر وهو الغامض وهو الشرح المخرج بغية الموحدة
 لمسند في وهو لأخيه من الأقران التيمي والأقران
 فكل مدح أقران ليس كل أقران مدح كما تقرر في ظاهر
 مفهوم من الإحصاء في الحاشية مثال في الصادرة عايشة
 والوهو برهة روي كل واحد من الآخر في الشايعين على
 عن كبر عبد الحضر وهو غير في الشايع القابض لما له
 عن الأقران وهو غير في الشايع الإصحاح إحد من حاشية
 علي بن الحسين وهو غير قد صنفه في حاشية في حاشية
 أي في الحديث كذا في حاشية في حاشية في حاشية
 الأصح في كفي نسخة بالحق ويقدم ضبطه في المتن
 في الأقران وأدرك في حاشية في حاشية في حاشية
 منها يروي عن الآخر في حاشية في حاشية في حاشية
 قد بحث أي تروى في حاشية في حاشية في حاشية
 الحاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
 في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

من روايته المأخوذة عن الأصحاب في مناقشة اصطلاح
المتكلمين في حديث ما به الامتناع بينهما والتدريج
سأخونه فافترأوا من المصنفين كما هو معلوم
من ديباجته الواحدة كسر الدال اي صنفه وسأخونه
خلفه وصورة الخوان بفناء الدال اليه احيان على ما في
الصالح والحكم وغيرها فنفته ان يكون ذلك الاصل
وقوله محتمل هنا او التدريج حتى تعلم صحة العمل
من الجانبين اي مستويا ما لا يدعي العمل القوي لا بد من ان
يبرأ في العمل اصطلاحا في ولاحي فيما في هذا من العمل
سبب هذه اية التدريج او التدريج وان والراوي
عن حمود ونفي التمر او في القوي او في العمل
ان هذا النوع ايضا ما حدها ان يكون الراوي اكبر
طيفة كالإمامي ويجوز بعد عن ملك ثانيا ان يكون اكبر
قدرا في الحفظ والعمل كذلك عن عمده من ديار وحمد
واسحاق عن عيسى بن ميمون في ثانيا ان يكون الكرمي
كرواية العناد لكن في كتاب وكرواية كثير من العناد لا يميز
هذه النوع هو رواية الامام شريفه سابق عن الاصحاب
هو وجهه في رواية الفقيه العبد العلية فلا ينسب الرتبة
ولما قيل يكون الرجل بعد خلقه يأخذ عن فرد ومنه ودون
وقايد فسطح للزم من طرف انقلاب في التدرج ما في
الاعتناء في اية عليه وسلم انزل الناس طائفتين والي ذلك
استدراك الصلاح بقوله ومن العائدة فبان لا يميز كونه
المروي عنه اكبر او افضل نظر الى ان الاقل كون المروي عنه

[illegible]

مع وقد ذكره الي واية الكاسر عن ابيهما عن النضر
 بين من اتيهم اي الرواة وتنتزح الناس منا وهم وهو
 مرت على ما كمل وقد سكت ياتوه وقد مضى الناس
 في رواية الاباء عن الانبا صمصا وافرا وجزء الطيفا
 في رواية العماد عن النافين ومنه ايم العكر
 من روي عن ابيه عن جده الظاهران قوله عن جده قوله
 واقف لا اجترأ في الانبذة وسيفدق عليه العكر ثم اعلم ان
 قوله ومنه انه عزمه كوفي لعن النبي وفي بعض النسخ
 مسطور بعد قوله كثره علي ما نقله عليه من قال يعق
 ناخيه من روي عن ابيه عن جده عن قوله لا نهو الحادة
 المسلمة الصالحة الى انتهى جمع الحاد في صلاح الدين
 العلوي منسوبا الى الانبا صمصا من المتأخرين في رواية
 في معرفة من روي عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كثر من حكم عن النبي عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فيكون هو من معاوية بن خديعة القسري في الصحابي هو
 سائيو وهو حديثه في قصته اي ذلك النبي اقل ما قد
 ايسر ذلك انما يتصور التهم في قوله عن جده عن
 الراوي كذا سكت وخلف ما يعود فيه على ابيه ومنه
 ما جئت اود الحاشي ومن اي اخرج ذلك الى النور
 وعنده اخرج من كل نسخة حديثا من روي عنه ابيه
 من اول هذا النوع ما كثر في عنه من كتب الحديث حتى عند
 للتأخرين كصاحب المشكاة حديثه عن من شيع عن ابيه
 عن جده عن عمة ممة وفيه يظهر لك فائقة علمه النوع

وقد

وقد فاكنا بيننا مير شاه وخمسة من محمد بن عبد الله بن عمرو
ابن العاص ابو عبد الله علي الصبي احد علماء زمانه روى
عنا الصادق ان احمد وجماعة يجتول عبد عمرو ولكن الصادق
ما اخرجته في جامعهم وقالوا ردة انا انكر واحد منهم
كثرة ذنوبه وانما سمع احاداً بسيرة طاهرة صالحة كانت
عن حارث واهلها وشيعته بنحوه ولكن ما علمت احد او ثقت
بل يكره احمد بن محمد في تأليف الحج الشحاذ فوالله لعبد عمرو
انما شيعته نعمة الا الله ان اروي عن ابيه عن جده عن
الشيخ سيده عليهم السلام يكون مرسلنا قلته قد كنت ساعداً
فيهم غير اني لثقلت عيبراً ما جئني قبل ان محمد انما في حياة
هم وكل شيعته جده عبد الله في الميزان للذهي وقال
يعلمون المحققين الصبي ان الضمير في جده ارجح الي شيعته
وكثيراً ما قد سمعنا راي بيننا ابو داود والشافعي وغيرهما يخطون
عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده عن عبد الله بن عمرو بن العاص
يحدثه لاطن الحديث قال ابو داود انك بعضهم حديث عن ابي
جده ما علمنا ذلك شيئاً سمعنا محمد بن جده عن عبد الله بن
سريته عن الصبي ان سمعنا جده عبد الله قد شتم مرسلنا
الطريق متصل كذا كما خلا سراً بالصحة وفي الحديث ما رواه
ابن عمر بن الخطاب في هذا الاسناد في الصحاح وقال المصنف في شرح
الاصحاح انهم من روى عن علي بن الحارث لا تخاروف قال
نخصت كتابنا المداويك وذكر تخلصه وزدته عليه
ابن علي بن زياد كتابه تراجم كثيرة جداً يكمل فيه والتدوين
المدام بالغة في الكثرة قال تلميذه طالع الطاهر المذكور

ولا يخفى ان محمد بن يحيى الذهلي بنى المصنف وفق المصنف
 هذا ومثاله ما اتفق سماؤهم واسماء اباهم الخليل بن احمد
 الاول هو الخليل بن احمد بن عمرو بن عتبة الثقفي صاحب
 العمودين وروي عن عاصم الاحول ذكره ابن حبان في الثقات
 والثالث هو الخليل بن احمد ابو نصر المزني روي عن السمين
 ومثاله ما اتفق اسماءهم واسماء ابايهم واجدادهم احمد بن
 جعفر بن محمد ان اربعة اصناف من الطبقة واحدة
 فالاول احمد بن جعفر بن محمد ان من ماله البقرة مائة والثاني
 احمد بن جعفر بن محمد بن عيسى السعفي العمري والثالث
 احمد بن جعفر بن محمد بن عبد بنودي والرابع احمد بن جعفر
 ان محمد بن الطرس ومثاله ما اتفق اسماءهم واسماء ابايهم
 ونسبهم محمد بن عبد الله الانصاري الاول الفاضل ابو عبد الله
 محمد بن عبد الله بن الحسين الانصاري السعفي بن الحسين بن خالد
 ابو بكر بن محمد بن عبد الله بن زيادة الانصاري وهو اسكن
 الى فصلته ذلك اي النوع في مقدمته من بني البخاري اي
 السعفي بن الباري ومن اراد بذلك ومثاله كتابا عمدا
 بر احمد بن محمد بن احمد بن احمد بن احمد بن احمد بن احمد
 انتمصاص وهذا الكتاب اعتبار الشرح واسما باعتبار الناس
 في احوالهم والوجه ان يقال في التفسير بل يعلم انه انتمصاصه
 اي المملوكي باجماعها اليه يتبعين بنين المملوك وبنانه
 ان يكون له احد هؤلاء والاخر يكون له احد هؤلاء الا ان
 بعد ذلك ما وجد انتمصاصا ولا منزلا وبلد او قرية ليس
 قال اليه في قوله في انتمصاصه هذا الضمير يرجع الى محمد بن

في

ومقدم

٥

وتقدم ذكر الرواية فيهم عوده اليه فصار الرجل ثلثا كان
 حجة ان يتولد ما خفتا من احدهما بالآخر من المملوك ومن
 الميسر ذلك ان لم يتبعوا احدهما او كان مختصا
 بما عفا فاستلذه شديدا كي صعب ومع ذلك فيرجع
 فيه على ما في العمود الي فرد الاعرفه اي في هذا الاشكالا
 الي الميزان والظن الغالب اي انما في هذا الوصف
 ياتي اي ظن غالي وقابل ابن الصلاح وروايتان
 لا يتقوى وان روي عن شيخه اي ثمة هي ثمة حديثا
 ووجه التفسير مروي اي تفاه فان كان اي محله جزيا
 هو باعتبار الحسن بن محمد واما اعتبار الشرح فكان ومعا
 على سبيل الجزم كان يقول اي الشيخ كرم على اومار و
 هذا ويحتمل لك اي ليس هذا من حكمة امار وفت له هذا
 فان وقع اعاد الشرط للتاكيد في قوله تكلمه هذا الحديث
 لا محالة كان رحمه شارح واسقطه منه اي من الشيخ
 ذلك اي المحمدا والجزم والحمد على سبيل الجزم وذلك
 الخراي المروي على المزار وهو مروي عن الشافعي وبعضهم
 بالغ في ذلك فتمنع الاجماع عليه ككتاب واحد منها
 لا يعينه قال تلمذه اليه ككتاب الاصل في قوله كرم على
 اومار وانه ان كان الفرع صادقا وكذلك ما في الرواية
 ان كان الاصل صادقا في قوله كرم على اومار وبت
 الا ان عدالة الاصل يمنع كرمه فاجوز المشايخ على الفرع
 وعدالة الفرع يمنع كرمه فيكون الشك على الاصل ولم
 يبين مطابقة القول مع ما في ذلك كذا لا يكون قادرا

استثنى فان قيل كذب الشئ مستلزم لصحة الحديث لا لردّه
فانه اذا كان الشئ كاذبا في قولك علي كذب علي كان
التلبيد صادقا فكيف يكون الحديث صحيحا ايضا ما
سلفنا ذلك ككذبنا ان اظهر منه الكذب فلا يخفى على الراوي
واسمه اعلو لا يكون اريد ذلك الخيبر قاذبا في واحد
منها او غير شارح فقال اي في شئ منها للتعارضا
ليست احدهما اولى بمقبول ما نحن في الحج من الاخر لا يكون
رد المروي بحضرة قادحا في عموم الروايات الباقية
عنها او كان محذوره اي الحديث احملا اليه على سبيل
الاحتياط كما في بقولنا ان كذبنا اي الحديث ولا نعده
اي الراوي او نحوه كلا اذكر اني قد مررت من يمتنع حواء
ان يكون فيه قيل ذلك الحديث في الاصح وهو مدع
جمهور اهل الحديث والشيخ الفقيه والتكليف لا بد ذلك
يجوز على سبيل التمسك بالحكم للذكر ان التمسك الجازم
مقدم على التمسك في المزدك وقيل القابل ذلك بعض
اي حصة لا يقبل لان الفري يتبع للاصل في اشياء
الحديث اي مطلقا بحيث اذا ثبت الاصل الحديث
ثبت اذ يترفع الفري وكذلك ينبغي ان يكون الحديث
او روايته في عا عليه وبعبارة اخرى في كثره
التمسك بالمتخصص واصل التمسك في تحقيق الحكم
وتوكيد اكله اصله ولا يضر احد شئ هذا اي كثره
ضعف معترض بان عمدة الفري ليست صدقه
وعده على الاصل لا ينافيه اي صدقه وهو مستجاب

في المتن

قالمت مقدم على الثاني يعني التمسك الجازم مقدم
على الثاني المزدك كما سبق قبل ذلك وان بعد التمسك
حيث قال هذا ليس بمجد لان في سبيل كذب الاصل
حجما الاصل بقاء الفري ثبت وليس المحذور التمسك
قالا ولي ان يقول ان التحقيق مقدم على الظن لا او
الجزم مقدم على التزديد واقا قنا من كذب الشاهد
اي على الشهادة بان كذب الاصل الفري جرح للفري في
الشهادة وكذا في الرواية فساد لانه قياس مع الفارق
قال التمسك ظاهر انه جواز سواء مقدر وحاصله
جواب بالفارق وهو لا يؤثر حتى يكون وارد احد العلة
الجامعة وهذا ليس كذلك التمسك في الفارق يقول
لان شهادة الفري لا تستلزم اليه اتفاقا مع القدر
على شهادة الاصل بخلاف الرواية فالحق يقبل مع
القدرة على رواية التمسك وهو الاصل رواية التمسك وهو
الفري استا فاقا في حقنا في حقنا فاقا في حقنا في حقنا
المتأخر في اجري الزم في الشهادة على الشهادة
اذ اخرت توفيق الاصل ولا انكاره وفيه اي هذا النوع
صفه الادراك في كتاب بالنصب معناه في قوله المرجح
محلا باعتدال التمسك من حرج وفيه والاصل انه اسم لكتاب
فما ذكره شارح عظماء على الادراك على ادراك واحد لا ينافيه
غير صحيح وفيه اي في كتاب من حرج ما ذكره على بقوله
المتأخر التحقيق انما ذكر في غيره للظن لا يمكن ان يكون كثر
منهم اي من المحققين حديثا باحاديث قائما حجت ائنه

في حق

الى الاحاديث عليهم اي علي محمد بنهما لم ينس كروها اي وسا
 انكروها بل تردد وادخلها لكنهم لا يعتد بهم على الرواية
 فمنهم من جهة العقالة فالضبط باعتبار حسن النقل الغالب
 عليهم من جهة الرواية ورواها اي تلك الا حادثة عن الذين
 رويوها عنهم عن القسم ليس تأكيد القول عنهم بل لتو
 الاستدلال عن تلك الرواية الى انفسهم ولا يفيدهم الا تعين
 الرواية كذا قاله يمشق قال شاذ انما يسمى الي انفسهم
 ولا يظهر انما يقال عنهم متعلق برويها عن انفسهم متعلق
 برويها ونصا واليعني ان قيل انفسهم كحديث سبيل بن
 صفار عن ابن ابي عمير ان ابا هريرة كرموا عني فقبضت
 الشاهد واليمين وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى
 بالاشهاد باليمين وبما اخذنا من اشد امانا كذا رواه
 واحمد بن عيسى المروزي فيكون خلفه من رواه شاهد اخر قال عبد
 الوهاب بن محمد الدارودي فيجوز ان يروى بعده راجعا
 مفتوحا وانما لم يردده انما ياتسده حديثه بربيعه
 ابن عبد الرحمن وفي نسخة ابن ابي عمير عن ميمون
 بن الدارودي اخر السند قال ابو الدارودي فقلت
 سبيل بن عيسى انما سبيل بن عيسى في الحديث فلم يعرف
 اليه ولم يترك بل تردد فيه فقلت اي رواية حديثه عن
 كذا فكان سبيل بن عيسى لا يقول حديثه بربيعه
 عن اي رواية فقلت عن اي حديثه عن اي رواية
 ما لم يترك الحديث ولا يفتقر الى الحديث ان كان هذا النقط
 القصة من غير تعرف فكان سبيل بن عيسى لا يقول حديثه

عن

من ربيعة عن اي حديثه عن اي رواية والظاهر ان فيه
 نقصا او الاسل فليكن سبيل بن عيسى وكذا حديثه والافانما
 بصير متعلقا ونظرا بذكره بربيعه بربيعه عليه فليكن
 كحديثه وان اتفق الرواية في اسناد من الاسناد
 في صيغة الادانما كان المتن والشرح متقايين في المتن
 وان جعلنا ما رواه في الحكم بربيعه فليكن في المتن
 ما رواه بربيعه اتفق مع ان يترك ان يكون الثاني بدل العقب
 من الكل باعادة الحار كسبعة ولا نأقوال سمعت ولا ما
 او حديثا فلا نأقوال حديثا ولا نأقوال سمعت ولا ما
 فليكن على محل سمعت اي وغير ما ذكر من الصيغة من الضم
 اي صيغة الاد التي تليها في اتفاق الرواية باعتبار الاسناد
 او غيرهما اي غير صيغة الاد من الخلاف المتواترة فقط
 كسمعت ولا نأقوال بربيعه ما رواه بربيعه ولا نأقوال
 اي اخر السند قال البخاري وكحديثه انصلي الله عليه وسلم
 قال السناد وحكي الله عنه اي احك فليكن في بربيعه الله
 اعني على ذكره في الحديث فليكن سبيل بن عيسى لا يقول
 وانا احك فليكن في العلة اي فقط كقول اي الذي
 على لان فاطمة بن ابي ابيرو او العلة والعلة
 معا كقولته حديثه فلا نأقوال وهو اخذ بليته قال امرئ
 بن القيس في رواية قال البخاري وادلهما حديث واحد حديث
 ابن عوف عن ابي عبد الصمد خلافة الايمان حتى يوش القدر
 وشبهه طوره ومرة قال فليكن سبيل بن عيسى لا يقول
 وقال امك بالقدرة فليكن سبيل بن عيسى لا يقول حديثه

علي بن حمزة مع قوله استأنف الخ اتفقوا في قبول اسناد هذا الحديث
 ذكره الثوري بأسناده وهو صحيح المستفاد في صحيح البخاري
 ولعل أخذ النسخة إشارة إلى أن الأمر يبدو العبر والبالغة
 التسليم والاعتقاد له ولذا يقال في الامتنان له
 فلا ينبغي أن يكون معك في وقت تشر في استقر فيه
 كمن استأنف ومعه قوله ثانياً في رواية الا هو اخذنا حبيباً
 فهو اسناد بفتح السين وهو في اللغة انقضاء الشيء
 بعضه ببعض ومنه سلسلة الحديد قال البخاري ومن
 فضيلة التسلسل الاقتداء بالشيء على ما عليه ولم نقل
 ونحوه والاستتمار على مزيد الضبط من الرواة وهو أي
 المسلسل من صفات الاسناد أي حفظه بخلاف المتن
 ونحوه فإنه من صفات المتن بخلاف التصحيح ونحوه فإنه
 من صفات تمام الاصل ان يتم التسلسل من اول الاسناد
 الى اخره كما تقدم وقد يقع التسلسل في بعض الاسناد
 أي في بعض كدب التسلسل بالاولية أي الشؤن كما الاول
 وهو الحديث التسلسل ما ورد حديثه في كل واحد منهم من جهة
 وإنما قال في معظه لان حد السلسلة في حديثه في كل واحد
 استأنفه أي سفيان بن عيينة وفي نسخة فقط وتعيين
 التوكيد للاستيفان عنه بالانتهاء يعني ثم انقطع فيه فوقع
 ومن رآه مسلياً في كتابه أي اسناد وهو الصواب في الرواية
 هذا الحديث فقد ذكره في كتابه أي غلط قال البخاري ومن
 المسلسل ما هو ثابت في التسلسل ما في اوله او وسطه واخره
 ولم يثبت حديث عبد الله بن عمرو بن العاص الرازي رحمه

الرحمن

الرحمن المسلسل بالولية ونفت لحدرواته حيث كان اول حديث
 سبعة كل واحد منهم من جهة فانه استأنف التسلسل الى ان
 عينه خاصة وانقطع فيمن فوقع في التوقف الضمير هـ
 والخاصة من المسلسل من الحديث ما توارى رجلاً اسناده
 واحداً فواحد على حالة واحدة سواء كانت تلك الصفة للرواة هم
 اول الاسناد وسواء وقع فيها اسناد متعلقاً بصيغ الاداء او
 متعلقاً بوزن الرواية او مكانها وسواء كانت صفة
 الرواة ثوباً او فعلاً او قولاً او فعلاً كما سبق وهذا اما عليه
 الاكثر وقال الحاكم من انواعها ان يكون الفاظ الاداء
 في جميع الرواة الذين على انفسه وان اختلفت بان قال
 بعضهم سمعت وبعضهم انا وبعضهم شأ هذا ومثاله
 التسلسل بالزمانات حديث تسلسل قول ابي هريرة يوم الخميس
 ومثاله التسلسل بالمكان الحديث التسلسل باجاءة الدرس
 في المترم وقد قال الجوزي في المصدر وقد روي في الجماعة
 الدعا في المترم حديثاً تسلسل من طريقه اهل مكة فصيح
 الاداء اتياء الرواية في الاسناد المشار إليها أي بقوله
 ساني في صحيح الاداء على ثمان مرات أي انواع مرتبة
 لظهورها وتبين الاداء في الملتزم الاول في سبع وحدثني
 وان كان فرقاً بينهما كما سئل في وزن الترتيب الذي ايا الله
 وكذا الكلام في قوله من اخبرني وقرآن عليه والخاصة
 اسناداً كان سمعت وحدثني في الملتزم الاول لان السماع على الشيء
 اعلى من الرواية على الشيء دون قراءة الشيء على خلاف
 سمي مرفوعة ولان الاختلاف تحت الإشارة وان كان يوزن لعدم

معاص

حمزة في السابعة وهي المرتبة السابعة ثم قرأ عليه
 وانا اسرع وفيه الشائنة لعلوم المعاني فلهذا عذره
 احتمال الغفلة في الشائنة وفي الرابعة لا يقال
 تحتل الاجازة لا يقال في عرف المتقدمين بمعنى الاحتمال
 وفي عرف المتأخرين للاجازة ثم ما ولي وفي الخامسة
 لما يقال انما ارفع النواحي للاجازة لما فيه من التعيين
 والتشخيص للاجازة ذلك السماع ثم ما ولي في
 الاجازة وهي السادسة لان مطلق الاجازة المطلق
 يادون المناوكة ثم كتب اليها الاجازة وهي السابعة
 لان الاجازة المكتوبة يادون المتلفظ بها هذا بمنزلة
 المأثورة وتقبلها مع ثقلها لان وجه تقديمها على
 حديثي هو ان الشائنة بمنزلة الواسطة كما يكره المذموم ووجه
 تقديمي حديثي على خبري ما يكره او كون آخر في ما حوز
 الخبر وهو ان من الحديث ووجه تقديمي على خبري عليه
 مع ان كلاهما لا يحتمل الواسطة احتمال الغفلة حتى لا يحتمل
 بعضهم قرأت من وجه الصلة هذا وسياتي ما يقرى لتقديم
 قرأت علي الخمر في قرأت عليه ووجه تقديمي قرأت عليه على قرأت
 عليه وانا اسرع كما كسر امر الغفلة باعتبار الشيخ والراوي
 ووجه تقديمي على الشائنة انما هو الاصطلاح حيث لا يخلو
 جهة المتأخرين للاجازة ووجه تقديمي على ما ولي
 انما ليس في المناوكة تحريف اصلا بل هو ان يعطيه الشيخ كتابه
 ويادون الرواية لانه مطلق الاجازة المتلفظ يادون
 المناوكة ووجه تقديمي على الاجازة في الشائنة انما هو في

منها

منها ووجه تقديمي على الاجازة بالكتاب انما هو لان الشائنة
 فيها ثم عن وتوحيها بالرفع من الصيغة المنحولة لسان
 والاحاد قد ولعدهم السماع اي والمنحولة لغيره ايضا
 وهو الاجازة فقط بالشائنة والكتابية وهذا اي كونهما
 مثل قال وذكر وروي بالصيغة المعلومه وقا عليها ولان
 وهذا اذا كان بدو الحديث والمجوز واما ما يماثل
 قال في لافان فتدبر في انما منقول لكم كمن يرا
 ما يستعملونها يا فيما سمعوه مثال المذكورة وادون الخبر
 بخلاف حديثي في النكاح الاولاد اشارة في الشرح
 الى ان المتن وضع فيه الوصف لموصوفين بمحذوف وكان
 المناسب ان يقول الاولاد اي الكليات الاولاد او
 الصبيحان من صريح الاداء ولما سمعت حديثي صلوات
 الاول ثنائان لما سمع وحده من لفظ الشيخ وتخصيص
 الحديث بهما سمع من لفظ الشيخ هو الشائنة من هذا
 الحديث وكذا الاخبار بالقرأة على الشيخ اصطلاحا
 اي وان كان لا يباين هذه اللغة كما قاله ولا فرق بين الحمد
 والاحاد ومن حيث اللغة وفي ادعاء الفرق بينهما
 بالقرأة تطلق شيئا به ولعل التكلف هو ان الاخبار ما
 من الخبرة وهو الاستدراك في القرأة على الشيخ معنى
 الامتنان بوجوده وهو انه يقرره ام لا فانه من الصلة
 الفرق بينهما هو ان الشائنة العالي على اهل الحديث والاصطلاح
 لذلك من حيث اللغة فانه يكتفون بخبر ما يقال فيه
 واخص ما يوجب هذا اصطلاح منهم اذ طبع الخبر يبين

٤٢

التبعه لكن لما نفعه ولا مصلحه صار له جمع نفعه
 عرفته فتنوع على الحق نفعه الذوق ذكر السطوح
 في شرح الالفة ان التمييز بين الخبرين حديثا استشهد
 له بعض الامة بانه لوقا من اخرين كذا فهو حجة لاني له
 فاحضره بذلك بعض ارقامه بكتاب اوسول اوعلام عن جلاله
 ما لوقا من حديث كذا فانه لا يعنى الا ان شافهم زاد بعضهم
 والبشارة مثل الخبر انهم الظاهران من الاشارة على عرف
 اهل الزمان ثم انما يحسن ان يكون عرفا خالصا وان يكون عاما
 ثم المحققون فلو انما بين التبيين من الاخبار بانه الاول هو الخبر
 السطوح الذي اراد يظهر على شرفه فلو قال ليعيد من بشرى
 كذا فهو عرف الخبر الاول ليعنى خبر لوقا من اخرين ليعنى
 كلام اخر وهو فانا ابن دسوق القيد حديثا يعني في العرض
 بعينه من الوضع اللغوي بخلاف اخرنا وهو صالح لما حدث به
 الشيخ والمكرر عليه فان لم يلفظ الاشارة من التحدث
 فكل حديث اخبار لا ينعكس واحاصل الالفة ان الشيخ قد قدم
 على اللغة كما هو مقر فاداءه افعال المحدث حديثا بوجه السماع
 من الشيخ واذ قال اخرنا بوجه السماع الشيخ مع ان هذا
 الاصطلاح وهو المنفرد اما شاع عنه المشرك اى
 جاز من نفعهم وهو مذهب الاول على ان مرجع واللام الشافعي
 من جاز انما هو مذهب المحدث من غير ان هذا المعنى والاسماء
 واما انما قال المصنف اى ومن تبعه فليستوا ههنا
 اذ مصلحه بل الاشارة والتحدث عنه هم معني واحد
 وهو انما اطلقوا في الالفة على الشيخ معناه وقد قيل ان هذا

الحجاريين

الحجاريين والكوميين قول الزهري ومالك وسنيد بن عيسى
 ويحيى بن سعيد في اخرون من المتقدمين وهو مذهب البخاري
 وجماعة من جليل المحدثين فان جمع الراوي اى غير المتكلم
 في الاولين بقرينة ما تقدم من قوله فالا يكون اى الى يدسقة
 الاول اى بعبارة الرتبة الاولى وهي سمعت وحدثني ولو كان
 بالحق صيف لا خفى سمعت وفي بعض النسخ مصدق الاول وكذا
 الماد خبر الاول فمثل الاولان جميعا كذا ولا يظهر بان يكون
 حديثا ملاد اذ سمعنا الالفة يقول في كذا فهو دليل
 على انه سمعه مع غيره اعم من ان يكون ذلك للمعبر واخذ
 او اشتهر مذكرا وموثقا وقد يكون الموثق اى في التكلم
 للفظ اى ليعظم نفسه نحو انما فتح الله فمحا محينا واما
 اعطيت كما لكوف وهو كثر في المراتن لكن بغير اى يوجد بوصف
 قلته في الماشاد وبعينه اذ انكرنا بفقر المقتدر وحدثني
 واولها اى العتيق وهو سمعت وحدثني سمعت فحدثني
 ويدل عليه قوله الا في لان حديث كذا لا يظهر لتفسير الا الظاهر
 بجمع الاول والتفسير الاول بجمع الاداء والاشارة بالمراتن
 على غير ما قبله المصنف قاله في صيغ الموات
 اى اصريح صيغ الاداء ان اول المراتن هو مجموع سمعت وحدثني
 لاسمعة وحده الذي هو المراد ههنا من انما فمما وهو سمعت
 اصري في سماع فاسمها لانه انما تحتل الواسطة اى بخلاف
 حديث وما بعده ومثاله قول الحسن البصري سمعتنا اسمعنا
 عاز من البصري اى ظهرها فانه اسمعنا من اسمعنا ولان حديث
 قد يطلق في الاجازة تدسقا اى وسمعت لانه يطلق في

في حاشية التلخيص قال المصنف في تفسيره قد روي عليه ما روي
 مسلم في تفسيره الرجل الذي يقتله الدجال ثم يجيئه فيقول
 عدد ذلك اشهد انك الرجل الذي جئت منك رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اعلم ان هذا الرجل السبع من النبي صلى الله
 عليه وسلم وانما يريد به شيا جاعا من المسلمين انما يقتل
 هذا الرجل علي حيا والاطلاق لا يقتل الا بالطلاق المستند
 عليه كلامه وانما نشأ هذا الاعتراض من سوء فطنة بعض
 قلوبهم فيفسدوا به حيث جعل قوله نفعا وادحا في الاطلاق
 في احواله وانما هو عايد الى ما قبله فان مثل هذه الالطاف على
 من لا بد في مسكنه من العنق والاسم فكيف على شيخ الاسلام
 الذي هو خاتمنا الحديث ومرجع هذا الفرع الا انما واما
 الى هذا القول بعد تمام الكلام ونوض الامر الى ذي القسط
 ان فيهم انما حاربوا هذا المقام والله تعالى اعلم بالمرام والخاص
 ان حديثي وسعت مداولك والافان الساقية من الكثرة كما سبق وهما
 اشار الى التفارقة بينهما فقال اولها امرهما وقد اختلف في ان
 ايها اصرح فاختار الخليل ونسب المصداق اولها سمعت ثم حدثني
 لما سبق من الاول وقال بعضهم حديثي لولا ان علي بن النوفل رواه
 ايها بخلاف سمعت والاول الخليل هذا وما روي علي بن النوفل
 التلخيص ان ابن العنق قال انما اعلم ان حديثي ليس بشيء من اش
 قابلها مع نسخي حديث الذي يقتله الدجال في هذا ما لم يعلم
 ان ذلك الرجل ليس هو النوفل فيكون مراده حديثي انه هذا ان
 كان ذلك الرجل الخليل عليه السلام وارضى ما قد روي في
 صحيحه ان في كلامه من شيا من في الاملا لما فيه اي في الاملا

منها

استمر وتوالت التتبع والمصنف يقول ان السماع من لفظ
 الشيخ اسما على الظاهر وهو كونه واساسه والاول هو
 الرابع واعني اقتضاه لما قد مر ثبت في الاملا والظاهر
 في الكتابين انما لذلك بعد من العنق واقر الى التلخيص
 وتبين انما طائفتان في التفسير لا ولي اذا قال حديثي الشيخ
 اسما لقده اوقع من ان يقول سمعت الشيخ وهذا يتبين
 ان الاله في تفسير قوله وارفعنا على قوله اوله وانما خبره
 عن قوله كالحمار لا يملك بطن الصيغ الا ان او غيره
 ولما علم حكم الاول والثاني قال والثالث ان في صيغة الاداء
 وهو ما يبرهن الرابع وهو ان عليه من قرأ بسم الله
 على الشيخ فان جمع اي الراوي الملقب كان يقول
 احبنا او قرأنا عليه وفي نسخة صحيحة بالواو ولكنه شكا
 بغيره وروى كالحمار وهو قرأ عليه واما السبع اي منه
 يعني ان احبنا ونحوه يقال فيها قرأ على الشيخ وهو يسبح
 وعمر من هذا الى عماد كمن ان اخبرني وقرأ عليه من قرأ
 بنفسه ان التفسير بقرا فان من زاد من التفسير بالاحبار
 حيث يفهم من تفسيره بغير ان العلامة ان المقصود من هاتين الصيغتين
 بيان قرأته ولا شك ان قرأته في اضافة ذلك المقصد اصرح
 واظهر من اخبرني في الخارج به بقوله لانه اخبره بنويرة الخ
 فان تفسيره بقوله قرأته على ولا يخبر ولا وقوله لا في اخره على
 العلامة تنبيهه انه هذا التفسير بغير محتاج الى ما ذكر فيها
 اختلف فيه القراء على الشيخ اخرجوه التلخيص اي احبنا
 من اخرج العلم عند الحضور اي من الحديثين والبعث من اخرج

اي جواز التعليل بالقرأة على الشيخ من اصل العرف وهم شروعة
 قليلة وقد استند انكاره الى ما رواه وينور من المروسيين
 اي الذين هم معدون العمل عليهم اي على المروسيين بذلك اي
 بسبب ذلك او الاما في نسخة في ذلك حتى بالغ تصحيحه
 اي بعض المروسيين او بعض العلما وهو المظهر في جميع ابا القرأة
 على الشيخ على السماع من لفظ الشيخ وهو مذهب الامام في
 حقيقته على ما ذكره العلامة وذهب جميع جماع كثير من المتأخرين
 وحكاية ابي البخاري في ذلك المذهب في اوائل صحيحه
 عن جماعة من الامية كانه قال في كتاب العرف في الباب
 السادس سمعت ابا عاصم عن مالك وسفيان داود القرأة على
 العامة فزادوا سوا وذهب جميع وهو معهم الى ان السماع على
 لفظ الشيخ والقرأة بالنسب عليه اي على الشيخ يعني في
 الحديث والفقهاء سوا تعتبر ما بعده وهو قوله سوا كان لا يروى
 ان يقول اولسا منة يقول اي في الصحة والنية فانه اعلم
 والخاص صحيح ابا القرأة من الطائفة على الشيخ وهو ما كان يسلم
 ويسمى بالكثر المحدثين من الشري وخراسان عزمها القول بالقرأة
 يروى على الحديث مرويه سوا القرأوا او قرأه غيره وهو يسلم وسوا
 قرأ من كتاب وحفظ وسوا حفظ الشيخ عام لان الامساك اصله
 هو اوثق من السمعين لحدوده الفقه والرواية صحيحة عنه
 الجمهور وعنه الكل على ما ذكره العلامة فيقال والمخالف لا يقتضيه
 في نقص الاجماع من السلف كما في جامع النبل فيما حكاه الرازي من شري
 عنه والوسيع قال في حديثه فظ عرضا وهو من عهد من سلف
 العامة ولا الامام ما كان من الشرايع فيقول عليه فلم يسمع

منه لذلك كذلك عبد الرحمن بن سلام الحنفي كذا في ذلك فقال ما ذكر
 العرفوه عني وكان ما رواه جابي هذه المقالة شرا الا با وبنو
 كيف لا يبري العرض في الحديث ويجري في القرأة وهو اصظم
 واستدل جماعة منهم ابو سعيد الخدري فقالا حكاه البخاري في
 اللعن بقصة ضام وان قوله ليس صلى الله عليه وسلم امره
 امره كذا وقال له في قوله صلى الله عليه وسلم اخبر
 قوله فاجلوه اي قبلوه هذا ووجه التوسيع ان لكل منها حملا
 ارجح من موصية وتزاد لاما العرض فليكن الحديث بالصفة
 واقتال من الرد وعدم تمكن الطالب منه اما لم يسمه او ضمه
 خطأ ما عنده او صحت ما حكاه ولقد اقال ابن فارس السماع اريد
 حاشا وادعي فليكن وتكون الفكر الى القاري اسرع وايم اللفظ
 قلعه من تقليد غيره ومن زيد اقتال اذ في التوسيع التنازل
 عنه لا يقطع ما هو فيه لان العمل على الاول وعليه القول
 فانه في التحقيق اكل والامام من حيث اللغة اي مطلقا
 واصطلاح المتقدمين اي من المحدثين يعني الاجماع
 الاول عرف المتأخرين في احوال الدنيا للاجادة كمن لا يروى
 الا عن في عرف المتأخرين للاجادة في التلمذة المقام
 مقام الاخير المتقدم ذكره وهو خص بقتل عدل من الاضمار
 الى الاظهار في التقدم ذكره وهو خص بقتل عدل من الاضمار
 والطفة المرسطة بين المتقدمين والمتأخرين لا يكون
 الا بالامتنان بالاجادة فذا كفر واستمر استمر المتأخر من ذكره
 ذكره التلمذة في غيبة المقام سوا ثبت التوسيع ابا عاصم
 الجمهور والبخاري بشرط التوسيع في الجملة على السماع بجملة

غير المقاصد فانها في معتقة رسالة ايمان كانت تبايعها
او يقطعها اي ان كان من بعد فشرط حملها على السماع
شراذم قال النعمان هذه اوصاف مستغفرت بها
فكرت لاجل الاستئذان الذي في المزمع تقدم قوله
غير المقاصد فلو كان اولى يعني لا يقال له قوله الامن المسمى
فانما هي الغنمة ولذا كان معاصرا ليست يجوز له على السماع
اي لا تمام بالثقة ليس به رتبة الا اذا صرح بالتحدث
والسماع كما سبق وقبل بشرط في حمل معتقة المقاصد
على السماع يؤيد لقائهما اي الشرح والراوي عنه وورد
واحد فالكيد تقدم في كلام المصنف الراوي اذا ثبت له
اللقاء والمرة لا يجوز في رواياته احتمال ان لا يكون قد سمع
لانه يلزم من جرحه ان يكون مدلسا والمسالمة مفروضة
في غير المدلس ولا اقل لم يجد الامن اي بسبب اللبث في
المعمل على السماع بحسب الظن بالسلم في باقي معتقه
عن كونه من الرسل الحق فان التذليل يستحسن روى عن عرف
لقاوه اياه فاما ان معاصره ولم يرد انه يجهل هو الرسل
المتخير كما سبق قال تلميذه تقدم ما فيه راجع وهو اي هذا
القبيل او الاستدلال هو المختار اليه عند جماعة او عنده
نفعنا على من لم يسمع في المخاديع وغيرها من النقاد
بعض النون وتشد يد انتقاد ايد حقا للمحدثين وبحقيقة
اغدا ان الغنمة مصدر مصنف كالسبل والغدلة من معتقة
الحديث اذا ورنه بلفظ عن من غير ثبوت الحديث والانتها
والسماع واختلفوا في حكم الاستناد المحدث فالصحيح الذي

يظهر

عليه القول ذهب اليه المصنف من ائمة الحديث انه من قبيل
الاستناد والتفصيل يجوز على السماع بشرط سلامة الراوي الذي
رواه عنه العنينة من التذليل بشرط سلامة الملقاة لمن
رواه عنه العنينة قال ابن الصلاح كان ابن عبد البر يروي
اجماع ائمة الحديث عليه ذلك قال القرطبي وما ذكرنا من ثبوت
ثبوت المقاصد هو مذنب اي على الحديث والفقاري وغيرهما من
ائمة الحديث والكرام في خطبة مصبحة اشترط ذلك قال
القول الشايع المستقيم من اهل العلم بالاختيار قد ما وجد شيئا
يكفي ذلك لم يثبت كونه في معتق واحد وكذا في خبر واحد
انما لم يمتدحوا في اختيارها فاختاروا ما قاله مسلم ولما عرف
اشترط ثبوت المقاصد يمكن ان اختار قوله الفقاري ولا الظن
قوله وهو المختار وانما عرفه بتبديل الاشارة الى انه قد يتردد
قوله فيمن يثبت قوله اليهودي ولا يثبت في ثبوت معتق غيره وعند
غيره وقد قال ابن الصلاح وهو لا يثبت نظرنا في هذا الحكم
الا انه يستبعد التمسك من ثبوت واحد من المصنفين واشترط
ابو مظفر السمعاني في طول المعصية ثم اللقاء ابو عمرو الداعي ان يكون
معروف الرواية عنه وذهب بعضهم الى ان الاستناد العنينة في
المنقطع والاسناد في ثبوت انتفاءه واستعملوا في الحديث
المستقيمة في الاخبار في المنقطع كما اقبلوا في الاخبار
بالاجازة الوضع لاجرت في ذلك في اجزائهم من طرق الاستدلال
حيث استعملوا وضع الاجازة الخارجية لاجازة الغائب في قوله
الاذن وهذا معقول في السمع يجوز في ابو الطاهر الداعي
العدول للمكانة في الاجازة المكتوبة

الاجازة منه راجد وانما كان ينطبق الاصطلاح من غير
 الاماكن فتمت حتمتها الماذ في الرواية لفظا او كتابا
 الاشارة لاجل عرفان هذا كانت متاخوة عن التي قبلها
 ان الاختار فيها تعصلي وادراك الاجازة كما صرح به مع
 حقيقته الكمال الشهي اعماية الحديث اربعة المعجز
 والمجمل لم والمجاز ولفظ الاجازة ولا يشترط القول فيها
 كما قاله البليغي وقال ابو الحسن فان من الاجازة ما خوة
 من جوارها الذي يسهله المالك من الماشقة والمجرب
 يقال منه استخزفت فلان فاجاز في اد استقامت بالمشقة
 او ارمك وكذا طالب العلم يستخير العالم عليه فيم يره له
 اياه فعلى هذا يجوز ان يعدي بغير حرف جر ولا ذكر رواف
 فيقول اجزت فلانا مسوعا في وقت الاجازة اذ ان لفظ
 هذا يقول له اجزت له روافه مسوعا في واد اقال له
 اجزت له مسوعا في فهو على حرف المضاف انتهى وانما
 في الاول ثابته بلان وانا متافهه مجاز لان الشافعية
 في اللغة المتخالفة من مكاني في الالف لفظا للاجازة
 فخط وفي الثاني كت الروا في فلان اخبرنا كتابة في كتاب
 مجاز لان التمايزة عام شنة ولا للاجازة وغيرها وهو
 ان المكاشفة موجود في عبارة كثير من اللفظ خرب
 اليه ما كتبت الشيخ الى الطالب عوديا من الاجلافة
 المتعد من قديم قبلهم بها اي المكاشفة فيما كتبه
 الشيخ من الحديث الى الطالب فهو اذن اي الشيخ له
 ولي الطالب في روايته مجتمعة لا مضافة الى الفاعل او المفعول
 ام لا

ام لا اي لا يطلق المتقدمون المكاشفة فيما اذ كت اليه
 بالاجازة فقط ومسورة انهم بالاجازة انما كت الشيخ
 شي من حديثه او ما رغبه فيكت عنه ما ذكره ما كت
 او كت عنه الجواب او حاضر عنده ويقول اجزت لك
 ما كتبه لك ومحمد ذلك في شبهة المسألة المتقدمة
 بالاجازة في الصحة والقوة واشترطوا في صحة الرواية
 اي بطريق الادوية المسألة لا يخفى ان الشيخ في صحة
 المسألة وان الهام الشرح متعلقة بالرواية وقواتها
 مفعول اشترطوا اي اقترا ان المسألة بالاذن بالرواية
 متعلق بالاذن وهي اي المسألة اذ احصل هذا الشرط
 اي الاقتران اوقع انواع الاجازة لما فيها اي في المتاد
 من التعيين اي تعيين المجاز والشيخ في اي باستحضار
 الشفوف مسوزها اي المسألة ان يدع الشيخ اصله
 او ما قام مقامه اي القول من اصل وهو انفع القابل
 باصلا المتابعة المثيرة للطالب متعلق برفع ويجعل
 الطالب اصل الشيخ من الاحضار اي ياتي به فيض
 عليه وسماه غير واحد من الائمة عرضا قال النووي
 وهذا عرض المسألة وما تقدم عرض الفارة ليعبر
 احدها عن الاخر فاد اعرض الطالب الكتاب على الشيخ فاعل
 الشيخ وهو عارف من فقط ليعلم بمحتوى عدم الربك اذ
 فيه ان النقص منه او يترك تحت يده فيم عليه بالماله وعوضها
 ان لم يكن عارفا مستظنا وكذا في كماله به الفظ على مبدل
 الوجوب ويقول اي الشيخ له اي الطالب في العوضين

يعني سوا الف
 اليه الاجازة
 ام لا

في مورد في الدع والاحصار هذه هي هذه الكتاب ولما
 كانت الخبر ومقولته روي عن فلان او سماع عن فلان
 ظاهرة على احدى ذلك روايته عن وشروطه بمصلحة
 المصدر من وقوع على الاستدلال والغير الى الاربع وفي نسخة
 شرط بصيغة الجهر قول ايضا اي مع ما تقدم ان يمكن
 يشترط ان كان اي يتخلله مستكنا منه اي من الاصل
 والحيز كما يشترط ان تراها بالاذن بالرواية بشرط
 ان يمكن الشيخ الطالب من اصله او غيره القابل لمقامه
 بما يقدم على الاستماع به لاما لم يمكن وهو اعلى وفي
 معناه الوقت عليها وحكي القام والنظر وبالعادية
 لينقل منه اي يستخرج منه بنفسه او غيره ويقابل علمه
 اي مقابلته في صحة والا اي وان لم يكن متباحدا فما كان
 واجاز له روايته واسترده في الحاشية فقول ان تولد له
 هذا ان كان الظاهر ان يقول كما اشربنا اليه او يقول فان
 تولد واسترده في الحال فلا تنسب او فعبته لعدم احتوا
 الطالب عليه وعينته عنه الا انما الصحيحة فيقول الطالب
 روايته اذا وجد ذلك الاصل او نقلا عنه وعلى ظنه
 سلامته من الغش هذا وفي نسخة واما ان تولد له اخو
 وهو نوط هو وان شرطه واما في رواية شاذة فيقول
 انما هو ان امة شرطه فالصواب ان باقيا ايضا يكون
 لا بد من ذلك وان قرب بالحق على الاستدلال اي بان تولد
 لم يتوجه ما ذكره الا انه غير حكي هو والظاهر من كلامه انه
 ضبط واما بغير المنة فوقع فيما وقع والله اعلم لكن

اي

انما لهذه المودة من مور المتأولة في زيادة مزية يفتح اليه
 وكثير الزاوي وشهد به القصة اي من نسخة من الرحمان على
 الاجازة المعبودة اي غير هذا الخبر قد ما وحدثنا
 خلافا لمجاعة من المحققين من القضاة والاموية فانهم
 قالوا لا فائدة في هذه المتأولة ولا فائدة لها في
 الاجازة المعبودة ان يعجزه الشيخ رويته لكاتب
 جميع ان في تلك المتأولة المشهورة او لا فائدة
 في رواية المعبودة المشهورة وقال ابن كنفرا في كتاب
 الشهير كان يقول اجزوا لرواية النجاشي عن بعض
 في نسخة له اي للطالب كيفية روايته اي استخذه
 ان الكتاب كان يسن له رايه وايضا في هذا الكتاب عن
 المستخرج مثلا في اجازة او سماعا او قراءة قال
 شاذ واما ما في نسخة فلا تنسب لها زيادة مزية
 على الاجازة المعبودة الخ فنبه على ما لان الصلاح
 في نسخة القاضي عياشي في رواية الباب في هذه
 المتأولة حصول مزية على الاجازة المعبودة او اقتصار
 في كتاب معين واذا دخلت المتأولة اي بخلاف غلاد
 الى ما بدأ به فكم الكتاب وبشأن هذا من مدعي او سماعي
 ولا يشبه له او عن اجازات كلفه روايته في قوله
 لم يعجز اي لا يجوز الرواية بها عند الجمهور اي نسخ
 القضاة والاموية وطالبهم من اهل العلم بها
 واجازة الرواية بها قال ابن الصلاح هذه اجازة
 مختلفة لا يجوز الرواية بها قاله وعابها غير واحد من القضاة

٤٥
 ٤٦

او ابطه ثم فلم يجوز ولا اعتماد على الخط واشترطوا البسمة
 على الكتاب بدونه وهو كيت ذلك او بالشيء الذي عليه أنه
 خطه او بغيره بشرطه للاستنباه في الخطوط بحيث
 لا يثبت له احد الكاينين على الاثر قال ابن الصلاح ان
 غير من ثبوتها للمهر بنو فيكون بالبسمة الرواية او غير
 ان ثبتت ذلك لا يسوع اي لا يجوز فيما في الوجدان قد و
 هذه النوع الخطا في خبر في محبة ذلك اي ما ذكره
 الوجدان الا اذا كان له اليه لغيره من الذي الخط
 ان ثبت بالمره وانته عنه واطلق قوم ذلك اي اخبرني
 ويحيه فقلوا بتمسك به اللام اليه لغيره الى الخط قال
 ابن الصلاح وجاز في بعضه فاطلق فيه حديثا واخر
 في الكتاب على ما علم وكذا الاصلية بالكتاب اي كما اشتهر
 الاصل في الوجدان اشتراطه في الوصية بالكتاب وكان الاول
 ان يقول في الوصية مراعاة للكتاب واللاحق في الوصية
 ان يوصي بالحقائق والتشديد عند موته او سقوطه
 الحاقا له بالوصية ليعرف معنى باصله او باصوله
 المبرك في الحديث فلهذا قال قوم من الامة المتقدم
 يجوز لسانه ويروي ذلك الاصول عنه بغير هذه الوصية
 لانه في بعضه نوعا من الاذن وشيئا من العرف والمشاورة
 وزد عليه الخطا بالانقضاء من كفاية الصلابة ذلك انه لا فرق
 بين الوصية بلسان واستيعابا بعد موته فلهذا جواز الرواية
 لا على سبيل الاحتياط قال وعلى ذلك ادركنا كفاية
 الخطر العلم بعصم المصنفات التي لا يثبت على الرواية

بالوصية

بالوصية على الوجدان وثانها هو الخط هو الرواية
 بالوجدان لم يختلف في بطلانها بخلاف الوصية في هذا
 ارفع رتبة من الوجدان فلا خلاف في اشتراطها في
 ما قد غلب الوجدان في خبر من المستحسن واقوى ذلك
 انما ذكر من الوصية المبركة في الجمهور لما كان له منها حصة
 في بعض الشئ في ذلك لا خلا ولا انفصال ولا يقتصر على
 الاصلية وان كانت وكذا اشتراط الوجدان في الخط
 بالرواية في الاعلام كغيره من بعض الاحكام وهو ان
 يعلم الشئ احد الظلمة اي مثلا ما في رول انك
 الفلاني في الخبر اي عن فلان كالمعتد في معتق
 ذلك فان كان له اليه الطالب منه اي من الخطوط اي
 نوعا من الاحكام اعتبر به ذلك الاعلام والا يكون
 لم يكن له الاجازة منه ولا غيره من ذلك اي بعد ذلك الاعلام
 اعلم انما خاضوا في جواز الرواية والاعلام في جواز
 وكثير من المحررين والمفتين والاعلام من غيرهم
 وانما الصانع والوصية لا يجوز الرواية بغير الاعلام
 وبه قطع الشبهة واختاره المفتون لانه قد يكون
 ولا ياد ذلك في الرواية لغيره كالاخاذه العامة
 اي لعدم اعتبارها العامة وقته شاذ في قوله
 على الاخر ومنه في الخبر انه لا يري بعينه وهو
 التمسك في الاحتياط وهو الحديث في عدم الاعتناء
 في الاعلام الاجازة العامة في خبر المماراة انما
 في المماراة بغير الاعلام في اعتبارها وجوازها كان عامة

او خاصه فان في الشيء بعيد الاشياء وعقل عن كذا خارج
 فان لا في المجازيه فانه لا عبرة به في غير الصريح مثل ان يقول
 اجزيت جميع سروجي في دار وادبته هكذا انك تاد لفلان رانما
 من ان المجازيه بطريقه العموم سواء يكون المجازيه خاصا او
 عاما فليس في العلم بمقوله كما به يقول اجزيت جميع سروجي
 اولين ادركه حيا في اول اهل الاقليم كسرتي في ثلاثي
 فاهل حواسن اول اهل البلدة الفلانية في مجازي
 وفيهم اي الاجزاء اعز اهل البلدة الفلانية اقرب
 الى الصحة لقرب الاله خصا فان ذكر بوضف خاصه
 كالتسليم او انك من اهل النهر لا تسكنه ذلك فانه ابن
 الصلاح ومثل القاصي عفا عن مقوله اجزيت كل من هو الان
 من طينة العلم يسيله كذا اول من اعلى قبل هذا وقال فما
 بجسمه اقتلوا في جوارحه من تخ عنه هذه الاجارة ولا
 راسعه لاحد لا تدعي موصوف محصور كقول اولاد
 فلان او حوة فلان كذا ذكره العلي في كذا الاجارة او لا تقو
 للمجهول او بالجهول فالاول كقول اجزيت جماعة من الناس
 سروجي والاشياء كقول اجزيت لك بعض سروجي في
 كما يذكرون انه المجازيه او المجازيه مبهما او ملاقاة
 التسليم تقدم ان الجسم من السروج والمهل من سروجي لم يميز
 انتهى قال العلي في مثل هذه النوع ان الجسم من
 وقد يميز بين واحد في ذلك الوقت كما قلنا لغيره في حال
 الجسم في مثل لا يميز فكذا في اجزيت لك ان تروى
 كذا في الصحة وهو سروجي عنده من السروج المعروف في ذلك

ولم

ولم يتجه مراده في المسائل فان هذه الاجزاء فغير صحة
 اما اذا التقى مراده بقوله ما قيل اجزيت لغيره في حال
 ابن علي بن محمد الدمشقي مثلا اجزيت لك سروجي
 اجزيت في حال الدمشقي او قيل لغيره في حال
 كذا السروجي لابي داود مثلا فاجزيت لك سروجي
 السروجي فالظاهر صحة هذه الاجارة وان الجواز خرج
 عن السؤل عند كذا الاجارة في لا تقو للمجهول كما
 يقول اجزيت لك سروجي لفلان فانه ابن الصلاح
 هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره لان الاجارة في حكم
 الاجزاء فيك لا في سؤل الاجزاء للمجهول لا في سؤل الاجارة
 وقد قيل في الفقيه ابو بكر بن ابي داود انك تسئل
 ابو عبد الله بن مائة ان عطف على موجود فاما
 بقوله اجزيت لك ومن يقول لك كقول اجزيت لك
 ولولده وغيره فاستأسلوا الى النبي في غيره الا في
 الجواز وقد شبه بالوقف على المجهول للضلاله في غير
 عما قبله بقوله استأسلوا الى النبي في غيره الا في
 الصحة ايضا فاعل في غيره ما ذكره ابن الصلاح من ان الجواز
 في حكم الاجزاء رسوا عطف على موجود لا وكذا في الاجزاء
 في الاجارة لم يوجد او معقوف عطف على التعلق في كذا
 عطف على الاجارة في سؤل الاجزاء في الاجزاء في كذا
 بالوجه فانه يقول لك انك اجزيت لك سروجي او اجزيت
 في سؤل الاجزاء في كذا اجزيت لك سروجي او اجزيت
 يكون مثلا للمجهول عطف على اجزيت لك سروجي او اجزيت

الذي ذكره الشيخ فالظن ان هذا متاثر بالذي هو الاصح
 لا بالمعروف من شأنه وكذا ان علقته بشيخه الجليلي
 كقول من يشاء ان اخبره فقد اجرت له او اجرت له
 فتوكلت عليها عيشة الغيرة قال ابن الصلاح ان الكثرة
 فيها لا تفتقد شيئا من حيث اننا متعلقة بغيرها من
 عودهم وانما ان علقته بشيخه الجليلي من حيث
 صحته لا من جهة الرواية والافتقار الى هذا اشار اليه
 بقوله الا ان يقول استغنيت اجرت لك وفي نسخة
 صحبة لان يقول وموداه او احسان شفع اي على
 المعتمد كما ذكره العليق وان علقته الرواية لا الاشارة
 كقولنا اجرت لمن شاء الرواية عما يروي عن قائل
 ابن الصلاح هذا اولها لجواز من حيث ان مقتضى كل اجارة
 تفويض الرواية لها الى متبعية الجواز له فكان هذا مع
 كونها بصيغة التعليلن تفريحا بما يقتضيه اطلاق
 ومعها تعلق الجواز لا تعلقنا في الحقيقة وهذا الى ما ذكر
 من عدم اعتبار الرواية بتبع ذلك سوى المجهول من كسر
 وقد حوز الرواية بتبع ذلك سوى المجهول من كسر
 يشتمل المراد منه الجواز من المجهول منه المطلب فاعل
 جواز مرجع صير فوله وحكام عن جماعة من مشايخه
 فوالله واستعمل الاجارة للمعروف من القدر
 ابو بكر بن الجليلي اود ابو عبد الله بن محمد بن
 وسكون نون وحكام ايضا حتى يفاضل من معظم الشيخ
 المتأخرين لانها اذن في الرواية لا محالة حتى لا يفر

للمعروف

للمعروف واستعمل المتعلق في نسخة العبد من
 او من المتد ما ايضا ابو بكر بن حنيفة يفتح بجملة وسكون
 فتشبه وتفتح مثلثة وروى بالاجارة العامة
 جميع كثر جميع بعض الحفاظ في كتابي اي تسميت
 على صفة وروى عنهم على جرحنا كجرح ابو بكر بن
 التيمي فان قاتل مثله بالاجارة احد من حيل للشيء
 متعلق بجموع وروى عنهم على طريق التنازع وكل ذلك
 متعلق به وجميع ما ذكر من التحويلات كما قلنا ابن
 الصلاح الاولنا خبره عن قوله توسع غير مرضي
 فانه خبره في قوله لا يكون الا بغيره فبعد مقتضى نص
 من اجل وقوله لا بالاجارة الخاصة المصيبة
 اي بالاجارة على الجاهل بمتعلقه في بعضه بالاجارة
 فويل عند القدر ما وان كان هذا لا يفر على اعتبار
 اي الاشارة الخاصة عند المخرج من رعيته في تحصيل
 الرواية وجعلنا التسمية بالاسماء لا بغيره من
 الرواية لا بغيره من الاسماء بالاعتقاد لله المقتضى
 المحقق في الطريق البين والاجارة بانواعها وهي
 البينة وروى عنه وروى عنه في كسر اذ احصل فيها
 اي في الاجارة الاسترسال الى ابدان التوسيع البين
 من التسمية والعلقة والاعلام والاجارة في كسر
 تارة ان تضعها اي على ضعف كتمانها في الاجارة
 كتمان في قوله في الجاهل كتمان في الجاهل متعلقا
 او متعلقا خبره من ايراد الخبرين بعد تارة وهو

والنسبة كانت تسمى في حقيقتها من اتفاق الجري في التعليل
 وشاد الجمع بينهما أبو عمران الجوني فيخ الجيم وسكون الواو
 ثم يثبت أحدهما بعد الآخر بن جيب التامع والثاني يوصي
 إلى سبيل الجري ووافقا ما ذهبنا من اتفاق اسماء ونسب
 وأسماها باسم واسمها من عبد الله لا تضارى أولهم
 المقاضى المشهور عن وكيفية الجاري والثاني أبو بكر بن عبد
 وكذا من التفرق في الاسم وكيفية الأب كصالح بن أبي صالح
 أبو بكر بن أبي التومنة والذين يابونه أبو صالح بن أبي التومنة
 وهو في عروبن حيث فهو النوع الذي يقال له التفرق
 والتفرق بالكسر فكلما في التفرق من وجه وهو للفرق
 والتفرق من وجه وهو المعنى المراد من اجتماعه في النوع
 الاسم فقط ويقع في السند ذكر الاسم فقط مما لا من فكلما
 اسمه أو نسبه فمعرفة مثال ذلك أن بطون حماد من عمران بن
 هل هو ابن زيد أو ابن عمرو وكذلك أن يتفرق الكثرة
 فقط ويدلونها في الاسم من غير تميز نفسها ومثله
 ابن الصلاح في بحر فيقال وذكر يتفرق الخطأ إذا سمع
 أو يسمع سمع عليه أبو حمزة عن ابن عباس وكلهم بلقاء وال
 الواحد فانه بالجر والياء وهو أبو حمزة بن عمران
 الضمير والياء في قوله جسيمه في التفرق من وجه
 يعرف التفرق على الجري إلى الأول في قوله أن بطون
 الجري من وجه واحد أو خاص كذا أن التفرق
 يعرف من النوع وعلمه للام من المفسر عما ينظر في التفرق
 يتبين واحد كما وقع لما عرفت من التفرق في النوع وما

ذكر

من

يكون

يكون أحد المتبركين بعد والأول نوعا في صنعهما هو
 معهما أو يصح ما هو ضعيف وقد شق في هذا
 النوع التخليق كتابا سماه الموضح لأوهام الجرم والنسب
 كما فلا بد من هذا مع هذا فانه بعض تراجم كان ينبغي
 له ذكرها وذكرها أيضا لا يتعلق ضرورة بما رواها ولا قال
 العلم وقد عرفت في حديث الرواية واثبت خلاصة
 الغوايد وردت عليها كثيرا من الأئمة من ثبات الغوايد
 قال الشيخ أبي وهو نوع جليل يعظم الاستماع به صف
 فيه الخطيب كتابا في تفسيره شيئا في التخصيص
 فكانت من حجبها ونفت عليها بمرامع قوله في شرح
 التخصيص الذي عرفت وزاد بها كثيرا وقد شرعت في تكملة
 مع استدراك اشتباهااته وهذا إلى النوع المذكور
 عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمهملة في المذكر
 فنوعه منقذ منه من غير تميز لانه يمتزج فيه
 أي في ذلك النوع أن يعطى الواحد التميز ههنا
 أي النوع عني من أن يظن الاثنان واحدا
 وهذا النوع المسمى بالعكس كقولنا هو واحد التفرق
 الاسم إلى اسماء البراة مطلقا شاملا للام والاحد
 وكذا الاثنان ولكن لا الإنسان بخطأ إلى من جهة
 الحكماء واختلفت نظما إلى من جهة الرواية سواء كان
 مرجع الاختلاف النقط أو يعود أو غير ذلك
 ونقصنا ما وان شغل إلى إعرابنا فبأنه هو هذا النوع
 هو المتلف والمختلف بالكثرة إلى المسمى بهذا

أ

ب

والاشياء باعتبارها بالخط والاختلاف باعتبارها بالخط
ومعرفة من مبادئ هذا الفن اي مبادئ القواعد الالهية
به حق قال علي بن المديني اشهد بالتصنيف اي ما صعب
او اضيق ما يقع في الاسماء اي اسما الزواجة ووجهه
اي قوله هذا يعصمهم ما به اي التصنيف الذي يوجد
في اسما الراوي شي لا يدخل في نفسه اي في اسما العربية
والاقتل على اي من المعنى يدل عليه اي على المقصود
لنه ولا يعوزه فيكون اشهد انواع التصنيفات التي
عنده بالفعل وهذا وهم كثير من الناس في الاسماء حل
الانسان بخلاف التصنيف الذي يوجد في من المديني
فان الوقت المعنوي يدل عليه وكذا اسما ولا حقة
في انشاثير السور وقد وصف اي في نوع المؤلف
والمؤلف ابو احمد العسكري لكن اضافة الى كتاب
التصنيف المذكور بالخط بالمعنى اللغوي لم يجعل تصنيفه
متمما بتصنيف الاسماء وانما هو اكمال له سببا لا افراد
غيره اياه بالتصنيف كما سياتي في قوله في قوله
اي في المؤلف وفيه تنبيه على خلاف ما استمر بان
من صنف فيه عبد القوي وجه كما استمر ان عبد القوي
من صنف فيه مطر واثره في ان التنبيه غير معروف من
عبارة المصنف غير مستفاد صريحا في قوله مما فرده اي
تصنيف الاسماء ما كنا لبغ عبد القوي في جميع فيه
اي في التنبيه كتابا بين اي ما يقع ان يكون تصنيفا
او لا بالخط بين النوعين والتقسيم من مجموع ما ينفرد وهو

الظاهر

الظاهر بقوله كتاب ختمه بعد حذف اي احدها كتاب
في مشتمله الاسماء كسر الموحدة كتاب اي ثمانية
اي والاخر كتاب في مشتمله النسبة ويصح ان يقدر المشد
هذا ويلاحظ الربط بعد الحذف وجمع شجرة في قوله
الغنى والارزاق والظواهر بعد هذه فكان الاول ان يقول
لجمع وتعليل ايراد الواو اشارة الى وقوع الجمع قبل الافتراق
بالموت وتظهر ما وقع لصلح الشك في اسما صنفه
شجرة شجرة لطبي في ذلك اي في استفاضة النوع
كتابا خافلا اي طيفا شاملا في جميع الخطيب ذلك
اي غيره اما ان استمر في شافته او ان ما وقع بعده
جمع الجميع اي جميع ما ذكر من الذيل وما قبله او ينص
ان ما كولا ما بعد الميم وضم كات وسكون او غير الام
بعده الف مقصور هو حفظ جليل في كتابه الاكمال كسر
المنزلة اشهد كسر وليم اي في جميع من ذكر في كتاب اخر
جمع فيه او هما مهم وبنها الاذكر بيان او هما مهم
وعلمنا وكنا به الي هذا وهو مستد اخبره من اجمع ما
في ذلك اي الباب او النوع وهو عدة كل بحث اي محل
اغتاد وكل بحث جابره وقد ذكره كسر عليه اي على
نصر او بكر في نقطة بضم نون وسكون فان بعد هذا مهمة
او جاد بضم جيمته ام ابيه عوف وما وسمه محمد بن القمي
من اي بكر وهو ما حفظ المشير ما فانه من قوله في قوله
في انشاثيرات انما هو ما تفسيره بحسب اشراكه في قوله
في جميع بظاهرة او تحذف طرفة على ما فانه اي او ما

بخلافه من الاشياء او يمنع الخلق في مجلد متعلق باستدراك
 حقيقته اي عظيم الحجة بل يكمل مستند اليها اي كنه ذيل
 حلقها عليه اي على استدراك اي بكر وقاعله مقصور على
 بعضها ليس في مجلد لطيف متعلق بذيل وكذلك وفي
 نسخة صحيحة وكذا اي قبل على اي بكر او على مقصوره
 او عليها وهو اظهر ابو حامد من الكتابين وجميع
 الذهبي في ذلك اي النوع والغنى محتصر نحو ان
 ما لما في اخضا والعظ وسببه انه اعتمد فيه اي في نفسه
 على التوسط ما القلم اي مجرد كتابة القلا لا يانه بالقلم
 وكثير فيه الغلط والتقصيف اي من الساج بعده وانكش
 المساء اي المماثل للمعاد لموضوع الكتاب وهو
 ازالة الغلط والتقصيف وبيان الصواب قال المم وقد
 ليس اعم تعالي اي وقوفه سهل يتوضيحه اي توضيحه
 كتاب الذهبي بكتاب صف اي بكتاب صف بصف
 شفيق المنفعة اسما علم من الاشياء وكان الانب اذ لم
 يتقدمه المنفعة وعلم انه لقوله بتحرير المستقيم وهو مجلد
 واحد اي مخم وصنطه بالحروف على طرفه المنة
 وهو ان يكت اشلا لما الملة وما لنا الملة مع كت
 الحركات والسكان ايضا بخلاف حبط العلم الذي هو
 غير محض من محض الاشياء وهو ان يكت الى اشلا والنظ
 والعا يدونها مع الحركات ايضا مجرد العلم من دونها
 فمهم وكثير يكون وفيه لغز يصح وان شاء الله
 يد في الذهبي كتاب القبر اما اهله وكذلك في كتاب

للاخر

للاخر ولكن الفصل المنقسم اوله يقع عليه لعلمه
 بما وقع بعده والا فكيف وقع على اسم او قف عليه ولقد
 الحمد على ذلك ان علم هذا الجمع وفيه جميع النعمان هناك
 وان انقضت الاسماء اسما اياها الرواة خطأ ولما اي
 سما وانقضت الاسماء اي اسما اياها الرواة نطقا متغيرا في نسخة
 مع اشتلا ايضا اي القفا لا ايا خطأ كمد بن قيسل نسخة البصري
 المسألة بعد ما فا وفيه من قبل خبرها وهي راويان
 منقادان بالنسخة الاولى نسخا يورى من بون وسكون
 تحسب وسين من ملة والاشياء في كبريا وكون راوية
 بعد ما الف فوجدة بعد ما بالنسخة منسوب الى زياد مودة
 بلاء التزك بخلاف الاول يعني فقال راوي وقد يشيب
 اليها يا شرا يعني يا ايات ايا الاول فنادى في كتابه
 الاصول واذا قوله مختصرا في حديثي يا ان النسخة وما بها تمل
 كذا في جامع الاصول فقط فاخر لما عرفت الموم من جامع الاصول
 ولا يا التزك يكون مستند لا ملة لا تعرفه تحق ولكن عا
 سراد صناديقها اليها وايات الكور ان استمر واد اي ان
 معرو فان بنسبتها الى صحته ويايتها وجميعها متفاد
 اي التزك غير هذا ويجمع معنى الطبيعة والتباس اي او كذا الامر
 في محض ان كان يتخلل الاشياء نطقا او ينطق ونطق
 الا باخطا ونطقا اي معاوية بن شير ويا وفي محض في
 الحكم اذ لا كسر فيه معاوية فان عكس ذكر اشتلا في الاسماء
 خطأ ونطقا وانطقا الا بالخطا لا كسر في كتابه
 من النما ان بعض النون وينسخ من النما ان كذا في

بلغ

في الصورتين بالثقبين اوله بالشيز المعجز والحكا المهمة
 وهو تايي سوي عن كل كبرائه وجهه والباقي بالبر
 المهمة والكجيم وهو من شيوخ البخاري هو اي ما ذكر
 من الاتفاق المستورد وعكسه هو النوع الذي يقال له
 المستشابه اي في الرسم وقد صنف فيه الخطيب كتابا جليلا
 اي عظيما في الكثرة والقيمة سماه لمخصر المستشابه
 اي بتدريسه وتقليده واغرب شايخ حيث قال وهو من
 كتبه كنه لم يعرف باسمه الذي سماه به النبي وعزاه لانتق
 ثم ذيل عليه ايضا اي بنفسه بما فانه اول وهو ليس الثاني
 اي وتنبه لما يذكرون في بعض النسخ هنا في الترجمة زائدة
 وقعت في نسخة بعد قوله المستشابه كما اذا اي يكون من نوع
 المستشابه ان وقع ذلك اي الاتفاق كما في نسخة يعجز
 نطقا وخطافا الاسم واسرا بالاضلاف بالرفع الرفع
 الامتلاك بالفتحة الي في النسخة كما في نسخة التبر وترك
 بم اي من نوع المستشابه وما قبله اي من نوع الموقوف
 والمختلف انواع اي اصناف اخر سمي اي لتفصيلها وقال
 شارح يعني اي المستشابه مركب من الموقوف والمختلف
 وما قبله اغني الموقوف والعزق حيث اعتبر فيه التعلق الاسما
 خطافا واختلاف الخطف مع اسلافها حفظا فتم كنهما قال
 ابن الصلاح وغيره هذا النوع مركب من النوعين اللذين
 قبله وهما الموقوف والمزق والموقوف والمختلف اي وهو
 خطافا غير مركب من كل واحد منهما وفيما قبله وايما ما نسب
 اليه الصلاح وغيره فاظنه صحيحا ثم قاله في قوله انواع

اي

اي المستشابه انواع التي قد تميزت لك من قديمنا ان قوله
 انواع فاعل على تركب وكانه وهذا قوله تركب على ما الجمل
 ضمير عليه لانه لم يعرف عن الخطيب وعلمه من ان تركب
 الانواع ان يجعل لاضاف اي في الخط والنق والاشباه
 اي فيها معرفة او حرفا كذا لا بالتقدير والتاخير فتعلم
 اما في ادب التفسير والتاخير عطف على المعنى وفي التسمية
 او الاستشابه فانها الخاوي الاسم اي اسم الراوي واسم
 الاب كذا اسم مثالا لما وتعلق بالمصدر لفظا وبشر امرا
 او متعلق بالآخر منها والتقدير المستشابه في جميع الفاظ
 الاسمين انما هو اوجه فاكتر اي من حرفين من اخرهما
 اي احد الاسمين من اسم الراوي واسم الاب او شبه في نفسه
 او كنهه او منهما اجمعين وهو اي هذا النوع على ضربين
 لانه اما ان يكون الاختلاف بالفتح بفتحان فلهذا
 الحرف ثمانية الظواهر ثمانية لعل الكتب الثمانية من المصنف
 المذموم الخمسين اي في اسم الراوي او يكون الاختلاف
 بالفتح بفتح فلفظان لغير الاسماء من بعض اي في عدد
 الحروف من امثلة الاول ايم الغنمين محمد بن سنان
 تكرر لغير الميم لثوبين بينهما الف وقدر سقط ما للاسراف
 وبعدهم وهو اي المسمون بهذا الاسم اعني محمد بن سنان
 جماعة لانه كثر فيهم العرف بفتح الف اي الميم والاول
 سقطت على العين ثم الفاق عطف على الفاق اي بعده
 فبسته ثم في الفوق فسطح من عبد الله بن سنان
 شيخ البخاري لانه لاضافة وجر بن سنان بفتح الميم

صاحب الادانة وادرك حديث الرضا فصار زان ابي سفيان
الى الامصار وعبد الله بن يزيد بن زياد فاما ابي جعفر
مفتوح في اول اسم الاب والراي مكسورة اي في
اسم الاب هيا وكما تفتوح فتمت سيق وهى اسم
هيا جاعة منهم في التسمية الخطي يفتح الى التهج
وسكون الباطن المنة ويسم نسبة الخطه بفتح من الدرس
بفتح في صغيره كذا الكوفة لان الزير كذا كره شاذ
وقال صاحب المسالك في اشار حال هو الخط ايضا
شبهه الحرسية وهو ابن سبع عشرة يكنى بالتشديد
والتعظيم ابا موسى وحديثه في الصحيحين في تركوا
فما طبعوا والقادي ان ينسبه بوالا من غير مسمو
البحارة وهو اسم رجل الخيلة له اي القاري وكفى
من غناية وقد رزق بعضه انه اي القاري هو
الخطي الي استباه الالكيم واسم اوصاف ان الالك
هو العبد المذكو والميمو بين الكل وقبه فلو كان الالك
ان الميمو ذلك في القاري بهذا عنك من زعم ان القاري
هو الخطي ان القاري كان صغيرا في زمن النعمان عليه
عليه السلام يكون مذكورا وجهه انظر ان لو كان في صغير
طاهر فحدث في الصحيح وهو انه النبي صلى الله عليه وسلم
بعد في الليل فقبضوا انما في رسول الله صلى الله عليه وسلم
اللقب وكفى ان نسبة اوكما قال صلى الله عليه وسلم
ولما ذكر في قال بعض من يدعي علم هذه القصة في الاماني
من كونه صغيرا وهو مذكور لا في حاله او قرر وجه النظر

لکھنؤ

[illegible]

Q

ترجمة مسلم بن الوليد فعمل الوليد بن مسلم ما لم يدرك مسلم
 المشقة المشهورة وأخذ ذلك كان يقع التقديم والتأخير
 في الاسم الواحد في بعض حروفه بالنسبة إلى
 ما يشتمل به مثال الأول أية التقديم والتأخير
 في الأسماء السوداء بن يزيد ويزيد بن الأسود
 وهو ظاهر فالأول الأسود بن يزيد النخعي الثاني
 والثاني أشكان بن يزيد بن الأسود النخعي الخزاعي
 ويزيد بن الأسود البرقي المحض ومما يروى من تقدم التفسير
 وفيه أنه يظهر وجه الفصل عليه حتى يقال ومنه عند
 الله من يرتد والخطي ويزيد بن عبد الله لم يحضره
 إلا أن ياتى من غيره ومثال الثاني إلى التقديم
 والتأخير في الاسم الواحد الوليد بن زياد بن زياد
 مهله وتزيد بن حنيفة وأخوه وأبو عبد بن يسار
 بن حنيفة وزياد بن مهله مختلف الأولين في مشهور
 إلى نحو في السري القوي أي في الرواية نحو في ضيق
 والآخر نحو في حديثه غير مقبول والله أعلم بخاتمة
 هذه المسائل الأربعة المدة في الرواية والدراية خاتمة
 تحتها مسائل الكتاب في حديثه لهذا الوجه وقد
 أشكلت في كتابها خمسة عشر فكم زور بها ما يقول
 ومن المهم عند الحديث أي التناقض الذي لم يمتدح
 الأسانيد في طبقات الرواة إلى مراتب مطروقة
 وأما في مختلف الرواة ما عدا ما سجدت وفادته
 أي هذا النوع من الرواية لا يخلو من الشبهة

ويجمل

ويجمل الجمع قال السخاوي وكان المتفق في اسم أولئك
 أو نحو ذلك كما في المتفق والفقرة وأما في الأسماء
 بالرفع على الإعراب وقادته أمان الورد في غير
 التفسير منها ما قد أورد في مفعله والوقوف
 بالجر عطف على الأعلام وهو معناه كذا اختار النسخ
 وأما في النسخ بغيره فحقيقة المراد باللعطف
 للجمع من التعنقة وهو التنازع أو مسلة أو متفطرة
 يعني هاهنا هو لعل التنازع أو مسلة أو متفطرة
 والحققة وهو في اللغة التنازع للثابتين على ما ذكره
 السخاوي في المدخل حرم أي العذر وغيره جماعة
 أي من أهل مكان أو من أهل زمان أو من أهل مكان
 كما هو في السخاوي ولما أشك في أي الحق عندهم
 وربما اتفقا بالاشتراك في التنازع وهو عاقل لا يزم
 للاشتراك في السيرة عليه السخاوي وربما يكون أحدهما
 شيخا للآخر وقد يكون الشيخ الواحد من طائفتين
 باعتبار أي شيخا على الحديث من متفقين أو لم يتفق
 كما نرى في ذلك أي الاشتراك في الحديث عليه ولم
 دعه عشرين وخمسة عشر سنين وكثيره من أصناف الصغار
 فأنتم أي الشبان حيث تكون صحة الحديث عليه
 وسلم بعد أي بحيث في طبقات العشرة أي المستمرة
 وغيرهم من كبار الصحابة كابن مسعود وثلاثة البصريين
 والمعد أو فيه ومن حيث صرح السخاوي أن من أضاف
 في طبقات من بعدهم أي غير العشرة من أصناف الصحابة

ما بين عمار وابن عمرو بن الربيع في نظر الى الصفاة
 باعتبار الصفة اي سلمتها جعل الجميع اي جميع من
 الصغير والكبير طبقة واحدة كما قسم ابن جبال
 وغيره فكل هذا يكون الصفاة اسرها طبقة اولي الثاني
 طبقة ثالثة والثالث اثنان بعين طبقتي الثالثة وهما اجرا
 وهذا هو السقا فمن قوله صلى الله عليه وسلم خير لقون
 قريش من الذين يلونهم ثم يكونهم الحديث ومن نظر اليه
 الى الصفاة باعتبار قدر رتبته الى مرتبة فصبها
 طبقة لبعضهم كالسقي الى الاسفل او الى العدة
 او شهونا المشاهدة طعن على السق المناصلة كبر واحد
 وبيعة الوصل ان جعلهم طبقات بحسب ما ينقسم
 من درجات والى ذلك في الاي غيره مع اي مال
 وهذا صواب الطبقات اي الشهرة او علاله
 ابن سعد ما بعد البعد اي وكنا برامح ما جمع اي من
 الك في ذلك اي في ذلك الباب من استيعاب الصفاة
 جعلهم خمس طبقات والراكم عشرة طبقة الذين
 علة الخلف الاربعة ثم العباد والاندوة ثم
 الحشمة ثم اصحاب العقيقة الاولي ثم الثاني ثم الثالث
 من الانصاف اولهم اجر من الذين لقوه لثبات قبل
 دخول مكة ثم اهل بدر ثم المهاجرين بين بدر والمدينة
 ثم اصحاب بيعة المواناة من هاجر من المدينة ومن
 مكة ثم الذين ولدوا في مكة ثم الذين ولدوا في
 ثم العبيد والاطفال الذين ولدوا في مكة

يوم

يوم الفتح في حجة الوداع وغيرهم كالسابق بن زيد والى
 النضر قاله السجاني ويذكر من جعل كما قاله ابن كثير
 كل طبقة اربع عشرة سنة وقد يستثنى له ما يروي ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طبقات امتي خمس طبقات
 كل طبقة منها ريعون سنة فطبقتي وطبقة اصحابي
 اهل العلم والاباء والذين يلونهم الى الثمانين اهل
 البر والنقوى والذين يلونهم الى العشرين ومائة اهل
 الشراخ والنزاع والذين يلونهم الى الستين يعني وعامة
 اهل النفاق والذين يلونهم الى الذين يلونهم الى المائتين
 اهل الفرج والكره والذين يلونهم الى القوم
 ويلاهم الى ابن ماجة وكذلك من جاء بعد الصفاة
 وهما الثمانون من نظر اليهم الى المائتين يعني باعقال
 الاخر من بعض الصفاة فكل طبقة اربع عشرة سنة
 الثانية طبقة واحدة كما صنع ابن حبان
 الى جعل الصفاة جميع طبقة واحدة ومن نظير
 اليهم باعشار النفاة اي من جسيمة كثرة وقلة واجل
 ثم يفيض ودم فسمهم بتفريق البز الى تعليم يفسر
 الطبقات كما فعل ابن سعد اي اصناف خلاص
 طبقات وكذا في كتاب الطبقات وما قبله ريع
 طبقات وقاد الخا في علوم الفوت ثم خمس طبقة
 اخر من اهل بدر ثم مائة من اهل المدينة ومن لقوه
 السراة من اهل الكوفة ومن لم يلق السابقين من قبل
 من اهل المدينة والظنفة الاولي من يروي عن العشرة

جعلهم

المشقة بالساعة منهم ولكل منهما اي من النادر زلوه
 القدر اذ الاعتقاد من وجهي وتوجيهه
 ومن المهم ايضا معرفة ما لعمدهم جمع البلاد لفتح
 ومناهم وهو كما لو لم يعرف وقت الكوفة ووفاء
 بفتح الكوفة وكسر الفاء فتشبه القنبية وهو ما قبله
 فرد ان من التاريخ اذ حقيقته الاعلام بالوقت الذي
 يعظم الوفيات والمواليد ويعلم منه الميم من الكتب
 والكلم من الشهاب وما يلحق بكتب الحوادث والوفاء
 التي من افراد هذا الوفيات كالحلافة والقتل ويحده
 كما لا يستلزم على البلاد والساد لانه لم يعرفه ما حصل
 الا من من دعوى المدعي لثبات بعضه اي من الضمان
 والتابعين وهو في نفس الامر ليس كذلك اي كما دعا
 وقد ادعى قوم الرواية عن قوم منظر المحققين والناظرين
 فظهر انهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاء وانقضت
 هذه المعرفة والعرفه السالبة بكون المروا والنفق
 من المنقل ومن المهم ايضا معرفة بلدانهم ببلادهم
 جمع بلدوا وادانهم جمع وطن وهو عن الاول وفاء
 الا من من ثداخل الاسمين اذا انقلب اي لفظا وخطا
 لكن افرقا في النسب فيختصين وفي نسخة بالنسب
 ويمكن ان يكون بكسر واو مع لينة وبوجهه في نسخة
 بالنسبة اي يفتي بمالك بلديهما المختلفين فيجب
 التميز بين الروايت ومن المهم ايضا معرفة ما لعمدهم
 بعد بلدهم وهو ما بعدهم فينبغي ان يميز اي تركيبة

وخرجنا

وخرجنا وفي نسخة من حاشية الجيم جملة من
 ولما بحثنا على الثلاثة ان الكراوية اما انصرف
 على انهم اذ يعرفون فسقط ما يكون مشهورا بالبيان
 او مشهورا بالنسب والحياتة او لا يعرف فيه شيء من لكم
 اي ما ذكر من العداوة والفسق حيث لم يكن مشهورا جرحها
 فيكون مجهول الحال من اهل الكراية ما ذكر من المهمات
 ببلادهم اي الوفاء على الحلافة ومنها الاطلاع
 على نفس الحج معرفة مرات الحج الى من القبول وسد
 بعلامه الحج مقدم على القبول كما سبق في الخبر بذلك
 وانما يحتاج الى معرفة ما لانهم اي ما ذكر من من غير حاشية
 قد يخرجون بنسب يد الراي يسوق الى الفرح
 الشخص اي المرواي وفي نسخة يخرجون بشكوك الجيم
 فيخرج الراي يجعلونه مجر حاشية بما ايش من يعرف
 لا يستلزم رد حاشية امرواي الشخص كله بل يستلزم
 رد بعضها ولا يستلزم رد حاشية وفاء بها اي ذكرنا
 معللا ومبينا اسباب ذكر اي الحج في حاشية امرواي السلام
 في صدر الكتاب وخبرنا هذا في الاساس في عشرة ايام
 من المات وتقدم شرح مفصلا في ذلك التصود
 من ذكره هذا ذكر لالفاظ الدالة في اصطلاحهم
 على تلك المراتب او المروية هي الدالة في حاشية بنسبه
 على ان دلالة هذه الالفاظ بعضها على الدلالة
 وبعضها على الادب وبعضها على تسمية في حاشية
 انما هي تحت اصطلاحهم والافان حاشية الدالة لا يكون

بج

في كثرها دالة على ترتيب المرات والمخرج موافق الى ثلاثة
 اصالة وكثيرا يتبعها وتقرى في اسواها اي اقتبس الوصف
 عادلا على المبالغة فيه كالشدة ان يمتدات باختلاف
 المبالغة ونحوه قاله واصح ذلك ان يمارك من الاسماء التعدير
 يا فعل اي الموصوف للفتن من كذب الناس كسر اليها
 الغلو بعضها على الحكاية وفي معناه بل الشدة من قولهم
 شد الناس كذا وكذا او لم يبد الشدة اي المبالغة في الوصف
 اي في افتراء الكذب بل شد ما قبله وهو اي وكذا قولهم
 هو اي فلان الراوي من الكذب ويخون ذلك كنع الكذب
 ومعدنه ثم دجال بالرفع وجوز جره قاله محسن الدجال
 الكذاب والذاسمي دجالا ليسبح دجالا وفي القاموس دجال البعير
 طلاء بالرجل كزبير وهو القطاران او عرجه المفاوم
 الدجال المسبح لانه يرمي الارض ومن دجال كذب واخرى وجمع
 وقطع نواحي الارض سير ومن دجال يتجلا في مظهر طلي
 بالذهب لشيء به بالمال او من الاجاب للذهب لان الكثر
 سمعه ومن دجال كسباب السرجين بالهتج وجره الارض
 او صاخ او كذب ينتشد العير فيه ماعلى ضبعة المبالغة
 وان كانت فيها نوع مبالغة لكنها اي مبالغتها دون التي
 قبلها اي مرئيه شاقها في المبالغة لكن في حاله نظره فانه
 ان اريد له حاله القرف فلا عليه مبالغة او على الشدة
 البليغة فانه لما كان فوق قلبها ولا اقلا ما يكون مثلها في
 انه لا كفاط الدالة على المخرج قوله فلان على الى شدة
 ليقين الغلام ومن شدة ان يفتنه الكسلولة ورجع التعدير

في كثرها دالة على ترتيب المرات والمخرج موافق الى ثلاثة اصالة وكثيرا يتبعها وتقرى في اسواها اي اقتبس الوصف عادلا على المبالغة فيه كالشدة ان يمتدات باختلاف المبالغة ونحوه قاله واصح ذلك ان يمارك من الاسماء التعدير يا فعل اي الموصوف للفتن من كذب الناس كسر اليها الغلو بعضها على الحكاية وفي معناه بل الشدة من قولهم شد الناس كذا وكذا او لم يبد الشدة اي المبالغة في الوصف اي في افتراء الكذب بل شد ما قبله وهو اي وكذا قولهم هو اي فلان الراوي من الكذب ويخون ذلك كنع الكذب ومعدنه ثم دجال بالرفع وجوز جره قاله محسن الدجال الكذاب والذاسمي دجالا ليسبح دجالا وفي القاموس دجال البعير طلاء بالرجل كزبير وهو القطاران او عرجه المفاوم الدجال المسبح لانه يرمي الارض ومن دجال كذب واخرى وجمع وقطع نواحي الارض سير ومن دجال يتجلا في مظهر طلي بالذهب لشيء به بالمال او من الاجاب للذهب لان الكثر سمعه ومن دجال كسباب السرجين بالهتج وجره الارض او صاخ او كذب ينتشد العير فيه ماعلى ضبعة المبالغة وان كانت فيها نوع مبالغة لكنها اي مبالغتها دون التي قبلها اي مرئيه شاقها في المبالغة لكن في حاله نظره فانه ان اريد له حاله القرف فلا عليه مبالغة او على الشدة البليغة فانه لما كان فوق قلبها ولا اقلا ما يكون مثلها في انه لا كفاط الدالة على المخرج قوله فلان على الى شدة ليقين الغلام ومن شدة ان يفتنه الكسلولة ورجع التعدير

في اسماها الى الالفاظ بنا على انه يعجز جملته ليرى وسلام
 على المرتبة ويمكن ان يكون التعدير عايدا الى المرات كما هو
 معتقده سوق العلم بان يقاد اسم المرات ما يتاونه
 لين ان له لينة في الرواية او ليس له قوة في الرواية او في
 الحفظ او فيه ادبي مقال اي مطعن وفي جعله على خط لينة
 طرفه لا يخلو من استكمال فانه الورد فطحي قال انما قالين
 لم يكن سافطوا وكثيرا يخرج في اي لا يمتد اعز عدم التعديلة
 ويخون ذلك ويخبر هو الجرح فاسم لم يوافق لا يخفى
 اي على اناب معقبة المرات فتقول اني احد شين من رتبة او
 سافط او فاضل الغلط او منكر الحديث او من قولهم
 ضعيف اولس بالقوي وفيه مقال في قولهم انما المرات
 لا الشدة فلا فقه الكذب والوضع فلا ان سافط او هالك
 او ذاهب الحديث فلا منزوك او مترك الحديث او تركه
 فلا في نظره فلا سكونا منه ولا في التعدير او لا يقتضيه
 محدثه ولا في لينة شدة او غير شدة او غير ما يكون ويخو
 حكته المرات في الرواية فلا في معناه ولا في ضعف
 او في ضعفه او في جده في ضعفه ولا في يعرف ولا في
 ليس بذلك او انك المخرج اولس المرات وليس بالمعريف
 وليس بمحذ وليس بعدة بالمرح في ذلك في ضعف ما هو فيه
 خلفه طهره او شدة او مطعون فيه ونسب في المرات في الرواية
 او في لينة في المرات ونحو ذلك في المرات في الرواية
 المرات في المرات في المرات في المرات في المرات في المرات
 حديثا املا كانه وفيه المرات في المرات في المرات في المرات

في اسماها الى الالفاظ بنا على انه يعجز جملته ليرى وسلام على المرتبة ويمكن ان يكون التعدير عايدا الى المرات كما هو معتقده سوق العلم بان يقاد اسم المرات ما يتاونه لين ان له لينة في الرواية او ليس له قوة في الرواية او في الحفظ او فيه ادبي مقال اي مطعن وفي جعله على خط لينة طرفه لا يخلو من استكمال فانه الورد فطحي قال انما قالين لم يكن سافطوا وكثيرا يخرج في اي لا يمتد اعز عدم التعديلة ويخون ذلك ويخبر هو الجرح فاسم لم يوافق لا يخفى اي على اناب معقبة المرات فتقول اني احد شين من رتبة او سافط او فاضل الغلط او منكر الحديث او من قولهم ضعيف اولس بالقوي وفيه مقال في قولهم انما المرات لا الشدة فلا فقه الكذب والوضع فلا ان سافط او هالك او ذاهب الحديث فلا منزوك او مترك الحديث او تركه فلا في نظره فلا سكونا منه ولا في التعدير او لا يقتضيه محدثه ولا في لينة شدة او غير شدة او غير ما يكون ويخو حكته المرات في الرواية فلا في معناه ولا في ضعف او في ضعفه او في جده في ضعفه ولا في يعرف ولا في ليس بذلك او انك المخرج اولس المرات وليس بالمعريف وليس بمحذ وليس بعدة بالمرح في ذلك في ضعف ما هو فيه خلفه طهره او شدة او مطعون فيه ونسب في المرات في الرواية او في لينة في المرات ونحو ذلك في المرات في الرواية المرات في المرات في المرات في المرات في المرات في المرات حديثا املا كانه وفيه المرات في المرات في المرات في المرات

بما لا يخفى على السبب ومن الميم ايضا معرفة من ان النقل
 وارفعنا الرفع اي ارفع مرارة الوصف ايضا اي لا يسيق
 نحادل على المبالغة وصرح ذلك التعبد بما فعلنا ونقول
 الناس اي اكثرهم اعتقاد في معنى اعدله الناس او انشا
 الناس اي مختلفا في اعتقاد او الى المصنف في التفت اي
 التفتظ والمخاطب في الدماشا والرواية وفي معناه فلان
 لا يبال عنه من ما ياب لفظنا كما يصغر من الصفات
 الدالة على التحذير بل بان تذكر بعينه او وصفين اليك
 متعابير من فائدة الاول كنفذ نفقة بكسر الميم فيهما
 وحذف الواو منها كنفقة ودية من لا يوق وهو الاعتماد
 والحل للبيان في كل عدل او يوقى مضاف او ذوق نفقة
 والتكرار للتشديد او شئت قلت قاله السخاوي يسكن الموحدة
 الالف القلب واللسان والكتاب المحبة واقام بالفتح
 فمما شئت في الموحدة سموعه مع انشائها كسر ليمية
 لانه كالمحبة عند التفتيح لسما عده ماع غيره ومما صيغ
 هذه المرتبة كما تصحفت ومما ان الثاني قول او نفقة
 حافظ او عدل مما يطر ويحذف ككثرة شئت وعكسه
 والحاصل ان التاكيد لما حصل التكرار فيه من زيادة على التلام
 الخالص على هذا لما زاد فيه على مرتين مثلا كونه اعلى
 انه يقول ان معناه المصنف فتمت بطلان ما كان في محبة مضاف
 محوسة قال السخاوي وهو اكثر ما وقع في المتن ذلك
 من ان عدلته قد فاعروا من انما في كذا نفقة
 شئت مرارة وكان شئت لا ينقطع بنفسه انهم لم يراد

التكثير

في التكثير التاكيد دون المحرر والتكثير بداهة انما نقل
 مرارة التكثير من اسما شعراي وصفنا شارب لغيره اي يكون
 قريبا من اسهل التخرج وفي نسخة من اهل البحر والبط
 ان تصحيف فاد الاشياء تبين ما عداها لشيء بالرفع
 اي هو شيء ويجوز جود اي كشيء في فحوم والذبح يروى
 حديثه ويعتبر به اي فكذلك ويجوز ان يكون لغيره اي
 وسط او صالح او متاوب الحديث يفتح المراكس هلاوة
 الحديث او صولج بالتصغير او صدوق ان شاء الله تعالى
 ما انشا وليس ذلك اليه المراكس من الرفع والادنى مرارة
 كقولهم نحوه لا ينجي في المراكس التاكيد في الاربعة
 ما افرد بصغره لم يتركه كنفقة واحفاظ او حجة او ضابط
 والاربعة قولهم لا يبره او يبره باس او صدوق او ممول
 او خذ فكلهم قول الضاربات الثلاثة الاول يفتح حديثه
 ومنه في الاربعة الخمسة بكت حديثه وشرطه
 قال ان الصلاح لان هذه الصلوات لا تستمر بشرطه
 القسط في شرط حديثه ويختار حديثه في شرطه واعلم
 ان جعلهم هذا المرتبة الاولى ما ذكر فيه افعولهم
 لم يترصوا لذلك بل جعلوا المرتبة الاولى هنا فافوا
 بصغرة كنفقة او شئت في رواية المرح كجعلنا ثمانية
 وانما وقع منه الخلل في بعضه فافوا هو في المرتبة
 الثالثة مرتبة ثمانية وبعضهم يفسر في المقام
 والله اعلم بحقيقة الكلام وهذه اية السائل الاية
 يعجز ذلك وهي قوله التركيبين عارف باسما ايضا

بالحديث
في الحديث
٦

الحكام متعلق بذلك أي ما ذكر من مسائل الجرح والعتق
والأول منها وذكرنا أي الكتابين اللذين هما ههنا
أي بعد مسائل الجرح لتلك الرواية العائدة في المتعلق
لأحد بهما بالآخر في فاقول أي في المتعلق به بالتركيب
والثاني وفي نسخة مصححة وفتل التركيب من
عارف بأسباب التركيب من مراتب الجرح
والاعتدال لا من غير عارف بخصر بما علم منها وأما
لساطبة فتله ليل يركب أي غير العارف بخصر بما يظهر
له ابتداء من غير ما وسع من بيان ما أو اختياراً للوحدة
وعطفة للتفسير أي لاحتساب في الرواية وكذا التركيب
التي جرح ولطد سكت عند لما له هو الأصل في الرواية
وإن كانت الأصل في باب الشهادة يمكن ذلك ولو ملية
أي ولو كانت التركيب صادرة من ترك واحد
تأكيد إشارة الشارع إلى أنه صفة موصوف محذوف
على الأجر أي بناء على القول الأخير إشارة إلى اعتبار
الشهادة في نقل ترك واحد إلى الحكم بالتركيب
في الرواية ويدخل فيه تعديل الحجة في القاضي أبو بكر عن
أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم أنه لا يفتل بقتل
النساء والأرواية في الرواية والشهادة في الحكم
فتل تركية الرواية في الرواية والشهادة في الحكم
التي هي رواية تركية العبد فقد قال القاضي أبو بكر
قبولها ولو كانت الشهادة لأن خبره مقبول وشما أنه غير
مقبول خلافاً لمن شرط أنها أي التركيب لا يفتل

قالوا والعبد
والأرواية
في الحديث
٦

الاسم اثنين أي تركيب الحاقاً لها بالرواية أو التركيب
وهو ظاهر عبارته فقوله ما فيها دة أي بالتركيب في الشهادة
كما في كلام ابن الصلاح وغيره في الأصح أيضاً فأنه الأصح
أن تعدل الشاهد بحيث أن يكون اثنين وكان بعضهم يفتل
واحد وتدل عن ابن حنبل وأبي يوسف أنكما بالواحد في التركيب
في الشهادة وكذا في الرواية فأنك بالواحد لانه من
التركيب أو يوافقاً لغيره في موضع جملة الأعيان وإن كان آخره
من قبل نفسه فهو بمنزلة الحكم وفي المثالين لا يشترط التعديل
والعرف بينهما أي بين تركيبي أو يوافقاً لغيره في موضع جملة الأعيان وإن كان آخره
تتولد منه بالرواية لفتوحته عن تركيب الحكم بالنصب على المصدرية
فلا يشترط فيها التعديل إذ يحصل ما عدا ذلك أو يوافقاً لغيره
فيها الحكم أحد الشاهد يقع من الشاهد عند الحكم فافتل
وحاصل الفرق أن تركيب الرواية حكم بانه تركيباً للشهادة
على بانه فلا بد من العود في الأخير وقد الأول فتأمل إشارة
الشيخ إلى ما أخذ عنه من تخصيص محل الحكم إذا كانت التركيب
مستترة في المثالين كما دل ذلك بقوله فيصير بالتعريف أو التعديل أي
يقرب ويغير من الرواية إذا كانت التركيب في الرواية مستترة
بغير الرواية في الرواية أي الجتهاد أو في المثالين الرواية
غيره كما أنه يجوز أن يفتل بانه تركيباً للشهادة في الرواية
ومعناه في نسخة أخرى جازية بانه تركيباً للشهادة في الرواية
وتكاد يفتل بانه تركيباً للشهادة في الرواية في المثالين
وليعلم كونه في سبيل تعيين الوصول إلى الحكم والظاهر
أنه يفتل في تعيينه لتكليف لانه أي التركيب

وذكرنا معنى التعديل ان كان اي التعديل الاول اي
 القسم الاول وهو المستند الى اجتهاد فلا يشترط
 العدد اي فيه اصلا لانه حينئذ يكون بمنزلة الى كم
 حيث يحكم باجتهاده ورايه لا يتفقه عن احد ولا يحتاج
 الى عدد وان كان اي التعديل الثاني اي التمسك الثاني
 وهو المستند الى التقليد فيعبر فيه الى ان اي المذكور
 فيما سبق وتبين اي ظهر الفرق المذكور انه اي الثاني ايضا
 اي كالأول لا يشترط العدد اي فيه لان اصل النقل اي في
 الرواية وبوجهه كلام بمسألة نقل الحديث اي وقال الشيخ
 سواء كان في الرواية او التركيب لا يشترط فيه اي في المراسل
 العدد فكلما اي لا يشترط العدد ما تفرع عنه اي فيما تفرع
 عليه التركيب او النقل الخاص وحاصله انه لا يشترط
 العدد في قبول الخبر فلم يشترط في جرح روايته وتقبله
 خلافا للفتاوى والله اعلم وبغيره قوله ويظهر من الاخره
 ان قوله كان مجتمعا ليس معنى عدله بل الرضي منه ان الواجب
 يكون في الاجتهاد والتمسك والله اعلم وبغيره اي يجب ان لا
 يقبل الجرح اي الجرح والتعديل اي يخرج احدهما قبله
 الا من عدل معتظلا سرفا على النقطة من باب النقل
 فاي من يستحق في النقطة حمل على القوي والضعيف فيما صدر عنه
 فلا يقبل الضعيف للعدول جرح عن افاضل اضافة المصدر
 الى المعدول فيجعل الضمير في قوله فيه راجعا الى الراوي
 المذكور ضمنا وقوله جرح يوضع الظاهر موضع
 الضمير الخاف ان لا يضاف المصدر الى الفاعل وهو لا وكي

ليان

لبيان الكلام من ساقه ولما قد وثقه بالافتقار منه الى جرحه
 والمعنى لا يقبل جرح من يعدي في جرحه او جرح من يعدي فيه
 جرح يخرج لا يقتضيه اي يؤمن ان لا يرد حديث الحديث
 لا يقبل تركه من احد بخلافه هو فاطم الزركية
 اي من غير شرط وخبر تحفظ فالتعدي بهذا المصطلح العظيم
 فابن الزركية الجسيم قال انكم لم تبالوا بخلافه
 رجل عدو من ابن معين النبي صلى الله عليه وسلم لم ينجبه
 مجتنبين فبالله عن سب اجتمعا غير قتال النبي صلى الله عليه
 وسلم حيث لا يصلي على هذا الرجل فانه كان بذن الكذب عن
 حديثه في قوله من انشد هذا الذي كان ينفذ الكذب عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم روي في المنام فقبل له فاجعل الله
 بكه قاله فمعه في اعطى في حياته وروى في الاشياء غير
 وادخله عليه في وقت قيل فيه شعير
 ذهب الحديث بعينه كالحديث في كل واحد من الاشياء
 ويكرهه في الحديث ويشكره يعني به علما كل بلاد
 انتهى هو الذي وقع له من حين لقائه الى الان الله حدث
 حديث كان في كلامه الى الان وحدثه وضمير وجهه
 خبره هو الى الله وقع له من قبل على السري الذي حصل
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم نصيبه هيبه ثم هيبه
 وقال له هيبه هو اي الذي حصل من قبل الله ثم انما
 اسمع الكامل في الحديث انما حصله بعد وقال في الحديث
 اثنان اي عدلان معتظمان على هذا الشأن الخط على
 نواحيه ضيقا او قلة من ضعفه فانه لم يوجد النقل

ارباعا عشرة غلبة الظن وروسة عطف على اقدم او حاله
 من فاعله اي اعلم وشهره ونقصه يحسم سواء يولاه
 مضمونه والمسمى على المسمى الذي اريد به العلاقة
 المحاط بها محال لا يقع عليه اي حال حياته وماتة وعلى
 انعمه وقد رايته عماره اي بالعبرية ابن ابي داود
 بحسب الظاهر عند الناس وان كان مترا في الحقيقة عند
 الله وكذا عند العارفين بحال وجوه فالذوالافان اي
 الكثير من كل شيء هذا اي هذا الباستارة من الهوي
 اي هوي الشين من الحزن والذل والغش الكامنة في الباطن
 والفرق العاشر من هذه العداوة والتعصب المذهبي
 والرياء والسعة ما يقين من تركه التعصب هو ما هـ
 في كثير من الشخوص وكلامه المتعصب في الخلق والخلق
 ايضا حين يتكلم في هذا عالما ان ايم مع احتلا غيره نادرا
 ونادرا من الحال في الغنى فان بعض اهل السعة
 يتعبد في الرواية ان كان لا يقبض او خارجا او غيرها
 فيكون طاهر العدالة تطال في عدة عدا الروافض
 والقبول فعداؤه في الحقيقة ورواة اهل السنة بالحق
 بل لا يقبلون في الحقيقة اكثر من الفضايل عندهم
 ولما لم يلقوا في الحجة في غيره راسا حقيقته
 فلقوا في هذا السعة ايضا في الحقيقة والحقا في
 الكبر على منقص مذهبهم وهو اي لما كان في الرافض
 في الرافضين باور في الحقيقة العفوية موجوده
 فيهم من رايته في اي في كلام المتقدمين والتأخرين

في الرواية
 في العداوة

في العداوة

وان كان في الحديث حديثا اكثر ولا ينبغي ان لا يجوز اطلاق
 الحرج بذلك اي ما ذكرناه من مخالفة العقيدة فانه
 يتجمل به الرواية ولا وجه الشبهة والناصب في مرجح
 الشينين فقد رايته متحققا قال اي وسطه فقال
 برؤية المنتهية اي وان كان اوجه الجاهل والاضلال قال
 ابن رجب الوجه الذي يتخلل فيها الذي يتخلل في الاقدار
 احدها الهوي والغرض وهو شرها وفي توارج المتأخرين
 كثيرة والشا في المخالفة في العقاب والناصب للاختلاف
 بين المتصوفة واصحاب العلوم الظاهرة وقدرتها في وجه
 كلام بعضهم في بعض الرايح الكلام بسبب الجهل بمراتب العلو
 والقدرة وفي المتأخرين لا يشترط ان يعلم الاو ابل وفيها القو
 على حساب والقدرة والقدرة فيها الباطل كالطبيعية
 وكثير من الاصليات واحكام الجرم والغافل لاخذ ما لا يدر
 مع عدم الورع وقد عده غيره البرية كتاب العدا بالحق
 للافان والمتأخرين بعضهم في بعض واري ان اهل العلم
 لا يقبل حرمه الا ببيان وان هذا الحرج يقتل الحرج على الحرج
 مقدم على الحرج على اي عدا المتأخرين والافان لا يكون
 الراوي مما تحسب للظن بالسلم واطلق ذلك اي التبدل
 المتبدل بوقت التبدل وحسب ما عمن الموصوفين ولكن بحسب
 ان يتقدم الحرج على التبدل ثابت عند الحنفية في وجه
 التمسك وهو ان صدق اي الحرج مسبب اي بمقتضى
 عارف باسما به اي الحرج لاندان كان غير مفسر في وجه
 ومن ثبت عند المتأخرين وان كان لا يقدح فيمن يعرف حاله

لا ينداد باب
 الرواية
 هو
 اهل

كما ينبغي في كلامه فاما لم يقدح من غير بيان في ثابت
 العدل لان الناس يختلفون فيما يخرج وما لا يخرج بنا على
 امر اعتقده جرحا والحق انه ليس يخرج في نفس الامر
 فلا يثبت ثباته بسببه وان صدر اي الجرح من غير عارفا
 بالاسباب لم يعتبر اي جرحه به اي بالامال من غير تقدير
 ايضا كما لم يعتبر من العارفين بل هذا ما لا وفي كمالا يحتمل
 فان خلا الجرح عن التعديل وفي نسخة صحفة عن تعديل
 قبل الجرح فيه لم يعتبر ميبين السبب بان يقول مترك
 وليس بالتعدي نحوها اذا صدر من عارفا اخذوا من غيره
 على المختار لانه اذا لم يكن فيه اي في الراوي تعديل اي
 ما يعدل به كان وفي نسخة كان وفي نسخة فهو كالتحيز
 المحمول والظاهر ان يقال في حيز الجملة او كان محمول او اعمل
 قوله المخرج اي اعتبار حديث راوي من اهل الداي
 تركه بخلاف ما تقدم من انه اهل اولى من اعماله في حق
 ثابت العدل لما سبق من العدل وماله ان الصالح
 في مثل هذا الى التوقف اي فيكون متوقفا في هذا ايضا
 او المثل زايد كان يدعي امثاله فيكون اشارة اليانه غير
 المختار فقبل به هذا المختار لا يخرج من جنس هذا الباب
 معقول عما قبله لم ياتر قبا بهينه وبينه او لمول الفصل
 عن ذكر المم وهو ظاهر الا في ادعوه عطف على ما قبله
 متنا وبشر حاله انما الله يقول ومن المم في هذا الفن
 مع قوله كذا المسمى من نفس الكافة ومنها الجوز مع كفاية
 وهي ما صدرت باي قول المسمى مع المسمى في المسمى

٥

من

ممن ايسر حلة من استبر باسمه وله كذا لا يورث الى
 معناه اخرى لمن ان ياتي اي المسمى ~~في نسخة~~
 في بعض الروايات مكنى بصيغة اسم المفعول اي كونه
 ليا لا يظن انه اخر على ان يكون معرفتها ان المسمى
 ومثاله حديث رواه الحاكم من رواية ابو يوسف عن علي بن
 عيسى عن موسى بن حماد عن عبد الله بن سواد عن ابيه
 الوليد عن جابر بن فروخ عن علي بن خلف الامام فان رواه
 له قوله قال الحاكم عبد الله بن سواد هو نفسه ابو الوليد
 بينه على الحديث قال الحاكم ومن ثماون بن عرقبة
 الاسامي او من مثل هذا الوجه فليس يمكن وقعه
 بان يقال ان عن زايدة من سنن قولنا الساجد او هو بعض
 الرواة وفيه الحاكم فانه كثير الوجه على ما ذكره عليه
 وهذا على تقدير تسليم ان يكون املا بالي الوليد هو
 نفس سواد والا فلا يحظر ان يكون سواد يكنى بابي
 الوليد ويروي عن غير المكتفي بالي الوليد وفيه تقدير
 وجود عن وعدم معانير مما يمكن ان يكون ذلك عن
 سواد باعادة الجار زائدة اليه والي المسمى خارج
 من ذكره هذا المثال بصيغة الجرح وليست عن جوابه
 وتخصيصه لصلوه ومع قوله اشما المكنين اي المسمى من اهل
 وهو عكس الذي قيله واعلم ان العلم بما يورث من جعل
 علائق عليه من لاسنوا الكنى والاعقاب فاما ما وقع علائق
 على المسمى في الكنية ما صدر فيها اوام واللفظ ما دل على وقعه
 المسمى او مشبهه وهذا على اختياره طالع الشرف وانما ذكره

العلامة النفساني قال الاسم اعلم من اللقب والكنية وهو الذي
 يولد له ومعرفته من اسمه كنيته كابي بلال وابي جعفر
 بفتح الحاء وهو في هذا النوع ومن اسمه كنية قليل وفي نسخة
 صحيفة وهم بنو علي بن ابي طالب من جميع المعاني مفرق اللفظ وقيل
 اما بنو علي انهم او يكونون في الاستواء في المزد والجمع وان
 كان قد يقال قد يكون وهو ضربان الاول من لا كنية له غير الكنية
 التي هي اسم كابي بلال المشهور الراوي عن شريك وغيره وكابي
 جعفر بفتح الحاء المملو من مملو مكسورة الراوي عن ابي جعفر
 الرازي فقال كل واحد ليس له اسم اسمي وكنيته واحد والثاني
 من كنيته اخري غير الكنية التي تولد من لسان الامم وصاروا
 الثانية كنية لها ولذا قال ابن الصلاح كان للكنية كنية
 اخري ومثاله ابو بكر محمد بن عمر بن حزم الانصاري فقبيل اسمه
 ابو بكر وكنية ابو محمد وعنه ابو بكر بن عبد الرحمن الخوارزمي
 هذا الغريب السبعة اسمه ابو بكر وكنيته ابو عبد الرحمن عياضا
 ابن الصلاح وذكر الخطيب لا يعرف هذا الاسم في شمس
 لفظ الكنية مع اخري قال ابن الصلاح وقد قيل لا كنية لان
 حزم غير الكنية التي هي اسم الله وكذا ضعفه العلامة فيكون
 قيل ان اسمه كنية وبه حزم ابن ابي حاتم وان حاتم وابي جعفر
 الطبري وضعفه المزي وقيل اسمه محمد او المغيرة وكنيته ابو
 بكر ومعرفته من اختلاف في كنيته اي دون اسمه بان قيل
 كنيته ابا وقيل كنيته غير ذلك وهو بصيغة الجمع هذا
 ليس لما جمع لغير الاختلاف كنيته ان كان قال ابن الصلاح
 ولعن الله عفا ابراهيم الخزازي في هذا هو فيه مختصر

ودله

وكنية كاسامة بن زيد الجب فلا خلاف في اسمه واختلاف
 في كنيته فقيل ابو زيد وقيل ابو محمد وقيل ابو طارحة
 وكابي بن كعب بن المذوق وقيل ابي الطغبر وكذا امرأته
 3 اسمه دون كنيته وهو كاسامة كابي بصره العفاري اسمه
 قيل يضم الحاء المملو مصغر على الاصح وقيل زيد وقيل
 بصره بن بلية بصره ومعرفته من كنيته كاسامة جمع كنية
 مصناف الى اثنين اي لكنيتان او اكثر كما مر جرح الخمين
 ورايينهما مصغر كنيستان ابو الوليد ابو خالد وهو
 عبد الملك بن عبد العزيز وكسوف بن عبد المنعم القراوي
 بفتح القاف على المشهور وقال ابن السكيت وعنه بصره
 نسبة لليلة من قصر جراسان له كني ثلثة ابو بكر وابوه
 العتيق وابوه القاسم حتى يقال له واكبر اوله لولده ابو
 الكمي كان بالطفقة اولى او كثره لغوته والقاسم
 اي من المير معرفة القاب الحمد بن ابي ساهر المعاطري
 معرفة باللقاب فجعل الرجل الواحد اثنين كانه قد يكون
 ذكر مرة باسمه وسرة بلفظه فالمراد بالقبول الا القاب
 كذا قيل والظاهر ان القبول اعلم من اللقب فيشمل السيد
 الى لقبه من البلد والسعة وقد وقع ذلك اليوم جماعة
 من المعاطرة على من المير بن عبد الرحمن بوقف جراسان
 ووقف ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الله
 حاج الى ان نزلت عباد او ليس بهاد باج لم اشترط ذلك
 اجدت حصل وغيره من القاب بالعين الاعلى بفتح الهمزة
 سيجوز ذكره في الرواية وغيره من القاب غير ان كان

فقبيلها الذين
 قال الخطيب في
 وعنه الله انما هو

عليه وسلم بالنسبة المذمومة القسمة مشهورة والالابات
في القسمة مسطورة وانما كقول المفسر من الاسود في القسمة
الحقة اذ ينحصر في اربعة اقسام الكندي من اهل المذمومة
وقد ثبت عند الكندي وليس هو وانما هو من اهل المذمومة
فثبت اليه فانقول ما اتفق لولده نقله للشبل اورد
الى ابيه كان عليه بعض مهلة ونحوه لا يستند بدخيلة
وقول ابي ابراهيم اسما على نكاح ابراهيم من نفسه
كبره وكونه القاذف ونحو المهلة لحد الثقات ذكره في
سبل الاسطراد والافضل في المراء وعليه اسما
وكيف ايم اما اشتريها وكان ايم مع اشتريه المشتري
لذكره يجب ان لا يقات وفي نسخة لا يجب ان يقات ابراهيم
ولعله لذلك اسما فانه يكره طبعاً ومروءة وحداثة ويكون
النسبة اليه موهبة لخلد النسبة وعلى التتمة من ليشكل
بقلبه فنولد ولعله ان كان يشك في اختيار اسما على
الذي يقاها ابراهيم اي خصيعة غير الجرم والظاهر ان يقال
وهذا اي كونه اشتريها وكان للبيح ان يقال له كان يعم
اشا في غيبة الخلق العشرة مرة لذكره ايضا
روايت هذا وجعل في الصلاح والعوي من نسب المذمومين
شاذ لا لافساح الا بعد ان شاذ ما ذكره المم والخران
نسب الرجاء ومن نسب الى جد شاذ ولا كما في عبدة من الجاهل
والثاني كقول ابي ابراهيم بن عيسى بن عيسى بن عيسى
منووحة على ولادته واسمها واسمها واسمها واسمها
الفتنة من نسب الثالث لا خلاف من نسب المذمومين

له
و

الى

الى العهر وبقي القسمة اربعة اقسام مذكورة في المصنف والمصنف
ان جعل القسمة اربعة اقسام اربعة اقسام في قوله وان نسب الى غير
ما سبق في قوله وكسرنا فيه اي يبتدأ والى القسمة
اي منه يا نسب الى النسبة من يولد او وفاة او قبلة او
صنعة وليس الظاهر الذي سبق الى القسمة مراد منه بل نسب
الغير المتبادر للعارض عرض من قوله في ذلك المكان او
تلك القسمة او يكون لك كالحذر وفيه المهلة ونحوه
الذي السخية الذي يجرى في النكاح اسما واسمها
الى صانعها اي صناعة الحد بالكمس وهو النكاح والغير
يجمع اليه باعتبار انه مفهوم من الحد او اسما بالنظر الى
وهو النكاح لانه موث سماعا كما قاله شارح اننا ويل
الصنعة فغير صحيح لانه يصير التقدير صانع الصنعة
او صانع ابيهم كذا وهو النكاح في فعله لكن نسبه كتمار
ولذلك وليس ابيهم كذا اذ كذا اي في نفس الامر وانما كان
نكاحهم ابيهم كذا من بدلا لفظ ابيهم في نسبه ابيهم
الى صانعها او قبيلة بنيهم وهو الذي قاله ابو علي
النسبة من نسب الى قبيلة بنيهم وهو الذي قاله ابو علي
عليه وسلم في النور وقد ثبت من السواد الاعظم من ابيهم
ان هو السواد الاعظم لم يكن من بني السهم اي قبيلة لكن
ترك فيهم ابيهم وكان عددهم ونسب ابيهم كما ذكرنا من نسب
الى جد ولا يورث النسبة من ابيهم واسمها واسمها
النسبة واسمها اي الى الوفاة الحد المذكور في
المم كمن نسب الى ابيهم بنات ابيهم بنات ابيهم بنات

٢

٥

١

[illegible]

محبة اذ اياه الحد والحاصل لا يتفق اسم او اسم
عده ويتفق اسم ابيه مع اسم حده فضا عدا اذ يتفق
الانفكاك اذ رابا على ذلك فضا ما خلفه كما في البيت
الغني بكم الكاف وسكون النون وهو ريد من الحسن
ابن الحسن فكان الانب يتقدم المثال على قوله فضا عدا
او اتفق اسم الراوي واسم حده في شيء فضا عدا
لوران عن عمران عن عمران الا انه يعرف بالغصير
والثاني البوال حال العطار في بيتهم اوله والثاني
ابن حسين بنض المملة الاولى وفخ الثاني مصفيا
الصحابي وكلمان عن سليمان عن سليمان الاول
اجدة ابوب الطويل والثاني ابن اهل الواسطي
والثالثان عبد الرحمن الدمشقي كسوا ولحق اسم
وكسره اي الثاني المعروف بابن بشير جليل بنض الشيرازي
وفخ الراويكون الحالملة بعدهما موصولة مكسورة فتتبعه
ساكنة وقد يقع ذلك في التوافق المعنوي من يتفق اوله
من الحافظة للراوي ويتبعه اياه لاسمها جميعا او يقع اتفاقا
واسم ابيه وحده وفقال تحسرك وقد يقع اتفاق الاسم
اسم الجرح واسم الاب اسم الجرح فاذ كان الاسم
اثر اذ ذلك فمقتضى ما في قوله واسم الراوي الثاني وهو
يختص في تحطه في الثاني الذي شامل للصورة على تحس
ما ذكرنا في العلوي بنض المملة العدا في قال المصنف
هو الخزيق والميم وانكالا العجمة نسبة الى الميم وليس
واها الى الالف نسبة الى التيلة ومن اوله ما في الكتاب

تتعلق بغيره (العلية) اي باي العطر والطب او صانع
مشهور بالرواية عن ابي علي الاصفهاني تقدم ضبط
المراد اي صانع الجوديد وكل منهما اي من الراوي والشيخ
اسمه الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد فترقا في الكتب
فانه احدهما ابو العطار الاخر ابو علي والنسبة الي البلد
اي الاصفهان والعدنان والمساكن تكون احدهما حاددا
والآخر عطارا وصنف فيه اي في هذا النوع ابو موسى
المديني بالبحر الخاوي لا يكثر ان يجلد اجامعا لامتثلته
هذا النوع ومعرفة من اتفق اسم شيخه والراوي
اي اسما الراوي عنه اي عن اتفق المراد شيخه فيه شاهدة
لا تخفى هو نوع لطيف لم يقع له ابن الصلاح اي
وكان ينبغي له ان يذكر مكانه للطغوى عليه في التفت
العلم وما يبدته زعم المرسية اللام اي الخلط والاشباه
عن يظن ان فيه تكرارا لشيخه اوله واتقانا فانه انك
متلا عن تلميذ مسلم عن البخاري عن مسلم فيمن فيه التكرار
ما يكون المراد من التكرار واحد ولا يتلاب باعشار ان
النسبة كيف تكون شيئا فاما امثله اي امثله هذا النوع
البحاري وروي عن مسلم وروي عنه اي عن البخاري
مسما في شيخه البخاري مسلم من ابراهيم الرازي
كسر التاء رافعة الف شدة التمهيد في شدة التمهيد
فمنه امثله في النسبة المصنوع بطريق المودة وشدها
والراوي اي عن البخاري مسلم بن الحجاج في اوله وتزيد
الحسين في النسبة اي بالنسبة لنفسه لغته وهو ضبط

عنه

صاحب العجيب اي المشهور وهو داخل الصحن او حلة
الصالح الت وكذا وقع ذلك اي وقع تكرر ذلك من
اشتراك الاسمين المخصوصين بالملكي واخلاق الجسدي
لعبد من حميد بالتقدير احد الخبيث ايضا كما وقع
للبحاري وروي الي ابن خزيمة عن مسلم بن ابراهيم وروي
عنه اي عن ابن حميد مسلم بن الحجاج في صحيحه عن ابيه
الترجمة بعينها كذا عبد بن حميد عن مسلم ومنه
اي ومن امثله يحيى بن ابي كثير وروي عن هشام
وروي عنه هشام اي وهما متغايران فشيخ هشام
ابن عروة وهو من اقربائه اي من طيفته والراوي عنه
هشام بن ابي عبد الله الدوسكي يفتح الدوسكي
السين المملتين وفتح الفوقية شوا وتعد لها الفعل و
والمليسية ومنها ابن حزم في الجيع من معاني الاطلس
ان يقول وكذا وقع ذلك لان حزم وروي عن هشام
وروي عنه هشام فالاعلى اي شيخه بن عروة
والادنى اي تلميذه ابن يوسف القتيبي في شيخه
العلم المملتين وسكون الون الادنى فحين يملكون من الحجاز
عقبتهم ابن عبيدة وروي عن ابن لهيعة في نسخة
وروي عنه ابن لهيعة في نسخة والاعلى عبد الرحمن لا يروي
ابن عبد الرحمن فلا يروي الموطن والاعلى واخلاق الجسدي
هذا النوع كثيرة وفيما ذكرناه كتابه ومن الجيع في هذا
الفتح في الاسماء اليه في اي من الكتب والادباء عن
ان يكون اصحابا بل تسمية او صفا من دون في كتابه وكتاب

وفي هذا الموضع عثر على التلمذ بقوله ان كان المراد
 بالجرودة التي لا تقيدهم بكونهم ثقات وضعف او رجال كتاب
 مخصوص فلا يظهر معنى قوله فمنهم من جمعها بغير قيد انهم
 كل لا يخرج عن اللفظ انما يشتمل لو جمع الائمة مختصين
 لم يكن له كسبة او لقب او اسم لم يشتمل باحدها والظاهر
 ان جميعهم اجمع واعوانه اعلو وقد جمعوا اي الائمة المجردة
 كلها اجماعا من الائمة اي من علماء الرجال لكن باختلاف
 في جميعهم فمنهم من جمعها بغير قيد اي يكونها ثقاة او ضعفا
 كما من سجد في الطغفانة واسم اي خيصة يعني لها العروة
 وسكون التختة وقص التلثة والجمادك في تاريخهم
 اي تبارك في تاريخهم في تاريخهم واسم اي حاتم في الخراج
 والقبول في كتاب له فافهم ذكرنا الاسماء كلها في اصطلاح
 عن غيرهم من غير انفسهم وضعفهم ومنهم اي ومن
 الائمة التي جمع الاسماء المجردة من الخراج والصفات
 اعم بالصحة لانهم المقصود وهم الاصل في الوجوه
 في العمل بقدر التمام وسكون الى اوان حبان كسر
 الهمزة في التثنية الموقوفة وان شكاهن كسر الهمزة
 ومنهم من افرد الجرحين بالثقة او وضبطهم ومنهم من
 افرق كل واحد من رجال الائمة بغير كسر الهمزة
 فكذلك في بعض النسخ في الرجال المجردة في الرجال
 كرجال النصارى لا في بعض الرجال في بعض الرجال
 مشددا في كسر الهمزة معهم وكذا في بعض النسخ
 مشددا والوجه في بعض النسخ انما ينفق حذو رجالها

اي ورجال التلمذ مع اي جميعا لا في الفصلين ظاهر
 ورجال اي او لا في علي الجسائي بغير قيد وسند به
 التختة بعد هذا القول ونون ويا بضمه والوجه التلمذ
 والنسائي جماعة من الائمة قال التلمذ في هذه
 الجماعة الحافظ ابو محمد الدورقي في بعض النسخ له لكل منها
 كتاب مفرد انتهى وكذا رجال مسندة المصنف لمصنفه
 ورجال السنن الصحيحة الخ قول ما بعده واي
 داود والترمذي والنسائي وابن ماجه لعنه الله
 المقدسي بفتح الميم وسكون الصاد واللام في كتابه
 الكمال وفي نسخة في كتابه الكمال في الجسائي الكمال
 في معرفة الرجال ثم هذه اي في نسخة في كتابه الكمال
 نفسه الى مره كسر الميم ونسند في زاي يلبس بالجماد
 في تدب الكمال اسم كتابه وقد خصته ابن زائدة
 على تلخيصه وروى عنه اي كثيرة اي من الامور المهمة
 المتعلقة بخطط الاسماء ومعنى رجال الجسائي سمعته تدب
 التمدب وجاء في من كمال التمدب في رجاله اي التمدب عليه
 من الزيادة اي وقد رتلك الاصل في الرجل الاثر وهو
 الظاهر والاصل الثاني وهو بعيد لا بد ان يخص من رتلكه
 فلا يظهر وجه نفق اندوسه في المقادير ومن المهم ايضا
 معرفة الاسماء المجردة قال التلمذ وهو التي لم يشك من
 تسمي من غيره فيها وقد وصفه فيها اي مخصوصا والا
 فالظاهر ان الجوامع المتقدمة شاملة لائمة المجردة
 الحافظ ابو بكر احمد بن حنبل في بعض النسخ

ي

عنه

الجبرته موضع معروف بعمر في تاريخ النجاشية الذي نقلوا
 مقهوره من سحر رسول ربنا وقد حوت اي بيوت
 ذلك في كتابي في النجاشية اي سر قهره وكذا معرفة الذي
 المجردة والمعرفة كالحج العبد من النجاشية والنجاشية
 وابنه معروف من سره يضم الهملة في الوحدة والاراداة
 مثل النجاشية لقب به عداه من مجمل الحجة كان ضعيفا
 في جنسه ومثل القوي لقب به الحجة من زبد ليدل بذلك على
 على العباد والظواهر حتى قيل انه في جنس قوي وواحد
 وظاهر حتى افعد كما يظن كل يوم سبعين في كل يوم كونه
 السخوطي وهو اي لا نقاب ناله يكون لفظ الاسم كأنه
 الانا فمما سبب وتسببته من مائة في كل يوم في رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في نفسه بذلك كثرة ما جعل في نفسه
 الغرابة من سحره ورسوله وظهرها ما يخرج عنه من حله واسم
 مهران وتارة بلغة الكنية واسم يقع بلغة الكنية فاعلمنا
 الذي في المعنى من اجل الرقعة او الصفة كاي نطق وان تبار
 قطع انما اللقب من قبلة ما ههنا اذ في ذلك لا عشر العشر
 وهو صفة النجاشية كغيره مع جلال الرقعة في اكثر اوقاتنا كالسحر
 والاعتناء وحرفه كما نراه في القطار او صفة كالحياط والصباغ
 ونه ان يخلص الاسم والكثرة واللب في نفسه للغير ونقدم
 جواسير من رزقنا وكذا معرفة النجاشية وهي تارة تقع
 الى الغاية بل جمع تبتلا وهو لواء واحد وقوله في نسخة
 وهذا اي الانشابة وفي نسخة وهي اي الانشابة الى الغاية
 في المعنى من اكثر وفي بعض النسخ اكثر اي في مائة الى اكثر

بالشبهة

بالشبهة الى النجاشية من قال المصداق المتقون من كانوا
 يعقون فقط انشابه ولا يكونون الدين والري غالسا
 بخلاف النجاشية من قبل النجاشية وتارة الى اوطان جمع
 وطن وهو محل الاشراك من بلدة او ضيعة او سكة ولا فرق
 بين من يشرك في محل بيتا يكون اصليا ومما خاز لا فرق
 ومما وزله ولا فرق في شدة النسبة بحيث لا يستتلك
 الواحد للاقامة الموعود من ان ضبطه ابن الجبار باربع
 سنين فقد توقفه في انكره وهذا اي الانشابة الى اوطان
 الحسوة النجاشية من الاوقات في النجاشية المتقون من
 وهذا الغرض مما يقتضيه حفظ الحديث في نفي انه ومضاه
 فانه قد يتعين به العمل ويشير به الجمل ويظهر ان اوي
 الدرس ويحل من التلاوة بين الراوي وغير ذلك من مظاهر
 الطيفات وتواريخ البلدان ومعرفة الانساب وما تشابه
 كثيرة وقد كانت العرب تنسب اليها عاليا في النجاشية
 انكر في ظاهرا الاسلام وعلب عليه سكتي القرى والمدائن
 وصانع كبر من انشابه فلم يبق في النجاشية الى البلدان
 استهوا النجاشية من ان كان نكالا من بلد الى بلد فارتد
 الانشابة اليها انشابة العربي المدمشق والاحزان يقال
 في المدمشق لماعة الترتيب ومن كان من اهله من
 ترك بلده يخرج وان نسب الى القرية فقط او الى بلدة تترك
 القرية او الى تاجيتها او الى قريته او الى الجمع فيقال ان
 وهو الاقل من ان كانت من بلدة من القرية فيقال ان
 الصعدي النجاشية من ان كان من قريته او من قريته بلده

ن
نم

والصعيد ما حته التربة ويجوز العسرا ان العنود التعريف
 وليست من نوع واحد فكله ان النسب الى التراب يد بالعلم
 ثم الى نوعه فيعمل بالثاني فانيه لم تكن لازمة من الاول
 فيقال التعريف هو المفاخر دون العكس لعدم المفاخرة حينئذ
 لاستلزام المفاخرة التعريف وان قيل فكان ينبغي ان لا يكون
 التعريف يقتضي على الحقيقة المفاخرة استند في على الناس
 كون المفاخرة في شأنا قاله شارح وهو متفق فزعموا
 العكس فالصواب في الراء ان يقال يستفاد من ذكر الاعمال
 معنى عام ثم ذكر الخص بعد زيادة قابلية ان تكون مستفاد
 من التعريف وجه الارجاء في التعريف الذي هو او وقع في التعريف
 وليس كذلك ذكر الاسم بعد ذكر التعريف الى ان النشأة في الماهل
 بفضيلة العظمة والافضلية ولا عبرة به عند اهل العلم
 في نظر هذا التعريف في البطن الحق كالمستعمل من الانشاء
 هذا قد يقتضون على العام وقد يقتضون على الخاص وهو
 قل ان النشأة في الماهل من ان يكون بعينه التعريف
 في النشأة الشخصية بناء على ان النشأة مقصور يستعمل فيه
 التعريف كالموت او ثواب او الاستقامة في بعد ان يكون التعريف
 راجعا الى الوطن لا يجمع لهذا وضائعا كالمستعمل في
 ضيقه فيكون هو المزدحم او سكا كما كسر البنية الملهة وفيه
 اتفاق بين سكا وهي المجلدة والطريق للكمة او سكا من الزوال
 وكان الاول ذكره هنا لانه يبين بصفة الامر في النشأة
 الوطن والمهارة فكلما ومجاورة وهي كالمهارة منصوبة على
 التميز وتكون ان تكون خبر يكون بتقديم معناه اي نسبة

بلاد الخ يمكن ان يكونان المجاورين معا بل في الماهل النظم
 الا ان يراد به الحق للمهوى ولا طرأ ان الشعوبية
 من الاوطان اي تقع الانسان تارة على الماهل وتارة
 تارة الى بلاد الصليح او المستكر لوم حنة المجاورة
 في احدى الماهل انما الكلام يبرز الشرح في الماهل وانما جمع
 الاوطان لا زيادة الانواع ومخالفة التعريف بالجمع والافعال
 نسب احد الى الاوطان والزيادة او كذا قوله ويقع اي
 تارة الى العسائر والمساكن في الماهل فافهم من المعرفة
 لان المساكن لا يجمع من المباشرة في كل حال المعرفة
 كذا قيل ولما بالعرف فهو يعلم الاصطلاح الثاني في النشأة
 يعرف من العلوم العقلية والاشياء على كذا في الماهل
 الشخصية والحد في كل نوع جمع حقيقة كالمعروف اي في كل حال
 من غير مباشرة في تحصل وجوده من العرف والنسب ويقع
 فيها اي في الماهل الشخصية لا في الماهل الاوطان والاشياء
 والحد في النشأة الشخصية الاشياء في النشأة
 ويقع فيه اي في الماهل الشخصية لا في الماهل الاوطان والاشياء
 والحد في النشأة الشخصية الاشياء في النشأة
 لا في الماهل الشخصية الا في الماهل الشخصية فيكون حصة الامم من
 بلاد ما قبل النشأة وهذا الوجه كثير في الصانع والحد في الصانع
 والصانع فلا اول بالوجوه والثاني بالخصصة والزيادة في
 راي الماهل في اخره اي في الماهل الشخصية لا في الماهل الاوطان والاشياء
 اي كونهما في الاسم على ما تقدم هذا فاعلم ان الماهل في الماهل
 في حال الكلام وقال شارح بناء على ان الماهل بلغة

كما في نسخة عندنا ايضاً في المبرورين واكثر اشياءهم
 في النسب كما في الاسماء وذلك كما في نسخة في التور
 والسنة وبعد الانفة مرة فستة لثمة تجرسان يقال
 لها تساو وهو جماعة منهم صاحب التمران وبعد من
 المعنى لا يخفى وقد يقع الاسماء اثنان الى ان منه يقع
 تاجع اليها فستعين الثالث فاني بعض النسخ الصحيحة
 بالفتحة كما هو في نسخة في ما ياتي على التمر والشرح
 كقصصه فاحذفنا تعلقا اذهبا مما لا ضرورة اليه ولا
 فما يوجد باعث عليه القابا اي قد يقع اللت بصيغة
 النسبة كخالدين من خلد يقع غير ويكون في نسخة القظوا
 يقع القفان والظاهر ان هذه كانت كوفيا ولفظ القظوا
 وهو غلابا بالتمكين صفة مأخوذة من القظون وهو
 مقدار في الخطوم التشا ط كذا ذكره محسن وهو غير صحيح لان
 مقتضى التغلا لا يكون اللون بل الصفة ومقتضى الكوم كونا
 اصله فاختلقت ما بينهما وهي خالصة منسوبة الى بلد
 وهو على تقدير صحة غير مناسب لما في اللان يقال
 انه كان كوفيا وكان ينسب اليه بغير ضرورة الى بلد من نوع
 وكان يقع منها او من تلك النسبة وذكر في المغيرة
 عن مقدمه العسقلاني انه لم يرد منه شيئا في وراثته
 بغير النسبة لانه لو اوزع الطال خالدين من خلد القظوا في
 البخاري ويحذف من ذلك القظوا في نسخة لان عمدة
 وكذا اعني ان من عمل القظوا وهذا منسوبة الى قظوا
 فربما قد فاده اعلم وفي القانوس خطا نقل مشير والمبا

قار

بحكم موضع بالكون
 منه الاسمية انما
 وكالبحر نسبة
 من القظون

قار في نسخة من قظوات وتخرق وصوم وضع والطويل
 الجليل المنقلب المظو وقظوان الذين وضع بالقوة
 انهم في الوجد ما يباه به الله اعلم ومن المهم ايضا معرفة
 اسباب ذلك اي ما ذكر الى اللقب بالحق سبب الاسماء
 الى القاب كما في اسم فاعلم من هذا الضعيف عند القوي
 تقدم ذكرها وبين وجهها وكصاعقة وهو ابو يحيى احد
 شيخ البخاري لقب بذلك لشدة حنقه والنسب بكسر ففتح
 جمع شبهة اي اسباب النسب التي بالحق على خلاف ظاهر
 كمد من سادة القوي في العين والواو وبالقف ياهل تزل
 في العوقه بطن من عبد القيس نسب اليها وكابي سمعوه
 ففتح من عرع الانفساري البدر في لم يشهد بدو في قول
 الاكثر من بلز لها او سكتا فنسب اليها ومعرفة المولى
 او من المهم معرفة المولى الى العلم والرواة وهي جمع المولى وهو
 من اربكول ولا العاقبة والمعاودة والاسلام وطلو
 قوله على معان غير رادة وهذا مطلق على من لم يره ولم يره
 لقوله لا اعل كالحسن بكسر الحاء والفتح والاسم القن
 بالنسخة والمخالف بكسر القاف والفتح والاسم الذي في نسخة
 له عناق وفيه ارق انما ينسب الى اسفل ذلك الى الاعلى كما
 الاصل ان يقول لا عناق ليس في السفل الاعلى كالانتم او الخلف
 بكسر فكونه واصلة المعاقبة في التماخوذ والنسب اعلم قوله
 فاعلم والذين عاقبت اباكم فانه هم بنوهم او بالاسلام
 كان على المصنف عيسى كان تباركوا على يد ابن الماركة
 فقبل له مولى ابن البارك لان كل ذلك اي جميع ما ذكر من يكونه

والعاقبة

اعلى واسئل بالردة والحلف والاسلام وغيره طول القيلة
 مطلق عليهم مولا ولا يعرف تمييز ذلك اتي عن الآخر الا
 بالتقسيم اي في رواية او من امام معتد عليه اي في
 ما تميز به احد هاهنا والاخر هاهنا ذلك ما ينسب الي القبيلة
 مع طلاقة النسب كفلان القرشي ومنهم يلقون السبيسي
 ومثقال الحسيني وياقوت الكيزي والي وغيره فيقولون
 هم موال لهم بعض المعتنقين فربما ظن انه منه صليبه عكر
 ظاهر الاطلائق وتوافق من ذلك خلط في الاحكام الشرعية
 في الامور المشرطة فيها النسب كالأمانة العظم والكنافه
 في النكاح ويحذف ذلك من الموارث والتقدم في الفلانة
 وغيره مما وقع من ذلك في زجاته ادعي واحد من
 اهل اليمن انه من بني سبيبة وهو الحال وكان يقال له السبيبي
 ايضا من بعده ونقص بمثلان نسبته صليبه خفيصة
 ويحذف اليها انما فيه تجارة لعل لا ينفقه او خدمه ويحذف
 اليها نسبة السبيبي ارضية عليه جدي سبيبة فاشتهر عنه
 بعض فتاة السويي جماعة شهروا انه سبيبي في تصوير
 ديوبي اما لم يغير غيره واما يرد في الامانة الاصول
 بنو سبيبة انه سبيبي في عتق المقاضي بناء على ثبوت صحة
 النسب بالسباع على ما رد قول اليهود انه سبيبي من غير تحقق
 انه من سبيبة النجدي وحكم بانه سبيبي ايق ان كان من
 اولاد بني سبيبة الموجودين كذا لكثرة اصحاب مقام الكرم
 المغنونة وكانت العادة القديمة حكم بينهم بالمشاح
 يكون لا يبرهم الا فاضلهم ولا يصلحهم فاختللتهم ولم يسخ

من

من المحتاج لكن كانت قبل ان يري الفلاح ورجم الامر
 بعد الفسار والاعمال وكان هذا يتحقق قوله بن ابيه
 عليه وسلم لا يري شيعة حين دفع المحتاج خذها خذلة
 تامة من غير ما سلك الا بعد فلاح الحق في كذا لا يستغنى
 بمقتضى سورة ما يري في السانسة الاشياء هاهنا وقد سئل
 في الموال ابو عمر والكندي ولكن بالنسبة الي المهر من لا يطاع
 ثم الموال النسب من لا يطاع من من يكون المراد به بولغا لعتا
 وهذا هو الاغلب كما في المختار لطاي ومنهم من يكون المراد
 ولا الخلف كما ما سلك من هو اصغر صليبه ونسب له السبيبي
 ايضا لان نفا من اصغر سالي نسبه في بعض الخلف ومنهم
 من يراهم ولا اسلام كالامام محمد بن ابراهيم بن الجار
 قبل له الجعفي بضم جيم فسكن عن ممل فله لان حقه
 كان بجوته فاشتهر له كذا كان بن الحسن الجعفي وغير
 الاخوة كسر السورة والاختوات اي ومنهم من يسمونه
 الاخوان الاخوان من العلماء والرواة مثل ما في الصحابة
 عبد الله وعفنة ابنا مسعود وفي التاليع عرفوا في اربنا
 سرجل وهما من افاضل ابن مسعود فاذنه دفع يوم اتحاد
 التمدد فظن الخط حيث يكون الحق مشهورا ونسب له
 ومنها دفع ظن ليس له اخ الا لانه ابنا مسعود في الامم كما
 ابن اشكاب بكرهمه ونسب وسكود معه وكذا ومو حذرة
 في اخوها غير اخوان قبل وصفه على ما ذكرنا في كتابي
 في مقدمة المعاصر اوله وعلى بن اشكاب وفيه من اشكاب
 قاله ولحم من علي مائة في المعني والاخوان غيره وقد

ق

ر

ق

في

ر

صفة فيها في هذا النوع القدر ما جمع فلم يرد اي بعض
 المستند من علم من الدين ومن المهم ايضا معرفة اهل
 السوء والطالب وذلك ان علم الحديث علم شريف لكونه
 يمينا قال الله صلى الله عليه وسلم فينا من صاحب وطالبه
 ان يكون موسما بجمادى الاخلاق ومحاسن الشجر وشجرة
 في شجرة النية اي تجريدها عن الريا والاستعانة والاعلان
 لا يتعلم الا حسا فالعزيمة بالسجدة الى المراتب العليا بسبب
 تحصيل العلم والعمل وتكامل التعليم في حصول العقوبة
 قال سمعان التوري فقلت لميت من الجفان حرقنا
 قال حتى نفي الشية وقد ورد من نقل علم ما ينفع وجه
 الدرع وحل لا يتعلمه الا ليصيب غرضا من الدنيا
 لا يجد عرف الحديث يوم القيامة نبي وحج والحمد لله رب
 من عباده خيرا ثمرة والنفوس اي تطهر القلب
 من اعراض الدنيا من المال والمادة وانشاء الهوى
 الخلق بضمير ويصبر وهو القيام بعبادة الخلق وشفاعة
 الحق قال تعالى في حق النبي انك لعلى خلق عظيم وسيدنا
 عالي شرفه صلى الله عليه وسلم خلقه من خلقه صلى الله عليه وسلم فخلقنا
 كانا خلقا ظلالا واشارنا لسا طين رحمة الله الى المعنى الحديث
 بقوله في وصف ما قاله فيم يرد الله صلى الله عليه وسلم
 اهل القربان اهل الله وخائفة ويؤخذ منها ان اهل الحديث
 اهل يسر الله صلى الله عليه وسلم وصفونهم بالوفا والاحسان
 والصبر والتقوى حالها بالافعال مفصلا ثم قال علمكم
 ما عشتون كما فاستا ونفع نفسك الدنيا بافانير العلم

للمؤمن

ويصبر

وشعر الشيخ ما لا يسبح بغيره وكسرت الله اي الطالبة
 الحديث اذا اخرج اليه اي الى الشيخ او الى غيره لما حصل
 الامور اذ ارباب الشيخ خاضعوا له في جميع ما جالس
 للسمع وجوب ان يفر عليه او يحيا با اذا كان في منزله
 وهو الصحيح فقد جلت الامام بالله لنا وهو مؤيد وعلمه
 ستة والاسم مؤيدون وشيوخنا وكذا اهلنا الكافر
 واجد من العلم في سن الحديث حيث حل علينا بعض شيوخنا
 ومن اسر منها اقدم عليها ومن انكالت في بعض شيوخنا
 الفاضل عياض ومن انه من السلف فمن جدد لم ينس الى هذا
 السن ونشور الحديث ما لا يحصى فقال ابن خلدون ونسب
 للسمع انما بلغ للتعب ايضا انما الكبوله ومنها يجمع
 الاستد قال ولا ينكر عند الاربعة انما حد الاستد او ينكر
 الكمال وعند ما ينكر عزم الناشان وقوة ويتوفر
 عقله وجمع ابن الصلاح بينهما ما قاله ابن خلدون
 في المسدين عموما اربعين في العلم فانه لا يحتاج اليهما الا عند
 السراطين وغو ومن نقل عنه القدي في الحديث
 من السراطين الذين اجمعوا لعمدهم والابحوت اي لا ينفي
 ان يحوت بملكه ومنه ولي منه ان يكون مرتبة في الاساذ
 اعلى او في معنى الحديث وحدا حركه وقيل السناد وزهده
 وغير ذلك من وجوه ترجيح بل يرد اي يلهي الطالب
 اليه اليه الا انه لما اطلع عليه فانه الدين المتصوفة
 في الاولاد بالحدث بجملة من هو اذ في منه بالحديث
 ولا يتركه اسامع احد لنية فاستد اي لا يتبع من حديث احد

ي

لكونه غير صحيح الشبهة فانه قد يرجح له صحته لما قال بعض
 السلف طلبنا العلم بالعباد فاني ان يكون المريد وهذا
 هو الغالب في علم الكتاب والسنة بان ما لما ويتبينها
 لهما جميعا لا يتبين حاله ويتبين بالحسن بآله وان يتبين
 ايم طهارة كاملة من عقل او وطو ويستولوا وينطبق ويسر
 لحسنه ويتوب اليه ويقيم عليه ويجلسوا في مكانا على صدر
 وارشد فوفاذي يسكون وهيمته ولا يجدت فاما في الا
 من روفة ولا عمل ليعتق فكسرا في مستحق لا في تلفظ الحديث
 بحيث السامع في بعضه فان كلامه صلى الله عليه وسلم كان فعلا
 بل كان احيا نالكم فلا تافقوا روي عن عاتق رضي الله
 تعالى عنهما لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يستر الحديث
 كثير لم انما كان يحدث حاله في متعلق ان امر من اموره فانه
 هيمته فيكون مشغولا بالقرآن ما يقع له خلا في المفاك
 ولا في الطريق ان يتفقد فتراويق امير الان اضطر
 نضطر لظا ويحور كسر اللون وضمه الى ذلك اي الما ذكر
 في المهيبة سوا يكون الضرورة شرعية او عرفية قال
 التكرار في شارح البخاري فقد روي عن مالك بن النضر
 كان اذا اراد يحدث توشا وجلس على منبر فاشبه
 وسرع ليعتد فتم في جلوسه بوقار وهيمته وحده
 فتشبه في ذلك فقالوا احدا ان اعظم حديثا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولا اخبره الامم طهارة كاملة
 وكان يكره ان يحدث في الطريق او هو قائم او مستعمل

وقال

منح

وقالوا خطباء القبر ما يحدث به عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وروي عنه انما ان كان لغتسل المنيك وروى في
 وينطبق ما ذكره في خصوصه برفعه وقام في قوله صلى
 عليه وسلم انما لا ترفعوا الاصوات في قوس صوت الله طهارة
 على سلكه وانما يسكن اي يتنعم عن التحدث في الصلاة
 اي في الصلاة او الصلاة في اي في حفظه وصيغته من
 اي يتنقل به من اجرة وعقله ولا يفقد فقدم ان ابن معين
 حدث عنه عن رعه وانما كان انما في الصلاة لا في الصلاة
 وقصروا عنه قبل قوله دخل الجنة او هنر في حديثه في
 سنن مود الخوف قال الله تعالى ومنكم من يرد الى آفة
 العلم لكيلا تعلم من بعد علمه فانك قارئ القرآن يحفظ
 عنه وكذا الحديث قالوا والناس في بلوغ هذا السن فقاموا
 عجب اختلاف احوالهم وينطبق ابن خلا في الخبر بالانسان
 قال في التبيين والذكر في صلاة القرآن اوله بان الانسان
 فان كان عقله ثانيا ولا يربح مع ما يعرف قد شئت
 ويعرف به في خبره ان يجد احتسابا في خبره كثير
 كالحصر في موعده من عملان قد جردت بعد ما في حديث بعد
 الما بها فمن الصحابة التا بعد في نوحه وان
 قد حدث في بعض العبد السنة رتبة الاوليا وطهارة العلم
 السيد زكريا وينتول بحري بابة وعشر والمنة مقو في كل حال
 عمره وحسن عليه ما ورد في السنة الاولى في الحديث انما
 في الصلاة لاما في الحديث فانما اعلم انما في الصلاة
 عند الغمور بان يكون التحدث في الصلاة في الصلاة

وتنبهه وكون الطالب يتلقاه من مع تنقطة وضبطه
 وتقفده ما يسمعه ويكتفه واجتبا الأملا في الغامضة
 التمهيد والتحصيل الطالبين اعم واذا اتخذ متمسكاً بالاملا ان
 يكون له ما يتخذ ان يقول او ان يكون له ما اذا اتخذ متمسكاً
 بالاملا ان يقول متمسكاً اسر فاعلم ان استعماله في نسخة
 يستند اليه اللام من الاستعمال فان الاملا والاملا لا ينفك
 واحد منهما وهو من طلب الحديث من تلاوة الشيخ وقيل
 هو من كان اسما في حضانة المجلس والمصواب ان المراد فيه
 المبلغ للحديث اذا اكثر الجمع وعنده فكان الجمع بحيث لا يكفى
 مستملي واحد اتخذ مستملا في كل ثروة بقوله فقط بعينه
 فكثير ان يستفظ حافل القلب تحافظ لفظ الحديث من
 غير يقهر في بياضه واعرابه غامض من مملية وينبغي ان يكون
 المستملي عند كثرة الناس على موقع يرتفع من ربي وتجو
 لذلك والافتقار بما على قد يسهل لكون المبلغ للمسمع
 وعلى المستملي ان يسمع لفظ المسملي وانما من الخبر على تعد
 ولم يتنبهه الا انه من يسمع لفظ المستملي لا يجوز له الرواية
 عن المسملي الا ان يسمع من المجلس وعلى وجها سماعه لذلك
 الحديث او يسمع من المسملي كما فعله الامام ابو
 بكر بن خزيمة وعنده من الامثلة وصحة هو الاحوط والا
 فالذي عليه العمل ان من سمع المستملي دون سماع المسملي
 جاز ان يرويه عن المسملي كما تعرضوا له المستملي في حديثه
 فمن يقرأ على المسملي ويوضح حديثه ولكن بشرط ان يسمع
 وليسمع المسملي لفظ المستملي كالقارئ عليه ومع هذا ليس

لمن

من لم يسمع لفظ المسملي ان يقول سمعت فلا بد يقول واستمع
 فاستمع بحسب الاملا بقراءة قارئ من القرآن العظيم اذ
 او سورة يقرأ بها لم يقرأ الكرم مجازا فخرج القارئ في الحديث
 المستملي هل المجلس اذا استمع اليه لم يسمع له من قوله عليه
 وسلم باجره واستمع الناس من قوله عليه وسلم في الحديث
 انه عليه وسلم اقبل على الشيخ الحديث قايلا لمن وثقت
 اي من الشيخ او ما ذكرت من ان احاديث روى عنها ابا عبد الله
 ذلك واذا انتهى المستملي في الاسناد او في الحديث الى النبي
 صلى الله عليه وسلم استمع له الصلاة على النبي واصواته
 فانما انما الى ذكر الصلاة قاله من صلى الله عليه وسلم او
 الله عليه وان يفتحه الشيخ بحسب مقتضى حديثه محمد الله تعالى
 والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والاربع
 ما يلحق بالحادثة ويورد الطالب ان يقول في التكميل او يفتتح
 من سمع من الحديث واخذ منها العلم الماردي من قوله عليه
 من لم يسمع من الحديث واخذ منها العلم الماردي من قوله عليه
 ولا يصح له يفتتح اوله الا لا يوقفه في طهره الفجر والمالاة
 كان يطول عليه بل ينبغي للطالب ان لا يتعدي في القدر الذي
 يشتر الشيخ المسملي ان لا يتعدى في القدر الذي
 حرمانا الطالب والعلامة يكون ما في الحديث من القول يستعمل
 سبب استقراء قوله في الفصل وذكر قائلنا ان الحديث
 انما طالت المجلس كما ان الشيطان قد يفتن ويتردد او لا يفتن
 غيره فلا يسمع اي من العلم فان كثرة النعم من فاعله وتنبهوه
 عليه فباخبره وقد ورد فيه وعنده يد من النبي المختار من كنه

علما المليم من نار وانما يقع فيه جيلة الطلبة لظهوره بذكره
 انه يتفردون به عن ضربهم ويتفردون به لاد على اقرانهم
 وامثالهم وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما اخواني
 انما سموا بالعلم والابكار بعلمهم لانهم كانوا في العلم
 في علمه اشدهم جسامته في كماله وروى عن مالك قال
 ركز الحديث اذا فاد بعضه بعضا ونحوه عن ابن المبارك
 ويحيى ابن زهير فان الجمع بين الكمال والتكامل بالعلم
 والتعليم صفة الاوليا الماصفين والعلماء ورثة الانبياء
 وفي الحديث العسوي من علم وعمل وعلم يورث في الملكوت
 عظيم القول ويسير في الدنيا والاخرى كويافا لثقال
 ومنازلهم يتفردون وقال صلى الله عليه وسلم ان علما
 لا يقال بكثرة ما يتفردون به ولا بكماله البخل
 من لا يتفرد بالابكار بالانفاق بل يزيد وفي غيره
 بالانفاق وما روي انه قيل لزيد جماعة الامة المتفرد
 كسبعة وسبعين النبوة وهشتم واللات وابن جبريل
 ابن عيسى وراي الصفة وقيل لزيد في قوله انما قاله عليه
 بما صدره في ذلك لا يدعي الاستفاد ذاي ولا يترك
 العلم فادته من هو ومنه في نفسه افر او غيره بما فادنا
 تمنع الزيادة في كماله العلم وقد فادنا عايشه وحسن
 الله عن ابن عباس رضي الله عنهما في الاستفاد لم يكن
 ممنوعا ان يتفردوا في الذكر او في الذكر قال ابن عباس
 شارف عن ابي ابي بكر روي في الارض بعد الحق
 ولان من تكبر على نعمة حو خيرها وقد ذكر البخاري عن عكرمة

قال

قال لا تشاركوا العلم مستحقا ولا تكبروا لان الطالب السادق
 المحب الفاضل لا يمنع من تطلبه ويجوز ما روي عن علي بن ابي طالب
 ما سمعته قال ما كان في كبريت جميع ما وقع له من سماع كتاب
 او حديث او حديث طويل او قليل لم يفتقد من العلم على وجه الكمال
 والتمام ولا يتبعه فانه يتفرد به المرام وما يحتاج الى رواية
 شيء من علمه كان فضلا انتخبه منه فسد حيث لم يتفرد
 القدم قال ابن المبارك ما انتخب من علمه علمه فقط لا يفتقد
 وقال ما جاء من متفق حرقه وقال ابن ميمون صاحب
 الانتساب يتقدم صاحب الفقه لا يتقدمه فانه يحتاج الى الشرح
 لفقيه فانه لو لم يكن في العلم حكمة واجازة الشرح به لولا نفسه
 ان كان متفردا عارفا ما يصلح للانتخاب والا استعان بحافظ
 من يفظ في هذا الباب ويعتبر به اليه من اتفاق شكل الاجازة
 واثباتها واياها في التفسير اي بتفصيلها مما سمع من يابيه
 واعرابه وبيان حروفها في العلم صيد والكثرة في
 ذلك لا يقع في التصفيف وينقله على وجه الترفيع في كلامه
 المشهور لا يحاول العلم عن صوره ولا الفرق عن شح في قيل
 الصفي الذي يروى الخط عن قراءة الصنف باستناده الاخر
 وقيل ان اصل هذه التومنا انما اخذوا العلم من الصنف
 من غير ان يتلوا فيه من العلم فكان في تميزه وبه التميز وقيل
 عنه هذا في صنفه الذي يروى عن الصنف فهو صنف وروي
 عن ابن عباس قال حضرت بعض مشايخنا لم يسمع من التميز فقال
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام عز وجل
 قال فطرفت فقلت من هذا الصنف ان يكون شيخا اشد فاصح

الذي

قد سمعنا واذا هو عز وجل كما ذكره الكاظمين شارح النجاشي
 لكن في نظره وتزجده ان يكون احد شيخي السيد نظر ظاهر لا ينجي
 وروي ان شيخنا قال في حديث فقال لشيخنا النبي صلى الله
 عليه وسلم اعطى الحجاج اجرة بالمدة وضرب الحجاج وشدة الرأفة
 وبنا لشاة من موقدوا انما هو تصغير اجرة تسلكون الحسيم
 وبالمعنى وروي ان امير المؤمنين عليا قال الا ان حزاب هجرتم
 هذه يكون بالزنج فصحوا وقالوا يا الزنج ما اقل هو احد
 بهذا التصغير كما جعلنا في سنة عند معاشرهم امر
 والزنج وروي ان عليا كان رجلا غنيا بالعز المعتبرة فقرأه
 بعضهم غنيا بالعز المملكة واليون وهو خطا فاحذر
 هو الذي بعثهم وقال بعضهم غنيا بكسر الميم وشدة الساكن
 الموحدة في الاول وبالمثل في الاخرى كما ينبغي كثير ابي
 بزنج وهذا اقرب معنى من الاول وهو على ان سكت وتزجده
 وتصغر بعض اهل العرب شيئا ليسمع منه وكان في بخا به
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذهبوا عنا فقلنا
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذا هو اعيايا الذي اخرجتموه
 والوحدة وبالعز المملكة ايدها نون وهو الخطا الصحيح
 وصحيف بعضهم الحديث المشهور عز عينا نزل دحيا فقال
 زرع عينا نزل دحيا ثم قم طرية انا في ما كانوا يورد
 عشر غلاتهم وسعد فون فصاروا وعلمهم كلام حيا والخطا
 ان يفسط لستم بعد بالذكرا والعطف في مبداه او تفصيل
 انما بعده ومتونه في كتابه فان من اعتمر بجمعه ذلك
 انما له ترجيح له في مرة قليلة مشاركة اهل مودنا ذمة

انفصاله

انفسله وفي كلام الشيخ اشارة المعنى بان لا يستعمل
 في طلب العلم وان يتخطى المعنى على التمر ويجزئ لا فلا
 لما روي عن ابي بصير رضى الله عنه قال من طلب العلم
 فانه حيلة فاحذر ان يترك حيلته واحذر ان يترك حيلته
 فانه حيلة من حيله تعالى وقابلوا نزل عليهما القرآن حيلة
 واحدة كذلك لست سمعنا خوارك وتزجده نزلوا قول
 عز وجل وقابلوا نزلنا فانه لم يقرأه على الناس قبل مكث
 وكثره سمعنا نزلنا نزلنا لسانك لم يعل به الامانة وقابلوا
 اي مما جاء من شر كما به او غيره او انفسه بان يترك
 بمحسوطه ليس به يفتح السبع ايموت في ما ذهبت
 الي في فهم وحقيقة من حمة وعنه وانفسه يكون بين
 الراي سمعنا في العلم والكاية في العلم وقدره عن علي
 كرم الله وجهه قال تذكروا هذا الخطا ولا تغفلوا به
 وروي عن ابن مسعود وهو الله عنده قال تذكروا الخطا
 فانما جنة الله اكره ان يتركها من الله انما مقدار كثر
 ومن الله معرفة سر السجدة اي سماع الحديث فاحذر
 كان يفسط لستم بعد بالذكرا والعطف في مبداه او تفصيل
 واحذر ان يفسط لستم بعد بالذكرا والعطف في مبداه او تفصيل
 جاعل من العلم السجدة اي سماع الحديث فاحذر
 ستمت حكم من من خلاد الوهم من في حكمه المجدد
 من الله عن الله في مري من الله فانه قال يفسط
 الحديث في العلم لانها جميع الغفل وقد وصف ان
 يشغلوا به حيلة القرآن والخراب وقال الشارح

العلم

خط

أما من الرجال أراد أن يطلب الحديث فعليه أن يقرأ ذلك من سنة
سنة كذا في سنن الروي في أصول الحديث النبوي وقال أبو بكر
بن عمار إذا قرأ في سورة العنكبوت في كل يوم من القرآن
أصغى السائق وأصغى من الشاة في المراءاة التي في بين
حيوان وحيوان وهو الذي سألني التمس من إمامهم العلماء
والخاصة فيهم منة الخواص قال السجاني في السماع والبيان
كان يعرف الحجة من التمرة ويجعلها في خمسة درجات
يتخلف بل قد يجعل فيها وقال الكمازوني شاح العادي
وبعضه من ربه في سعد الجوهري قال رابن صيا في أربع
سنة قد جعل في المأمون وقد قرأ القرآن في نظر في الراعي
اشد خا ح بكي وقال الخافض أبو محمد عبد الله بن محمد الأحمدي
حققت العرب والعجم مني وحملت إلى الجنة بكر من العرب لا تبت
منه ولما رجع من غير فقد بعض الحاضر من لا سمعوا له فماتوا
في ما بعده فقال له ابن الترمذي سمعوا له في الأجر
علم أغلب فمات فقال له ابن الترمذي سمعوا له في الأجر
اعتنا من الخلف بالثبوت وهو من فهم الخطاب ورد الجواهر
كان ميمرا صحيح السماع وإن كان له دول خمس الألاف مع ما
دان كان ابن كثير سنة هـ في السماع أي و من المعروفة
للمعرفة الإجازة بعد الأهلية وقد حوت عادة المحدثين
الخطاب والسما وقد شأ وحديثا أحفظا هم الأطفال إلى
أطفال أنفسهم وظهر من أن شأهوا للسما في غلبة قوله هذا
في السماع محال الحديث معقول فيه أي روايته ودراسة
يحصل لهم من ركاثة فإن عند ذكر المعالجين من الأجر وكيف

هذا الحديث
في سنن الروي

في سنن الروي

عليه اهل الكوفة يستحب كتب الحديث في العشرين وقال
 اهل البصرة في العشرة وقال اهل الشام في الثلاثين
 ويحبون تحمل تكافؤنا اذا اذاه بعد اسلامه
 اي كاتل عبادته مثل حديث جبير بن مطعم المتفق
 على تحسنه نسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الغزاة
 بالطور وكان جلي في هذا اساري يورق الى يسارهم وانه
 النجا ويؤذ لك اول ما دثر الالباب في قلبي كذا القاس
 اي يقول بحله من باب الاول اي من تحت الكفا اذا اذاه
 بعد توبته اي من نفسه ويؤذ عدائهم اي بعد ظهورها
 بظهور خلافتهم فانه اعلم واما الاداء فله تقيوم اياه
 لا اخضا فله من من يحسن بل يفيد من تعبد
 بالاجتناب اي باحتياج الناس اليه وابتداء اودايت والاعمال
 لذلك والدار عليه كواجب بالسوطين في الانفاق في اقر القل
 ورواية الحديث والاشا والتصنيفه فان له اهلية ذلك
 بالاستحقاق التام وقلة خطايه في المرام بخلافه ان تصوي
 وان لم يكن له امانة ومن لم يكن اهلا لذلك فلا يفيد له
 العاجزة وسواء ورواية قاله التلميذ هذه رواية
 عليها صحة النووي في التفسير والتفسير حيث قال انه مني
 اخرج الماعز في حديثه لاي لاساعه وشاد بنيه وقضى وجوبا
 ان اخرج عليه واقتضا ما ان كان من مثله في اي مكان وهو
 اي الماشاء تختلف باختلاف الاشخاص فيهما وجعفا
 ونظما ما يكون من غير ان يطلع عليه كذا ادراكه يكون كذا
 واعلم عليه شيئا وقالا ابن خلدون ادخل في التفسير اي

بسريرة ونية
 في

ناهل

ناهل لذلك ونعمدي لاد الالباب انبثا الكثرة ويحب الاستد
 ولا ينكر اي الاداء عليه عند الاربعين لانا حد الاستد
 ويشتري الكمال وعنه هاشمي عن الاشاش ويؤثر فغله ويؤثر
 رايه وشاهدنا هاشمي عن اهل البخين ونقعت اي
 واعترض عليه في ذلك ويؤثر من حديث قلبي في القيل
 الاربعين كالات امام الحديث من الامة المتقدمة في قال
 المصنف واجيب عنه بانحواده اذا لم يكن هناك امر
 يفتحق الحديث كان لم يكن هناك امثل منه وكان يكون
 قد مضى كذا رايه وسماعه منه قال التلميذ فاذا
 لم يكن هناك ما يوجب الحديث مما ذكره المصنف فالتأهل
 عنده والله اعلم ومن المهم معرفة مصنف كتاب الحديث
 اختلف الصحابة والائمة في كتابه الحديث فذكره
 ابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وابو موسى النوري وابو
 سعيد الخدري واخرون من الصحابة والائمة وغيرهم
 عن جبير بن نفير قال صلى الله عليه وسلم لا تكسوا عني شيئا الا ان
 ومن كنت عني شاعة الفراق فليعلم ان وجهه مسل وجوز
 فله من غير ان يصحاحه منه وعنه وابو الحسن وعنه عبد الله بن عمر
 ابن العاص واسر وجابر بن عبد الله بن عمر وابو اخرون
 من السابقين واللاحقين رضوان الله عليهم جميعا فله من
 الله عليه وسلم كذا في شاة وروي ابو داود ومن حديث
 عبد الله بن عمرو قال كنت اذكر النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وشاة انه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم فقال له كنت وقد لقيته في الجواب فقبل ان يحدث

الى سبعة منسوخ باحادث الاذن والكتابة وكان الذي في
 اول الاسر لحرف اختلاطه بالقران فلما امن ذلك اذن قسمة
 وجمع بعضهم ببعض ما بان الذي في حرمين وثم تحققت وحقق
 شكله على خطه اذا كتبت والاذن في حرمين الا وهو تحققت
 كما في شاة المذكور وحمل بعضهم الذي على كتابة الحديث مع
 القران في صحيفة واحدة لانه مما لا يسعون في كتابه
 الاية قرأنا بكتبه معه فترموا عن ذلك لثبوت الاستشابة
 وهو ان يصعد كتاب الحديث ونعتنه ان نكتنه اي الحديث
 وكذا القران ومن في معناها مينا بفتح النون حاد من
 القول ويمكن كسرهما على انه حاله من الفعل وكذا قوله
 مفسرا او هو عطف بيان اذا التبيين بالنسبة الى جوهر
 الحروف والنسبة باعتبار وقوعه من الشكل والنقط قالوا
 يستبان ان الخط وتحقيقه دون مشقة وتعليل المشقة
 خيرة اليد واسماها مع تغير الحروف وعدم اقامة الاسان
 والخط هو كما قيل خط الحروف الذي ينبغي تمهيدا هاب
 اسما ينبغي اقامة اسائه وعلم ما ينبغي الظاهر ما فيه
 لما قد يشاغل كل مناه عدم التمكن من قرأته خالفا وبشكل
 بعينه عرفه المصنف اربعة بضم الكاف اي ويعبر المستعمل
 المعلوم وهو الذي لا يغيره كل احد واسما يتركب العلم
 وفيه اشارة بطريق المعلوم انه لا يشكل غير الشكل لانه
 تنسيق العلم وتبسيط العلم الدال على تقليل العلم والمراد بالشكل
 المركب من الحركات وهي من الحركات السنية المركبة
 والاعرابية العنونة قالوا للمتنسج في قوله او ينقلطه

الى في المشكلة او مطلقا لا الغالب في الاشكال قالوا
 يستبان لطلاب العلم ضبط كتابنا للنقط والشكل لم يترك
 سبعة لغو له صل الله عليه وسلم في الخط والاسم في
 مواضعها واداءها كما سمعها والى في الخلاصة عن الاصغر يقول
 اذا حوت ما اخاف على طلبة العلم ان يظلموا في العزلة من
 في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم كسر حركاته في
 مقعد من الشارحة في ضبطه عليه السلام ان يمكن ان يكون
 عنه ولحق فيه كذب عليه في الشكل في ضبطه الاعراب في
 اليوم في شكله في الكتاب اذا قيدت بالاعراب في الخط
 هذا بعض على ضبط الشكل من الفاظ الحق والاسناد او
 في ضبطه هو وغيره فقال علي بن ابراهيم البخاري في
 كتابه في ضبط الخط ورواه ان اصل العلم في حرمين
 كسر المعاني والنقط والاعراب الا في المكتسب قالوا في
 عناصر النقط والشكل في شكل في ضبطه وقالوا في
 قال ايضا بالنقط فلا يغيره ولا يغيره في ضبطه
 المشكلة اربعة وقالوا انما يشكل حركاته ولا حركاته
 الشكل مع عدم الاشكال قالوا في حركاته الاولى ان
 بشكل الجميع قالوا في القاصي ما في حركاته الصواب لاسما
 المشددي وغيره المقترح في العلم في ضبطه ما يشكل في الاشكال
 ولا صواب وجد الاعراب في ضبطه في حركاته قالوا في حركاته
 اولي الاشكال في ضبطه اسما لانه لا يغيره في ضبطه ولا
 فله ولا يغيره في ضبطه عليه في ضبطه في ضبطه ولا
 منطوق الشكل فقالوا في حركاته في ضبطه في ضبطه

في الحروف المشككة والكلمات المشبهة اذا اضيفت وصححت
في الكتاب ان يرسم ذلك الحرف المشكك مفردا في حاشية
الكتاب قبل الحرف وعلى ذلك لان الامور اذ يقع اشكال
الاشياء من ضبطها فترى تحت من السطور لاسيما مع دقة
الكتابة وضيق السطور وذكر ابن الصلاح في بعض مواضعه
حروف الكلمة المشككة في حاشية الكتاب التي يكتب
فيها من الكتاب وقال ابن ديق العبد ومن عاود المتعبد
ادبيا لغوا في ابحاث المشكك فمرفوا حروف الكلمة في الحاشية
ويضبطوها حرفا حرفا قال العرابي وهو حرس وفاسدته
ان يظهر مشكل الحرف بكتابة غيره في بعض الحروف كالنون
والهيا المشابهة من تحت بلان ما اذا كتبت الكلمة وكان الحرف المذكور
اولها او وسطها فاما ضبط الحروف المهملة فقد اختلف فيه فقيل
بجعل تحت الدال والراء والسين والصاد والظاد والعين المهملة
اللفظ التي فوق المعجمة ولا يميز استثنى الفاء لان الدال والسين
تاليها وقيل بعمل فوق الحروف المهملة صورة هلال كقائمة
الظفر لمضعة على فقهه وقيل بعمل تحتها حرف صغير مثلث
عليه عمل اهل الشرق والاندلس ويوجد في كثير من الكتب القديمة
فوق الحروف المهملة خط صغير كضخمة وربما نشأ عنه الاشارة
حشا في بعضهم من ان يفتحوا الدال في بعض الكتب
تحتها مثل المزة ويكتب الي واذ يكتب الطالب الساقط
الي المزة من اصله في الحاشية اليه ما دام في السطر
اي سطر الساقط بقية اي من الحاشية بان يكون لورد الساقط
كلمة او اكثر والا اي وان لم يكن بقية بان يكون الساقط من آخر

السطر

السطر في اليسرى اي تحت في الحاشية اليسرى ومعلوم
ان لا يكتب في السطر وهذا الكتاب بظاهرة عام في الصيغة
ولعله كان ذات المتقد من اجل ما هو في الاسطر وسائر
في التوسع واما على المعاد في زماننا ان حاشية اليمن
الصيغة الاولى او توسع على الصفحة الشائبة فيقع بها يكون
في الحاشية قبل فاستل فانه موضع زلات رأت في كلام عيا
تقر بما يذلل والحمد لله على ذلك من اعلم ما نرى ان اول
الحدث والكتابة يسمى ما سقط من اصل الكتاب فالحق
بالحاشية او بين السطور بالحق بغير اللام والحاشية
مع اخذ من الحاشي والزيادة قال الجوهر في اللغات
شي يلقى الاول وقال صاحب الحكم الحق الشارح اريد بكثرة
كما ان ما سقط من الكتاب ان يخط من موضع سقوطه في السطر
خطا صاعدا اعطوف الى فوق معطوفا بين السطور عظيمة
يسيرة الرحمة حاشية الحق وقيل بعد العظيمة من محل
السقوط الى اول النسخ الاول اولى لئلا يسود الكتاب لاسيما
من كثرة الحافات وتكتب الساقط في الحاشية اليمنى
ان سقط من وسط السطر لاحتمال ان يظهر في بقية السطر
سقط اخر يخرج الى جهة اليسار ولو كان خارج الاول اليها
ايضا استثنى موضع هذا الساقط موضع الساقط الآخر
وان خرج اليها الى اليمن فبالطريق التي يخرج بها
القبيل القرب السقوط فنعن ان ذلك قريب على ما بيننا
وان سقط بعد تمام السطر يكتب في اليسرى قال القاسمي
عياض وتبعه ابن الصلاح واجه لذلك الاقرب التخرج

من

يك

ما يعين بحيث تنتج بعده لما يفرض كما له حتى يكون الواصل
 الى سمعه كما لم يعمل ويصح اذا كان بحيث لا ينتج منها فهم
 كقصته انه اراد ان يخطي اليه حضرة احدائه فجلس بها على
 القفا فجلس بشيخه جاز كان معه فقال له بعض الحاضرين
 لا يصح بما عملت وانت تفتني فقال له نعم لا ملاحاة في ذلك
 ثم قال تحفظكم اهل الشيخ من حديث الى الان فقال له او قل
 ما نبتة عشر حديثا فوجرت كما قال الحديث الاول منها عن
 فلان عن فلان ومنته كذا ولم يترك اسانيد الاحاديث عليه
 ثم بينها في الاملاخون ان الملاحاة في الناس منها وحديث
 الى تكلم بكلام ما ما غننت مع القوم او نفا هو وهو غننة
 التوفا يسمى بالسنة بكسر السين وهو يوه خفيف غير محمل
 على كماله يكون فاد حاسن الفطن وهذا التفتيل ذكره
 ابن الصلاح وذهب الاستاذ ابو سحاق الاسفرايني وراعيه
 الحنفي وغير واحد من الامة الى منع الصفة مطلقا وهو
 المحظوظ ويؤيد ذلك الحكم لما ذكره ذهب موسى بن هارون
 الجليلي الى الصفة مطلقا وهو بعيد جدا خصوصا حال الشيخ
 الانادرا الحاسن وقد رايت بعض مشايخي كان يفتي
 الصغار وكانوا اقربا من ثلاثين وكان يكتب القرآن فمسا
 وبنوهم وليستهم له وقد اذنا من واحد يخط في صحفة
 المكتوبة تلك الصفة ليرى من اولها الى آخرها فيقول
 اسماءه الى ابعاد الشيخ او الحمد بشيخه غير ذلك انه ما دلا
 شيئا على ما لا يخل به من الشيخ او حديثا او فاعلم على الاطلاق
 انه كور حتى لو لم يخل به يصح الاسماع كما لعلم من خفف اولها

صوت و

يذكر

كان

كان المؤيد والصف بنعسان جيز اساعه ورواه ان على
 القفا وباد اوله وكذا وقع في الشيخ منها
 الاسماع ايضا ان يكون ذلك ايجاسا من اصله اي
 الشيخ الذي يسمع الطالب فيه او من غيره على ما
 مقابلته ثقة وبعده ان يحدث من اصل شيخه الذي علم
 فدا ومن نسخة كتبت من نسخة شيخه ولو كتبت في
 اليها لانه قد يكون ذكرا او ابا وليت في نسخة من نسخة لا يكون
 له اجازة من الشيخ بذلك الكتاب او ضاير مروياته فحينئذ
 يجوز الرواية ان لا يبينه اكثر من رواية تلك الرواية انما
 بالاجازة لا بلفظ اخر فالوجه انما من الاجازة في ما
 وهذا معنى قوله فان تذكر اليك من الاصل او غيره
 المقابل له بان غاب عن الكتاب باعاده واصابع او منته
 او غوب ذلك فلا بد من الاجازة كما ذكره ابن الصلاح في جواب
 المجامعة والشيخ في ذلك يرد بعض الطلبة الى غير
 الشيخ نقصان الطالب بالاجازة لما خالف اهل الشيخ
 خالفه بل ان تعلم اليك من سماعه او يقرع عنده او يقرع لفظ
 احسان خالف اهل الطالب بما لا يفسد صفة الرجل
 بكره الائمة والى من المهم كيفية الارحام في ذلك ما حقه
 الحديث حيث ينفذ في ان ينفذ الحديث في الله بوجه
 فيستوي عنده اي ينفذ في جميعا ويعمل به كما في الحديث
 ينفذ في الحديث على سبيل الاستحباب فيعمل بالشيء
 في الرجل الذي هو الرجل في الرجل لا يصلح في الرجل
 غيره من الاشياء كالقوة وغيرها فغير صحيح ان ينفذ

بوجه و

مسيرة شهر في حديث واحد والتعقيب بشرح كل ما هو النور
 فينا والادب الى ان المسافة البعيدة لا نغف عنها ولا
 فلو توجهنا الى ان السوفية كان محصلا لهذه السمة
 في الحديث عن كثير من قيس فانه كذا كذا مع الى
 الذي قد قدمنا في حقه رجل فقال ما باله رد الراجح
 بهنك من سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم فحدثت بلغني
 انك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يجب ان لا
 فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سمعك
 لم يبق عليه من طبعه على كل امة يذوقها من طوق الحنة
 وانه لما لم يكن له طبعه الجنتي ربحا لطلب العاوان العالم
 لم يمتنع له من طبع السموات ومن في الارض والسموات في
 طوق الحاة وان فضل العالم على العابد كفضل الائمة على الفرد
 على سائر الكواكب وان العالم ورتبة في الدنيا وان
 الدنيا لا يورثها الا ولد واحد وانما ورثها الله
 فمن اخذها فخذها واقرها واحمدوا الله وادعوا له
 ومن الماحض والدارم في الطبع وتحدثت في الدرداء
 مما حدثت في ان يكون مطلوب الرجل في نفسه وان يكون بيان
 الاستقامة استقلوا في الدنيا في ان يكون همتا ما هو مطلوب
 والاول اعزب واقرب والله اعلم ويكون اغنى او يفيق
 ان يكون اهتمام الطلب منكثرة المستور في ان الحديث
 اكثر من اغنى الله شكرا في ولا ساعد لان الفضل في
 هو لا والله لا يفيق الزيادة في قد يحضر الى كثير الزيادة
 التعقيب الذي لم يكن من انفس على كثير الطوبى في ان السيرة

سجده

لا يجوز ان يكون
 في الدنيا

الشيخ

مكتبا

عقله

محققا من رفته ولا تعقيب يتحقق صنع الامور وقد قال
 العلماء بتعقيل العقول تصحيح الاصول وصحة تعقيل
 اي ومن المبرم من كفة تصحيح الطالاب وتصحيح
 معبر عنه وذكر اي التصحيح اما على المسانيد ان فيها
 بان يجمع مسئلة كل معاني على حدة فيتمتع بملحة
 الشبهة كعدة اي من ردة بان يجمع ثمانية واحدا واحدا
 من غير نظر لصحة وضعف وثنا ستة باب وحصل امرها
 ترتيب حروف هجاء وغيرها وان اختلف انواع احادته
 في ذلك كسنة الامام احمد ومسايد الامام اي حيث
 ومسنده الامام الشافعي والدارمي وغيرهم والاكثرون
 ومنهم من يقتصر على الصالح للجمعة كالصالح القسري فانه
 رتبة في مسنده على سوابقهم اي من سبق من الصالحين في الامة
 فالاول ابي بكر وعلي وحجة وبلاد وهم جمل اولى
 الفضل في الائمة المبشرة بها هجرته واولاهل
 الجديبية ثم سبطا وهما حريين الجديبية والعترة ثم
 يوم الفتح ثم جندب بن صاعق المعاني في كتابي الفخر والاشهر
 ابن يزيد بن ابي السائب وان سار في مسنده في حروف
 الحروف في اصحاب الصلابة كان مبتدئ بالامرة في قاعدتها
 علي بن ابي طالب في ابي بكر والشر وخوهم في ابي بكر
 وبلاد وغيرهما وجميع ما صنف فيه ذلك العلم الكبير
 للطرا في غير مقتصد بالتناول وغيره قال ابن الصلاح
 وهو اشرفنا ولا والا لاوله من شرح شيخنا السيوطي
 رجلا لندرك ما تعب الصغير والكبير على حروف المعجم

6

م

٤٩

باعتبار أوائل الأحاديث القولية كقول ابن مائة أحاديث
 الكمال لا يرى عدى وجعل الأحاديث القولية في جامعة الكثير
 مرسنة على أساسه ومنهم من رتب على الطائفة كذا على
 متعبد بخروف المعجم منتظر على الفاظ النبوة فقط كالنثر
 والمشافق للصفايا ونهضة بالرفع عطف على ذلك
 على الأبواب القديمة إلى الأبواب المستقلة على أحكام الفتنة
 كالمصاحح وقرع من غير تعبد في الترتيب إلى خروف المعجم ومنهم
 من رتب الأبواب على الحروف بحمام الأصوال وتيسر الوصول
 ونسجها شيئا سولانا على الترتيب الجامع للوسط على هذا
 المراجع أو غيرها إلى غير الأبواب الفقهية كالصغيرة وكذا
 السيرة غيرها ما كان يجمع أي على الترتيب في كل باب ما ورد
 فيه مما يدل على حكمه أو شأنا أو نفعنا بحيث ينظر ما يدخل في
 الجمل من ملاحمها يتعلق بالصيام وأهل هذه الطريقة منهم
 من يتعبد بالصيغة كالشيخ منهم من لم يتعبد بذلك كما في
 الكتب الستة الأولى وقد يقتصر على ما ذكره أو حرقا فانه
 جمع الجميع فليس من غلة الضعف أي سببه قال الشيخ
 مثلا لا يتطوع والوقت ونحوها فقال بعض من يدعي علم هذه
 الفن سوب قبلها قلت ليس هذا من نفعه وما ذكرنا شيئا
 أنه لا شك أن الترتيب عليها سهل للوصول إليها ويقتصر
 من يتربها ذكرنا لظننا إذا التفت في ترتيبها ونسجها
 أي في الطريقة الترتيبية كما صرح به الشيخ في العمل
 بغير العين جمع على فقه كذا الترتيب وطرقه أي أساسه
 وبين اختلاف فقيلته بغيره جمع ناقلا كانا الأولى

٢

ان يعلقه وبين اختلاف فقيلته فيه يعني بحيث يعلقه ارسال
 ما يكون متصلا وقيل ما يكون مرفوعا وغير ذلك فقل
 يعقوب بن شعبة في نسجه وهو غايب في ما هو لكنا بكل
 ونحوه للمرافقة كالتأليف في كتابه في علل المرونة
 وهو على مرتبة في كثر الروايات ما أن معرفة العمل
 من أجل أنواع علم الحديث حتى قال ابن مندي لأن أوفى
 على حديثه هو عني إجماع الحسن أنه الكنت عشر حديثا
 ليس عني والأحسن أن يرتب أي العلل على الأبواب
 ليشتمل لنا ولكنا أي أحدها وتعليقه أو يتبعه أي
 نفسله بجمعه على الأنواع وقد ذكر طرف الحديث
 في أوله منتداه على تلي مقبلة ويصح أساسه إلى ذلك
 الحديث مستوعب بغير العين أي مستوعبا للملك الأمايد
 ولم يتعبد بترتيب أساسه الرواية في كتب مخصوصة
 وأما من عتله الكتب مخصوصة أي غير مقبلة أو سلبها
 والله أعلم بالصواب ومن المزمع معرفة ترتيب الحديث
 في باعث رورده قال الشيخ رحمه الله الذي لا يلزمه
 النبي صلى الله عليه وسلم بذلك الحديث كما في سبب نزول القرآن
 ذكره النبي وفيه نوادر كثيرة وإن كان العبد يعمد للفقير
 لا يخص من السبب وقد صنف فيه بعض من يروج المصاحف
 التي يعلى منها النبوة والامامة الفروع العاشر
 الزايد الغزالي وما بعده الخليل بن يوسف الأدهب الإمام
 أحمد بن حنبل وهو أبو فضل الصغير في بعض المجلدات الجيدة
 وسكون الكتاب في بابها وقد ذكر الشيخ تلي الدين في وقوف

اتوا

العبد انما يعمل اهل عصره شرح في جميع ذلك
 اي سبب ورود الحديث وكأنه اشار الى امر القوم
 او بعض اهل عصره بتدبير العكز في المذكور وكان
 انما له واراد زيادة على جمعه وحذفها اي العبد
 في غالب هذه الانواع اي اثرها وهي زيادة على الثمانية
 بل على المائة كما ذكره السخاوي على ما اشار اليه ائمة
 تصنيفهم غالبا وهي هذه الانواع المذكورة
 في هذه الحاشية تشمل محض بالتوصيف ظاهرا
 التعريف بالاصناف مستعينة عن التمثيل اي عن
 ابتداء الامثلة لظهورها ومهم بوقتها على معرفة بناتها
 وفي نسخة زيادة على المتز وحصرها من عمل احصاء
 الامثلة او الانواع فليراجع بعض الجيم بها اي للانواع
 او الامثلة مسبوقة اليها اي الكتب المبسوطة اليها
 الوقوف على حقايقها اي ويظهر الاطلاع على دقائقها
 وقد ذكرنا زيادة كبيرة مشتملة على زيادة كثيرة فالتدبر
 ما لا يدرك كله لا يتركه بعض ملحق التناهي غلط وخير
 الامور الوسط والله الموفق اي للمحقق والهادي اليه
 سائر المراتب لا اله الا هو اي ليس غيره بل الهية خفيق
 عليه توكلت اي في قوله عبادي واليه انيب اي ارجع
 في تقصيري ومعصيتي وحسب الله اي بما يشاء من الثواب
 ونعم التوكيل اي هو الكول اليه الامور والحمد لله رب
 العالمين الذي بعث من عباده التكاثر ولا حول الا به
 معيسته ولا قوة الا على طاعته الا بالله اي بمجورنته

العمل

قرائن
 في تفسير
 قوله تعالى
 وما كان
 الله ليعجز
 عن اية
 شي
 الا ان
 يشاء

العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي الكريم
 وارضاهنا عنه في الدنيا والآخرة في العقبين
 في الرقيب الاعلى على الوجه الاخر والله تعالى اعلم
 ثم هذه الكتب بحمد الله وعونه ومن
 تنقيته وكان الفراغ من كتابته
 يوم الثلاثاء المار في سنة
 عشر خلت من ذي الحجة
 من شهر ربيع الثاني
 عشر والتمني
 عفو الله مولفها
 وكاتبه علي بن
 عبد السلام
 ابراهيم
 ابن
 علي

بل مما لا ينفك عن شجرة متفرعة
 مما اصلها من شجرة متفرعة
 عليه بركة الشجرة
 وفيه شجرة
 ذلك